مكتبة لسان العرب

الكواكب الدرية

شرح منظومة الألفية

تأليف
الشيخ صالح عبد السميع الأبي الأزهري
(٦٠٠- ٦٧٢ هـ)

تحقيق
الدكتور عبد الحميد عنداري

الكَوَاكِبُ الدُّرِّيَّة

شَرْحِ مَنظومَةِ الألفيَّة

الأبي الأزهري، صالح عبد السميع ، 1180-1252
الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية
تأليف: صالح عبد السميع الأبي الأزهري
تحقيق: عبد الحميد هنداوي
ط1 – القاهرة : دار الآفاق العربية 2009
316ص ، 24 سم
تدمك : x – 211 – 344 – 977
1- اللغة العربية-نحو
2 – عبد الحميد هنداوي (محقق)
ديوى : 415.1
رقم الإيداع : 2008/13446

الطبعة الأولى
1429 هـ – 2009

دار الآفـــاق العربيـــة
نشر – توزيع – طباعة
55ش محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر– القاهرة
تليفون : 22617339 تليفاكس : 22610164
EMIL: Daralafk@yahoo . com
Selimafak@live.com

دار الآفاق العربية

الكواكب الدرية

شرح منظومة الألفية

تأليف

الشيخ صالح عبد السميع الأبى الأزهرى

(٦٠٠- ٦٧٢ هـ)

تحقيق

الدكتور عبد الحميد هنداوى

دار الآفاق العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله رافع من انخفض لعظمته، وانتصب لطاعته، ولم ينشغل عن عبادته، وأصلي وأسلم على المرتفعِ لواؤه، المنتصبِ عَلَمُ هدايته، محمَّدِ الفعالِ، وأحمدِ الأسماءِ والخصال.

وبعد؛ فهذا كتاب موجزٌ لطيفٌ يقرِّبُ ألفيةَ ابنِ مالكٍ ويشرحُها بعبارة موجزةٍ سهلَةٍ قريبةٍ، دون إطالةٍ أو حَشْوٍ، ينتفعُ بها المبتدي، ولا يستغني عنها المنتهي؛ إذ إنها لطرق النَّحوِ هاديةٌ، ولعلومه وقواعِده حاويةٌ.

وقد راقتني طريقتهُ فاستَسْهَلْتُه للطُّلاَّب، ورشَّحته لأبنائي الأحباب، ورأيت أنه جديرٌ بالعناية، وحريٌّ بأن يبلغَ في شرحه وضبطه إلى الغاية، فاستعنت الله تعالى وتوكلت عليه، ولم آلُ جُهدا في تصحيحه وضبطه وتخريج شواهده وشرحه، والعناية بنثره ونظمه.

والله أسألُ أن ينفع به طُلابَ العربية ومحبيها، وأن يجعله ذخرا لنا يوم لقائه، وأن يجزل لنا ثوابه وعطاءه ولكل من ساعد فيه أو اعتنى بإخراجه، فهو سبحانه وليّ ذلك والقادر عليه.

وكتب:

عبد الحميد بن أحمد يوسف هنداوي

الجيزة – جمادى الثانية ١٤٢٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله الذي رفع قدر من انتصب لخدمة مولاه، وخفض جناح الذلّ في سبيل رضاه، وقام في مقام الإحسان فعبد الله كأنه يراه، وجزم بنفاد ما لديه وبقاء ما عند الله، والصلاة والسلام على أوّل قابل للتجلي من الحضرة العليّة، فكان بدءًا لجميع العوالم[1]، وختمًا لمن اصطفاهم الله، وعلى آله وصحبه ومن لسُنَّته أقام، وبنبراس هديه استقام، فكان في عداد مَن تأسى برسول الله.

أما بعد: فلما كانت الطرق التي تستفاد منها العلوم وتُفاض عنها متنوِّعة، فمنها ما يكون العلم المُفَاض عنها لا دَخل ولا نقص فيه، وذلك النبوّات المُفاضة عن الوحي، ومنها غير ذلك ولا يخلو العلم المفاض عنها من دَخل ونقص فيه - هنالك دعت حاجة البيان إلى الشروح؛ ففي عميق بحارها تغدو وتروح، ثم تستخرج درر اللآلئ من أصدافها، وتخرج غرر المعاني من براكينها.

فإليك شرحًا نُسِج على هذا المنوال، وطُرِّز بسحر البيان، بل بعذوبة المقال، ووُشِّح بوَسْمِه بـ (الكواكب الدرّية شرحًا لمنظومة الألفيّة) التي اقتطفها الإمام (**محمد بن مالك**) من زهاء مهمات اللغة العربية.

---

(١) هذا الإخبار من المصنف عن النبي ﷺ بهذه الأخبار ليس عليه أثارة من علم، وجُلُّ ما يعتمد عليه أرباب التصوف في ذلك: حديث: «**أوّلُ ما خلق اللهُ نورُ نبيِّك يا جابر**». وهو أثر موضوع رواه عبد الرزاق بإسناد واهٍ لا يصح.

ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس (١/٣٠٢).

نسأل الله تعالى أن يخلِّدَ أرواحنا في جنات النعيم مع من اصطفاه واجتباه، وأعطاه ورقَّاه، من النبِّيين والصدّيقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، ذلك الفضل من الله(١).

* * *

(١) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا * ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللهِ وَكَفَى بِاللهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٩، ٧٠].

(قال الناظم):

قالَ مُحَمَّدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْـرَ مَالِـكِ

(قال محمد) جملة مركبة من فعل وفاعل، ولا ينصِب فعلُها المفعـولَ، وإنمـا يعمل في محل الجمل، فجملة «أحمد ربي الله خير مالك» في محل نصب مَقُول القول.

(هو ابن مالك) نكتة الإتيان بضمير الفصل تأكيد النسبة بتعيين أحد طرفيها بأنه محمد بن مالك (أحمد ربي الله خير مالك) أي: أنشئ الحمد والثناء علـى الله بجميـل الصفات على نعمه المتواصلة التي من أجَلِّها وأعظمها إيجادي إلى شرف الوجود، بدلًا عن خسّة العدم، وتربيتي على موائد الفضل والكرم والإحسان، والحمد علـى الـنعم مستحَقٌّ لله واجب على الحامد، ولا يتمّ هذا الواجب إلّا إذا أردفـهُ بالصـلاة علـى الوسيلة العظمى في كل نعمة؛ ولذا أردفهُ الناظم بالصلاة فقال - حال كوني -:

مُصَلِّيًا عَلَـى النَّبِـيِّ الْمُصْـطَفى وَآلِـهِ الْمُسْـتَكْمِلِينَ الشَّـرَفَا

(المصطفى) الذي اصطفاهُ الله وفضله على جميع الرسـل (وآلـه المسـتكملين الشرفا) أي الذين أحرزوا أنواع الشرف، ولا غرو أن آل بيت النبوّة استكملوا أنواع الشرف؛ لأنهم استكملوا أنواع المتابعة لهُ ﷺ في أعمال البرّ والإحسان، إلّا ما كان من خصوصياتهُ، وليس هذا الشرف والفضلُ عامًّا لكل من بينه وبين النبيِّ ﷺ قرابة، بـل هو خاص بآل بيت النبوّة الذين منحهم الله تزكية النفس، وطهرهم من الرِّجس، قـال جلّ شأنه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1].

وَأَسْـتَعِينُ اللهَ فِـي أَلْفِيَّـهْ مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَحْوِيَّـهْ

(وأستعين الله في ألفية) أي: أطلُب منهُ الإعانة على نظم تكون عدّة منظومه ألف بيت (مقاصد النحو بها محوية)؛ أي: مشتملة على كل مهمات النحو اشتمال الـدالّ

(١) الأحزاب: [٣٣].

على المدلول، أو اشتمال الظرف على المظروف، إن قلنا: إن الألفاظ قوالب للمعاني.

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

وصفها بأنها تقرّب، ونسبة التقريب إليها مجاز عقلي(١)، والقرينة الاستحالة، أو هو مجاز في الظرف(٢) بنقل «تقرِّب»، واستعماله في معنى «توضِّح»، ولا شك أن الألفية لرشاقة ألفاظها، وحسن نظمها، وإحكام مبانيها، وإتقان معانيها، توضح المعاني البعيدة عن الإدراك؛ لشدّة خفائها؛ بحيث تخرج من حيِّز الإشكال والخفاء إلى حيز التجلي والظهور. وقوله: (**بلفظ موجز**) أي قليل المبنَى كثير المعنى، (**وتبسط البذل بوعد منجز**) أي تكثر إفادة المعاني بوعد موفى سريعًا.

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

أي تستلزم رضا الناس عن ناظمها، من أجل ما أودع فيها من المحاسن التي تخلد ذكراه، ويشهد لهذا الاستلزام قوله: (**فائقة ألفية ابن معط**)؛ فهو كالدليل عليه. ولمّا استشعر من نفسه أنهُ يرفع قدره على ابن معط تنزَّل معه أدبًا، واعترف لهُ بالفضل فقال:

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ

أي حائز فضل السبق، على أنّ اعترافي لهُ بفضل السبق لا يفي بالثناء عليه؛ بل هو (**مستوجب**) عليّ (**ثنائي**) عليهِ الثناء (**الجميلا**) الوارد مورد التبجيل والتعظيم، لا الوارد مورد التهكم والاستهزاء، كقول الملائكة لفرعون: ﴿**ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**﴾(٣).

---

(١) المجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو ما يقوم مقامه لغير فاعله الحقيقي بتأول، فقوله: «تقرب الأقصى» أسند للألفية التقريب، وهي ليست فاعلة له على الحقيقة.

(٢) يقصد بهذا المجاز: المجاز اللغوي، وهو الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي، حيث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية، فقوله في الألفية: «تقرب الأقصى» المقصود به: «توضح»، فشبه التوضيح بالتقريب.

(٣) الدخان: [٤٩].

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَــاتٍ وَافِــرَهْ   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَــاتِ الآخِــرَهْ

القضاء: الحكم، وهو يستلزم الإعطاء؛ فإن مَن حَكَم بشيءٍ فقد ملَّكه للمحكوم لهُ، وأعطاهُ إياهُ، وكان المناسب للهبات أن يقول: والله يهبنا هبات وافرة، أي كثيرة، من قولهم: وفُرَ الشَّعرُ إذا كَثُر (**لي ولهُ في درجات الآخرة**) أي في درجات الجنة، آثر نفسهُ في الدعاء امتثالًا لقول الله ﷻ: ﴿**وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ**....﴾ الآية[1]؛ فإن المسارعة إلى الخيرات إنما تكون بالطاعة، والعبادة، والدعاء لبّ العبادة، ولا يعظم على المبدئ الفياض سبحانهُ وتعالى أن يجعل مؤمني هذه الأمّة المحمدية مع مَــن أنعــم عليهم من النبيِّينَ والصدّيقين والشهداء والصالحين، وحسُن أولئك رفيقًا، ذلك الفضل من الله.

* * *

(١) آل عمران: [١٣٣].

(الْكَلاَمُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ)

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيـدٌ كَاسْـتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِـمْ

حقيقة الكلام في اصطلاح مَن دوّنوا اللغة العربية: لفظ مفيد، والإفادة تستلزم التركيب والوضع، ولما كان هذا البيان غير جامع لمقوّمات الكلام صريحًا أتى بما هو جامع لمقوّمات الكلام؛ فقال: (**كاستقم**) ولا شك أن «استقم» جامع لمقوّمات الكلام صريحًا؛ لأنهُ لفظ مركب موضوع مفيد، أما كونه لفظًا فظاهر، وهو مركب من فعل أمر، وفيه ضمير مستكنٌّ يدل على المخاطبَ، فاعلٌ في اصطلاح النحاة، وموضوع؛ لأن الواضع وضعهُ لطلب الفعل، ومفيد؛ لأن المخاطَبَ يفهم منهُ أن الآمر يطلب منهُ الاستقامة، فقد بان لك أنه جامع لمقوّمات الكلام صريحًا، ولما كان هاهنا مظنَّة أن يقال: فمم يتركب الكلام؟ فالجواب: أن أجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة، وهي: (**اسم، وفعل، ثم حرف**) ولا رابع لها، وإنما يتركب منها على حسب الأغراض، فطورًا يتركب من اسمين، نحو: زيد قائم، إذا كان الغرض مجرد إفادة النسبة، وطورا يكون هناك داع إلى تأكيد النسبة، فيقال: إن زيدًا قائم، أو إن زيدًا لقائم، وتارة يكون الغرض مجرد إسناد الفعل إلى الفاعل، لا على هيئة ووضع مخصوص، فيقال: جاء زيد، وتارة يكون الغرض إسناد الفعل إلى الفاعل على هيئة ووضع مخصوص فيقال: جاء زيد راكبًا مثلًا، وتارة يكون إسناد الفعل إلى الفاعل بلا شرط، فيقال: قام زيد، وتارة يكون إسناد الفعل إلى الفاعل بشرط، فيقال: إن قام زيد قام عمرو؛ فإن قيام عمرو مشروط بقيام زيد.

وَاحِدُهُ كَلِمَـةٌ وَالْقَـوْلُ عَـمّ وَكِلْمَةٌ[1] بِهَا كَلاَمٌ قَـدْ يُـؤَمّ

وقوله: (**الكلم واحده كلمة**) مبتدأ وخبر الكلم مبتدأ أول، وواحده مبتدأ ثان، وكلمة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأوّل، والرابط الضمير في

(١) كَلِمَة وكِلْمَة لغتان، وهناك لغة ثالثة وهي: كَلْمَة [اللسان: (كلم)].

واحده. وقوله: (**والقول عم**) بمعنى أنهُ يطلق على كل واحد منها، فيقال: الاسم قول... إلخ، وسَنَدُ الناظم في قوله: (**وكلمة بها كلام قد يؤم**) قول الله ﷻ: ﴿**إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾[1]، رادًّا به أماني مَن انتقل إلى عالم البرزخ، فعاين وشاهد أنهُ قد خسر صفقة الدين، وأغضب رب العالمين، فأَدْوَكه[2] الأسف، فوقع في الحسرة والندامة، فتمنى أماني نازلة عن درجة الاعتبار، وعن نظر الله، فقال: ﴿ **رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاًّ**﴾[3]، أي لعلي أعمل صالحًا نظير ما عملتهُ سيئًا الذي تركتهُ كلاًّ[4] وثقلًا على عاتقي، فردّ الله تعالى أمانيه بقوله: إنها - أي أماني هذا - كلمة هو قائلها، أي لا حيثية لها، إلّا مجرد النطق بها، وهي حيثية ضئيلة، لا تفيد في عالم البرزخ، وإنما تفيد في الشاهد حياة المتكلم، فتنزيلها منزلة الكلمة في مجرد النطق دليل على تناهيها في السقوط عن درجة الاعتبار.

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

يعني أن هذه العلامات تميز الاسم عن الفعل والحرف؛ لاختصاصها به؛ فلا توجد في غيره، ولا يميز الشيء إلّا ما كان خاصًّا به، فإذا وجدنا الكلمة مجرورة عند دخول عامل الجر عليها، أو وجدناها منوّنة، أو دخل عليها حرف من حروف النداء، أو دخل عليها حرف التعريف، أو أسند إليها - حكمنا باسميتها لوجود دليل الحكم؛ فالحكم فرع الدليل.

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي   وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

---

(١) المؤمنون: [١٠٠].
(٢) الدَّوْك: دق الشيء وسحقه وطحنه [اللسان: (دوك)].
(٣) المؤمنون: [٩٩، ١٠٠].
(٤) «كلاًّ» بالتنوين مصدر «كلَّ، يَكِلُّ»، وهذه القراءة التي يشير إليها المصنف ليست من السبع ولا العشر، ولعلها إحدى القراءات الشاذة.

أي ينجلي الفعل ويتضح، ويمتاز عن الاسم والحرف، إذا لحقهُ شيء من هذه العلامات التي ذكرها الناظم؛ فيمتاز بتاء فعلت -- بفتح التاء - والمراد بها تاء الفاعل متكلما أو مخاطبًا أو غائبًا، وإنما امتاز بها الفعل؛ لأنه لا يسند إلى الفاعل إلّا الفعل، ويمتاز أيضًا بتاء أتت، والمراد بها تاء التأنيث[1]، وإنما امتاز الفعل بها؛ لأنها لا توجد إلّا في جانب الفعل؛ نحو: قالت امرأة العزيز، ويمتاز أيضا بياء الفاعلة، نحو: اضربي، ويمتاز أيضًا بنون التوكيد بنوعيها: ثقيلة أو خفيفة، نحو: أقبلنّ يا زيد.

سِوَاهُمَا الْـحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ   فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي لَـمْ كَيَشَـمْ

(**سواهما الحرف**) مبتدأ وخبر، أي الحرف غير الاسم والفعل؛ وغاية ما يفيده كلام الناظم أن الحرف غير الاسم والفعل، وهذا معلوم بالبداهة، ولا يبحث عنه هاهنا؛ وإنما يبحث عنه في المبادئ، والذي يبحث عنه الآن هو مميِّز الحرف، فيقال: أنت بينت مميِّز الاسم والفعل، فما مميِّز الحرف؟ فالجواب: أن مميز الحرف عدم قبوله شيئًا مما يميِّز الاسمَ والفعلَ، ولما انجرَّ الكلام إلى ذكر الحرف، أراد أن يمثل له فقال: (**كهل، وفي، ولم**)، وإنما ابتدأ في التمثيل بهل؛ لأنها أشبه بالأسماء دون غيرها من الحروف؛ وذلك أنها في أصل وضعها لطلب التصديق، وهو معنى مستقل من حقه أن يسند إلى الاسم.

مثال «هل» لطلب التصديق: «هل قام زيد؟» ولا يحسن الجواب إلّا بنعم أو لا: بنعم إن كانت النسبة واقعة، وبلا إن لم تكن واقعة، وقد تستعمل في طلب التصوّر نحو قوله ﷺ لسيدنا جابر رضي الله عنه: «هل تزوّجت بكرًا أم ثيبًا؟»[2]، ولا يحسن الجواب إلّا بتعيين أحد المعادلين: البكر أو الثيب، بالنسبة للحديث.

ومعنى «في»: الظرفية، نحو: «المطر في السحاب». ومعنى «لم»: النفي، ولا يليها

---

(١) أي الساكنة؛ احترازًا عن المتحركة؛ لأنها في الأسماء كفاطمة ونحوها.

(٢) أخرجه البخاري في «الجهاد والسير» باب: استئذان الرجل الإمام (٢٩٦٧) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «الرضاع» باب: استحباب نكاح البكر (٧١٥).

إلّا (**فعل مضارع يلي لم، كيشم**) مضارع شَامَ البرقَ: رآه.

ولما ذكر العلامات مجملة أراد توزيعها على الأفعال، واختصاص بعض العلامات ببعض الأفعال، فقال:

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

أي ميز ماضي الأفعال بالتاء، أي: اجعل التاء علامة له تميزه (**وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم**)، أي: إن أفاد الطلب بجوهره، لا إن أفاد الطلب بعد التأويل بالأمر، فلا تَسِمْه بالنون؛ مثل: دَرَاكِ، ونَزَالِ؛ لأنهما لا يُفْهِمان الطلب إلّا إذا أوّلتهما بانزِل وأَدرِك.

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ[1]

الدال على الطلب إن لم تَقْبَلْ طبيعتُه ومادتُه التوكيدَ بالنون، لا يسمى أمرًا في الاصطلاح، بل (**هو اسم**) أي: يسمى اسم فعل، وذلك (**نحو: صه، وحيهل**). اختُلف في مدلول اسم الفعل: فقيل: مدلولهُ أمر في الاصطلاح مرعيًّا وملحوظًا فيه دلالته على المعنى المصدري، فلفظ «صَه» على هذا القول يدل على لفظ «اسكت»، وهو أمر في الاصطلاح؛ لأنهُ يقبل التوكيد بالنون، فيقال: اسكتن، وقيل: مدلوله المعنى اللغوي وهو السكوت المقابل للتكلم.

* * *

(١) فيها لغات: حيَّ هَلْ، حَيَّ هَلَ، حيَّ هلًا. جعلت كلمة واحدة بمعنى: اعْجَلْ [اللسان: (حيا)].

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

(الاسم) باعتبار أفراده نوعان: نوع **(منه معرب)** ونوع منه **(مبني)** الإعراب والبناء وصفان للكلمة، فإن وضعت على إحكام المَبْنَي وإتقان المعنى؛ بأن وضعت على أخص الأوضاع، وهو من ثلاثة إلى سبعة[1]، ودلت على المعنى المستقل، استحقت شرف الإعراب؛ فذلك الأسماء. وإن وضعت على وهَنَ المَبْنَي وضعف المعنى بأن وضعت على حرف أو حرفين، ودلت على المعنى الجزئي النسبي، استحقت خسة البناء، كذلك الحرف. فإن تنزل بعض الأسماء عن إحكام المبنى وعن إتقان المعنى بأن لم يوضع على أخص الأوضاع بل وضع على حرفين أو حرف أو دلّ على المعنى الجزئي النسبي، استحق خسة البناء لشبههِ بالحرف، وهو معنى قول الناظم:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

ثم إن الشبه إمّا أن يكون في الوضع، وإمّا أن يكون في المعنى، وإمّا أن يكون في عدم التأثر بالعوامل، وإما أن يكون في الافتقار الدائم:

وإلى الشبه الوضعي أشار الناظم، فقال:

كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

فبناء التاء والنون لشبهِهما بالحروف في الوضع، فالتاء وضعت على حرف، وهو وضع خاص بالحروف ليس من أوضاع الأسماء، و«نا» وضعت على حرفين، وهو وضع خاص بالحروف أيضًا.

وأشار إلى الشبه المعنويّ، فقال: **(والمعنوي في متى، وفي هنا)** «متى» اسم موضوع على أخص الأوضاع، أي موضوع على وضع خاص بالأسماء، فلم يشبه

---

(١) أي: أحرف.

الحرف في الوضع، ولكنه أشبه الحرف في المعنى؛ فبني لهذا الشبه، وسبب شبهه بالحرف الذي أدى إلى بنائه أنه أُدِّيَ به معنى جزئي نسبي، وهو ربط الجواب بالشرط. وبناء «هنا» مع كونهِ اسمًا وموضوعًا بوضع خاص بالأسماء، ولكنهُ أشبه الحرف في المعنى؛ لأنه قد أُدِّيَ بهِ معنى من حقه أن يؤدَّى بالحرف، ولكنه لم يوضع له حرف يدل عليه؛ فاستعمال «هنا» في الإشارة – التي هي معنى للحرف – أوجب بناءه، وأسقط اعتباره عن اعتبار الأسماء.

وأشار إلى الشبه الافتقاري، فقال:

وَكَنِيَابَـةٍ عَـنِ الْفِعْـلِ بِـلاَ تَـأَثُّرٍ وَكَافْتِقَـارٍ أُصِّـلاَ

إنما سمي هذا الشبه بالشبه النيابي؛ لنيابة الاسم عن الفعل، فقد ناب «نزال»، و«دراك» عن انزل وأدرك، وهذا جزء علة البناء، وتمام العلّة عدم تأثر الاسم بالعوامل، ومن خاصية الحروف أنها لا تتأثر بالعوامل؛ فبناء الاسم لشبهه بالحرف في هذه الخاصية.

ثم أشار إلى الشبه الافتقاري فقال: (**وكافتقار أصلا**) أي: رُسِّخ وثُبِّتَ واستُديم، فلا ينقطع أبدًا ما دام الموصول موصولًا بالصلة، فلا يُتَبَيَّن معناهُ إلّا بالصلة، ولا بد أن تكون معهودة للمخاطب، فلو قلت: جاء الذي كان عندنا أمس، لا يُتبين معناه إلّا إن كان المخاطب يعلم كينونته واستقراره عندك أمس.

وقد علمت من هذا البيان أن علّةَ بناءِ الاسم شبهُه بالحرف: إما في الوضع، وإما في المعنى، وإما في النيابة وعدم التأثر بالعوامل، وإما في الافتقار في الصلة المستديم. فإن خلا الاسم عن هذه العلل التي استوجبت بناءه، أُعْرِبَ لوجود مقتضِي الإعراب، وهو سلامة الاسم من شبهه الحرف، وهو معنى قول الناظم:

وَمُعْرَبُ الأَسْماءِ ما قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

فالبناء عند وجود مقتضيه، والإعراب عند وجود مقتضيه؛ فالبناء والإعراب

يتداولان على الاسم عند وجود مقتضيهما، وأما البناء في الفعل فهو أصلي فلا يسأل عن علته فيقال: لم بُنِيَ؟ وأما إعراب بعض الأفعال فيسأل عن سبب إعرابه، فيقال: لم أُعرب؟ فيجاب: بأن علّة إعرابه مشابهته للاسم. وإلى المبني من الأفعال والمعرب منها أشار الناظم، فقال:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

بناء فعل الأمر والفعل الماضي أتى على الأصل فيهما؛ فلا يقال: لم بُنيا؟ وأما إعراب المضارع فلشبهه بالاسم، فقول الناظم: (**وأعربوا مضارعًا إن عريا، من نون توكيد مباشر ومن... إلخ**) ليس لبيان علة الإعراب، بل عروّه عن نوني التوكيد والإناث شرط للإعراب الذي استدعته المشابهة للاسم، وقيَّد نون التوكيد بالمباشرة، وترك ذلك في نون الإناث؛ لأنها لا تكون إلّا مباشرة، وقوله: (**كيرعن من فتن**) مثال لما بني لاتصاله بنون الإناث، أي: النساء يرعن – أي يُخِفْنَ – مَن افتتن بهنّ.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

بناء الحروف وكون بعضها مبنيًّا على السكون، كل منهما أصل فيها، ولا تخرج عن البناء إلى الإعراب أصلًا، وقد تخرج عن البناء على السكون إلى البناء على حركة: فتحة أو كسرة أو ضمة، وهي معنى قول الناظم:

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ ... كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

أتى في النشر[1] على ترتيب الطيّ، ثم أراد أن يبين ما يشترك فيه الاسم والفعل المعرب من

---

(١) هو ضرب من علم البديع، اسمه «اللف والنشر»، وهو ذكر متعدد تفصيلًا أو إجمالًا (وهو اللف أو الطيّ)، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يرده إليه (وهو النشر). ينظر: المعجم المفصل في علوم اللغة (١/٥٢٥).

ألقاب الإعراب، وما يختص به الاسم منها، وما يختص به الفعل منها، فقال:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

الاشتراك ينفي الاختصاص، فلا يختص الاسم بالرفع والنصب، وكذا الفعل لا يختص بهما.

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَن يَنْجَزِمَا

(و) أما (**الاسم**) فـ(**قد خصص بالجر**)، فلا يدخل الفعل (**كما قد خصص الفعل بأن ينجزما**)، أي: بالجزم، فلا يدخل الاسم. إذا علمت أن الاسم يشترك مع الفعل في الرفع والنصب ويختص بالجر:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرّ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

أي ارفعهُ بالضمة إذا اقتضاه عامل رفع، (**وانصبن فتحا**)، أي انصبنه بالفتحة إذا اقتضاه عامل نصب (**وجر كسرا**)، أي اجرره بالكسرة إذا اقتضاه عامل جر، والمثال الجامع قول الناظم: (**كذكرُ اللهِ عبدَه يسرّ**)؛ إضافة ذكر إلى لفظ الجلالة من إضافة المصدر لفاعله، و«عبده» منصوب بالمصدر؛ فينتظم المعنى: إنْ ذَكَرَ اللهُ عبدَه بالثناء عليهِ، وبَلَغَه من خبر الصادق، سَرَّه ذلك.

واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جا أَخُو بَنِي نَمِرْ

انتقال لما يختص بهِ الفعل، وهو الجزم، وإنما يُجْزَم الفعل بالتسكين إذا كان صحيح الآخر (**وغير ما ذكر ينوب**)؛ فينوب عن الضمة الواو، وينوب عن الفتحة الألف، وينوب عن الكسرة الياء، والمثال: (**نحو: جا**[1] **أخو بني نمر**). ثم شرع يبين ما تعرب بِهِ الأسماءُ الخمسة، فقال:

---

(١) أي: جاء، سُهِّلَتْ همزته لضرورة الشعر.

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِن الأَسْما أَصِفْ

الذي يصفه من الأسماء هو الأسماء الخمسة المنظومة في قوله: (أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ... إلخ)، فيؤخذ من قوله: وارفع بواو وانصبن بالألف واجرر بياء ما أصفه من الأسماء - والذي يصفه هو الأسماء الخمسة- أن الأسماء الخمسة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء.

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ المِيْمُ مِنْهُ بَانَا

(من ذاك) أي: مما يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء **(ذو إن صحبة أبانا)** أي لا يرفع «ذو» بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء، إلّا إن كان بمعنى: صاحب، فإن تخلف عن هذا المعنى لا يكون من ذاك (و) من ذاك أيضًا، أي: مما يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء **(الفم)**، ولكن لا يعرب بالحروف إلّا **(حيث الميم منه بانا)** أي: انفصل عنه وإلّا أعرب بالحركات الظاهرة؛ فتقول في حالة الرفع: «نطق به فمُك»، وفي حالة النصب: «قبّلتُ فمَك» وفي حالة الجر: «فمه إلى فمِك». ثم أتى بما وعد به فقال:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

من الإتمام؛ لأن إعرابه إذًا بالحركات الظاهرة على النون؛ فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويخفض بالكسرة.

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(و) النقص **(في أب وتالييه يندر)**، وندرته تؤذن بعدم حسنه عن الإتمام. ثم بعد أن نص على ما يستحسن فيه النقص وما يندر فيه، انتقل إلى حكم عام، فقال: **(وقصرها من نقصهن أشهر)** من النقص، والقصر هو لزوم الألف في الأحوال الثلاثة - حالة الرفع، وحالة النصب، وحالة الجر - والإعراب بحركات مقدّرة عليها. ثم أراد أن يبين ما هو

شرط في إعرابها بالحروف، فقال:

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ ... لِلْيا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

أي شرط إعرابها بالحروف أن تضاف لغير الياء، فإن أُضيفت للياء – أي ضمير المتكلم – أُعربت بحركات مقدّرة على ما قبل الياء، فنقول: «جاء أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي»، والإعراب كما علمت، والمثال الجامع بين الشيء وشرطه (**كجا أخو أبيك ذا اعتلا**) فالأخ في المثال مرفوع بالواو؛ لأن إضافته لغير الياء، والأب مجرور بالياء؛ لأن إضافته لغير الياء، وذا منصوب بالألف؛ لأن إضافته لغير الياء.

بالأَلِفِ ارْفَعِ المثَنَّى وَكِلاَ ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مضَافًا وُصِلاَ

هذا شرط رفع «كلا» بالألف، فلا ترفع بالألف إلّا إذا أضيفت للضمير، وأما المثنى والملحق به فيرفع بالألف بلا شرط.

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ... كَابْنَينِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

(**كلتا كذاك**) أي مثل كلا نفيًا وإثباتًا فهما سيّان حجبًا وميراثًا (**اثنان واثنتان... إلخ**) ليسا مثنيين حقيقة، وإنما هما ملحقان بالمثنى حقيقة، فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وهو معنى قول الناظم: يجريان (**كابنين وابنتين**)، وابنان وابنتان مثنيان حقيقة، واثنان واثنتان ملحقان بهما، هذا ما أراده وأفاده.

وَتَخْلُفُ الْيَا في جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

كل ما كان رفعه بالألف عند مقتضِي الرفع – سواء كان مثنى حقيقة، أو كان ملحقًا بالمثنى – ينصب ويجر بالياء عند مقتضيهما؛ وذلك إذا خلف عاملَ الرفع عاملُ نصب أو جر، وتكون هيئة الياء التي يُنْصَب ويُجَر بها في حال النطق بصيغة المثنى فَتْح ما قبلها.

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

الجمع المذكر جهتان: جهة التسمية، وجهة الحكم؛ فجهة التسمية أنه يسمى جمعَ مذكرٍ سالمًا؛ سواء كان مفردُه علمًا أو صِفة، وجهة الحكم أنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء.

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونا   وَبابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

ويجمع جمع مذكر سالمًا (**شبه ذين**)، أي: كل ما يشبه عامرًا أو مذنبًا؛ بأن كان على أخص أوصافهما، فإنه يجمع بهذا الجمع، وأما ما لا يشبه هذين المفردين، بألا يكون على أخص أوصافهما، فلا يعطى التسمية بجمع المذكر السالم، وإنما يعطى التسمية بالملحق بجمع المذكر السالم، وهو معنى قول الناظم: (**وبه عشرونا، وبابُه ألحق**)؛ فعشرون وبابه لا يسمى جمع مذكر سالما، بل هو ملحق بجمع المذكر السالم وباب عشرون ما فوقه من مراتب الأعداد التي مبدؤها من ثلاثين وانتهاؤها إلى تسعين، (**والأهلون**) كذلك ألحق.

أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا(١)   وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

(**أولو وعالمون عليونا**) كذلك ألحق بجمع المذكر السالم (**وأرضون شذ والسنونا**) كذلك شذ.

وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ   ذا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

وكذلك شذ (**بابه**)، وقد يرد باب «سنة»؛ مثل «حين»، ويكون إعرابه حينئذٍ بحركات ظاهرة على النون.

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَما بِهِ الْتَحَقْ   فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

---

(١) هواسم للسماء السابعة، وهو في كلام العرب: الذين يترلون أعالي البلاد، وفي قوله تعالى: ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨] أي: في أعلى الأمكنة [اللسان: (علا)].

أي اجعل هيئة النون في جمع المذكر السالم والملحق به الفَتْحَ في حال النطق؛ لأنه قد أُلف فيها ذلك كثيرًا، وكونها بهيئة الكسر قليل.

وَنُونُ ما ثُنِّـيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

فتنبه ولا تعكس في البابين، فتجعل الفتح في المثنى، والكسر في الجمع.

وَما بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا   يُكْسَرُ في الجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعَا

ما تحققت جمعيَّته، وثبتت بألف وتاء مزيدتين، له جهتان: جهة الحكم، وجهة التسمية؛ فجهة الحكم أن يجر وينصب بالكسرة، وجهة التسمية أن يسمى جمعَ مؤنثٍ سالمًا، فالمماثلة الواقعة في قوله:

كَذَا أُولاَتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ   كَأَذْرِعاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

في الحكم لا في التسمية، فما ذكر من أولات وأذرعات يجر وينصب بالكسرة، ولا يسمى جمع مؤنث سالمًا.

وَجُرَّ بالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

فَجُرَّ ما لا ينصرف بالفتحة مُغَيًّا[1] بمدّة عدم الإضافة، وبمدّة عدم مرادفته لأل؛ فإن أضيف نحو مررت بأفضلكم، أو كان ردف أل نحو: مررت بالأفضل منكم، صرف في الحالتين.

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا   رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

أي اجعل النون (**رفعًا**) لنحو: يفعلان وتفعلان، (**وتدعين**) أي للفعل المسند لياء الفاعلة، (**وتسألونا**) ويسألون فثبوتها في الأفعال الخمسة علامة للرفع.

---

(١) أي: محدودا.

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَلَمْ تَكونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

(**وحذفها**) منها علامة (**للجزم والنصب سمة**)، أي: علامة عليهما، ومثال حذفها للنصب والجزم (**كلم تكوني لترومي مظلمة**)، فجمع في المثال بين حذفها للجزم، وحذفها للنصب، فلم تكوني حذفت للجازم، ولترومي حذفت للناصب.

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْماءِ مَا ... كالمصْطَفى وَالمُرْتَقِي مَكَارِمَا

كل ما كان آخره ألِفًا[1] كالمصطفى، وكل ما كان آخره ياء كالمرتقي، يسمى معتلاًّ، فيشتركان في التسمية بالمعتل، ويفترقان في الحكم.

فالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

(**فالأوّل**) منهما (**الإعراب**) جميعهُ: رفعًا، ونصبًا، وجرًّا (**فيه قدّرا، جميعه**)، فلا يظهر (**وهو الذي قد قصرا**)، أي يسمى مقصورًا.

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّ

(**والثاني منقوص**)، أي يسمى منقوصًا، (**ونصبه ظهر**) على الياء، (**ورفعه ينوى**) على الياء، أي يقدّر عليها (**كذا أيضًا يجر**)، أي يقدّر الجر على الياء، فلا يظهر على الياء إلّا الفتحة.

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ اوْ ياءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

أي يسمى معتلًّا في عُرف النحاة.

فالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعُو يَرْمِي

---

(١) في الأصل: ألف، ولعله تحريف في الطباعة.

تنبيه: الأصل الذي اعتمدناه في التحقيق، هو نسخة مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٤٤هـ)، وإليها نشير بقولنا: «في الأصل» أو «في المطبوع».

قد عرفت أن الفعل المعتل ما كان آخره حرف علّة، ومعلوم أن حروف العلّة هي: الألف، والواو، والياء، ولكن لا نعرف هل تقدّر الحركات على جميعها، أو تقدّر على البعض وتظهر على البعض؟ تكفل بهذا البيان الناظم؛ لأن قوله: (**فالألف انو فيه غير الجزم... إلخ**) جلي بأن الضمة والفتحة يقدّران على الألف، وجلي بأن الفتحة تظهر على الواو والياء.

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جازِمَا ثَلاَثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا

ويعلم من قوله: (**والرفع فيهما انو**)، أن الضمة تقدّر عليهما، ويعلم من قوله: (**واحذف جازمًا ثلاثهنّ تقض حكمًا لازمًا**)، أن الجزم لا يقدّر على حروف العلّة؛ بل إذا دخل الجازم على فعل معتل حذف منه حرف العلّة.

* * *

(النَّكِرَةُ وَالمَعْرِفَةُ)

نَكِـــرَةٌ قابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ ما قَـدْ ذُكِـرَا

ضابط النكرة أن تقبل أل حالة كون أل مؤثرة فيه التعريف، أو تقع موقع ما يقبل أل مؤثرة فيه التعريف، فما لم يصدق عليه هذا الضابط بألاَّ يقبل أل مطلقًا، أو يقبلها ولكن لا تؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل أل مؤثرة فيه التعريف- صدق عليه قول الناظم:

وَغَيْـرُهُ مَعْرِفَـةٌ كَهُـمْ وَذِي   وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُـلاَمِ وَالَّـذِي

ابتدأ المعارفَ بالضمير؛ لأنهُ أعرفُهَا، وإن كان بعضهُ أعرَف من بعض؛ لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، وقوله: (**وذي**) مثال لاسم الإشارة، (**وهند**) مثال للعَلَم، (**وابني**) مثال للمضاف إلى ياء المتكلم، (**والغلام**) مثال للمعرف بالأداة، (**والذي**) مثال للموصول.

فَمَا لِـذِي غَيْبَـةٍ أَوْ حُضُـورِ   كَأَنْتَ وَهْـوَ سَـمٍّ بالضَّـمِيرِ

مفاده: أن ما دل على الغائب، أو الحاضر بقسميه متكلمًا أو مخاطبًا، يشتركان في التسمية بالضمير وإن اختلفا مفهومًا.

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَـا لاَ يُبْتَـدَا   وَلاَ يَلِي «إلّا» اخْتِيَـارًا أَبَـدًا

الضمير بحسب هيئته ينقسم إلى: متصل ومنفصل، فالمتصل منه ما لا يقع في ابتداء الكلام، ولا يلي (إلّا) في حالة الاختيار، فقد تضمن قوله: (**وذو اتصال منه ما لا يبتدا... إلخ**)، بيان الضمير المتصل بالتعريف وقد تضمن بيانه بالمثال قوله:

كالْيَاءِ وَالْكاف مِنِ ابْنِي أَكْرَمَـكْ   وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَـلِيهِ مَـا مَلَـكْ

كل ضمير من هذه الضمائر الأربعة يصدق عليه تعريف المتصل؛ لأنها لا تقع في بتداء الكلام، ولا تلي (إلّا) في حالة الاختيار. هذا بيان له بحسب ذاته، وأشار إلى بيانه بحسب الحكم فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنا يَجِبْ وَلَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

فصورة الضمير في «ضربه» و«منه» واحدة، وأما ما ثبت للضمائر من وجوب البناء، فالمتصل، والمنفصل، والمرفوع، والمنصوب، والمجرور- سواء.

للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نا» صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنا نِلْنَا الْمِنَحْ

بيان لما يكون بلفظٍ واحد من الضمائر في الرفع والنصب والجر؛ فإن «نا» في قوله: (**كاعرف بنا**) مجرور بالباء، وهي في قوله: (**فإننا**) منصوبة بإن، وهي في قوله: (**نلنا المنح**) مرفوعة على الفاعلية.

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

أي الألف والواو والنون ضمائر رفع بارزة متصلة، كائنة لما غاب وغيره، وهو المخاطب كقاما، وقاموا، وقمن، واعلما، واعلموا، واعلمن.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

يعني: أن الضمير المتصل قسمين: **بارز**: وهو ما له وجود في اللفظ وقد تقدّم، **ومستتر**: وهو ما لا وجود له في اللفظ، وهو المراد بهذا البيت، ومعناه: أن الضمير المستتر لا يكون إلّا مرفوعًا، وهو على قسمين: مستتر **وجوبًا**، أو **جوازًا**، فمثال الأوّل: فعل وأوافق ونغتبط، وكذلك تشكر إذا كان مسندًا للمخاطب المذكر، وأما إذا كان مسندًا لضمير الغائبة فهو مثال للمستتر جوازًا.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

لهذه الضمائر الثلاثة وهي: أنا وهو وأنت من حيث الحكم الرفع، ومن حيث

الاتصال والانفصال هي ذات انفصال.

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ ... إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

من الضمائر ما يكون منصوبًا؛ ولكن لا يثبت له هذا الحكم إلّا في حالة الانفصال، وأما في حالة الاتصال فلا يثبت له هذا الحكم؛ فإن ياء المتكلم في حالة الاتصال لا تكون إلّا مجرورة، وأما في حالة الانفصال فلا تكون إلّا منصوبة، وهو مفاد قول الناظم: (**وذو انتصاب في انفصال جعلا، إياي... إلخ**).

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

فقول الشاعر:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ ... إياهُمُ الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ(١)

ضرورة، وفي السعة: قد ضمنتهم الأرض.

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيه وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انتَمى

أنت بالخيار في هاء «سلنيه»، فإن شئت قلت: سلنيه بالاتصال، وإن شئت قلت: سلني إياه بالانفصال، وأما «كنته» فقد جرى فيه الخلاف بين العلماء، ومنهم من يرى الاتصال، ومنهم من يرى الانفصال.

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالاَ ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (٢١٤/١)، وخزانة الأدب (٢٨٨/٥، ٢٩٠)، والمقاصد النحوية (٢٧٤/١).
والشاهد فيه: قوله: «قد ضمنت إياهم الأرض» حيث فصل الضمير للضرورة الشعرية، والقياس: «ضمنتهم».
ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (٤٥٢/٢، ٤٥٣).

و(**كذاك خلتنيه**) قد جرى فيه الخلاف، وقولُ الناظم: (**واتصالا، أختار غيري اختار الانفصالًا**)، بدون بيانِ علّةٍ بها يترجح اختياره- غيرُ مختار؛ لأنه ترجيح بلا مرجح.

وَقَدِّم الأَخَصَّ في اتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انْفِصَالِ

فَتُقَدِّم ضميرَ المتكلم على ضمير المخاطب، وتقدم ضمير المخاطب على ضمير الغائب؛ فالصورة الجائزة: «الأدب علمنيه الفضلاء»، والصورة الممنوعة «الأدب علمه إياي الفضلاء».

وَفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ   وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

فيتعين الفصل إذا اتحد الضميران رتبةً بأن كانا للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب؛ فيلزم الفصل في نحو قولك: «الدرهم أعطيتني إياي»، وعلى هذا القياس، وقوله: (**وقد يبيح الغيب فيه وصلا**)؛ فيجوز: «الزيدان الدرهم أعطيتهماهُ».

وَقَبْلَ «يا» النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ   نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

أي تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم؛ لأنها تصون الفعل وتقيه من الكسر، وقد وقع «ليسي» في الشعر بدون نون وقاية.

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا   وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

في الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارٍ خَفَّفَا   مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(**وليتني**) بنون الوقاية (**فشا**) كثر (**وليتي**) بدون نون وقاية (**ندر**) أي قلّ، (**ومع لعل اعكس**)، فالكثير لَعلّي بدون نون وقاية، والقليل لعلني بنون الوقاية، (**وكن مخيرًا في الباقيات**) فتقول: إني، وإنني، وكأني، وكأنني، وعنّي، وعنِي، ومنِّي، ومنِي (**واضطرارا خففا، مني وعني بعض من قد سلفا**) من العلماء إذا دعت الضرورة لا في السعة، فتخفيف مني وعني خاص بالضرورة.

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي ... قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

(وفي قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي)؛ وعليه فتقول: قَدِي وقَطِي بدون نون.

(الْعَلَمُ)

اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا ... عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ ... وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

(**اسم يعين المسمى مطلقًا علمه**)، اسم: مأخوذ من السِّمة وهي العلامة؛ لأنه علامة على مسماه، فإذا أخذناه بهذا العنوان كان كليا يصدق على كثيرين يمتاز بعضها عن بعض بالخواص التي تذكر بجانب البيان؛ وذلك أنه إن عين مسماه بشرط اقترانه بقرينة تكلُّم أو خطاب أو غيبة، فهو الضمير، وإن عين مسماه بشرط اقترانه بالصلة فهو الموصول، وإن عين مسماه بشرط اقترانه بالإشارة الحسيَّة فهو اسم الإشارة، وإن عين مسماه بلا شرط فهو العلم؛ فـ «اسم» مبتدأ وسوَّغ الابتداء به العموم، و«علمه» الضمير نائب عن أل، أي العلم منه وهو مبتدأ ثان، و«يعين المسمى» خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط الضمير في «علمه»، فينتظم الكلام: اسم العلم منه يعين مسماه بلا شرط. ثم إن العلم عام للأماكن والحيوانات، وليس خاصًّا بالإنسان، (**كجعفر**) علم رجل، (**وخرنقًا**) علم امرأة، (**وقرن وعدن**) علما مدينتين باليمن، (**ولاحق**) علم فرس، (**وشذقم**) علم جمل، (**وهيلة**) علم شاة، (**وواشق**) علم كلب. ثم إن العلم من حيث الإشعار بمدح أو ذم وعدم الإشعار، ومن حيث التصدير بأَب أو أم وعدم التصدير ينقسم إلى: اسم، وكُنية، ولقب؛ وذلك أنه إن أشعر بمدح أو ذم، وصُدِّر بأَب أو أم: كأبي الخير، وأبي لهب، وأم كلثوم؛ فهو الكُنية، وإن أشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأَب أو أم: كزين العابدين، وأنف الناقة؛ فهو اللقب، وإن لم يشعر ولم يصدر، فهو الاسم؛ وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا ... وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

الإشارة «بذا» إلى اللقب، وقوله: **(إن صحب سواه)** [1] أي إن صحب غيره؛ المراد به مخصوص، وهو الاسم؛ فالعموم غير مراد فيتقوّم المعنى: أخِّر اللقب إن صحب الاسم. وكون التأخير على التبعية للاسم أو الإضافة، يعلم من التفصيل الآتي في قوله:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

فتقول في حالة كونهما مفردين: «سعيدُ كُرْزٍ» بالجر على الإضافة، وللاسم واللقب في حالة غير الإفراد ثلاث صور؛ لأنهما إما مركبان، أو الأول مركب والثاني مفرد، أو العكس؛ ففي هذه الصور الثلاث، الثاني تابع للأول في الإعراب؛ فنظمها على الصورة الأولى: عبدُ اللهِ زينُ العابدين، ونظمها على الصورة الثانية: عبدُ الله كُرْزٌ، ونظمها على الصورة الثالثة سعيدٌ أنفُ الناقة.

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

ينقسم العلم إلى منقول عن مصدر أو وصف كفضل وحارث، وإلى مرتجل: أي لم يسبق له وضع قبل هذا الوضع، فسعاد وأدد لم يسبق لهما وضع قبل هذا؛ باعتبار هذا الوضع.

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا

قد ينقل العلم عن جملة، ولا يفصل في الجملة إلّا إن كانت مركبة تركيب مزج؛ فهذه يفصل بين كونها مختومة بـ «وَيْهِ» أو لا؛ فإن لم تكن مختومة بـ «ويه» أعرب وإلّا بُني.

وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذو الإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

الأول علم على أخي هاشم، ثاني أجداده ﷺ ، والثاني علم على والد أبي بكر رضي الله تعالى عنه.

---

[1] كذا بالأصل، مخالفا لمتن الألفية.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ لأَجْنَـاسِ عَلَـمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّ

فبعض الأجناس يساوي علم الشخص في الأحكام اللفظية؛ كوقوعه مبتدأ بلا مسوغ، وكمجيء الحال منه، وكالإشارة إليه بالإشارة الحسيّة. ويخالفه في المعنى؛ لأن علم الجنس موضوع للماهية، وذاك موضوع للفرد بمشخصات خارجية.

مِـنْ ذَاكَ أُمُّ عِـرْيَطٍ لِلْعَقْـرَبِ وَهكَـذَا ثُعَالَـةٌ لِلثَّعْلَـبِ

مما وضعوا له علمًا كعلم الأشخاص في الأحكام اللفظية، أمُّ عِرْيَطٍ للعقرب، فأم عريط علم على الحقيقة الكلية، وتتوارد عليه أحكام علم الشخص؛ كالإشارة إليه والابتداء به بلا مسوّغ، ومجيء الحال منه، وهكذا ثعالة الموضوع علمًا للثعلب في توارد الأحكام اللفظية عليه.

وَمِثْلُـهُ بَـرَّةُ لِلْمَبَـرَّةْ كَذَا فَجَـارِ عَلَـمٌ لِلْفَجْـرَةْ

أي مثل ما ذكر من أعلام الأجناس في توارد الأحكام اللفظية، برة وفجرة الموضوع أوّلُهما علمًا على المبرة، والثاني علمًا على الفجور، ولا شك أن كلا منهما حقيقة كليّة، ولا يمنع ذلك من توارد الأحكام اللفظية على علميهما؛ فيجوز أن تشير إلى الفرد الذي وقع في الخارج، فتقول: هذه مبرة زيد، أو هذه فجرة عمرو.

(اسْمُ الإِشَارَةِ)

بِـذَا لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّرٍ أَشِـرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

أي اقتصر في الإشارة إلى المفرد المذكر على «ذا»، فلا يشار إليه بغيرها، واقتصر في إشارة المفرد المؤنث على ذي، وذه، وتي، وتا؛ فللمفرد المذكر مثال واحد، وللمفردة المؤنثة أربعة أمثلة.

وَذَانِ تَـانِ لِلْمُثَنَّـى الْمُرْتَفِـعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُـرْ تُطِـعْ

(**وذان تان للمثنى المرتفع**)، أي يشار للمثنى المذكر المرتفع بذان، ويشار للمثنى

المؤنث المرتفع بتان، (**وفي سواه ذين تين اذكر تطع**) أي ويشار في سوى حالة الرفع بذين وتين، وسوى الرفع صادق بحالتي النصب والجر؛ فإن أجريت صيغة ذان وتان على الثاني في حالة الرفع، وأجريت عليه صيغة ذين وتين في حالتي النصب والجر، كنت موافقًا للصناعة، ومؤديًا لما قرره النحويون.

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

(**وبأولى أشر لجمع مطلقًا، والمدّ أولى**) ، قد أشير إلى الجمع مطلقًا بأولى في قول الشاعر:

وتَرَى الأُولَى يستلئمونَ على الأُولَى(1)

فإن «الأولى» الواقع في صدر البيت إشارة إلى المحاربين بقرينة «يستلئمون»، أي يلبسون اللأمة، وهي آلة تتخذ في الحرب لتقيهم من وقوع الأسنة والرماح، «والأولى» الواقعة في عجز البيت إشارة إلى الخيول التي يحاربون عليها، وقوله: (**والمدّ أولى**) أي من القصر؛ ولذا كثر وروده فندر ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾(2)، ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ**﴾(3)، ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى**﴾(4)، وهكذا مما لا حصر له (**ولدى البعد انطقا**).

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ «هَا» مُمْتَنِعَهْ

---

(1) هذا صدر البيت وعجزه: «تراهنَّ يوم الرَّوعِ كالحدَإِ القُبْلِ»، والبيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي (برواية «وتبلي» في أوله وبحذف الواو من «الأولى» بقوله: «الألى»أي الذين) في تلخيص الشواهد ص (١٣٩)، وخزانة الأدب (٢٤٩/١١)، وشرح ابن عقيل ص (٧٨) .
والشاهد فيه: قوله: «الأولى يستلئمون» وقوله: «الأولى تراهن»، حيث استعمل «الأولى» مرة لجمع المذكر العاقل، وأخرى لجمع المؤنث غير العاقل، وكلاهما جائز.
ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (٧٦١/٢، ٧٦٢).
(2) البقرة: [٥].
(3) الزمر: [١٨].
(4) البقرة: [١٦].

إذا أردت الإشارة إلى بعيد المكان بأن كان بعيدًا عن مسامتة[1] النظر، فلا تؤدي الإشارة إليه بذا إلّا وهي مصحوبة بالكاف المحكوم عليه بالحرفية، فتقول في الإشارة إليه: ذاك، والتخييرُ بين مصاحبة اللام للكاف وعدم المصاحبة، فتقول: ذلك، أو تقول: ذاك- مشروطٌ بعدم تقدم هاء التنبيه على اسم الإشارة، وإلّا امتنعت السلام، ثم أورد الأمثلة التي يشار بها إلى داني المكان فقال:

وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِي المَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

ترد الإشارة إلى المكان القريب بإحدى الصيغتين: صيغة هنا، أو هاهنا؛ فتقول: «هنا الأسد»، أو «هاهنا الأسد»؛ مقرون كل من صيغة هنا أو هاهنا بالكاف.

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

(**في البعد**)، أي عند بعد المشار إليه، فإما أن تشير إليه بهناك، (**أو بثَم فه أو هنا، أو بهنالك انطقن أو هنا**)، فمن الإشارة إلى المكان البعيد بثَمَّ قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**﴾[2]، ومن الإشارة إليه بهنالك قوله تعالى: ﴿**هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا**﴾[3].

(١) المسامتة: القصد [أساس البلاغة: (سمت)].
(٢) الإنسان: [٢٠].
(٣) الأحزاب: [١١].

(المَوْصُـــولُ)

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِـي وَالْيَا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لاَ تُثْبِـتِ

الموصول إما مفرد مذكر، وإما مفرد مؤنث، وإما مثنى مذكر، أو مؤنث، وإما جمع؛ كذلك ولكل منها صيغة تخصه؛ فصيغة المفرد المذكر «الذي»، وصيغة المفرد المؤنث «التي»، فإذا أردت تثنية المفرد مذكرًا أو مؤنثًا، حذفت منه الياء، وأوليت علامة التثنية ما كانت الياء والِيَةً له، فتقول في تثنية المذكر: «اللذان»، وفي تثنية المؤنث: «اللتان»، وهو معنى قول الناظم: (**واليا إذا ما ثنيا لا تثبت**).

بَلْ مَا تَلِيـهِ[1] أَوْلِـهِ الْعَلاَمَـهْ وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَـهْ

أي لا لوم على من نطق بها مشدَّدة.

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَـيْنِ شُـدِّدَا أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

تشديد النون في مثنى اسم الإشارة بالحمل على الموصول، وتشديدها في مثنى الموصول بطريق العوض عن الياء المحذوفة.

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَـا وَبَعْضُهُمْ بالْوَاوِ رَفْعًـا نَطَقَـا

(**جمع الذي الألى الذين مطلقًا**)، يرد جمع «الذي» على: الأُلَى، وعلى: الذين مطلقًا؛ فلا تتغير صيغة الذين رفعًا ونصبًا وجرًّا (و)، خالف (**بعضهم**) فجمعه (**بالواو رفعًا**)، أي في حالة الرفع و (**نطق**) بالَّذُونَ في حالة الرفع، ووافق في حالتي النصب والجر، فقال: الذين نصبًا وجرًّا.

باللاَّتِ وَاللاَّءِ[2] الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللاَّءِ كالَّـذِينَ نَـزْرًا وَقَعَـا

---

(1) أي الذال التي تليها الياء.

(2) اللاَّتِ واللاَّءِ لغة في اللاَّتي واللاَّئي.

للمفرد المؤنث من صيغ الجموع صيغتان: فيجمع على اللاتي، واللائي؛ فمن جمعه على اللائي قوله تعالى: ﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾[1]، فورود اللاء جمعًا للتي قياس، وأما ورود اللاء بمعنى الذين فشاذ، وهو معنى قول الناظم: (**واللاء كالذين نزرا وقعا**).

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

فترد من وما للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، ولمثناهما ولجمعهما، وكذا ترد ذو عند طيئ بمعنى الذي، وترد ذات بمعنى التي، وتجمع ذات على ذوات، فيحل ذوات محل اللاتي، وقد تكفل بهذا البيان الناظم فقال:

وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

فمن ورود «ذو» بمعنى الذي قولهم:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدِّي ... وبئري ذو حفرت وذو طويت[2]

أي: الذي حفرته والذي طويته.

وَمِثْلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ

يعني أن ذا الواقعة بعد ما أو من الاستفهاميتين تأتي موصولة، مثل ما الموصولة، إذا لم تلغ في الكلام بأن يجعل الكلام كله استفهامًا واحدًا؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[3]، ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[4]،

---

(١) الطلاق: [٤].

(٢) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف ص (٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤).

والشاهد فيه: قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل ذو بمعنى «الذي» (فالبئر مؤنثة ويجوز تذكيرها). ينظر: المعجم المفصل (١/ ١٤٠).

(٣) البقرة: [٢٥٥].

(٤) البقرة: [٢٤٥].

ومن ورودها موصولة «ماذا عندك؟» أو «من ذا عندك؟»، وهو معنى قول الناظم:

ومثل ما ذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام

بأن يجعل ما وذا، أو من وذا، استفهامًا واحدًا.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ

أي كل الموصولات تفتقر إلى الصلة؛ وذلك أن شرط التخاطب أن يكون الكلام الملقى إلى المخاطَب مفيدًا، والموصول لا يفيد بدون الصلة؛ فافتقارهُ إلى الصلة التي تبين معناهُ أمر لازم، وهو معنى قول الناظم:

وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله

فلزوم الصلة واشتماله على ضمير لائق بالموصول لهذا الغرض، وهو يبين معناه، وحيث افتقر الموصول في بيان معناه إلى الصلة لزم أن تكون الصلة كلامًا تام الإفادة، وإليه يشير قول الناظم:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

لم يأت في النشر على ترتيب الطي؛ لأنه في الطي قدم الجملة على شبه الجملة، وفي النشر قدّم شبه الجملة على الجملة؛ فإن قوله: «من عندي» تمثيل لشبه الجملة، وقوله: «الذي ابنه كفل» تمثيل للجملة.

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

شرط صلة أل الموصولة أن تكون صفة صريحة، ووصلها بالمعرب من الأفعال شذ. ومنه:

ما أنتَ بالحكمِ التُّرضَى حكـومَتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدل[1]

أَيٌّ كَـ «ما» وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

أيٌّ تماثل «ما» في الإفادة، فتفيد ما تفيده «ما» وتماثلها في الافتقار إلى الصلة، وتخالفها في حالة الإعراب إذا لم تضف مع حذف صدر الصلة؛ فتبنى في هذه الحالة وتعرب في غيرها، ويمثل حالة البناء قوله تعالى: ﴿**أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾[2]، ويمثل الإعراب قولك: أيُّهم هو قائم، وأيٌّ قائم، وأيٌّ هو قائم؛ فلها ثلاث حالات في الإعراب، وحالة واحدة في البناء؛ هذا رأي بعض النحويين، والرأي الآخر ما أشار إليه الناظم فقال:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ... ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

أي: إعرب «أيًّا» مطلقًا، ولم يقيد الإعراب بحالة دون أخرى، وسنده قول الشاعر:

إذا ما لَقِيتَ بني مالكٍ ... فسَلِّمْ على أيِّهم أفضلُ[3]

الرواية بجر أيٍّ على الإعراب، وقوله: (**وغير أيّ**) أيْ: من الموصولات يتبع أيًّا في هذا الحذف، يعني حذف صدر الصلة.

---

(١) من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه، والإنصاف (٢/٥٢١)، وخزانة الأدب (١/٣٢)، وشرح ابن عقيل ص (٨٥).
الشاهد فيه: قوله: «التُّرضَى» حيث أدخل الموصول لاسمي «أل» على الفعل المضارع، وهذا قليل. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٧٧٢).

(٢) مريم: [٦٩].

(٣) من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر (٢٧٢)، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (١/٢٣٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٥٠).
فيه شاهدان: أولهم بلغة «الضم»: أي ضم «أيُّهم»، والثاني بجر «أيِّهم» على الإعراب وهو المراد هنا. (ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/٦٩٥، ٦٩٦).

إِنْ يستَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَـمْ يُسْـتَطَلْ فالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُختَـزَلْ[1]

إِنْ صَلُحَ الْبَـاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِـلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَـثِيرٌ مُنْجلـي

(**إن يستطل وصل وإن لم يستطل، فالحذف نزر**) أي قليل؛ بل يمتنع الحذف إن وجد الشرط الذي ذكره الناظم في طي قوله (**وأبوا أن يختزل، إن صلح الباقي لوصل مكمل**) أي مكمل ومبين للموصول، فيصير المحذوف إذًا نسيا منسيًّا لا يلتفت إليه، ولا يعتبر جزءًا من الكلام، وهذا الحذف يفيد كونه غير بليغ؛ ليس على الأسلوب الحكيم[2]؛ إذ الحذف البليغ الجاري على الأسلوب الحكيم، أن المتكلم لا يحذف شيئًا من الكلام، أو يطوي شيئًا في الكلام إلّا وهو ملحوظ ومرعي له، إما لتوقف تمام المعنى، أو الصحة، أو الصدق عليه؛ وإنما كانت داعية الحذف بلاغة الإيجاز؛ مثال ما طوي في الكلام، وكان مرعيًّا وملحوظًا للمتكلم؛ لتوقف الصحة عليه قولُه ﷺ: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان**»[3]، ولا شك أن الخطأ والنسيان واقعان، وارتفاع الواقع محال؛ فلا بد من تقدير ما تنتظم به الصحة: أي المؤاخذة بهما، ومثال ما طوي في الكلام وكان ملحوظًا لتوقف الصدق عليه قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا**﴾[4] والقرية عبارة عن الأبنية المجتمعة، وهي لا يتوجه إليها السؤال؛ ولا بد من تقدير ما يتوقف عليه الصدق، وهو الأهل أي: اسئل أهل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها (**والحذف عندهم كثير منجلي**)، لم يمنع منه مانع إن جاء على الشرط الذي اشترطه الناظم وأشار إليه بقوله:

---

(١) أي: يقتطع، من اختزل أي: اقتطع (انظر اللسان: ١/٣٣٦، خزل).

(٢) أسلوب الحكيم من البديع: هو تجاهل المقصود من السؤال، فنجيب محوِّلين معناه. أو تحميل السؤال غير مضمونه إشارة إلى أنه كان ينبغي أن يسأل هذا السؤال أو يقصد هذا المعنى. ينظر المفصل في علوم اللغة (١/٤٤).

(٣) صحيح كما في «صحيح الجامع» برقم (٣٥١٥) بلفظ: «وضع» بدل «رفع».

(٤) يونس: [٨٢].

فِـــي عائِـــدٍ مُتَّصِـــلٍ إنِ انْتَصَـــبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

(في عائد متصل) أي يكثر حذف العائد على الموصول المتصل بعامله **(إن انتصب)** أي بشرط أن ينتصب **(بفعل او وصف كمن نرجو يهب)** أي نرجوه، أي الذي نرجوه يهب نفيس أمواله لقاصده.

كَذَاكَ حَذْفُ مَـــا بِوَصْـــفٍ خُفِضَـــا كَأَنْتَ قاض بَعْدَ أَمْرٍ مِـــنْ قَضَـــى

أي: مثل حذف العائد على الموصول إن انتصب بفعل أو وصف، حذفهُ إذا خفض بوصف واقع بعد أمر متصرف من مصدر قضي، قد ضمن هذا البيت نظم الآية الشريفة، وهو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[1] أي: قاضيه.

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ كَمُرَّ بالَّذِي مَرَرْتُ فَهْـــوَ بَـــرّ

أي بحذف العائد على الموصول المجرور إن جر بالحرف الذي جرّ الموصول، والمثال: مُرَّ بالذي مررتُ أي: به، فهو بر أي: محسن.

(المُعرَّفُ بأَدَاة التَّعْرِيفِ)

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللاَّمُ فَقَـــطْ فَنَمَطٌ[2] عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

(أل حرف تعريف أو اللام فقط)، أشار بقوله: «أل حرف تعريف أو اللام فقط» إلى الخلاف الواقع بين النحويين في المعرَّف: هل هو اللام وحدها، أو اللام مع الهمزة؟ وهو خلاف واه؛ فمهما عرَّفت شيئًا لا بد من ذكر أل في المعرَّف، ولا تنفرد اللام وحدها في أي نكرة أردت تعريفها، وحيث إن خاصية أل تعريف النكرة **(فنمط)** النكرة إذا **(عرفت)** أدخلت عليه أل **(فقلـ)**ت **(فيه النمط)** بأل رسما ونطقا.

---

(١) طه: [٧٢].

(٢) النَّمَط من معانيها: ضرب من الضروب،و الطريقة، وضرب من البُسُط [اللسان (نمط)].

وَقَـدْ تُـزَادُ لازِمًـا كـاللاَّتِ وَالآنَ وَالَّـذِينَ ثُـمَّ الـلاَّتِ

وقد تزاد أل عند الوضع زيادة لازمة؛ بمعنى أنها لا تنفك عن الاسم، وقـد تـزاد اضطرارًا: أي لضرورة الشعر، وهو مفاد قول الناظم:

وَلاضْـطِرَارٍ كَبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ (١) كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّـرِي

فزيادتها في «بنات أوبر» والتمييز لضرورة الشعر.

وَبَعْضُ الأَعْـلاَمِ عَلَيْـهِ دَخَـلاَ لِلَمْحِ مَا قَـدْ كـانَ عَنْـهُ نُقِـلاَ

وذلك:

كَالْفَضْلِ وَالحَـارِثِ وَالنعْمَـانِ فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِـيَّانِ

لأن الغرض الذي نشأ عند الإتيان باللام- وهو التفاؤل بأن المولود يعيش ويكون ذا فضل، أو يعيش حتى تكون مهنته حراثة الأرض للزرع- قد حصل عند الوضـع؛ فوجود اللام وحذفها لا تأثير له فيما لمحه الواضع عند الوضع.

وَقَـدْ يَصِـيرُ عَلَمًـا بالْغَلَبَـهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كالْعَقَبَـهْ

وذلك أن ابن عمر قد غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب، والعقبة قد غلـب على عقبة مِنًى.

وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَـادِ أَوْ تُضِـفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِما قَدْ تَنحَـذِفْ

فإذا ناديت مثل الفضل، قلت: يا فضل بحذف أل، وكذا إذا أضفت ما فيـه أل كالغلام حذفت منه أل، وقلت: غلام زيد.

(١) بنات الأَوبَر: ضرب من الكمأة مزغبٌ، والكَمأَة جمع كمء، وهو نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر. ومزغب: أي ذو شعيرات [اللسان: (وبر) (زغب)].

(الابْتِـــــدَاءُ)

مبْتَــــدَأٌ زَيْـــدٌ وَعَـــاذِرٌ خَبَــرْ   إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَــاذِرٌ مَــنِ اعْتَــذَرْ

(**مبتدأ زيد وعاذر خبر**): جزاء للشرط الذي ذكر بعده، ونظمُ الكـلامِ علـى ترتيب الجواب على الشرط (**إن قلت زيد عاذر من اعتذر**) فزيد مبتدأ وعاذر خبر.

وَأَوَّلٌ مُبْتَــــدَأٌ وَالثَّــــانِي   فاعِــلٌ اغْنَــى في أَسَــارٍ ذَانِ

إذا وقع الوصف مبتدأ، وكان معتمدًا على استفهام أو شبهه؛ كان ما بعده فاعلًا أغنى عن الخبر، وقد أفاد هذا الضابط قول الناظم: (**أســار ذان**) فـإن الأول منـهما وصف معتمد على استفهام، وهو مبتدأ، والثاني منهما- وهو ذان- فاعل قد أغنى عن الخبر.

وَقِــسْ وَكَاسْــتِفْهَامٍ النَّفْــيُ وَقَــدْ   يَجُوزُ نَحْوُ فــائِز أُولُــو الرَّشَــدْ

(**وقس**) كل ما وجد فيه هذا الضابط، واحكم له بهذا الحكم (**وكاستفهام النفي وقد ، يجوز نحو فائز أولو الرشد**)؛ وقد يجوز أن ما بعد الوصف فاعل أغنى عن الخبر، مع عدم اعتماد الوصف، ويمثل هذا المعنى: فائز أولو الرشد، فأول الجزأين وصـف لم يعتمد، ووقع مبتدأ وأولو الرشد الواقع بعده فاعل أغنى عن الخبر.

والثَّانِ مُبْتَــدَا وَذَا الْوَصْــفُ خَبَــرْ   إنْ في سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْــتَقَرّ

إن تطابق طرفا الجملة في غير الإفراد؛ بأن تطابقا تثنية أو جمعًا، نحـو: «أقائمـان الزيدان»، أو «أقائمون الزيدون»؛ فالحكم أن الوصف خبر مقدم، وما بعـده مبتـدأ مؤخر.

وَرَفَعُــوا مُبْتَــدَأً بالابْتِــدَا   كَــذَاكَ رَفْــعُ خَبَــرٍ بالْمُبْتَــدَا

أي حكموا بأن الرافع للمبتدأ هـو الابتـداء، كمـا حكمـوا بـأن الرافـع

للخبر هو المبتدأ.

وَالخَبَرُ الجُــزْءُ المُــتِمُّ الْفَائِــدَهْ   كَــاللهُ بَــرٌّ والأَيَــادِي شَــاهِدَهْ

الخبر في الجملة كالنتيجة للقياس، والنتيجة روح القياس؛ فكــذلك الخــبر روح الجملة؛ فكما لا ينفهم روح القياس إلّا من النتيجة، كذلك لا ينفهم روح الجملة إلّـا من الخبر. وقول الناظم: (**الله بر**) مبتدأ وخبر، أي: محسن، والــنِّعَمُ- المُعَنْــوَن عنــها بالأيادي- شاهدة على إحسانه.

وَمُفْرَدًا يَــأْتِي وَيَــأْتِي جُمْلَــهْ   حاوِيَةً مَعْنَى الَّــذِي سِــيقَتْ لَــهْ

لا يشترط أن يكون الخبر مفردًا دائمًا، بل تارة يكون مفردًا، وتارة يكون جملــة؛ ولكن يشترط أن تكون الجملة مشتملة على ضمير المبتدأ؛ لأجل أن يربطها بالمبتــدأ، هذا إن لم تكن الجملة حاوية معنى المبتدأ.

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّــاهُ مَعْنًــى اكْتَفَــى   بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَــى

فإن النطق الواقع فيه مبتدأ، بمعنى: منطوقي، وهو معنى قولــه: الله حســبي، أي: يكفيني في مهمات الأمور العظيمة.

وَالمفْــــرَدُ الجَامِــــدُ فَــــارِغٌ وَإِنْ   يُشْتَقَّ فَهْــوَ ذُو ضَــمِيرٍ مُسْــتَكِنّ

الخبر المفرد تارة يكون جامدًا: أي غير مشتق، وتارة يكون مشتقًّا؛ فــإن كــان جامدًا كان فارغًا من الضمير وإن كان مشتقًّا كان محتملًا للضمير.

وَأَبْرِزَنْــــهُ مُطْلَقًــــا حَيْــــثُ تَــــلاَ   مَا لَــيْسَ مَعْنَــاهُ لَــهُ مُحَصَّــلاَ

أبرز الضميرَ مطلقًا أُمِنَ اللبسُ أو لا، حيث تلا الخبرُ مبتدأً ليس بمعنى المبتدأ محصلًا للخبر، فتقول: زيد عمرو قائم هو.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَــرّ   نَاوِينَ مَعْنَــى كَــائِنٍ أَوِ اسْــتَقَرْ

فالخبر في الواقع هو متعلَّق الظرف والجار والمجرور.

وَلاَ يَكُونُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَبَــرَا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا

أي: لا يقع اسم الزمان خبرًا عن ذلك؛ وقولهم الرطبُ شهرَ ربيع مــؤوّل، أي: أوانُ الرطبِ شهرَ ربيع، وهو معنى قوله: (**وإن يفد فأخبرا**).

وَلاَ يَجُــوزُ الابْتِــدَا بِــالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْــدٍ نَمِــرَهْ

أي يمتنع الابتداء بالنكرة مدّة عدم الإفادة؛ فإن أفادت بأن خُصِّصــتْ بوصــف، نحو: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ**﴾[1]، أو وقعت في حيز الاستفهام، نحو: هل فــتى فيكم؟ أو وقعت في حيز النفي، نحو ما خلٌّ لنا، أو تقدم الخبر عليها وكان ظرفًا مضافًا لما بعده، نحو قول الناظم: (**كعند زيد نمره**) وقد ذكر الناظم ما يجوز الابتداء به مــن النكرات لاقترانه بالمسوِّغ فقال:

وَهَلْ فَتى فِيكُمْ فَمَــا خِــلٌّ لَنَــا وَرَجُلٌ مِــنَ الْكِــرَامِ عِنْــدَنا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْــرٌ وَعَمَــلْ بِرٌّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ ما لَــمْ يُقَــلْ

إرشاد لمن عرف المسوِّغ للابتداء بالنكرة؛ بأن يقيس ما لم يتقدم له مثال على ما تقدم له.

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

أي الكثير والغالب في الأخبار أن تؤخر؛ لأنها في القضايا الخبريــة كالنتيجــة في القضايا القياسية؛ ولا شك أن النتيجة لا تكون إلّا بعد تمام القياس؛ فكذلك الفائــدة الحاصلة من الجملة الخبرية إنما تكون بعد تمام الجملة الخبرية، والمنتج للفائدة هو الخبر، وكون الأخبار رتبتها التأخير ليس وجوبا صناعيًّا فيمنع من التقديم، بل هو الغالــب؛

---

(١) البقرة: [٢٢١].

فيجوز التقديم إذا انتفى الضرر وهو معنى قول الناظم: (**وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا**) وقوله:

فامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْءانِ ... عُرْفًا ونُكْرًا عادِمَيْ بَيَانِ

أي امنع تقديم الخبر في الصور التي يلتبس فيها المبتدأ والخبر؛ فلا يعرف من المحكوم عليه والمحكوم به؛ فيفوت الغرض المسوق له الكلام.

كَذَا إِذَا ما الْفِعْلُ كانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أي و(**كذا**) يمتنع تقديم الخبر في صورة (**ما إذا**) كان (**الفعل**) هو (**الخبر**) فيلتبس المبتدأ بالفاعل، وفائدة الإسناد إلى المبتدأ غير فائدة الإسناد إلى الفاعل، (**أو قصد استعماله منحصرًا**) فيه، والتقديم يفوّت هذا الغرض.

أَوْ كانَ مُسْنَدًا لِذِي لامِ ابْتِدَا ... أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي

(**أو كان**) الخبر (**مسندًا لـ**) مبتدأ (**ذي لام ابتدا**)، امتنع تقديمه، (**أو**) كان مسندًا لمبتدأ (**لازم الصدر**) كاسم الاستفهام المشار إليه بقوله: (**كمن لي منجدا**) فيمتنع التقدم؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

إذ لو تأخر التبس بالوصف؛ فيفوت الغرض المسوق له الكلام.

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

(**كذا**) يقدم الخبر في صورة ما (**إذا عاد عليه مضمر ، مما به عنه مبينًا يخبر**)؛ أي عاد على الخبر ضمير من مبتدأ يخبر بذلك الخبر عنه مبينًا أي: لا يحتمل غير الخبرية، ويمثله قولك: على التمرةِ مثلُها زبدًا؛ إذ لو تأخر في الصورة للزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو لا يجوز إلّا في باب «نِعْمَ».

كَذَا إِذَا يَسْـتَوْجِبُ التَّصْـدِيرَا   كَأَيْنَ مَـنْ عَلِمْتَـهُ نَصِـيرَا

(**كذا**) يقدم الخبر إذا كان مما يستحق أن يكون في صدر الكلام (**كأين من علمته نصيرا**)؛ فأين اسم استفهام من حقه أن يقع في صدر الكلام، وقد وقـع خـبرا عـن «من»؛ فقدم عليه وفاء بما له من التصدير.

وَخَبَرَ الْمَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا   كَمَا لَنَا إِلَّـا اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

أي يجب تقديم الخبر في كل تركيب وقع المبتدأ فيه محصورًا بإلّا، والخبر مقصـور عليه لا يتعداه إلى غيره، ويمثل هذا المعنى قول الناظم: (**ما لنا إلّا اتباع أحمـدا**) أي: لا تتحقق حقيقة الإيمان ولا توجد، إلّا باتباعنا لهذا النبي الكامل ﷺ.

وَحَذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جـائِزٌ كَمَـا   تَقُولُ زَيْـدٌ بَعْـدَ مَـنْ عِنْـدَكُمَا

أي يجوز حذف ما تعلق به العلم لوجود الدليل، وهذا الحذف للدليل ليس خاصًّا بالخبر؛ بل يعم المبتدأ والخبر؛ فالصورة التي حذف فيها الخبر ما ذكرها الناظم بقولـه: (**كما تقول زيد بعد من عندكما**) والصورة التي حذف فيها المبتدأ قوله:

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِـفْ   فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

(**وفي جواب كيف زيد قل دنف**) أي مريض؛ فحذف زيد الواقع للعلم به مـن تقدم ذكره في الصورة التي وقع فيها الاستفهام عن حاله، وهو معنى قـول النـاظم: (**فزيد استغني عنه إذ عرف**): أي علم؛ لوجود الدليل عليه.

وَبَعْدَ لَوْلاَ غالِبًا حَـذْفُ الْخَبَـرْ   حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْـتَقَرّ

أي يكثر حذف الخبر بعد لولا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْـعُ اللهِ النَّـاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ**﴾[1]؛ فيقدر قبل الجواب، أي: ولولا دفـع الله النّـاس

---

(١) البقرة: [٢٥١].

بعضهمَ ببعض موجودٌ لفسدت الأرض، ويحذف أيضًا بعد نص اليمين، نحو: وايْمُ اللهِ لأفعلن كذا، أي: قسمي.

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

أي يحذف أيضًا بعد واو أفادت المعيّة والمصاحبة، والمثال: كل صانع وما صنع مصطحبان.

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

أي يحذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح للخبرية عن المبتدأ الذي قد حذف خبره؛ لوجود ما دل عليه، مثال ذلك قول الناظم:

كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمّ تَبيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا[1] بِالحِكَمْ

إذا وقع المبتدأ مصدرًا أو اسم تفضيل وكان عاملًا في اسم مفسِّر لذي الحال، حذف خبره وناب عنه الحال، ولم تجعل الحال خبرًا؛ لعدم صلاحيتها للخبرية؛ إذ الضرب لا يوصف بالإساءة، وإنما الذي يوصف بها صاحب الإرادة والاختيار، فيقع الضرب عليه زمن الإساءة، أو بشرط الإساءة، وقد تضمن هذه المعاني قول الناظم: (**كضربي العبد مسيئًا وأتم، تبييني الحق منوطًا بالحكم**) ينتظم المبتدأ الأول مع خبره، ضربي العبد إذا كان مسيئًا، أو إذ كان مسيئًا، وينتظم المبتدأ الثاني مع خبره بمثل هذا الانتظام.

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

أي يتحد خبر المبتدأ ويتعدّد بحسب الإرادة، ولا محظور في ذلك؛ فلو قلت: «زيد شاعر كاتب» لجاز.

---

(١) أي: معلقًا، من ناط الشيءَ ينوطُه نَوْطًا: عَلَّقه [اللسان: (نوط)].

(كانَ وَأَخَوَاتُها)

تَرْفَعُ كانَ المُبْتَدَا اسمًــا وَالْخَبَــرْ تَنْصِبُهُ كَكَــانَ سَــيِّدًا عُمَــرْ

تسمى كان وأخواها بالنواسخ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ من الرفع على الابتداء إلى الرفع على الاسمية، وتنسخ حكم الخبر من الرفع على الخبرية للمبتدأ إلى النصب على الخبرية لها، ويمثل عملها هذا العمل قول الناظم: (**كان سيدا عمر**) أي: كان عمر سيدًا، وإنما قدم الخبر في المثال اهتمامًا بسيادة سيدنا عمر رضي الله عنه(١).

كَكانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحى أَصْبَحَا أَمْسى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

ذكر في هذين البيتين أخوات كان ونظائرها في العمل؛ فكل فعل من هذه الأفعال المذكورة يرفع الاسم وينصب الخبر؛ وكل واحد من هذه الأفعال يفيد اتصاف الاسم بمضمون الخبر في الزمن الذي وضع الفعل للدلالة عليه؛ فمعنى كان زيد عالمًا: اتصافه بالعلم فيما مضى من الزمن وعلى هذا القياس.

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

الإشارة بهذه إلى: زال، وبرح، وفتئ، وانفك. فكل واحد من هذه الأفعال الأربعة لا يرد إلّا تاليًا للنفي أو لشبه النفي وهو النهي والاستفهام.

وَمِثْلُ كانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ«ما» كَأَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

(**ومثل كان**) في العمل- فترفع الاسم وتنصب الخبر -(**دام**)؛ ولكن على شرط أن يكون (**مسبوقًا بما**)؛ مثال ذلك (**كأعط ما دمت مصيبًا درهما**) أي: أعط الدرهم مدّة إصابتك له وتيسُّره لك.

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ إِنْ كانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

---

(١) وكذلك لمراعاة الوزن والقافية.

أي يثبت لما تصرف من هذه الأفعال من العمل ما ثبت للماضي منها، إن كان غير الماضي قد ورد استعماله في فصيح الكلام؛ فالمدار على الاستعمال.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

أي يجوز في جميع النواسخ توسط الخبر، وهذا باتفاق جميع النحويين، كما اتفقوا على منع سبق خبر دام عليها.

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تالِيَهْ

أي مثل منع سبق خبر دام عليها منع سبق خبر ما النافية الحجازية التي تعمل عمل ليس، وإذا امتنع سبق خبرها عليها فجئ بها متلوة بأن يتلوها الخبر لا تالية للخبر؛ وذلك إذا تقدم عليها الخبر، أفاد هذا قول الناظم: (**فجئ بها متلوة لا تاليه**).

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

مختار النحويين منع تقدم خبر ليس عليها، وإذا امتنع التقدّم فلا يجوز وقوعه إلّا في مركزه. ثم لمناسبةِ ذكرِ الخبرِ ببيانِ منعِ تقدّمِه؛ نَبَّه على أنه قد يحذف ويكتفي الفعل بالمرفوع، فقال: (**وذو تمام ما برفع يكتفي**).

وَما سِوَاهُ ناقِصٌ والنَّقْصُ فِي فَتِئَ لَيْسَ دَائِمًا قُفِي

أي غير ما يكتفي بالمرفوع ناقص، والنقص والتمام دائران بين النواسخ؛ فلا يلزم واحد منها أحدهما بعينه، بل تارة يكون تامًّا، وتارة يكون ناقصًا إلّا فتئ وليس وزال فهي ملازمة للنقص لا تنفك عنه.

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

أي يمتنع أن يلي العامل معمول الخبر؛ إلّا إن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ فيغتفر فيه ذلك، فيجوز: ليس لطعامك زيدٌ آكلًا، ولا يجوز: ليس طعامَك زيد آكلا.

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إن وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

فإذا ورد ما يوهم أنه قد ولي العاملَ معمولُ الخبر، فيكون من الصور الممتنعة، فتتخلص من ذلك بنيّة ضمير الشأن، وحينئذٍ يكون من الجائز، ولك في التخلص مما يوهم الامتناع أن تقدر لام الابتداء.

وَقَدْ تُزَادُ كانَ فِي حَشْوٍ ك «مـا كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا»

المعنى: ما أصحَّ علمَ من تقدّم! أي: أتعجب من وصفه بالصحة وصفًا زائدًا على علم من تأخر عنهم، فزيدت كان في حشو الكلام للمبالغة في التعجب.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

أي قد تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها وقد اشتهر ذلك اشتهارًا كثيرًا بعد إن ولو، مثال حذفها بعد «إن» قول المؤدب لمن يؤدبه: «اعمل ما شئت إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر» أي: إن كان عملك خيرًا فجزاؤك خير، وإن كان عملك شرًّا فجزاؤك شر. ومثال الحذف بعد «لو» ما ورد في السُّنَّة: «**التمس ولو خاتمًا من حديد**»(١)، أي: ولو كان الملتمَس خاتمًا من حديد.

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ ما عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

أي اقترب منا وتقرب إلينا أن كنت برًّا محسنًا، أي صاحب بر وإحسان، وإلّا فتباعد عنا؛ لنتخلص من غوائل شركك وكيد مكرك.

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

أي حذف النون من المضارع المنجزم غير ملتزم؛ بل قد تحذف النون وقد لا تحذف.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري في «النكاح» باب: السلطان ولي لقول النبي ﷺ: «زوجناكها بما معك من القرآن» (٥١٣٥) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «النكاح» باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد (١٤٢٥).

(فَصْلٌ فِي مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ)

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ   مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ[1]

أي تعمل ما الحجازية عمل ليس بشرطين: أحدهما: ألّا ينتقض نفيها بإلّا؛ فإن انتقض رفعت الجزأين، فتقول «ما زيدٌ إلّا قائمٌ». الثاني: بقاء الترتيب بين الاسم والخبر الذي علم بين المبتدأ والخبر قبل «ما»؛ فإن انتفى الترتيب بين الاسم والخبر بأن قلت «ما قائم إلّا زيد» رفعت الجزأين.

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَمَا   بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

أي إذا ولي «ما» حرف جر أو ظرف؛ أجازه المتقدمون من العلماء، ويمثل هذا الجواز قول الناظم: (**كما بي أنت معنيًّا**).

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَو بِبَلْ   مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ

أي الزم رفعك معطوفًا بلكن أو ببل من بعد خبر منصوب بما الحجازية حيث حل، فتقول ما زيد قائمًا، لكن قاعدٌ بالرفع، أو بل قاعدٌ، والتحقيق: أنه يجعل حينئذٍ خبرَ مبتدأٍ محذوف، والتقدير: لكن هو قاعد، وبل هو قاعد.

وَبَعْدَ مَا وَلَيْس جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ   وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كانَ قَدْ يُجَرّ

أي يكثر جر خبر ما وليس بالباء، ويقل جر خبر لا وكان المنفية.

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ   وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ

دليل إعمال «لا» قوله تعالى: ﴿لاَّ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ﴾[2] (**وقد تلي لات وإن**

(١) زُكن: أي عُلم[اللسان: (زكن)].
(٢) الطور: [٢٣].

هذا العمل)[1] أي عمل ليس فترفع كل منهما الاسم وتنصب الخبر.

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشا والعَكْسُ قَــلّ

لما كان قول الناظم: (**وقد تلي لات وإن هذا العمل**) يعني: عمل ليس، وعمل ليس غير خاص بنوع من الأسماء، وعمل لات خاص بنوع من الأسماء -أتى بما يقيد العموم السابق؛ فقال: (**وما للات في سوى حين عمل**) فعملها خاص بلفظ الحين، ولها تخصيص آخر وهو حذف أحد معموليها، والأكثر حذف الاسم، ويقل حذف الخبر.

* * *

---

(١) كذا بالأصل.

(أَفْعَـــالُ الْمُقَارَبَـةِ)

كَكَانَ كَـادَ وَعَسَـى لكِـنْ نَـدَرْ   غَيْـرُ مُضَـارِعٍ لِهـذَيْنِ خَـبرْ

الإضافة الواقعة في الترجمة[1] من إضافة الدال للمدلول، والترجمة بأفعال المقاربة من باب التغليب، والمماثلة الواقعة في قول الناظم: **(ككان كاد وعسى)** في العمل لا في المعنى؛ لاختلاف معنيهما واتفاقهما في العمل؛ فيرفع كل منها الاسم وينصب الخبر وإن اختلفت صورة الخبر مع كل منها؛ فالخبر في كاد وعسى يندر أن يكون غير مضارع، والكثير أن يكون مضارعًا. وأما اقترانه بأن المصدرية فيستفاد من قول الناظم:

وَكَوْنُهُ بِـدُونِ أَنْ بَعْـدَ عسـى   نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَـا

يعني أن كاد وعسى وإن اتفقا في الخبر- وهو أن الكثير وقوعه مضارعًا، ويندر أن يكون غير مضارع- لكنهما تعاكسا في اقتران الخبر بأن المصدرية؛ فيكثر اقتران خبر عسى بأن ويندر عدم الاقتران بأن، وعلى عكسه خبر كاد؛ فيندر الاقتران بأن ويكثر عدم الاقتران.

وَكَعَسَى حَـرَى وَلكِـنْ جُعِـلاَ   خَبَرُهَا حَتْمًـا بِـأَنْ مُتَّصِـلا

مفاد كلامه: أن حرى مثل عسى في العمل، وفي اقتران الخبر بأن المصدرية، غير أن الاقتران بأن هذه متحتم في خبر حرى، فلا ينفك عن الاقتران بأن المصدرية، ولا كذلك في عسى.

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَـرَى   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَـا أَنْ نَـزَرَا

ألزموا خبر اخلولق بأن المصدرية لزومًا متحتمًا كاللزوم المتحتم في خبر حرى، وأما أوشك فلا يلزم اقتران خبرها بأن، وإنما يكثر الاقتران ويندر عدم الاقتران.

---

(١) أي: العنوان.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

الثابت لخبر كاد من حيث الاقتران بأن المصدرية وعدم الاقتران يثبت لخبر كربا؛ فيندر الاقتران في كل منهما، ويكثر عدم الاقتران في جميع ما تقدم من حيث اقتران الخبر بأن المصدرية اقترانًا متحتمًا أو غير متحتم، ومن حيث ندرة الاقتران وكثرة الاقتران، بالنظر إلى غير أفعال الشروع، وأما أفعال الشروع فعدم الاقتران أمر واجب، وإليه الإشارة بقوله: (**وترك أن مع ذي الشروع وجبا**) ثم مثل لأفعال الشروع؛ ليطابق بين الحكم وصاحبه فقال:

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

إنما سميت هذه الأفعال بأفعال الشروع؛ لأنها تدل على الشروع والأخذ في الفعل، وأن الفاعل أخذ يتصف بمدلول خبرها؛ فمعنى أنشأ سائق الإبل يحدو لها، أي أخذ يغني لها؛ لأجل أن تطرب بالغناء فتنشط على السير، وقد عهد هذا كثيرًا من أن الإبل تطرب بالغناء فتنشط على السير.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

لم يرد استعمال مضارع لهذه الأفعال إلّا لأوشك وكاد وزادوا اسم فاعل لأوشك، ففي التنزيل ﴿**يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ**﴾[1]؛ وفي الحديث: «**يوشك أن يتزل فيكم عيسى بن مريم حكمًا مقسطًا فيكسر الصليب ويقتل الخترير ويرفع الجزية ولا يقبل إلّا الإسلام**»[2] أو كما ورد.

---

(١) النور: [٤٣].

(٢) أخرجه البخاري في «البيوع» باب: قتل الخترير (٢٢٢٢) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «الإيمان» باب: نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ (١٥٥) بدون زيادة: «ولا يقبل إلّا الإسلام» وإنما قال ﷺ: «**ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**» ولم أجد هذه الزيادة.

بَعْدَ عَسى اخْلَولَقَ أَوْشَكَ قَد يَرِدْ   غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثانٍ فُقِـــدْ

أي اختصت عسى واخلولق وأوشك من بين أفعال المقاربة بأن تكـــون تامّـــة؛ فتكتفي بالمرفوع، وهو معنى قول الناظم: **(غنى بأن يفعل عن ثان فقد)** فتقول في حالة ورودها تامة: «زيد عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل».

وَجَرِّدَنْ عَسى أَوِ ارْفَعْ مُضْـــمَرَا   بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِـــرَا

يشير إلى الخلاف الواقع بين النحويين في عسى إذا تقدمّها اســـم ظـــاهر مـــثنى ومجموع: هل هي متحملة لضميره أو لا؟ فتقول على رأي من يقول: إنهـــا متحملـــة لضمير الاسم السابق: «الزيدان عسيَا أن يقوما، والزيدون عسَوْا أن يقوموا»، وتقول على رأي من يقول: إنها غير متحملة لضمير الاسم السابق: «الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا».

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ في السِّينِ مِـــنْ   نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَـــتْحِ زُكِـــنْ

لا نزاع في جواز الفتح والكسر في سين عسى وإنما اختير الفتح لأصالته وعلمـــه بالأسبقية؛ ففي محكم التنزيل ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ**﴾الآية[1].

* * *

(١) محمد: [٢٢].

(إِنَّ وأَخَوَاتُهَا)

لِــإِنَّ أَنَّ لَيْــتَ لكِــنَّ لَعَــلْ كَأَنَّ عَكْسُ ما لِكانَ مِــنْ عَمَــلْ

يثبت لإن وأخواها من حيث العمل عكس ما ثبت لكان وأخواها، فالثابت لكان وأخواها رفع الاسم ونصب الخبر، فعكسه نصب الاسم ورفع الخبر، وهو الثابت لإن وأخواها.

كَــإِنَّ زَيْــدًا عَــالِمٌ بِــأَنِّي كُفءٌ وَلكِــنَّ ابْنَــهُ ذُو ضِــغْنِ(١)

أورد في هذين البيتين ما يطابق مدّعاه؛ لأن قولــه: (**كــإن زيــدًا عــالم بــأني كفء...إلخ**) أثبت فيه نصب الاسم ورفع الخبر وهو عكس عمل كان الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلّا فِي الَّــذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَــذِي(٢)

أي حافظ على هذا الترتيب من تقديم الاسم وتأخير الخبر؛ إلّا إذا وقع الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورا؛ فلا تراع هذا الترتيب، بل اجعل الجار والمجرور أو الظــرف خــبرًا مقدمًا، واجعل الاسم مؤخرًا عنه، كمثال الناظم.

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِــوَى ذَاكَ اكْسِــرِ

إذا وقعت إن بعد عامل يطلب فاعلًا، فتحت همزتها كي تسبك ما بعدها بمصــدر مرفوع؛ فيأخذ العامل مقتضاه، فمعنى قولك: «يعجبني أنك قائم»: يعجبني قيامُك، أو وقعت بعد عامل ذيطلب مفعولًا، نحو: علمت أنك قائم، أي علمت قيامَك، أو وقعت بعد عامل يطلب الجر، نحو: عجبت من أنك تحرص على دار الفناء، أي: عجبت مــن حرصِك على دار الفناء، وتكسر في سوى ذلك، وقد نبه الناظم على المواضــع الــتي

---

(١) أي: حقد [اللسان: (ضغن)].

(٢) أي: «البذيء» وهو الكريه أو الذميم [اللسان: بدأ].

تكسر فيها فقال:

فَاكْسِرْ في الابْتِدَا وَفي بَدْءِ صِـلَهْ   وَحَيْـثُ إنَّ لِـيَمينٍ مُكْمِلَـهْ

أَوْ حُكِيَتْ بالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ   حالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنّـي ذُو أَمَـلْ

أي تنكسر همزة إن إذا وقعت في ابتداء الكلام، نحو:

إن الذي سَمكَ السماءَ بنى لنا   بيتًا دعائمُه أعزُّ وأطولُ[1]

وتكسر أيضًا إذا وقعت في ابتداء الصلة، نحو: «جاء الذي إنه ماجد»، وتكسر أيضًا إذا كانت متمِّمة لليمين، نحو: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُم مِّنْكُمْ﴾[2]

،وتكسر أيضًا إذا حكيت بالقول؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[3]، وتكسر أيضًا إذا حلت محل حال: كزرته وإني ذو أمل، أي: والحال أني ذو أمل في نواله وكرمه.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْـدِ فِعْـلٍ عُلِّقَـا   باللاَّمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَـذُو تُقَـى

أي تكسر إن أيضًا إذا وقعت بعد فعل عُلّق عن العمل بسبب وجود اللام، وقد أغنى عن التمثيل لذلك قول الناظم: (**كاعلم إنه لذو تقى**).

بَعْـدَ إِذَا فُجَـاءَةٍ أَوْ قَسَـمِ   لاَ لاَمَ بَعْـدَهُ بِـوَجْهَيْنِ نُمِـي

أي يجوز كسر همزة إن وفتحها إذا وقعت بعد إذا الفجائية، أو وقعت بعد قسمٍ لا لامَ بعده، مثال وقوعها بعد إذا الفجائية.

---

(١) من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/١٥٥)، وخزانة الأدب (٦/٥٣٩)، (٨/٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨). (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٧١٩).
والشاهد فيه: قوله: «إن الذي»حيث كسرت همزة «إن» في ابتداء الكلام.

(٢) التوبة: [٥٦].

(٣) مريم: [٣٠].

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيِّدًا إذا أنه عبدُ القَفا واللَّهازِمِ[1]

فقد روي بالكسر والفتح. ويجوز فيها الوجهان أيضًا إذا وقعت بعد قسم لا لام بعده، نحو: أقسم بالله أنك فاضل.

مَعْ تِلْوِ فـا الجَـزَا وَذَا يَطَّـرِدُ في نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

أي يجوز كسر همزة إن وفتحها، إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: مهما توالت حوادث الدهر فإني متوسد الصبر، ويجوز فيها الوجهان أيضًا إذا وقعت في صدر جملة هي خبر عن مبتدأ هي عينه في المعنى، ويمثل لذلك الناظم، فقال: (**خير القول إني أحمد**) أي: خير القول هو حمد الله على تقدير الكسر ، أو خير القول حمد الله على تقدير الفتح، وعلى كلٍّ تقدير الخبر عين المبتدأ في المعنى.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْـرِ تَصْـحَبُ لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّـي لَـوَزَرْ

أي تصحب خبر إن المكسورة لام الابتداء، مثال ذلك قول الناظم: (**إني لوزر**) أي: ملجأ ومستقر لذوي الحاجات. فقوله: إني أي: لا غيري، ولزيادة التأكيد دخلت اللام على الخبر، ولما كان الغرض من دخول اللام على الخبر زيادة التأكيد، انتفى[2] الدخول عند انتفاء الخبر، وإلى هذا المعنى يشير قول الناظم:

وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمِ مَا قَـدْ نُفِيَـا وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَـا كَرَضِـيَا

أي لا تدخل لام الابتداء على الخبر المنفي، ولا على الفعل المتصرف، وهو المعنيُّ بقول الناظم: (**ولا من الأفعال ما كرضيا**) ويستمر الانتفاء إلى أن يقترن الفعل بقد؛

---

(١) من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٣٨)، وجواهر الأدب ص (٣٥٢).
والشاهد فيه: جواز فتح همزة «إن» وكسرها بعد «إذا» الفجائية. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٩٢٨).
واللهازم: أصول الحنكين، واحدهما: لِهزِمة.

(٢) في الأصل: لتأكيد انتفاء . وأثبتنا ما يقتضيه السياق.

فيجوز دخول لام الابتداء على الفعل المتصرف، وهو معنى قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيهَا مَـعَ قَـدْ كَـإِنَّ ذَا لَقَدْ سَما عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

أي قد يلي الفعلُ المتصرف لامَ الابتدا إذا اقترن بقد كقول الناظم: (**كإن ذا، لقد سما على العدا مستحوذا**) يمثل به رجلًا شجاعًا قد سما وعلا على أعدائه، واستحوذ عليهم أسرًا وقتلًا، فلا مناص ولا فرار لهم.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

أي تصحب لام الابتداء معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر نحو: إن زيدًا لَطعامَك آكلٌ، وتصحب أيضًا ضمير الفصل، نحو: ﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ**﴾(١)، وتصحب الاسمَ إذا حل قبله الخبر بأن تقدم عليه، نحو: إن في الدار لزيدًا.

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

أي إذا وصل حرف من هذه الحروف- أعني إن وأخواتها- «بـ ما» كفَّتْه عن العمل، وقد توصل ما بهذه الحروف ولا تكفها عن العمل، ولكنه قليل، وإليه يشير قول الناظم: (**وقد يبقى العمل**).

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

أي بعد أن تأخذ معموليها، والجهة التي سوّغت عطف المرفوع على المنصوب، هي ملاحظة حاله قبل وجود الناسخ.

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْت وَلَعلَّ وَكَأَنْ

أي ألحقت لكن وأن المفتوحة بإن المكسورة في جواز عطف المرفوع على منصوبيهما بالشرط المتقدم، والملاحظة المتقدمة وهو أن يكون العطف بعد استيفاء

(١) الصافات: [١٠٦].

العمل، ومع ملاحظة حاله قبل دخول الناسخ، ويستفاد من قول الناظم: (**وألحقت بإن لكن وأن**) أن هذا الحكم وهو جواز عطف المرفوع على منصوب إن بعد استيفاء العمل خاص بلكن وأن، ولا يشمل ليت ولعل وكأن؛ بدليل قوله: (**من دون ليت ولعل وكأن**)؛ فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا بعد استيفاء العمل.

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

من أحوال إن المكسورة أنها تخفف في بعض أحوالها، ويقلّ عملها ويكثر إهمالها، وعدم عملها؛ فلها حالتان: حالة إعمال، وحالة إهمال ولكنها في حالة الإعمال لا تلتبس بإن النافية؛ لأن العمل يصونها عن الالتباس بها، وتلتبس بها في حالة الإهمال؛ ولدفع هذا الالتباس اجتلبت اللام الفارقة بينها وبين إن النافية، وهو معنى قول الناظم: (**وتلزم اللام إذا ما تهمل**).

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

ربما استغني عن اللام الفارقة بين إن المخففة وإن النافية إن ظهر ما أراده المتكلم متعتمدًا في ظهور مراده على قرائن المدح والوصف بالكرم، كقول بعض الشعراء:

أنا ابنُ أُباة الضَّيمِ من آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ[(١)]

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ

هذا الحكم باعتبار الغالب، ومن غير الغالب قد يوصل الفعل غير الناسخ بإن

---

(١) من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ص (٥١٢) ، والدرر (١٩٣/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦٧/١).

والشاهد فيه: قوله: «وإن مالك كانت كرام المعادن» حيث خفف «إنَّ» المؤكدة، وأهملها فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بينها وبين «إنْ» النافية؛ وذلك لأمن اللبس، فالشاعر يمدح نفسه وآباءه. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠٣١/٢).

قوله: «الضيم»: الظلم [اللسان: (ضيم)].

المخففة، ومنه: إنْ يزينك إلا نفسك، وإن يشينك لهيه[1] . ثم أراد أن يبين أحكام أن بفتح الهمزة إذا خففت فقال:

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ ... وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

أي إن تخفف أنَّ – بفتح الهمزة – استكنَّ اسمها: أي كان ضميرًا مستكنًّا، والجملة الواقعة بعدها هي الخبر، ويمثل هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى**﴾[2].

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

محل الفائدة ما ذكر جوابًا للشرط الواقع في قوله: (**وإن يكن فعلًا**... إلخ) فمتمم الفائدة قوله:

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اوْ ... تَنْفِيسٍ اوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

فمن الفصل بقد قوله تعالى: ﴿**وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا**﴾ الآية[3]، ومن الفصل بالنفي قوله تعالى: ﴿**أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً**﴾[4]، ومن الفصل بسين التنفيس قوله تعالى: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى**﴾[5]، ومن الفصل بلو قول الحكيم للأحمق: أن لو اتخذت المجد والشرف شعارك، لسُدت الناس أجمع.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

فمن الإضمار ما يقال في عفيف النفس: كأنْ يرى المعزة ذلًّا، ومن ثبوته في نظم الكلام ما يقال في وصف بعض الكرام من العرب: كأنْكَ ربيعٌ وغيث مربع.

---

(١) أي: لَهِيَ، ألحقت بآخرها هاء السكت.

(٢) المزمل: [٢٠].

(٣) المائدة: [١١٣].

(٤) طه: [٨٩].

(٥) المزمل: [٢٠].

(لاَ الَّتي لِنَفْيِ الْجِنْسِ)

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لــ لا فِي نَكِــرَهْ مُفْرَدَةً جاءَتْــكَ أَوْ مُكَــرَّرَهْ

(**عمل إن اجعل للا في نكره، مفردة جاءتك**) نحو: لا حولَ وقوةَ إلّا بـــالله (**أو مكرره**) نحو لا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله.

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَــارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَــهْ

فانصب بـــ «لا» المضاف، أو الشبيه بالمضاف، فالمضاف نحـــو: لا عمـــلَ بـــرٍّ مذمومٌ، والشبيه بالمضاف نحو: لا خيرَ من زيدٍ عندنا، وبعد نصبك للمضاف أو الشبيه بالمضاف اذكر الخبر حال كونك رافعًا له.

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فاتِحًا كَــــ «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ» وَالثَّانِي اجْعَلاَ

مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُــوبًا اوْ مُرَكَّبَــا وَإِنْ رَفَعْــتَ أَوَّلًــا لاَ تَنْصِــبَا

جمع في هذه الأبيات أحوال اسم لا معها، وأحوال المعطوف؛ فاسم لا يبنى معهـــا على الفتح، ولك في المعطوف ثلاثة أحوال: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح؛ فـــإن تغير حكم اسم لا من البناء على الفتح إلى الرفع؛ فلا يجوز النصب في المعطوف، بـــل إما أن تبنيه على الفتح أو ترفعه.

وَمُفْــرَدًا نَعْتًــا لِمَبْنِــيٍّ يَلِــي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

أي إذا ولي اسم لا المبني نعت مفرد كنت فيه بالخيار: إما أن تبنيه على الفـــتح، وإما أن ترفعه، وإما أن تنصبه؛ فأي حكم حكمت به كنت عادلًا.

وَغَيْرَ مَا يَلِــي وَغَيْــرَ الْمُفْــرَدِ لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

حكم نعت اسم لا إذا فصل منه، أو كان غير مفرد: أنه يمتنع بناؤه، وكان حكمه الرفع أو النصب.

وَالْعَطْفُ إِنْ لَم تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا   لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ

العطف في كلام الناظم بمعنى: المعطوف؛ إذ هو صاحب الحكم للذي انتمى وانتسب للنعت ذي الفصل، والحكم الذي انتمى وانتسب للنعت ذي الفصل امتناع البناء، وجواز الرفع، أو النصب، ولا يخفى عليك تنزيل الأمثلة على هذا البيان.

وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَام

ما ثبت للا من العمل في النكرات في حال تجرّدها عن همزة الاستفهام يثبت لها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وشاهد هذا قول الشاعر:

أَلا ارعواءَ لمن ولت شبيبتهُ   وآذنت بمشيبٍ بعده هرَم[(1)]

وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ   إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

اشتهر في باب لا التي تعمل عمل إن، أن يذكر معها الاسم، ويحذف الخبر إذا دل عليه دليل؛ وذلك إذا تقدّم له ذكر في نظم السؤال مثل ما لو قال رجل لجماعة مستفهمًا عن القائم منهم هل: منكم من رجل قائم؟ فيجاب بلا رجلَ، ويحذف «قائم» لظهور المراد مع الحذف.

* * *

---

(١) من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٥)، وتخليص الشواهد ص (٤١٤)، وشرح الأشموني (١/١٥٣).
والشاهد فيه: قوله: «أَلا ارعواءَ» حيث دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس، فبقيت عاملة. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٨٦١، ٨٦٢).
قوله: «ارعواء»: هو الندم على الشيء والانصراف عنه والترك له [اللسان: (رعى)].

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي رَأَى خالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

سميت هذه الأفعال بأفعال القلوب؛ لأن معانيها تقوم بالنفس الناطقة المستعدّة لاكتساب العلوم والمعارف، ومقرّها القلب، والعمل إنما هو لموادها وصورها التي نتكلم بها. فقول الناظم: (**انصب بفعل القلب جزأي ابتدا، أعني رأى... إلخ**)، حكم على المواد والألفاظ التي نتكلم بها؛ فإذا قلت: «رأيتُ اللهَ أكبرَ كلّ شيءٍ»؛ فالذي أثر في الجزأين النصب، إنما هو «رأى» بمادتها وصورتها، والمعنى الذي ترجمت عنه قضية «رأيت الله أكبر كل شيء» وهو أن الله أعظم من كل شيء، قائمٌ[1] بالنفس الناطقة، لا تأثير له لا في نصب ولا في رفع.

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

لم يشترط في إعمال هذه الأفعال التي ذكرت في هذين البيتين أن تكون ملابسة لمعنى مخصوص، وإنما اشترط الناظم ذلك في جعل فقال: (**وجعل اللَّذ كاعتقد**)؛ لأنها إن لم تكن ملابسة لمعنى اعتقد، بل كانت بمعنى الإيجاد والخلق، لا تنصب إلّا مفعولًا واحدًا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾[2] أي: أنشأهما وخلقهما وأوجدهما.

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

فمن إعمال هَبْ هذا العمل قولك لمن تهوى: هبني فداك، ومن إعمال تعلَّمْ هذا العمل قول بعض الأدباء: «تعلم شفاءَ النفسِ قَهْرَ عدوِّها»، وثبت هذا العمل لكل فعل من أفعال هذا الباب، وأما التعليق والإلغاء فيخص به ما ذكر قبل هب كما قال الناظم:

---

(١) في الأصل قائمة.

(٢) الأنعام: [١].

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَـا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

أي ما ذكر من أفعال هذا الباب إلى قوله: (**وهب تعلم**) يثبت له العمل في بعض أحواله، ويثبه له التعليق على العمل في بعض أطواره، ويثبت له الإلغاء في بعض آخر، وهذا معنى قوله: (**وخص بالتعليق والإلغاء...**) إلى قوله: (**والأمر هب قد ألزما**).

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ المَـاضِ مِـنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَـهُ زُكِـنْ

و(**كذا تعلم**) قد ألزم الأمر أيضًا (**ولغير الماضي من ، سواهما اجعل كل ما لـه زكن**) صريح كلام الناظم أن كل ما ثبت للماضي من أفعال إلّا هب وتعلم، فلا يثبت لما تصرف من الماضي ما ثبت للماضي.

وَجَـوِّزِ الإِلْغَـاءَ لاَ فِي الابْتِـدَا وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

(**وجوّز الإلغاء**) إذا توسط الفعل بين المعمولين، أو تأخر عنهما (**لا**) إن وقع (**في الابتدا**)؛ فلا يجوز إلغاؤه عن العمل، فإن ورد ما يوهم الإلغاء عن العمل، فالحكم مـا أشار إليه الناظم بقوله:

فِي مُـوهِمٍ إِلْغَـاءَ مَـا تَقَـدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْـيِ مَـا

وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِـدَاءٍ أَوْ قَسَـمْ كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذا لَهُ انْحَـتَمْ

يعني إذا ورد ما يوهم إلغاء الفعل المتقدّم مع أنه لا يجوز إلغاؤه، فلك أحد أمرين: إمّا أن تقدّر ضمير الشأن، أو لام الابتداء؛ مثال ما يوهم إلغاء الفعل المتقدّم قوله:

وما إِخال لدينا منكِ تنويل(١)

---

(١) هذا عجز البيت وصدره: «أرجو وآمُل أن تدنُو مودتُها»، وهو من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص (٦٢)، والمقاصد النحوية (٤١٢/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٧/٢).
والشاهد فيه: قوله: «وما إخال لدينا منك تنويلُ» حيث ألغى عمل الفعل القلـبي، وهـو قولـه: «إخال» مع تقدمه على معموليه، فرفع «تنويل» على الابتداء، وخبره المجرور قبلـه. والقيـاس في «إخال» فتح الهمزة، والسماع كسرها. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٧٣٢/٢).

أي: وما إخاله لدينا منك تنويل؛ فبتقدير ضمير الشأن، ارتفع الإيهام، ورجع الفعل إلى العمل. ومثال ما تنوى فيه لام الابتداء:

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي أنّي وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ[1]

أي: لَمِلاكُ الشيمة الأدبُ (**والتزم التعليق قبل نفي ما**) يعني: أن «ما» تعلق العامل عن معموليه؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاَءِ يَنْطِقُونَ**﴾[2]، ومما يعلق العامل عن العمل إن النافية كقوله تعالى: ﴿**وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾[3] ومما يعلق الفعل عن العمل لا النافية، نحو: ظننت لا خلٌّ موافٍ، ولا صديق يغرس الود والمحبة، ومما يعلق الفعل عن العمل لام ابتداء أو قسم كما في قوله: (لقد علمت لمنيتي واقعةٌ لا محالة) ومما يعلق الفعل عن العمل الاستفهام كقوله: (متى علمي أزيدٌ قائم أم عمرو؟).

لِعِلْمِ عِرْفانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

العلم إذا كان بمعنى الجزم المطابق للواقع عن دليل، تعدّى لمفعولين، وأما إذا كان بمعنى المعرفة- وإليه أشار الناظم بقوله: (**لعلم عرفان... إلخ**)- فلا تتعدّى إلّا لواحد، كقولك: عَلِمتُ المسألة، بمعنى: عرفتها، وكذا إذا ورد الظنّ بمعنى الاتهام تعدّى لواحد؛ فإذا قيل: مَن السارق؟ فقال بعض الحاضرين: ظننت زيدًا، أي: اتهمته بالسرقة.

---

(١) من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب (١٣٩/٩، ١٤٣)، (٣٣٥/١٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٣/٣)، بلفظ: «رأيت» بدل: «وجدت».
والشاهد فيه: قوله: «وجدتُ ملاك الشيمة الأدبُ» حيث ألغى عمل الفعل «وجدت» مع تقدمه، ولو أعمله لقال: «وجدت ملاكَ الشيمة الأدبَا» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان.
(المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٦٠/١).
(٢) الأنبياء: [٦٥].
(٣) الإسراء: [٥٢].

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا   طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

أي انسب لرأى المنامية ما نسب لَعِلمَ في حال كون عَلِمَ طالبَ مفعولين؛ وذلك إذا كان بمعنى الجزم المطابق للواقع عن دليل، وأما إذا كان بمعنى عَرَفَ المتعدّى لواحد، فلا تنسب لرأى المنامية ما نسب إليه، ومثال رأى المنامية المتعدّية لمفعولين قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾(١).

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

أي لا تحذف المفعولين أو أحدهما في الباب- أي باب ظنّ وأخواتها- إلّا إذا دلّ على المحذوف منهما دليل. مثال حذفهما لدليل أن يقال: من يظن زيدًا صديقًا لإخوانه؟ فيقول بعض الحاضرين: أنا أظن، أو أنا أظن زيدًا في حذف أحدهما.

وَكَتَظُنَّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي   مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

أي قد يرد القول بمعنى الظن إن ولي أداة استفهام، و لم يفصل بينهما فاصل، ويمثله قول الشاعر:

متى تقول القلص الرواسما   يحمِلْن أمَّ قاسمٍ وقاسِمَا(٢)

فمتى تقول في كلامه بمعنى: متى تظن؟ والقلص الرواسم: الجمال اللاتي يرسمن في سيرهنّ، وهو نوع من السير، وأم قاسم وقاسم: الأم وابنها، وشرط الفاصل أن يكون:

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ   وَإِنْ بِبَعْضِ ذي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

فلو فصل بين القول وبين أداة الاستفهام ظرف أو جار ومجرور أو عمل؛ احتمل

---

(١) يوسف: [٤].

(٢) البيت لهُدْبَةَ بن خَشْرَم.

والشاهد فيه:أن العرب تجري «تقول» وحدها في الاستفهام مُجْرَى تظنُّ في العمل، فنصب «القُلُصَ» كما ينصب بالظن [اللسان: (قول)].

أن يكون القول بمعنى الظن، وأن يكون باقيًا على معناه؛ وهذه الشروط عند غير سُلَيْم، وأما سليم فلا يجرون القول بمعنى الظن معتبرين لما اشترطه غيرهم، بل يجرون القول بمعنى الظن مطلقًا، فكثيرًا ما وردت أشعارهم ومخاطباتهم وفيها القول بمعنى الظن بلا شرط، وقد بين مذهبهم الناظم فقال:

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا　　　عِنْدَ سُلَيْمٍ[1] نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

أي ظن هذا مشفقًا، أي: ذا شفقة ورأفة، ولا تظنه فظًّا غليظ الطبع.

***

---

(١) سُلَيْم: قبيلة من قَيْس عَيْلان، وهو سُلَيم بن منصور بن عِكْرِمَة بن خَصَفة بن قَيْس عَيْلان. وسُلَيْم – أيضًا – قبيلة في جُذَامَ من اليمن. (لسان العرب: سلم).

(أَعْلَمُ وَأَرَى)

إِلَــى ثَلاثَــةٍ رَأَى وَعَلِمَــا عَدَّوْا إِذَا صَــارَا أَرَى وَأَعْلَمَــا

رأى وعلم مما يتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ بحيث لو جردتَ عنهما الفعل كانت النسبة بينهما أن هذا ثابت لهذا، فإذا دخلت عليهما الهمزة نقلتهما من التعديّة إلى مفعولين إلى التعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْــتُ مُطْلَقَــا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًــا حُقِّقَــا

أي ما ثبت لمفعولي علمت يثبت للثاني والثالث من مفاعيل أعلمت، والذي ثبت لمفعولي علمت: الإلغاء والتعليق والحذف لدليل، سواء تعلق الحذف بهما معًا، أو للأوّل دون الثاني، أو العكس؛ فهذه الأحكام قد ثبتت لمفعولي علمت، فلتثبت للثاني والثالث من مفاعيل أعلمت؛ لأن نظمهما مع علمت لم يتغير عن نظمهما مع أعلمت؛ بل غاية الأمر أن الهمزة قد جلبت مفعولًا ثالثًا لم تسرِ عليه أحكامهما.

وَإِنْ تَعَــدَّيَا لِوَاحِــدٍ بِــلاَ هَمْزٍ فَلاثْنَــيْنِ بِــهِ تَوَصَّــلاَ

لو وردت علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر، فلا يتعديان إلّا لمفعول واحد؛ وذلك قولك: علمت المسألة، أي: عرفتها. وقولك: رأيت زيدًا، بمعنى: أبصرته، فإذا دخلت عليهما الهمزة نقلتهما من التعديّة إلى مفعول واحد إلى التعديّة إلى مفعولين؛ ولكن لا ينسب أحدهما للآخر، فلو قلت: «رأيت زيدًا عمرًا»، لم تجد بينهما نسبة تصحح حمل أحدهما على الآخر، فلا تقول: زيد عمرو؛ ولذا قال الناظم:

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَــا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

أي الثاني من مفعولي أعلم بمعنى عرف مثل الثاني من مفعولي كسا وأعطى في عدم صحة حمله على الأوّل، فلو قلت: كسوت زيدًا جُبة، أو أعطيت عمرًا درهمًا، لا يسوغ لك حمل الثاني على الأوّل، فلا تقول: زيد جُبة، ولا عمرو درهم.

وَكَأَرَى السَّـــابِقِ نَبَّـــا أَخْبَـــرَا حَـــدَّثَ أَنْبَـــأَ كَـــذَاكَ خَبَّـــرَا

ذكر في هذا الباب من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، تقدّم اثنان منهما، وهما: أرى وأعلم، وذكر هنا الخمسة الباقية، وهي: رأى، وأخبر، وحـــدَّث، ونبَّـــأ، وخبَّر، وكلها تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل.

***

(الْفَاعِلُ)

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ «أَتَى ... زَيْدٌ» «مُنِيرًا وَجْهُهُ» «نِعْمَ الْفَتَى»

للفاعل جهتان: جهة الحكم وهو الرفع على الفاعلية، وجهة التثنية، فنسبة الفعل إليه إمّا على جهة الوقوع منه، أو على جهة القيام به؛ فيصدق على الوجه الواقع في قول الناظم: **(منيرًا وجهه)** أنه فاعل، مع أن الاستنارة ليست واقعة من الوجه بل قائمة به، والذي نظمه في سلك الفاعل التعميم الذي أشرت إليه في جهة الإسناد إليه، أي إسناد الفعل إلى الفاعل، إما على جهة الوقوع منه، أو القيام به.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

الفعل لا بد له من فاعل؛ ضرورة أن الشيء لا يؤثر في نفسه، فإذا هو محتاج في وقوعه إلى مؤثر غير نفسه، ويعبر عنه بالفاعل في اصطلاح النحاة وبالعلّة التامّة في اصطلاح الفلاسفة، ولكون الفاعل في اصطلاح النحويين هو الاسم المرفوع؛ لا بد من وجوده في نظم الكلام ولو تقديرًا.

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

الفصيح من الكلام أن يجرد الفعل المسند إلى المثنى أو الجمع من علامة التثنية والجمع، فيقال: فاز الزيدان، وخسر الزيدون، ويقال في غير الفصيح: فازا الزيدان، وخسروا المبطلون، والحال أن الإسناد للاسم الظاهر لا لعلامة التثنية أو الجمع، وأمّا لو كان الإسناد إلى العلامة والظاهر بدل رجع إلى الفصيح وهو مفاد الناظم:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

التقييدُ بإسناد الفعل إلى الظاهر، وما ذكر من علامة التثنية أو الجمع مجرد علامة - دليلٌ على أنه لا يكون من غير الفصيح إلا بهذا الأسلوب؛ فلو تغير الأسلوب بأن كان الإسناد إلى العلامة والاسم الظاهر بدل، لكان من الفصيح.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ زَيدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

زيد الواقع في جواب: من قرأ؟ مرفوع على الفاعلية، والرافع له الفعل المضمر المحذوف؛ لدلالة الدليل عليه.

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا كانَ لأُنْثى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذى

من علامة الفعل الماضي تاء التأنيث، وعلامة الشيء تلصق به؛ فتاء التأنيث لا بد أن تلي الفعل الماضي إذا كان مسندًا لمؤنث.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ[1]

وإنما تلزم تاء التأنيث الفعل المسند للضمير الفاعل المؤنث إذا كان متصلًا ولو كان مجازي التأنيث، أو كان غير متصل ولكنه حقيقي التأنيث.

وَقَدْ يُبِيحِ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

شرطُ الإتيان بعلامة التأنيث في الفعل المسند إلى مؤنث الاتصالُ، أي اتصال الفعل بالفاعل، ولكن هذا الشرط خاص بغير حقيقي التأنيث، وأما حقيقي التأنيث فلا يشترط فيه اتصال الفعل بالفاعل؛ بل مع عدم الاتصال يؤنث الفعل وتلحقه علامة التأنيث (**وقد يبيح الفصل ترك التاء**) من الفعل مع حقيقي التأنيث.

وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلّا فُضِّلاَ كَـ «مَا زَكا إلّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ»

حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى المؤنث عند الفصل بإلا أعدل من الإثبات نحو قول الناظم: (**ما زكا إلّا فتاة ابن العلا**).

وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمجَازِ[2] فِي شِعْرٍ وَقَعْ

---

(١) أي: ذات فرج، وهو المؤنث الحقيقي. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/٥١).

(٢) أي: ذي التأنيث المجازي. (ينظر: حاشية الصبان: (٢/٥٣).

قد يرد الحذف مع حقيقي التأنيث، ومع عدم الفصل، وقد يرد الحذف أيضًا مع ضمير ذي المجاز ولكن في الشعر لا في النثر.

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ   مُذَكَّرٍ كالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

والتاء التي تقدّم ذكرها آنفًا- وهي تاء التأنيث- مع غير جمعي المذكر والمؤنث السالمين؛ كالتاء مع إحدى اللبن وهي لبنة، والمماثلة بينهما في جواز الحذف والإثبات؛ فيجوز أن تقول: انكسر لبنة، وانكسرت لبنة، واللبنة: هي واحدة اللبن، وهو الطوب قبل شيِّه بالنار.

وَالحَذْفَ في نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحسَنُوا   لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

وإنما استحسنوا حذف التاء من نحو: نعم الفتاة؛ مراعاة للغالب من أحوالهم من قصد الجنس، والفعل المسند لمن روعي فيه الجنس تحذف منه التاء؛ لأن الحذف أحسن من الإثبات.

وَالأَصْلُ في الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ   وَالأَصْلُ في المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

أي الأصل في الفاعل اتصاله بالفعل؛ لأن الفعل وصف للفاعل، والوصف والموصوف كالشيء الواحد، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل؛ ضرورة أن الفعل إنما يقع من الفاعل قبل ارتباطه ووقوعه بالمفعول، ويلزم ذلك انفصاله، وأيضًا هو متأخر في التعقل أي: الإيقاع، وفي ترتيب الدوال، وهي: المادة التي تدل على الفعل، والمادة التي تدل على الفاعل، والمادة التي تدل على المفعول.

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ   وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقد يعدل عن هذا الأصل لنكات تذكر في «المعاني»[1]؛ فيجيء المفعول قبل

---

(١) هو علم من علوم البلاغة، وتعريفه: هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. (انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ص ١٦١).

الفاعل لمقتضٍ، بل قد يتقدّم على الفعل لمقتضٍ آخر، وقد علمت مما سبق أن رتبة المفعول التأخير، ولكن ليس حتمًا مقضيًّا، وقد يقتضي الحال أن يكون حتمًا مقضيًّا للعلّة التي أشار إليها الناظم فقال:

وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرِ

ويخاف اللبس إذا كان الإعراب تقديريًّا كموسى وعيسى، وليس هناك ما يبين الفاعل من المفعول، فيجب في هذه الحالة تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وأما إذا كان الإعراب تقديريًّا، ولكن هناك ما يبين الفاعل من المفعول، لا يجب التأخير وذلك كقولك: «أكل موسى الكمثرى»، فلو عكست هذا المثال بأن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل لجاز؛ لأمن اللبس. وكذا يجب تأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرًا غير منحصر فعدم انحصار الفاعل يقضي باتصاله بالفعل، فلا رتبة للمفعول إلّا التأخير .

وَمَا بِإِلّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ ... أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

ما انحصر بإلّا أو بإنما فاعلًا كان أو مفعولًا، يجب تأخره، وقد يسبق المحصور بشرط أن يظهر المراد، ولكن ظهور المراد مع السبق خاص بالانحصار بإلّا.

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ... وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

تقدّم أن الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وقد يجاء بخلاف الأصل، فيتقدّم المفعول ويتأخر الفاعل، ولكن التفصيل المتقدّم لم يذكر فيه اشتمال المتقدّم فاعلًا كان أو مفعولًا؛ فإن وقع تركيب اشتمل فيه المتقدّم على ضمير المتأخر: فإن كان المتأخر فاعلًا جاز عود الضمير عليه؛ لأنه لا يلزم إلّا عود الضمير على متأخر لفظًا لا رتبة؛ لأن الفاعل متقدّم في الرتبة.. وإن كان المتأخر الذي عاد عليه الضمير مفعولًا، لزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو شاذ. والمسألة بحالها (**خاف ربّه عمر وزان نورَه الشجر**).

* * *

(النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ)

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِـهِ عَـنْ فاعِـلِ ... فِيمـا لَـهُ كَنِيـلَ خَيْـرُ نائِـلِ

إذا حذف الفاعل لغرض من الأغراض، أقيم المفعول مقامه؛ فيعطى ما ثبت له من الأحكام، فيعرب بالرفع بعد أن كان منصوبًا. غاية الأمر أنه يميز بتغيير هيئة الفعل الذي كان مسندًا للفاعل، نحو: نال زيدٌ خيرَ نائل؛ فيقال: عند إسناده للمفعول: نِيلَ خيرُ نائل ، بكسر أوّل الفعل بعد أن كان مفتوحًا.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْـمُمَنْ وَالمتَّصِـلْ ... بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِـيٍّ كَوُصِـلْ

بيان لهيئة الفعل الماضي إذا أسند لمن ينوب عن الفاعل، وهي ضم أوّل الفعل وكسر ما قبل الآخر؛ وأما هيئة المضارع إذا أسند لمن ينوب عن الفاعل أنه يضم أوّلـه أيضًا كالماضي، وأما ما قبل الآخر الذي كان مكسورًا في الماضي فغيره.

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَـارِعٍ مُنْفَتِحَـا ... كَـ «يَنْتَحِي» المَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَـى

ولا شك أن يُنتحَى مضموم أوّله مفتوح ما قبل آخره؛ فتوافق البيان والمثال.

وَالثَّانِيَ التَّـالِيَ تـا الُمطَاوَعَـهْ ... كـالأَوَّلِ اجْعَلْـهُ بِـلاَ مُنازَعَـهْ

قد تقدّم أن الفعل إذا أسند لمن ينوب عن الفاعل تغير هيئة الماضي من فَعَلَ بفتح الفاء إلى فُعِل بضمها، وبيَّن هَاهنا أن الحرف التالي «تاء المطاوعة» تـابع لـلأوّل في الحركة؛ فيضم كالأوّل في نحو تُعُلِّم المبني للمفعول.

وَثالِثَ الَّـذِي بِهَمْـزِ الْوَصْـلِ ... كـالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَاسْـتُحْلِي

أي اجعل ثالث الفعل المبدوء همز الوصل كالأوّل، فما ثبت للأوّل يثبـت لـه؛ فنحو: استُحلي قد ثبت للأوّل الضم، فنظيره الثالث يثبت له الضم.

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فا ثُلاثِيٍّ أُعِـلّ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جـا كَبُـوعَ فاحْتُمِـلْ

التخيير بين ضم فاء الفعل أو كسرها وارد على معتلّ العين؛ فيجوز أن تقول: بُوعَ وقَولَ بضم أوّلها وكسره، وتبدل الواو ياء حال الكسر، والحالة الثالثة الإشمام.

وَإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَما لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

أي إن خيف التباس الفعل المبني للمفعول بسبب شكل الفاء الذي سبق في الفعل المعتل العين، اجتنب ذلك الشكل الموقع في اللبس؛ فتضم فاء الفعل المبني للمفعول، وتكسر في المبني للفاعل، فتقول: بِعت العبدَ بكسر الفاء، ونصب العبد على المفعولية . وقوله: (**وما لباعَ قد يرى لنحو حب**) أي: والذي ثبت لفاء باع من جواز الضم والإشمام والكسر، يثبت لنحو حب من حيث الضم والإشمام والكسر.

وَما لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

والذي ثبت لفاء باع من الضم والإشمام والكسر، يثبت لما تليه عين افتعل وانفعل، وذلك كاختار وانقاد وشبههما من كل ما كان على وزانهما؛ فتقول: اختور وانقود، واختير وانقيد بقلب الواو ياء لأجل الكسر.

وَقابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ او مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

هذا تعميم في النائب عن الفاعل بعد التخصيص السابق في قوله: (**ينوب مفعول به عن فاعل**)؛ ونكتة ذلك دفع إيهام قصر النيابة على المفعول به؛ فتنوب هذه المذكورات عن الفاعل إذا خلا الكلام عن المفعول به.

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هذِي إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

(**و**) إذا انتظم الكلام من هذه المذكورات ومن المفعول به، فـ(**لا ينوب**) عن الفاعل (**بعض هذي**) المذكورات (**إن وجد**) معهم (**في اللفظ**) أي: في نظم الكلام (**مفعول به وقد يرد**) نيابة بعض هذه المذكورات عن الفاعل مع وجود المفعول به في نظم الكلام، ولكنه شاذ.

وَباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بابِ كَسَا فِيما الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

لا نزاع في نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب كسا وأعطى عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس منعت النيابة باتفاق؛ فالاتفاق في جانبي الجواز والمنع.

في بابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

(**في باب ظنّ وأرى المنع اشتهر**) أي: اشتهر عن النحويين منع نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب ظنّ وأرى، وخالفهم الناظم فقال: (**ولا أرى منعًا إذا القصد ظهر**)؛ فيجوز عنده نيابة المفعول الثاني في باب ظنّ ولكن عند ظهور المراد.

وَما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

إذا علق العامل عن المعمول، وناب بعض معمولاته عن الفاعل؛ فحكمه إذًا الرفع لنيابته عن المرفوع، وأما ما عدا النائب فلا يرفع، بل يتحتم نصبه له، وهو معنى قول الناظم: (**وما سوى النائب مما علقا ، بالرافع النصب له محققا**).

* * *

(اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ)

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ

إذا تقدّم في جملة من الكلام اسم وتأخر عنه فعل، واشتغل عن العمل في الاسم السابق بالعمل في ضميره؛ حكمنا بنصب الاسم السابق بفعل مضمر موافق للفعل الظاهر في المادة والهيئة. مثال ذلك: زيدًا أكْرِمْه، بنصب «زيدًا» بعامل مقدّر موافق للعامل الظاهر، والتقدير: أكرِمْ زيدًا أكرِمْه، وهو معنى قول الناظم:

فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

والنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(**والنصب حتم**) أي يتحتم النصب (**إن تلا**) الاسم (**السابق**) من الأدوات (**ما يختص بالفعل**) أي لا يليه إلّا الفعل، وذلك (**كإن وحيثما**)؛ فالاسم الواقع بعد إن وحيثما يتحتم نصبه؛ لأن العامل فيه محقق الوجود؛ لما ثبت لإن وحيثما من أنهما لا يليهما إلّا الفعل.

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

تقدّم أن الاسم السابق إذا تلا ما يختص بالفعل كإن وحيثما، تحتم النصب؛ فإن تخلف هذا بأن تلا ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية، تحتم الرفع؛ فالنصب دائر على ما يختص بالفعل، والرفع دائر على ما يختص بالابتداء.

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ ما لَمْ يَرِدْ ... ما قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

أي يلتزم رفع الاسم السابق إن تلا الفعل ما لم يرد ما قبله معمولًا لما وجد بعده، وذلك: الاستفهام، وما النافية، وأدوات الشرط؛ فإذا قلت: زيد هل ضربته؟ تعين الرفع وامتنع النصب؛ لأن ما لا يصلح للعمل فيما قبله، لا يصلح أن يفسر عاملًا.

وَاخْتِير نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْدَ ما إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

يترجح نصب الاسم الواقع قبل فعل ذي طلب، أي الواقع قبل الإنشاء[1]؛ سواء كان أمرًا أو نهيًا أو دعاء؛ لأن وقوع الإنشاء مفسرًا لما يعمل النصب في الاسم السابق أقعد من وقوعه خبرًا، مثال ذلك: زيدًا اضربه، وعمرًا لا تهنه، وخالدًا رحمه الله، ومثال ما اختير فيه النصب؛ لوقوعه بعد ما يغلب إيلاؤه الفعل، وهو همزة الاستفهام: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[2].

وَبَعْدَ عاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

ويترجح النصب أيضًا إذا وقع الاسم بعد عاطف على معمول فعل مستقر أوَّلًا، نحو: ضربت زيدًا، وعمرًا أكرمته.

وَإِنْ تَلاَ المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا   بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مخَيَّرَا

بَيْن الرفع والنصب؛ فالرفع وجيه، والنصب وجيه، فإذا قلت: زيد ضربته، وعمرو أكرمته؛ جاز رفع عمرو مرعيًّا في الرفع صدر الجملة، وجاز نصبه مرعيًّا في النصب معمول الفعل، وهو الضمير في ضربته.

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ   فَما أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ

قد عرفتَ ما يترجح فيه النصب لوجود المرجح، فلا تُقْدِم على نصب الاسم مع عدم وجود المرجح، بل الرفع أرجح من النصب؛ فإذا قلت: زيد ضربته؛ كان الرفع أرجح من النصب؛ وذلك أن النصب يكلفنا بتقدير الناصب، والرفع لا يكلفنا بذلك، وما لا يكلف بشيء أولى مما يكلف.

---

(١) الإنشاء هو في علم المعاني: الكلام الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب. وهو نوعان: طلبي وغير طلبي. (المعجم المفصل في علوم اللغة: ١/١١٠).

(٢) القمر [٢٤].

وَفَصْــــلُ مَشْـــغُولٍ بِحَـــرْفِ جَـــرِّ أَوْ بِإِضَـــافَةٍ كَوَصْـــلٍ يَجْـــرِي

المعمول الذي فَصَل بينه وبين عامله حرفُ جر أو إضافة، حكمه حكم المتصـــل بالعامل، والأحكام الواردة على المعمول المتصل بعامله واردة على المعمول المنفصل عن عامله بحرف جر أو بإضافة.

وَسَوِّ في ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ

الحكم على الوصف المتحقق العمل، ولا يكون متحقق العمل إلّا إذا خــلا عــن الموانع، ثم اشتراطه خلوّ الوصف عن الموانع شبه مصادرة إن لم تكن حقيقية، ومعــنى تسوية الوصف بالفعل أن ما يترجح فيه النصب مع الفعل، يترجح فيه النصــب مــع الوصف، والوصف يعم اسم الفاعل، واسم المفعول بشرطه؛ فإذا قلت زيدًا أنا ضاربه غدًا أو الآن، أو الدرهمَ أنا معطاه؛ كان المعنى: أنا ضاربٌ زيدًا ضاربه، أو أنا مُعْطًــى الدرهمَ معطاه.

وَعُلْقَـــةٌ حاصِـــلَةٌ بِتَـــابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْـمِ الواقِـعِ

ضابط الاشتغال السابق: هو أن يشتغل العامل عن الاســم الســابق بالاشــتغال بضميره، ويتحقق هذا الضابط أيضًا إذا اشتغل العامل عن الاسم السابق بالاشتغال بما له تعلق وارتباط بالاسم السابق، كالأخوة والصداقة والملكية مضافة إلى ضميره؛ فــإذا قلت: زيدًا أكرمت أخاه، أو أهنت غلامه، أو ضربت صديقه؛ كان ذلك من بــاب الاشتغال؛ لصدق ضابط الاشتغال عليه.

* * *

(تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ)

عَلامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَــدَّى أَنْ تَصِــلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِــلْ

الفعل إما متعدٍّ: وهو ما ينصب المفعول بنفسه، وإما لازم: وهو مـا لا ينصـب المفعول بنفسه، وهذا صادق بأنه لا يتعدّى إلى المفعول أصلًا، وإن تعدّى له فإنما يتعدّى له بواسطة حرف الجر، والعلامة التي تبين لنا أن الفعل متعدّ أن تصل بـه هـاء غـير مصدره، وأما ما تصل به هاء مصدره فهو اللازم، وقد مثل الناظم للمتعـدّي فقـال: نحو: زيد عمل خيرًا، فنصب خيرًا على المفعولية، وإليه يشير قول الناظم:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَـم يَنُـبْ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

نصب الفعل المتعدّى للمفعول متحتم؛ ما دام على هيئته التي وضع عليهـا، فـإن تغير عن هيئة فَعل بفتح الفاء إلى هيئة فُعل بضمها، ولا يكون ذلـك إلّـا إذا أنـاب المفعول عن الفاعل، فالفعل بهذه الهيئة لا ينصب المفعول، ولا المفعول بعد النيابة يقبـل النصب.

وَلازِمٌ غَيْـرُ الْمُعَـدَّى وَحُـتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّـجَايَا كَـنَهِمْ

الفعل إما متعدّ وإما لازم، فلا يخلو عن أحدهما؛ فإن انتفى عنه التعدّي ثبت لـه اللزوم، فلا مفعول له، ويتحتم اللزوم لأفعال السجايا: أي الطبائع من كل مـا كـان طبيعة وخلقًا للإنسان، فاضلًا: كالشرف والكرم، أو مفضـولًا: كـالجبن والبخـل والنهامة، وهي الإفراط في شهوة الأكل.

كَذَا افْعَلَـلَّ والمُضَـاهِي اقْعَنْسَسَـا وَمَـا اقْتَضَـى نَظَافَـةً أَوْ دَنَسَـا

أَوْ عَرَضًـا أَوْ طَـاوَعَ الْمُعَـدَّى لِوَاحِـدٍ كَمَـدَّهُ فَامْتَـدَّا

من كل ما وازن اقشعرّ واطمأنّ، أو كان على وزان اقعنسس، يقال: اقعنسس البعير: امتنع من الانقياد، ويتحتم لزوم الفعل الدال على النظافة أو الدناسة عند إسناده

لمن يتصف بهما كنظف الثوب، أو وسخ، ويتحتم أيضًا لزوم الفعل الدال على الأوصاف العارضة: كالمرض، والبخر، والبرص، ويتحتم أيضًا لزوم الفعل المطاوع: أي القابل للأثر، كالانطباع فإنه أثر الطبع، يقال: طبعه فانطبع، أو الانكسار، أو الامتداد، يقال: كسره فانكسر، ومدّه فامتدّ.

وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

الفعل اللازم وإن كان لا يصل إلى المفعول بنفسه، إلّا أنه يصل إليه بحرف الجر، فإن وقع وحذف حرف الجر كان منصوبًا، وهو ما يعبرون عنه بالمنصوب بترع الخافض، وهو غير مقيس؛ بل النصب بترع الخافض.

نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

(**نقلًا**) أي منقولًا عن العرب (يحفظ ولا يقاس عليه)، ويكثر حذف الجار مع أنّ المشدّدة، وأن المصدريّة، وهو معنى قول الناظم: (**وفي أنّ وأن يطرد ، مع أمن لبس كعجبت أن يدوا**) أي: من أن يدوا ويعطوا الديَة أي ديَة القتيل.

وَالأَصْلُ سَبْقُ فاعِلٍ مَعْنًى كَـ«مَنْ» مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»

الكثير في مفعولَي الفعل المتعدّي لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أن يقدّم منهما ما هو فاعل في المعنى، ويوضح ذلك قولك: أعطيت زيدًا درهمًا، فإذا نظرنا في المثال وجدنا أن مفعولي أعطى لا يتقوّم منهما مبتدأ وخبر، فلا تقول: زيد درهم، ووجدنا أيضًا أن أحدهما مُعطًى وهو الدرهم، والآخر آخذ وهو زيد، فهو فاعل في المعنى؛ فيقدّم على المفعول في المعنى وهو الدرهم، وهو معنى قول الناظم: (**والأصل سبق فاعل معنى**)، وقد حاذى قوله: (**كمن، من ألبسن من زراكم نسج اليمن**) البيان الواقع في قوله: (**والأصل سبق فاعل معنى**).

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

قد علمت مما سلف آنفًا أن الأصل تقديم الفاعل في المعنى، ولكن لا على سبيل

اللزوم، ونص عبارته الآن: أن هذا الأصل قد يلزم لموجب عرا وطرأ على نظم الكلام، وهو أن كلًّا من المفعولين صلح في ذاته لأن يكون فاعلًا في المعنى؛ فيحصل اللبس؛ إذًا فالدافع له تقديم الفاعل في المعنى، وهو الآخذ في الواقع ونفس الأمر، ويكون تقديمه قرينة تعين المراد من الكلام. على أن ترك ذاك الأصل قد يلزم؛ لما يلزم على تقديم الفاعل في المعنى عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو غير جائز إلّا في باب نِعْمَ. مثال ذلك أعطيت الدرهمَ صاحبَه، فلو عكست وقدّمت صاحبه على الدرهم، لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ ما سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

الفضلة: ما لم تكن أحد ركني الإسناد، فتصدق بالمفعول، والحال، والتمييز. ومفاد الناظم: أنه يجوز حذفها إن لم يترتب على الحذف ضرر، وهو عدم إحاطة العلم بالمحذوف؛ فإن انتفى الضرر بأن دلّ على المحذوف دليل كسياق الكلام للمدح، أو أشعرت مادّة الكلام المحذوف، ويجمع هذه المعاني كلها قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى**﴾[1] فَسَوْق الكلام للمدح دال على المحذوف، ومادّة الإعطاء دالة على المحذوف أيضًا، والجواب المهيمن على الكلام وهو قوله تعالى: ﴿ **فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى**﴾ دال على المحذوف، ويقدّر المحذوف في نظم الآية في كل موطن بما يناسبه، فالمناسب لقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى**﴾ تقدير: الفقير، أي: يعطِي الفقيَر، والمناسب لقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقَى**﴾: لفظ الجلالة، أي: اتقى الله؛ فإن ترتب على حذف الفضلة عدم تمام الجواب، امتنع الحذف.

وكذا يمتنع الحذف إذا كان المفعول محصورًا بإلّا، وذلك أن من لوازم الحصر بإلّا تقديم النفي، فإذا حذف المحصور كان الكلام مبنيًّا على مجرد النفي، فإذا حذفت المحصور في قولك: ما ضربت إلّا زيدًا، واقتصرت على قولك: ما ضربت، كان الكلام

(١) الليل: [٥- ٧].

مجرد نفي لا محصل له، بل من مهمَلات العلوم. ومثال المفعول الذي لا يتم الجواب إلّا به، ويكون حذفه مخلًّا بالجواب- قولك: من ضربت؟ فتقول: ضربت زيدًا، فلو اقتصرت في الجواب على قولك: ضربت، وحذفت زيدًا، اختلّ الجواب.

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

أي يحذف ناصب الفضلة إن تعلق به العلم؛ لقيام الدليل عليه، وهو ذكره في سَوْق الاستفهام، مثل أن يقال على طريقة الاستفهام: من ضربت؟ فتقول: زيدًا، التقدير: ضربت زيدًا، وإنما جاز الحذف لتقدّمه في الاستفهام، ووصف الحذف هنا بالجواز، والتزامه في قوله: (**وقد يكون حذفه ملتزمًا**)؛ لعدم موجب الحذف هناك ووجود الموجب هنا، وهو الجمع بين الشيء ومفسره؛ مثال ذلك: زيدًا ضربته، التقدير: ضربت زيدًا ضربته.

* * *

(التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ)

إِنْ عامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَـلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَـا الْعَمَـلْ

ضابط هذا الباب: أن يتقدّم عاملان فأكثر، ويتأخر عنهما معمولٌ كلٌّ عاملٍ يطلب العمل فيه، ولا جائز أن يعمل فيه الكل؛ لما يلزم من تعدّد المؤثر على الأثر الواحد؛ ولذا اتفقت كلمتهم على أن العمل لواحد، وإنما اختلافهم في الأولى بالعمل: فاختيار أهل الكوفة الأوّل لتقدّمه، واختيار أهل البصرة الثاني لقربه من المعمول، وهو معنى قول الناظم:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْـلِ الْبَصْـرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَه[1]

قد تضمن هذا الكلام بيانَ المختار لكل من الطائفتين، ولكن لم يبين ما علّل به مختارَه، وعلّة اختيار العامل الأوّل التقدّم، وعلّة اختيار الثاني القرب من المعمول. وإذا أعملنا أحد العاملين في المعمول أيًّا كان العامل الأوّل أو الثاني، فما صفة العامل الثاني، أيهمل عن العمل بالمرّة أم كيف الحال؟ تكفل بهذا الناظم، فبين حال العامل المهمل عن العمل في المعمول فقال:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِـي ضَـمِيرِ مـا تَنَازَعَـاهُ وَالْتَـزِمْ مـا الْتُزِمـا

والذي التزموه في ضمير المعمول الذي تنازعه العاملان، أنه يحذف إن كان فضلة، ويذكر إن كان عمدة، وعمدتنا في هذا البيان قول الناظم:

كَيُحْسِـنَانِ وَيُسِـيءُ ابْنَاكـا وَقَدْ بَغَـى وَاعْتَـدَيَا عَبْـدَاكا

فأعملنا العامل المهمل في ضمير ما تنازعه، وأثبتنا الضمير لكونه عمدة؛ إذ هو فاعل، وأعملنا العامل الثاني فيما تنازعاه- أي طلبا العمل فيه- وهو ابناك، فابناك معمول يسيء، إذ هو فاعل يسيء، ورفعه بالألف لأنه مثنى، وقوله: (**وقد بغى واعتديا عبداكا**) جارٍ على

---

(١) قوله: «ذَا أَسْرَه»: ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة، وفسره الغزي بالجماعة القوية، لكن في القاموس: الأُسْرة – بالضم – :الدرع الحصينة، ومن الرجل: الرهط الأدنون. (انظر حاشية الصبان: ١٠٢/٢).

عكس ما قبله؛ فإن ما قبله كان العامل في المتنازع فيه الثاني، وهنا العامل في المتنازع فيه الأوّل، وقوله:

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ　　بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

تنبيه على أن الضمير الذي أعملنا فيه المهمل لا يذكر في نظم الكلام إلّا إن كان مرفوعًا؛ إذ المنصوب لا يذكر بل يحذف، كما يشير إليه قول الناظم:

بَلْ حَذْفُهُ الْزَمْ إِن يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ　　وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

شرط حذف الضمير المنصوب إن لم يكن عمدة في الأصل، كخبر ظن؛ إذ حاله قبل الناسخ الرفع؛ فثبوت النصب له الآن لوجود الناسخ لا يقضي بحذفه، بل يقضي بتأخيره، وإليه الإشارة بقول الناظم: (**وأخرنه إن يكن هو الخبر**).

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا　　لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المفَسِّرَا

أي أظهر الضمير، أي ائت به اسمًا ظاهرًا؛ لأنك لو أتيت به ضميرًا مفردًا، لكان مطابقًا لما هو خبر عنه في الأصل، ولكن لا يطابق مفسره، ولو أتيت به مثنى لكان مطابقًا لما يفسره، ولكن ما هو خبر عنه في الأصل، فكان هذا موجبًا له للإتيان به اسمًا ظاهرًا، وقد طابق هذا البيان قول الناظم:

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا　　زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

فتنزيل كلام الناظم على البيان المتقدم أن يقال: إن مفعولي أظن التي في صدر البيت هو زيدًا وعمرًا وأخوين، فزيدًا مفعول أوّل وعمرًا معطوف عليه، وأخوين هو المفعول الثاني، ومفعول يظناني الياء الكائنة في قوله: يظناني، والمفعول الثاني أخا الذي هو عوض عن الضمير؛ إذ لو أتينا بالضمير فلا يخلو، إما أن يكون مفردًا، وإما أن يكون مثنى؛ فإن كان مفردًا فقد طابق الضمير الذي كان مبتدأ في الأصل، ولكن لا يطابق مفسره وهو أخوين، وإن أتينا به مثنى بأن قلنا: ويظناني إياهما، فقد طابق مفسره وهو أخوين، ولكن لا يطابق ما هو خبر عنه في الأصل وهو الياء؛ فالمخلص من هذا كله الإتيان به ظاهرًا.

(المَفْعُولُ المُطْلَقُ)

المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

المفعول المطلق هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل، كأَمْنٍ المنصرف من أَمِنَ، ومدلوله الحدث الذي هو جزء مدلولي الفعل؛ فالفعل يدل على الحدث والزمان، والمصدر يدل على الحدث.

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهذَيْنِ انْتُخِبْ

ناصب المصدر: إما مصدر مثله كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾(١)، وإما وصف كقولك: أنا ضاربٌ الضربَ، وإما فعل كقولك: ضربت ضربًا، وقد انتخب بعض العلماء أن المصدر أصل للفعل والوصف، بمعنى أن اشتقاقهما من المصدر، فضَرَب مشتق ومأخوذ من الضرب؛ وكذلك ضارب ومضروب مشتقان من الضرب.

تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَو عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

وظيفة المصدر: إما توكيد الفعل كضربت ضربًا، فإن الضرب المستفاد من المصدر هو بعينه الضرب المستفاد من الفعل، ولا يخفاك أن تكرير الشيء مرتين توكيد وتقوية له، وإما أن يكون مساقًا لبيان نوع الحدث، هل هو من أضعفها أو أقواها؟ فإن سير ذي الرشد الذي بين به الناظم نوع السير من أقوى السير وأجلّه وأعظمه، والمصدر المبيِّن للعدد ضربته ضربتين، أو ثلاثَ ضربات، أو خمسَ ضربات، وكقول الناظم: (**كسرت سيرتين**).

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ

قد يحذف المصدر وينوب عنه ما دلّ عليه، كجد كلَّ الجد، الأصل: جد جدًّا، فحذف جدًّا، وناب عنه «كل الجد»؛ لأنه دال عليه ومتضمن لمعناه.

---

(١) الإسراء: [٦٣].

وَمـــا لِتَوْكِيـــدٍ فَوَحِّـــدْ أَبَـــدَا   وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْـــرَهُ وَأَفْـــرِدَا

المصدر الذي يؤتى به للتوكيد، لا يأتي إلّا مفردًا، والمصدر الذي يؤتى به لغير التوكيد هو المبين للنوع أو للعدد؛ فيجوز في كل منهما الإفراد والتثنية والجمع.

وَحَذْفُ عامِـــلِ المُؤَكِّـــدِ امْتَنَـــعْ   وَفِي سِـــوَاهُ لِـــدَلِيلٍ مُتَّسَـــعْ

أي يمتنع حذف عامل المصدر المؤكد، ويجوز في عامل غير المؤكد الحذف والإثبات.

وَالحَذْفُ حَـــتْمٌ مَـــعَ آتٍ بَـــدَلًا   مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلًا اللَّذْ كَانْـــدُلاَ

يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلًا عن فعله: أي عوضًا عنه، وإنما تحتم الحـــذف لما يلزم على ذكره في الكلام من الجمع بين العوض والمعوض، وليس مـــن الصـــناعة، وشاهد الحذف قول الشاعر:

فَنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالِبِ(١)

أي اندل ندلًا.

وَمـــا لِتفْصِـــيلٍ كَإِمَّـــا مَنَّـــا   عامِلُهُ يُحْـــذَفُ حَيْـــثُ عَنَّـــا

والمصدر الذي ذكره للتفصيل بين شيئين أو أشياء، عامله يحذف في كل تركيـــب وقع فيه المصدر لهذا الغرض، ثم إن المصدر لم ينفرد بالتفصيل، بل هو مشترك بينه وبين إمّا؛ إذ هي الآلة التي يتقوّم بها التفصيل، والمصدر موضع التفصيل، فمن المدارك الـــتي تساهل فيها الناظم هذا المدرك، ومثال ما صدر به في نظمه وتكفل ببيانه النظمُ الكريم قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(٢)، «وإما فداء» التقدير: فإما تمنون منًّا، وإمـــا

---

(١) هذا عجز البيت وصدره «على حينِ ألهَى الناسَ جُلُّ أُمُورِهم»، وهـــو لأعشـــى همـــدان في الحماسة البصرية (٢/٢٦٢). والشاهد في «فندلًا» حيث جاء بدلًا من فعله، إذ التقدير فيه: اندل يا زُرَيْق ندلًا .والندل: التناول [اللسان: (ندل)].

(٢) محمد: [٤].

تفدون فداء.

كَذَا مُكَــرَّرٌ وَذُو حَصْــرٍ وَرَدْ نائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْــتَنَدْ

إذا تكرر المصدر، أو ناب عن فعل أسند لاسم عين، أو كان محصورًا- أي واقعًا بعد أداة حصر- ففي هذه المواضع الثلاثة يحذف عامله وجوبًا.

بيان ذلك أنك إذا قلت: ما زيد إلّا سيرا، كان التقدير: ما زيد إلّا يسير سيرًا، وكذا إذا قلت: زيد سيرًا سيرًا، كان التقدير: زيد يسير سيرًا، وكذا إذا قلت زيد سيرًا، كان التقدير: زيد يسير سيرًا، فحذْفُ عاملِ المصدر في كل تركيب من هذه التراكيب واجب.

وَمِنْــهُ مــا يَدْعُونَــهُ مُؤَكِّــدَا لِنَفْسِــهِ أَوْ غَيْــرِهِ فالْمُبْتَــدَا

أي من المصدر ما يسمونه مؤكدًا لنفسه، ومنه ما يسمونه مؤكدًا لغيره، فالمبتدأ، أي الأوّل في التقسيم:

نَحْوُ لَــهُ عَلَــيَّ أَلْــفٌ عُرْفَــا وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا

(**نحو له عليَّ ألف عرفا**)؛ فقوله: (**له عليَّ ألف**)، اعتراف بالألف، فلم يفد الاعتراف الحاصل من المصدر إلّا توكيد الاعتراف السابق؛ إذ هو عينه. وقوله: (**والثاني**) أي وهو ما يسمونه مؤكدًا لغيره (**كابني أنت حقًّا صرفا**)، وإنما كان هذا مؤكدًا لغيره؛ لأنه لا يلزم من الاعتراف بالبنوّة لمن يخاطبه بالبنوّة إليه، أن تكون النسبة حقيقية؛ إذ يجوز أن تكون غير حقيقية، فالتوكيد دافع لهذا الاحتمال، ومؤكد للنسبة الحقيقية.

كَذَاك ذُو التَّشْبِيهِ بَعْــدَ جُمْلَــهْ كَلِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْــلَهْ

أي مثل المصدر المؤكد لغيره- أي الواقع بعد جملة المصدر- ذو التشبيه، وقد مثل له الناظم بقوله: (**كلي بكا بكاء ذات عضله**) أي كبكاء من أعضلت ومنعت عن الزواج.

* * *

(المَفْعُولُ لهُ)

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَـهُ المَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

لا يقع المصدر مفعولًا له إلّا إذا ظهر أنه علّة للفعل، وأن الفعل ما وقع من الفاعل إلّا لهذه العلّة، وقد تكفل بهذا البيان قول الناظم: (**كجد شكرًا**)، فإن الآمر لم يأمره بالسخاء وإعطاء المال إلّا لأجل الشكر، وكذا قوله: (**ودن**)؛ فإن علّة الإدانة والخضوع لله الشكر.

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفاعِلًا وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

شرط نصب المفعول له أن يتحد مع العامل في الزمن والفاعل، فإن فقد شرط منها:

فَاجْرُرْهُ بالحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

مفاد الناظم: أنه إن لم يستوف شروط النصب، يكون حكمه الجر بالحرف، على أن جره بالحرف ليس قاصرًا على عدم استيفاء الشروط، بل يجوز بالحرف مع توفر الشروط، كلزهدٍ ذا قنع، فقد أورد المثال وفيه جر المفعول له بالحرف، مع تحقق الشروط.

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

يعني أن المفعول له إذا تجرد من أل، يكون مصاحبته لشروط النصب قليلة، والكثير عدم المصاحبة، وبعكس ذا المقترن بأل فإن مصاحبته للشروط كثير، ويقل عدم المصاحبة، فمن الكثير قوله:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[1]

---

(١) هذا رجز لم أدر راجزه. والشاهد في: «الجُبن» حيث جاء بالألف واللام، وهو مفعول له، وهو قليل، والأكثر خلوه عنهما.

والهجاء – تمد وتقصر –: الحرب، والزُّمر جمع زمرة، وهي الفوج من الناس والجماعة من الناس. (حاشية الصبان ٢/ ٢٥، واللسان زمر).

فإنه لم يتجرد من أل لمصاحبته لشروط النصب، وهو اتحاده مع العامل وقتًا وفاعلًا، ثم بالغ في نفي الجبن عنه وإظهار الشجاعة فقال: (**ولو توالت زمر الأعداء**)، وأتت طائفة بعد أخرى على التوالي.

* * *

(المَفْعُولُ فِيهِ وَهوَ المُسَمَّى ظَرْفًا)

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

الظرف إما زمان أو مكان مضمَّن معنى «في» لإظهار معنى الظرفية، وهي احتواؤه على ما يقع فيه من صوم وسفر بالنسبة لظرف الزمان، أو قتال أو بيع أو شراء بالنسبة لظرف المكان، فتقول في ظرف الزمان: «سافرت يومَ الخميس، وصمت يوم الجمعة»، وتقول في ظرف المكان: «اشتدّ وطيس الحرب في بلجيك، وبعنا واشترينا في عكاظ[1]»، وإلى بيان ما يعمل في الظروف، وبيان حكمه، وهو النصب على الظرفية، أشار بقوله:

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ وإلّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

قد علمت أن ظرف الزمان يقع فيه الصوم والسفر، وظرف المكان يقع فيه القتال والبيع والشراء؛ ودال ما يقع فيهما هو العامل فيه النصب، فدال الصوم وهو صُمتُ، هو عامل النصب في ظرف الزمان، وكذا دال البيع والشراء وهو بعت واشتريت، هو عامل النصب في ظرف المكان؛ فإن كان العامل مذكورًا في نظم الكلام، فالأمر ظاهر؛ وإلّا كان مقدرًا، فإذا سئلت عن القدوم من السفر متى كان؟ فقلت: يوم الخميس، كان التقدير: قدمت يوم الخميس، وكذا إذا سئلت عن كمية السير، كم قطعت من المسافة؟ فقلت: فرسخين، كان التقدير: قطعت فرسخين.

وَكُلُّ وَقْتٍ قابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ المَكَانُ إلّا مُبْهَمَا

(**وكل وقت قابل ذاك**): الإشارة الواقعة في قوله: (**قابل ذاك**) إلى النصب على الظرفية؛ فالمبهم من الزمان وغير المبهم سيان في النصب على الظرفية؛ فتقول: سافرت

---

(١) عكاظ: سوق من أسواق العرب، وموسم من مواسم الجاهلية [اللسان: (عكظ)].

مدة وزمنًا وحينًا، وتقول: يوم الخميس، وصمت يوم الجمعة، وأشار بقوله: **(وما، يقبله المكان إلّا مبهما)** إلى تخالف الطرفين في الحكم؛ فالحكم بالنصب على الظرفية عام بالنسبة إلى ظرف الزمان، فالمبهم منه والمختص سيان في الحكم، والحكم وهو النصب على الظرفية خاص بالمبهم من ظرف المكان، وقد مثل للمبهم بقوله:

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا   صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمى

وقد حصروا الجهات في: الأمام، والخلف، واليمين، والشّمال، والفوق، والتحت، والذي صيغ من الفعل هو المصدر الميمي؛ فهذه المذكورات تُنصَب على الظرفية؛ لصدق المبهم عليها.

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ   ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

فإذا نصبت مرمى على الظرفية لرمى؛ بأن تقول: رميت مَرمَى زيد، كان ذلك مقيسًا؛ وذلك أنك إذا بحثت في الفعل والظرف، لوجدتهما يرجعان إلى أصل واحد وهو المصدر، فكل منهما مشتق من المصدر وهو الرمي، فصدق اجتماعهما في أصل واحد.

وَما يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ   فَذَاكَ ذُو تصَرُّفٍ في الْعُرْف

الذي لا يتصرف من الظرف هو الذي لازم النصب على الظرفية، والذي يخرج عن النصب على الظرفية، بأن يقع مبتدأ مثلًا: كيومُ الجمعة يومٌ مبارك- فهذا الذي تعارفوا على أنه متصرف.

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذي لَزِمْ   ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

من ذلك- أي مما لازم الظرفية، أو شبهها-: قطُّ وعَوْضُ وعندَ؛ فتسمية ما لازم الظرفية غير متصرف تسميةٌ عرفية.

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكانٍ مَصْدَرُ وَذاكَ فِي ظَـرْفِ الزَّمـانِ يَكْثـرُ

مفاد الناظم: أن نيابة المصدر عن ظرف المكان قليلة بقرينة «قد» المفيدة للتقليل، وتكثر نيابة المصدر عن ظرف الزمان؛ لعدم نصب قرينة على التقليل، على أنه قد صرح بذلك. مثال الأول: «جلست قربَ زيد»، أي في مكان يقترب من مكانه، ومثال الثاني: «آتيك طلوعَ الشمس»، أي وقت طلوع الشمس.

* * *

(المَفْعُولُ مَعَهُ)

يُنْصَبُ تالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ في نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

المفعول معه: هو الاسم المنصوب، الواقع بعد واو عينت مفهوم مع، أي أفادت المعيّة، وقد طابق المثال البيان؛ فإن قوله: (**سيري والطريق مسرعة**)، مُحاذٍ لقوله: (**ينصب تالي الواو مفعولًا معه**)؛ فإن فيه نصب الطريق؛ لوقوعه بعد الواو المفيدة للمعيّة؛ ولما كان هاهنا مظنةُ أن عامل النصب هو الواو، رفع هذا بقوله: ينصب.

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّ

(**بما من الفعل وشبهه سبق ، ذا النصب لا**) ينصب (**بالواو**)، ونصبه بما سبق من الفعل أو شبهه ثابت (**في القول الأحق**) الذي لا يوهنه مقابله.

وَبَعْدَ «ما» اسْتِفْهَامٍ اوْ«كَيْفَ» نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

ينصب الاسم الواقع بعد ما وكيف الاستفهاميتين، نحو ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنت والأسدَ؟ ولما كان الاستفهام لا يرتبط إلّا بالأحوال والمعاني؛ وجب صرفه عما تعلق به في ظاهر التراكيب، إلى ما يتعلق به من حيث الوضع، وهو الأحوال والمعاني؛ ففي مثل: كيف أنت والأسدَ؟ - بنصب الأسد - يكون عامل النصب في لفظ الأسد ما تقدره من الأفعال لبيان ما يتعلق به الاستفهام، والتقدير: كيف يكون حالك إذا تلاقيت والأسد؟ فالعامل في الاسم النصب «يكون» المقدرة؛ وهو منطوق قوله: بفعل كون مضمر؛ ولكن لو نظرت إلى الكلام بعد التقدير لوجدت أن الاسم منصوب بالعطف على خبر «يكون» المحذوفة مع اسمها، ويظهر ذلك في بيان قولك: كيف أنت والأسد؟ فتقول في بيانه: كيف يكون حالك إذا تلاقيت والأسد؟ بنصب الأسد بالعطف على خبر «تكون»، وهو الاستفهام كيف أو ما.

وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

إجراء الاسم الواقع بعد الواو على حالة الرفع، وتكون الواو عاطفة اسمًا مرفوعًا على مرفوع- أولى وأحق من إجرائه منصوبًا بوقوعه بعد الواو؛ فإن ترجح النصب لما يلزم على الرفع من عطف الاسم الظاهر على الضمير الغير المؤكّد، اختير النصب، ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[1] يترجح العطف؛ لتوكيد الضمير المعطوف عليه الاسم الظاهر، وفي مثل: سرت وزيدًا يترجح النصب على المعيّة: لما يلزم على الرفع من عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل الذي لم يؤكد بضمير آخر، وهو غير وجيه. والموضع الذي يترجح فيه النصب، هو ما يجوز فيه العطف، وأما إذا لم يجز العطف لوجود المانع، وجب النصب، وهو معنى قول الناظم:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عامِلٍ تُصِبْ

(**والنصب إن لم يجز العطف يجب**): الاسم الواقع بعد الواو دائر بين أمرين: الرفع بالعطف على المرفوع جائز مع الإمكان، فإن تعذر الرفع تعين النصب، وذلك في مثل قولك: سرت والطريق، فيمنع الرفع في هذا المثال ونظائره؛ لما يلزم عليه من نسبة السير إلى الطريق، وهو ضرب من المحال، فإذًا يتعين النصب على المعيّة في هذا المثال الذي امتنع فيه الرفع. فإن تأهل العامل للعمل فيما بعد الواو بأن كان مناسبًا له، فالأمر ظاهر، وإلّا قدِّر له عامل يناسبه، وهو معنى قول الناظم: (**أو اعتقد إضمار عامل تصب**) ففي مثل قولك: «علفتها تبنًا وماءً باردًا»، العامل المذكور في المثال وإن ناسب المفعول الأول لا يناسب ما بعد الواو؛ فلا مناص من تقدير عامل يناسبه؛ فتقدر في هذا المثال الذي أورده المتكلم بعنوان: علفتها تبنًا وماءً باردًا، أي: وأنلتها ماءً باردًا.

* * *

(١) البقرة: [٣٥].

(الاسْتِثْنَاءُ)

ما اسْتَثْنَتِ «الّا» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

(**ما استثنت الّا مع تمام ينتصب**)، الاستثناء: الإخراج بإلّا أو إحدى أخواتها ما استُثني من النسبة التي أورد المتكلم ما أورده من الكلام؛ لإفادتها. وظاهر أن المتكلم إذا أسند أمرًا كالقيام إلى أمر كالقوم ، أن النسبة الكلاميّة عامّة لجميع أفراده وثابتة لها، لا خصوصية لبعض أفراد العام دون بعض. هذا ظاهر التراكيب العربية من اعتبار ظواهرها، إذا لم يقم الدليل على مخالفة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية فإن قام الدليل على مخالفة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية، أجرينا الكلام على النسبة الواقعية، وأخرجنا منه ما لم يثبت له الحكم؛ فقولنا: «قام القوم» حكم على كل أفراده بالقيام، ولكن لما شاهدنا تخلف البعض عن الكل وأردنا إجراء الكلام على نسبته الواقعية، أخرجنا ما تخلف عن الحكم في الواقع بالأدوات الموضوعة لإخراج البعض من الكل، وقد وضعوا لإخراج ما لم يثبت له الحكم أدوات مخصوصة، وهي إلّا وأخواتها، فهي متساوية في إخراج المستثنَى من النسبة الكلامية متخالفةٌ في الحكم النحوي، وهو الرفع والنصب والجر؛ فمنها ما يكون المستثنى به منصوبًا، ومنها ما يكون مرفوعًا، ومنها ما يكون مجرورًا، وإلى تفصيل ذلك أشار بقوله: (**ما استثنت الّا مع تمام ينتصب**): فالمستثنى بإلّا يُنصَب إذا وقع بعد كلام تام (و) إذا وقع (**بعد نفي أو كنفي انتخب**):

إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيمٍ[1] فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

المستثنى بإلّا إما أن يكون بعد كلام تام، وحكمه: أنه يكون منصوبًا بلا نزاع، وإليه يشير قول الناظم: (**ما استثنت الّا مع تمام ينتصب**)، وأشار بقوله: (**وبعد نفي أو كنفي انتخب**) إلى اختلاف آراء العلماء: فرأيُ معظمهم في المستثنى بإلّا الواقع بعد نفي أو كنفي إتباع المتصل ونصب المنقطع، ورأيُ بني

---

(١) هي قبيلة من القبائل المحتج بلغتها.

تميم إبدال المنقطع، وأشار بقوله:

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إلى أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في صورة النفي، يجوز فيه غير النصب، وهو الرفع، ولكن المختار فيه النصب، فمن وروده مرفوعًا قوله:

فما لِيَ إلّا آلُ أحمدَ شيعةٌ[1]

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلّا لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ الّا عُدِما

إذا تفرغ العامل السابق على إلّا للعمل فيما بعدها، أجرينا الكلام على نسق انعدام إلّا، فتلغى عن الاستثناء، ويتفرغ العامل للعمل فيما بعدها على ما يقتضيه، ولا نظر لوجود إلّا، بل وجودها وعدمه سيّان؛ فإن كان العامل يقتضي رفع ما بعد إلّا كان مرفوعًا، وإن كان يقتضي نصبه كان منصوبًا، وإن كان يقتضي جره كان مجرورًا.

وَأَلْغِ إلّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ ... تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الْفَتى إلّا الْعَلاَ

إذا وقعت إلّا لتوكيد إلّا نظيرها، فلا حيثية لها في التركيب بحيث تعتبره أداة استثناء فيعطى ما بعدها حكم المستثنى؛ بل هي لمجرد التوكيد.

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بالْعَامِلِ دَعْ

(**وإن تكرر**) إلّا الاستثنائية؛ لغرض الاستثناء (**لا لتوكيد**)، فلا يخلو ما وقعت فيه من أمرين: إما أن يكون مفرغًا، أو لا (**فمع تفريغ التأثير بالعامل دع**):

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: «وما لي إلاّ مذهبُ الحقِّ مذهبُ»
قاله: كميت بن زيد الأسدي من قصيدة من الطويل يمدح بها بني هاشم.
والشاهد فيه «آل» حيث جاز فيه الرفع لتقدمه على المستثنى منه، والمختار نصبه.
المعجم المفصل (٦٨/١).

فِي وَاحِدٍ مِمَّــا بِإِلّــا اسْــتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِــي

فلا سبيل للعامل المفرغ على كل ما وقع بعد إلّا، بل يأخــذ حظــه مــن أول المستثنيات، ويدع باقيها بنصبه على الاستثناء، والمثال المطابق لهذا البيان أن تقول: مــا قام إلّا زيد، إلّا عمرًا، إلّا بكرًا، هذا مع التفريغ، وأما مع عدم التفريغ، وهو المشار إليه بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيــــغٍ مَـــعَ التَّقَــدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

فتقول في حالة عدم التفريغ: قام إلّا زيدًا، إلّا عمرًا، إلّا بكرًا - القومُ.

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِــئْ بِوَاحِــدِ مِنْهَا كما لَوْ كانَ دُونَ زَائِــدِ

(و) إذا تأخرت المستثنيات عن المستثنى منه (**انصب لتأخير**) أي انصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه، إذا كان الكلام موجبًا؛ فتقول: قام القوم إلّا زيــدًا، إلّا عمرًا، إلّا بكرًا، وأما إذا تأخرت المستثنيات، وكان الكــلام منفيًّــا، كــان أوّل المستثنيات مبدلًا مما قبله وهو المختار، أو منصوبًا وهو غير مختار؛ ولذا كان قليلًا، وهو معنى قوله: (**وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد**)، وذلك:

كَلَمْ يَفُوا إِلّــا امْــرُؤٌ إِلّــا عَلِــي وَحُكْمُهَــا في الْقَصْــدِ حُكْــمُ الأَوَّلِ

أي أوّل المستثنيات، فإن كان خارجًا تبعته في ذلك، وإن كان داخلًــا تبعتــه في ذلك أيضًا. وجميع ما تقدم من أوّل الباب إلى هنا؛ لبيان الأحكام المرتبطة بالمستثنى بإلّا من كونه ينصب على الاستثناء، أو غير ذلك من الأحكام المنوطة به، ثم أشار إلى بيان الحكم المتعلق بالمستثنى بغير وسِوى بالكسر، وسُوى بالضم، وسواء بالمد، فقال:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْــرٍ مُعْرَبَــا بِمَــا لِمُسْــتَثْنًى بِإِلّــا نُسِــبَا

(**واستثن مجرورًا بغير**) حالَ غيرٍ (**معربًا بما**) أي بالإعراب الذي ينسب (**لمســتثنى بإلّا**)، والإعراب الذي (**نسبا**) للمستثنى بإلّا هو النصب في حال، وغــيره في أحــوال

أخر. ثم قال الناظم:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

أي اجعل لِسوى وسُوى وسواء، ما جعل لغير من جر المستثنى بها لإضافته إليه، ومن إجراء نفس الأداة على حكم المستثنى بإلّا، وذلك الجعل والقياس جريًا على القول الأصح:

وَاسْتَثْنِ ناصِبًا بِلَيْسَ وَخَلا وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

يعني أن ما يستثنى بهذه الأدوات التي ذكرها الناظم، وهي: ليس، وخلا، وعدا، ويكون ولكن بعد لا- يكون حكمه النصب؛ فتقول: قام ليس زيدًا.

وَاجْرُرْ بِسَابَقَيْ «يَكُونُ» إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ «ما» انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

سابقي «يكون» في النظم هو عدا وخلا، وحكم المستثنى بهما الجر، فتقول: قام القوم عدا زيدٍ، وخلا زيدٍ، هذا حكم المستثنى بهما إذا لم تتقدمهما «ما»؛ فإن تقدمهما «ما» كان حكم المستثنى بهما النصب، فتقول قام القوم ما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا، وقوله: (**وانجرار قد يرد**): أنه يجوز الجر، ولكن بجعل ما زائدة، وجعل خلا وعدا حرفي جر، فتقول على هذا الرأي: قام القوم ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ.

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَان كما هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

الحكم بحرفية خلا وعدا تابع للعمل، فلا يعمل الجرَّ إلّا الحرف لا الفعل، ولا يعمل النصب إلّا الفعل لا الحرف؛ فالحكم بالحرفية والفعلية دائر مع العمل؛ ولذا قال الناظم: (**وحيث جرا فهما حرفان**) أي محكوم بحرفيتهما، فإن نصبا حكم بفعلِيَّتِهما.

وَكَخَلاَ حاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

المشهور أن عمل حاشا هو الجر، وهذا المشهور مبني على مشهور آخر وهو أنها حرف، وهو المراد بالتشبيه الواقع في قول الناظم: (**وكخلا حاشا.. إلخ**)، وقيل: هي فعل وقد استند كل من أصحاب الرأيين إلى ما يعضد رأيه.

(الحَـــالُ)

الحَالُ وَصْفٌ فَضْـــلَةٌ مُنْتَصِـــبُ ... مُفْهِمُ في حالِ كَفَرْدًا أَذْهَـــبُ

الذي يصدر منه الفعل ويقع منه، إما أن يكون صدوره منه على هيئة مخصوصة أو لا؛ فإن كان على هيئة مخصوصة، فلا بد من تقييد النسبة بما يدل على تلـــك الهيئـــة وذلك[1] الأوصاف، وهو معنى قول الناظم: (**الحال وصف**). ولبيان أنه ليس أحـــد طرفي النسبة، قال فضلة. ولكون النصب إعرابَ الفضلات؛ قال: (**منتصب**)، وقولـــه: (**مفهم في حال**) أي مبين للحالة التي تلبَّس بها الفاعل وقت صدور الفعل منه، والمثال المطابق للبيان قوله: (**كفردًا أذهب**) أي أذهب في حال كوني فردًا.

وَكَوْنُـــــهُ مُنْتَقِلًـــا مُشْـــتَقًّا ... يَغْلِبُ لكِنْ لَـــيْسَ مُسْـــتَحَقًّا

انتقال الأحوال عن الدوام والثبوت ليس ضروريًّا حتى إنه لا يتخلف؛ بل هو الغالب والكثير، وقد لا تنتقل، وذلك في الأحوال الخَلْقية، كقولـــك: خلـــق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فكون يديها أطول من رجليها حال مـــلازم مـــا دامت زرافة.

ويَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَـــا تَكَلُّـــفِ

وذلك قوله:

كَبِعْهُ مُـــدًّا بِكَـــذَا يَـــدًا بِيَـــدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَســـدًا أَيْ كَأَسَـــدْ

قيد الواقع حالًا في قوله: (**بعه مدًّا بكذا يدًا بيد**)؛ وإن كـــان جامـــدًا بحســـبْ ظاهره، ولكن المسوِّغ لمجيئه حالًا نَظَرُنا إلى التأويل، ولا شك أن يـــدًا بيـــد مـــؤول بمقابضة، أي: بعه مدًّا بكذا مقابضة، وكذا أسدًا الواقع في قوله: (**كر زيد أسدًا**) أي:

---

(١) كذا بالأصل.

كر زيد حال كونه شجاعًا.

وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفظًا فاعْتَقِــدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِــدْ

وقوع الحال معرفة بحسب ظاهر اللفظ لا ينافي تنكيره بحسب إرادة المتكلم وغرضه الذي بنى عليه كلامه، وهو أنه لا يرى الاجتهاد إلّا في حالة الانفراد والعزلة عن الناس، فما صدر منه ما صدر من الكلام إلّا مع ملاحظة هذا المعنى، وهو أن «معنى اجتهد وحدك»، أي: اجتهد حال كونك منفردًا ومنعزلًا عن الناس؛ فإن الاجتهاد لا يتحقق ولا يوجد إلّا بهذه الخطة، وهي الانفراد عن الناس.

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّــرٌ حالًــا يَقَــعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ

قياس الحال أن يكون دالًّا على وصف وصاحبه، فوقوع المصدر حالًا غير مقيس؛ لأنه لا يدل على وصف وصاحبه، ومن وقوع المصدر حالًا قولهم: طلع زيد بغتة، أي: طلع حال كونه باغتًا.

وَلَمْ يُنَكَّرْ غالِبًــا ذُو الحَــالِ إِنْ لَمْ يَتَــأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّــصْ أَوْ يَــبِنْ

قيام الأحوال بالمعارف أجدر وأحق، ويلزم ذلك أن يكون صاحب الحال معرفة؛ لأن قيام الأوصاف بالمعارف بيِّن جلي، وبه ينتظم الكلام على الأسلوب الحكيم، فلا يكون صاحب الحال نكرة إلّا إذا تقدم الحال عليه، نحو: فيها قائمًا رجل، أو تَخَصَّص بوصف، نحو قوله تعالى: ﴿**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا**﴾(١)، أو تَخَصَّص(٢) بإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ**﴾(٣)، **(أو يَبِن)** أي يظهر:

---

(١) الدخان: [٣، ٤].

(٢) في الأصل: تخصيص، ولعله تحريف في الطباعة.

(٣) فصلت: [١٠].

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا   يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

فوقوع النكرة بعد النفي مسوِّغ لمجيء الحال منها، وقد مثَّل لذلك الناظم بقوله: (**لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلًا**).

وَسَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ   أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

ومنه قولهم: مررت جالسةً بهند، أو جالسةً مررت بهند، وهذا ما اختاره الناظم، واختار غيره منعَ مثلِ هذا المثال المتقدم.

وَلَا تُجِزْ حالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ   إِلَّا إِذَا اقْتَضى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

عدم الجواز مشعر بالمنع المستمر في جميع الأحوال، إلّا في حال ما إذا اقتضى المضاف عمله في الحال، فيرتفع المنع ويثبت الجواز، والذي يقتضي العمل هو الذي يدل على الحدث، كالمصدر واسم الفاعل، فمثال المصدر: ﴿**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا**﴾[1]، ومثال اسم الفاعل: هذا ضاربُ هندَ مجردةً، ومثل اقتضاء المضاف عمله في الحال في جواز مجيء الحال من المضاف له ما إذا كان المضاف جزءًا من المضاف له أو كالجزء، وهو معنى قول الناظم:

أَوْ كانَ جُزْءَ ما لَهُ أُضِيفَا   أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا[2]

ولا تظلم فتأتي بالحال من المضاف له مع عدم تلبس المضاف بهذه المعاني المنسوبة له، وهي: اقتضاء العمل في الحال، أو يكون جزء المضاف له، أو كالجزء، وإنما كان المضاف مثل الجزء ولم يكن جزءًا حقيقة؛ لصحة الاستغناء عنه، إذا وقع مثل هذا التركيب في غير القرآن، فيجوز حذف المضاف والاقتصار على المضاف إليه؛ فتقول-

---

(١) يونس: [٤].
(٢) الألف في الفعل «تحيفَا» مبدَلة من نون التوكيد الخفيفة، والفعل مبني على الفتح لاتصاله بها، في محل جزم بلا الناهية.

مع قطع النظر عن كونه من متن القرآن-: **أَنِ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**[1]، ومثال ما هو جزء حقيقة من المضاف إليه ولا يصح الاستغناء عنه لا في القرآن ولا في غيره، قوله تعالى: ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ**﴾[2].

وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفا

الجواب قوله:

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعا ... ذا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيدٌ دَعَا

قد أورد الجواب على وفق البيان؛ فلله دَرُّه من عالم بصناعة الإنشاء وفن الأدب! فتقديم الحال على العامل الدال على الفعل ومن المواد التي ينتظم منها الفعل جائز ومنتظم، وأما العامل الذي لا ينتظم من المواد التي ينتظم منها الفعل وإن ضمِّن معنى الفعل، لا يجوز تقديم الحال عليه، وهو معنى قوله:

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ[3]

فلا يجوز تقديم الحال على العامل الذي لم يتمحض للفعلية، وإن تضمن معنى الفعل دون حروفه، ومعنى تضمُّن المذكورات معنى الفعل: أن ليت تضمنت معنى أتمنى، وتلك تضمنت معنى أشير، وكأن تضمنت معنى أشبه؛ فالمانع من عملها في الحال إذا تقدمت عليها عدمُ تضمنها حروف الفعل، ثم إن كان العامل في الحال الجار والمجرور أو الظرف، ندر عمله في الحال المتقدمة، مثال ذلك: (**سعيد مستقرًّا في هجر**) وصنيع الناظم فيما تقدم يقضي بأن العامل إذا تمحض للفعلية بأن كان موضوعًا للدلالة على الحدث عمل في الحال إذا تقدمت، وبالأولى إذا تأخرت، وأما إذا لم يوضع للحدث كحروف التمني وأسماء الإشارة، فلا يعمل في الحال إذا تقدمت، وصنيعه الآن يقضي

---

(١) متن الآية الكريمة: ﴿**أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ [النحل:١٢٣].

(٢) الحجر: [٤٧].

(٣) هجر: مدينة بالبحرين، أو هي ناحية البحرين كلها [معجم البلدان (٥/٤٥٢)].

بأن اسم التفضيل لا يعمل في الحال مطلقًا، لا متقدمة ولا متأخرة. وهذا عند معظم النحاة، واستثنى بعضهم المسألة التي ذكرها الناظم، وهي ما إذا فضل شيء في حال على نفسه، أو غيره في حال أخرى، وإليها يشير قوله:

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

ويضعف عند من جوّزه وإن كان ضعيفًا وغير جائز عند معظم النحاة، ويصرفونه عن ظاهره؛ بأن يعتبروه أنه خبر لكان المحذوفة، إذ التقدير في قولك: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانا: وزيد إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدًا... وهكذا في أمثال هذا.

وَالحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

مثال تعدد الحال وصاحبُها مفرد: جاء زيد راكبًا ضاحكًا، ومثال تعدد الحال وتعدد الصاحب: لقيت هندًا مصعدًا منحدرة؛ فمصعدًا حال من الفاعل المدلول عليه بالتاء، ومنحدرة حال من هند الواقع مفعولًا.

وَعامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الَارْضِ مُفْسِدَا

الحال تأتي مؤكّدة وغير مؤكّدة، وهما معنيان مختلفان؛ فالتأكيد تقوية النسبة المفادة بالجملة، نحو: لا تعث في الأرض مفسدا، وغير المؤكدة: هي التي تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل، نحو: جاء زيد راكبًا، فراكبًا مبين للهيئة التي وقع عليها المجيء.

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

يشترط في الحال المؤكدة لمضمون الجملة أن تكون متأخرة، ويشترط في الجملة أن تكون اسمية طرفاها جامدان، نحو: زيد أخوك عطوفًا؛ إذ النسبة الواقعة بين الطرفين- وهي الأخوّة- تستلزم العطف، فيؤخذ هذا المعنى ويوضع في قالب اللفظ، ويجعل حالًا مؤكدة، ويقدر لها عامل، وعنوان العبارة المؤدية للعامل والحال التي استلزمتها النسبة، قولُك: أحقه عطوفًا. ولما كان الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد؛ فإن خالف

الأصلَ واحدٌ من هذه الثلاثة- بأن وقع جملة- احتاج إلى رابط، ويكون الربط بأحد أمور ثلاثة: إما بالضمير، أو بالواو، أو بهما، على التفصيل الذي ذكره في النظم؛ ففي مثل قوله:

وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

من كل جملة اسمية وقعت حالًا يكون الرابط فيها الواو، وفي مثل قوله:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

من كل جملة وقعت حالًا مبدوءة بمضارع مثبت، لا يكون الرابط فيها إلّا الضمير، فما ورد مما يوهم أن الرابط هو الواو، فمصروف عن ظاهره بتقدير مبتدأ بعد الواو، نحو قوله: قمت وأصكُّ عينَه، التقدير: قمت وأنا أصك عينه، وهو معنى قوله:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

فهذا تنبيه منه - رحمه الله - وبيان لحال الجملة المبدوءة بالمضارع المثبت إذا أتت على خلاف ما اشترط فيها، وهو أن الربط إنما يكون بالضمير؛ فإذا انتظمت على خلاف شرطها - بأن انتظمت على أن الربط بالواو - أجريناها على قوله: (**وذات واو بعدها انو مبتدأ، له المضارع اجعلنّ مسندًا**).

وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

كل جملة وقعت حالًا، ولم يشترط فيها الربط بالضمير، وهي ما صُدِّرت بمضارع مثبت، نحو: جاء زيد يضحك، وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه، يجوز أن تربط بالواو، أو بالضمير، أو بهما؛ فتقول: جاء زيد يده على رأسه، أو ويده على رأسه أو

جاء زيد لم يضحك، أو و لم يضحك.

وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مـا فِيهَـا عَمِـلْ وَبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِـلْ[1]

قد يحذف عامل الحال إن دلّ عليه دليل، ثم إن الحذف للدليل إما أن يكون جائزًا، وإما أن يكون واجبًا، وهو المعنيّ بقوله: (**وبعض ما يحذف ذكره حظل**) فيجب الحذف ويمتنع الذكر، فمثال حذف العامل جوازًا أن يقال: كيف جئت؟ فتقول في الجواب: راكبًا، ولو قلت: جئت راكبًا، لجاز. ومثال حذف عامل الحال وجوبًا أن يقال: زيد أخوك عطوفًا، أي: أحقه عطوفًا؛ فيجب الحذف ويمتنع الذكر؛ لأن العطف وهو ميل القلب، لا يتحقق في العيان إلّا بذكر داله، فلو ذكر العامل للزم ذكر العامل قبل أن يتحقق معموله.

* * *

(١) حُظل: مُنِع [اللسان: (حظل)].

(التَّمْيِيزُ)

هو الاسم المبين للنسب، ومن الضروري أن النسبة لا تكون إلّا بين شيئين: فتتحقق بين الفعل والفاعل، نحو: جرى الماء عيونًا، وبين الفعل والمفعول، نحو: ﴿**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**﴾(١)، وإلى بيان التمييز بخواصه، أشار بقوله:

اِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

فخواص التمييز أن يكون اسمًا منصوبًا نكرة مبين لما انبهم، نحو قول الناظم:

كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

فإذا قلت: اشتريت شبرًا، أو ملكت شبرًا، النسبة منبهمة، والذي يزيل الإبهام هو التمييز المُعَنْوَن عنه في النظم بـ «أرضًا، وعسلًا، وتمرًا».

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

وبعد هذه المذكورات وشبهها اجرر التمييز إذا أضفتها إليه؛ فالإشارة إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجر التمييز إذا أضفتها إليه كشبر أرض، وقفيز بر، ومنويْ عسل وتمر؛ فإن أضفتها إلى غير التمييز كقوله تعالى: ﴿**فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا**﴾(٢)؛ نصبت التمييز، وهو معنى قول الناظم:

والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كانَ مِثْلَ مِلْءُ الَارْضِ ذَهَبَا

أي يجب نصب التمييز إذا لم تضف له المقادير، بل أضيفت إلى غيره؛ كالمثال الذي ذكره الناظم بقوله: إن كان مثل ملء الأرض ذهبًا.

وَالْفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مِنْزِلَا

---

(١) القمر: [١٢].
(٢) آل عمران: [٩١].

الفاعل في المعنى، وهو ما سبق له هذا الحكم قبل تحويله إلى التمييز، فقول الناظم: أنت أعلى منزلًا، كان عنوانه: أنت علا منزلك، فحوّل عن هذا العنوان إلى قوله: أنت أعلى منزلًا؛ فمنزل الواقع تمييزًا فاعل في المعنى بالعنوان الذي سمعته، والناصب له أفعل التفضيل.

وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتضى تَعَجُّبا … مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبا

يكثر التمييز بعد كل تركيب وقع فيه ما يدل على التعجب، كقول الناظم: (**أكرم بأبي بكر أبا**)؛ وكقولهم: لله دره فارسًا[1].

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ … وَالْفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نفْسًا تُفَدْ

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلًا في المعنى، ولا دالًّا على العدد؛ فإن كان واحدًا من هذين، فلا يجوز فيه إلّا النصب، كقول الناظم: (**كطب نفسًا تفد**)، وأصله قبل التحويل: طابت نفسك، فحوّل وجعل تمييزًا.

وعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّم مُطْلَقَا … وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيف نَزْرًا سُبِقَا

يؤخذ من قوله: (**وعامل التمييز قدم مطلقًا**) أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله بحال من الأحوال، كان العامل متصرفًا أو غير متصرف، وهو معنى الإطلاق في كلام الناظم، وهو رأي بعض النحاة، وهناك رأي آخر، وهو أنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف، وإلى هذا أشار الناظم فقال: (**والفعل ذو التصريف نزرًا سبقًا**)؛ فلا يجوز على الرأي الأوّل أن تقول: نفسًا طاب زيد، ويجوز على الرأي الآخر.

* * *

(١) لله دَرُّك أي: لله عملك! يقال هذا لمن يمدح ويتعجب من عمله [اللسان: (درر)].

(حُرُوفُ الجَرِّ)

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى   حَتَّى خَلَا حاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

هاك: اسم فعل معناه خذ، وحقيقة الأخذ تناول الأجسام، وقد ربط الناظم الأخذ بالحرف، فيستعمل الأخذ في العلم والمعرفة، وهو غير ممكن فيها؛ لأنها لا تحقيق لها إلّا في الرسم وفي العبارة، والأخذ بمعناه الحقيقي لا يتسلط على كل منهما، فلا مناص عن التجوّز في كلامه، فالمعنى: اعرِفْ حروفَ الجر بما أتلوه عليك من الألفاظ الموضوعة لها.

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا   وَالْكَافُ والْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

وحيث لا تلازم بين بيان مواد الحروف، وبين بيان مواضع عمل كل فريق منها؛ إذ العمل جهة والاختصاص جهة أخرى، وحيث بيَّن الحروف في ذاتها- أجرى البيان في جهة الاختصاص فقال:

بالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى   وَالْكافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

فتقول على هذا الاختصاص: تاللهِ، واللهِ، وربَّ رجلٍ، وتقول: متى الحجِّ، أي من الحج.

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ   مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ لِلـهِ وَرَبّ

فتقول: سافرت مذ أو منذ يومِ الجمعة، وتقول: رُبَّ رجلٍ صالح لقيته، وتقول: تاللهِ، وتَرَبِّي وتَرَبِّ الكعبة، هذا هو القياس من أن رُبَّ لا تجر إلّا الظاهر.

وَما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى   نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

(وما رووا من نحو ربه فتى) من جر رب للضمير فسماعي، وهو المعني بقوله: **(نزر كذا كها ونحوه أتى)** أي: سمع.

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأمْكِنَـــهْ	بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَـــدْءِ الأزْمِنَـــهْ

فمن استعمال «من» في التبعيض: أخذت من الدراهم، أي: بعض الدراهم، ومن استعمالها في البيان: من الفجر المبين لقوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَـيَّنَ لَكُـمُ الْخَيْطُ الأبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾(١)، ومن استعمالها في الأمكنة: سافرت من مصر إلى المدينة - على ساكنها أفضل الصلاة، وأتم السلام - ومن استعمالها لبدء الأزمنة: صمت من رجب إلى شعبان.

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِــبْهِهِ فَجَـرّ	نَكِرَةً كما لِبَـــاغٍ مِـــنْ مَفَـــرّ

أي تأتي من زائدة؛ فتجر النكرات، فقول الناظم: (**كما لباغ من مفر**) أي لـيس للباغي فرار، أي لا يمكنه الفرار من سطوة الجبار، فإنه وإن أمهله لا يهمله؛ فلا بد من نفوذ سلطانه وسطوة جبروته سبحانه وتعالى.

لِلانْتِهَا حتَّـــى وَلَـــامٌ وَإِلَـــى	وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَـــانِ بَـــدَلا

أي يدل على انتهاء الغاية هذه الحروف المنظومة في قوله: (**للانتـها حـتى ولام وإلى**)؛ فمن استعمال حتى في الغاية: حتى مطلع الفجر، المــذكورة في قولــه تعــالى: ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾(٢)، ومن استعمال إلى للدلالة على انتهاء الغايــة: إلى المذكورة في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْـلِ**﴾(٣)، ومن استعمال اللام لانتهاء الغاية: اللام المذكورة في قوله تعالى: ﴿**كُلٌّ يَجْرِي لأجَلٍ مُسَمًّى**﴾(٤)، ومن اسـتعمال من للبدل: من الواردة في قوله تعالى: ﴿**أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِـرَةِ**﴾(٥)، أي:

---

(١) البقرة: [١٨٧].
(٢) القدر: [٥].
(٣) البقرة: [١٨٧].
(٤) الرعد: [٢].
(٥) التوبة: [٣٨].

بدل الآخرة، ومن استعمال الباء بمعنى بدل: ما ورد من قوله: ما يسرني بها حُمْرُ النَّعَم، أي بدلها.

وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

ترد اللام للملك والتعدية والتعليل؛ فمما وردت فيه للملك قوله تعالى: ﴿لله مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1]، أي: مُلكًا وعبيدًا، ومما وردت فيه للتعدية قولك: وهبت لزيد مالًا، ومما وردت فيه للتعليل قولك: جئت لإكرامك، وأشار بقوله:

وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(**وزيد**) إشارة إلى أنها ترد زائدة؛ فمما زيدت فيه قوله تعالى: ﴿**إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾[2]، أي إن كان عندكم علم لتعبير الرؤيا فعبروها، وأشار بقوله: (**والظرفية استبن ببا، وفي وقد يبينان السببا**) إلى اشتراك الباء و«في» في الظرفية والسببية، فمن استعمال الباء في الظرفية قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ**﴾[3] أي: وفي الليل، ومن استعمالها - أي الباء - في السببيّة قوله تعالى: ﴿**فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ**﴾[4] أي: حرمنا عليهم ما حرمنا من الطيبات؛ بسبب ظلمهم، ومن استعمال «في» في الظرفية قولك: زيد في المسجد، ومن استعمال «في» في السببية ما ورد في السُّنَّة من قوله ﷺ: «**دخلت امرأةٌ النارَ في هِرّة**»[5] أي: بسبب هِرّة.

---

(١) لقمان: [٢٦].
(٢) يوسف: [٤٣].
(٣) الصافات: [١٣٧، ١٣٨].
(٤) النساء: [١٦٠].
(٥) أخرجه البخاري في «بدء الخلق» باب: خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم (٨/٣٣) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «التوبة» باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٦١٩).

بالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

تقدم أن الباء ترد للظرفيّة والسببيّة، وذكر لها هنا سبع معان، فإذا ضمت للمعنيين المتقدمين يكون المجموع تسع معان: الظرفية والسببية وقد تقدما، وأشار بقوله: (**بالبا استعن**) أنها تكون للاستعانة نحو: كتبت بالقلم وقطعته بالسكين، وتكون للتعدية، نحو: مررت بزيد، وتكون للتعويض، نحو قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى**﴾[1]؛ أي عوضوا هذا بتلك، وتكون للإلصاق، نحو: أمسكت بزيد، وترد أيضًا بمعنى مع نحو: بعتك الثواب بطرازه، أي: مع طرازه، وترد أيضًا بمعنى من، نحو: شربن بماء البحر، أي: من ماء البحر، وترد بمعنى عن، نحو: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**﴾[2] أي: عن عذاب واقع.

عَلَى لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

تستعمل على للاستعلاء كثيرًا، نحو: جلست على السطح، وتستعمل بمعنى في، نحو قوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا**﴾[3] أي: في حين غفلة، وتستعمل عن للمجاوزة كثيرًا، نحو: رميت السهم عن القوس، وترد بمعنى بعد، كقوله تعالى: ﴿**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ**﴾[4] أي: بعد طبق، وترد بمعنى على، كقوله:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلتَ في حسبٍ عنِّي ولا أنت ديَّاني فتَخزوني[5]

---

(١) البقرة: [١٦].
(٢) المعارج: [١].
(٣) القصص: [١٥].
(٤) الانشقاق: [١٩].
(٥) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص (٥١٣)، والأغاني (١٠٨/٣)، ولكعب الغنوي في الأزهية ص(٩٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦٣/١)، (١٢١/٢، ٣٠٣).

أي: لا أفضلت في حسب علي؛ فقد تطفلت عن فاستعملت بمعنى على، وقد تطفلت على فاستعملت بمعنى عن كقوله:

إذا رضيت على بنو قشير　　　لعمر الله أعجبني رضاها [(١)]

أي: إذا رضيت عني. وإلى هذا الاستعمال والتبادل يشير الناظم بقوله:

وَقَدْ تَجي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى　　　كما عَلَى مَوْضِعِ عَنْ قَدْ جُعِلَا

أي قد يجيء عن موضع بعد وعلى، وقد يجيء على موضع عن، وقد تقدم الاستشهاد على هذا.

شَبِّهْ بِكافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ　　　يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

أي اجعل الكاف آلة تشبيه، نحو: زيد كالبدر، إذا كان يماثله في الحسن، وقد ترد للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾[(٢)] أي: لهدايته إياكم، وترد زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[(٣)] أي: لا يماثله شيء، وقد تستعمل اسمًا، ويناظرها في هذا الاستعمال عن وعلى، وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى　　　مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلا

والشاهد فيه: قوله «عني» حيث وردت «عن» بمعنى «على»، دل على ذلك قوله: «أفضلت» الذي يتعدى بعلى. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/١٠٣٦، ١٠٣٧).

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص (٥٠٧)، وخزانة الأدب (١٣٢/١٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤١/٣)، وشرح ابن عقيل ص(٣٦٥).
والشاهد فيه: قوله «رضيت علي» حيث جاءت «على» بمعنى «عن». (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/١٠٥١).

(٢) البقرة: [١٩٨].

(٣) الشورى: [١١].

فمن استعمال الكاف اسمًا قوله:

أتَنْتَهون ولن يَنهَى ذوي شَطَطٍ ... كالطعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُل (١)

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «ينهى»، والتقدير: ولـن ينـهى ذوي شطط مثلُ الطعن. ومن استعمال على اسمًا قوله. غدت من عليه، أي: من فوقه. ومن استعمال عن اسمًا، قوله:

ولقـد أَرانِيَ للرمـاحِ دريئـةً ... مـن عـن يمـيني ... ... (٢)

أي: من جانب يميني.

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعا

الحكم على مذ ومنذ بالاسمية متحقق وثابت حيث رفعا ما بعدهما أي حيث وقع ما بعدهما مرفوعًا على الخبرية لهما، مثال ذلك: ما رأيته مذ أو منذ يومُ الجمعة، برفـع «يوم» على الخبرية لهما، هذا معنى قوله: (**ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا**)، ويكونـان اسمين أيضًا إذا وليهما الفعل، وهو معنى قوله: (**أو أوليا الفعل، كجئت مذ دعَا**).

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص (١١٣)، والحيوان (٤٦٦/٣)، وبلا نسبة في الخصائص (٣٨٦/٢).
والشاهد فيه: قوله: «ولن ينهى ذوي شطط كالطعن» حيث جاءت الكـاف في قولـه «كالطعن» اسمًا، وهو فاعل لـ«ينهى». (المعجم المفصل في شـواهد النحـو الشـعرية: ٦٨٢/٢).

(٢) تمام الشطر الثاني: مِن عن يميني تارةً وأمامي. والبيت من الكامل، لقطـري بـن الفجـاءة الخارجي، في ديوانه ص (١٧١).

والشاهد في «من عن يميني»، فإن «عن» هاهنا اسم بمعنى «جانب»؛ بدليل دخول حرف الجر عليها.

وقوله: «دريئة» هي: الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي.

ينظر: حاشية الصبان (٢٦٦/٢)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣٠٣/٧).

وَإِنْ يَجُرَّا فِــي مُضِــيٍّ فَكَمِــنْ هُما وَفِي الحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اسْــتَبِنْ

تقدم أن مذ ومنذ اسمان إذا وقع بعدهما اسم مرفوع، أو وقع بعدهما فعل، وذكــر في هذا البيت المشار إليه بقوله: (**وإن يجرا في مضي فكمن، هما وفي الحضور معنى في استبن**) أن مذ ومنذ يكونان حرفي جر، بمعنى من إن كان المجرور بهما ماضيًا، وبمعنى في إن كان المجرور بهما حاضرًا؛ ويمثل الأوّل قولك: ما رأيته مذ أو منذ يومِ الجمعة، أي: من يوم الجمعة، ويمثل الثاني قولك: ما رأيته مذ أو منذ يومِنا، أي: في يومنا.

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيــدَ مَـــا فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَــدْ عُلِمَـــا

قد رسم في هذا الباب حروف الجر، فذكر منها من وعن والباء، ولما كانت زيادة «ما» على بعض العوامل تكفه عن العمل، وذلك زيادتها على إن في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ**﴾[1]؛ فقد كفت إن عن العمل زيادة ما- فلربما يسري إلى الوهم أن زيادتها على «من، وعن، والباء» تكفها عن العمل، فأشار إلى دفع هذا بقوله: (**وزيدت بعــد من... إلخ**). مثال زيادة ما على من مع بقاء العمل قوله تعــالى: ﴿**مِمَّــا خَطِيئَــاتِهِمْ أُغْرِقُوا**﴾ الآية[2]، ومثال زيادتها بعد عن مع بقاء العمل قوله تعالى: ﴿**قَالَ عَمَّا قَلِيــلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ**﴾[3]، ومثال زيادتها على الباء مع بقاء العمل، قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ**﴾[4].

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكافِ فَكَــفّ وَقَدْ يَلِيهِما وَجَرٌّ لَــمْ يُكَــفّ

يعني أن لزيادة ما بعد رب والكاف حالتين: الكف عن العمل وهو كثير، وعــدم الكف وهو قليل؛ ولذا عبر بقد المشعرة بالتقليل، ويمثل الحالة التي كفت ما رب عــن

---

(١) طه: [٩٨].
(٢) نوح: [٢٥].
(٣) المؤمنون: [٤٠].
(٤) آل عمران: [١٥٩].

العمل، قول الشاعر: **ربما الجاملُ المؤَبَّل فيهمْ** ... البيت[1]. ويمثل الحالة التي كفت ما الكاف عن العمل قوله:

ونتصر مولانا ونعلمُ أنه　　　كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ [2]

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ　　　وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وقد بينت هذا الحكم لجميع حروف الجر إلّا ربّ، فيثبت لها جواز العمل مع الحذف، وإن كان يقل ويكثر باعتبار موقعها من الكلام، فيكثر ويشاع العمل إذا وقع حذفها بعد الواو كقوله: **وقاتمِ الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْنَ** ... البيت[3]. أي: ربَّ مكانٍ قاتم الأعماق ومُظلِمها قَطَعتُه. ويقل

---

(١) هذا صدر البيت، وعجزه: «وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ». قاله أبو دؤاد لحارثة بن الحجاج، وهو من قصيدة من الخفيف في ديوانه ص (٣١٦).
الشاهد في «ربما»، حيث دخلت على «رب» ما الكافة عن العمل، فكفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الاسمية، وهو نادر.
قوله: «الجامل»: جماعة من الإبل، لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل.
والمُؤَبَّل يقال: إبل مؤبل، إذا كانت للقنية، والعناجيج جمع عُنجوج: وهو الجمل الطويل الأعناق.
حاشية الصبان: (٢/٢٣٠) المعجم المفصل (١/٣٤٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في أمالي القالي (٢/١٢٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٩٧).
والشاهد فيه: قوله: «كما الناسِ» حيث زيد «ما» بعد الكاف دون أن تكفها عن عمل الجر.
(المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٨٦٠).

(٣) قاله رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز.
قوله: «قاتم»: المكان المظلم المغبر، والأعماق: هو ما بَعُد من أطراف المفازة، المخترق: الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه، والنون في «المخترقن» هي تنوين الترنُّم الذي يلحق القوافي المقيدة.
والشاهد فيه: قوله: «وقاتم»، حيث جُرَّت «قاتم» بِرُبَّ المحذوفة بعد الواو.
(حاشية الصبان: ١/٣٢).

العمل إذا وقع الحذف بعد بل والفاء، مثال حذفها بعد بل مع بقاء العمل وإن كان قليلًا قوله: **بل بلدٍ مِلْءِ الفجاجِ قَتَمُه**... البيت[1]. أي: رُبَّ بلد. ومثال حذفها بعد الفاء مع بقاء العمل قوله:

فمِثلُك حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ **أي: رب مثلك حبلى...البيت**[2]

تقدّم أنه يثبت بقاء العمل لرب مع حذفها، وقد شاركها في هذه الخصوصية غيرها، وإن كان ثبوت الخصوصية لذلك الغير غير مطرد، فمن ذلك قول رؤبة لمن قال له كيف أصبحت؟ خير، أي: على خير. ومنه قوله:

إذا قيل أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ **أشارت كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ**[3]

أي: أشارت إلى كليب.

* * *

---

(١) هذا صدر البيت وعجزه: «لا يُشترى كتَّانُه وجَهْرَمُه». قاله رؤبة، وهو من الرجز.
والقتم: الغبار، وجهرمه: بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمَّى «جهرم».
والشاهد في: «بل بلدٍ» حيث أضمرت رب بعد بل وبقي عملها.
(حاشية الصبان: ٢/٢٣٢).

(٢) وتمامة: «فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيل». قاله امرؤ القيس الكندي في قصيدته المشهورة، من الطويل. معنى «طرقت»: أتيتها ليلا، فألهيتها: أي شغلتها، التمائم: التعاويذ، المغيل المرضع وأمه حبلى، أو الذي يرضَع وأمه تجامَع.

والشاهد في: «فمثلك»: أي رب مثلك، حيث حذف رب، والعرب تبدل من رب الواو، وتبدل من الواو الفاء؛ لاشتراكهما في العطف. (حاشية الصبان: ٢/٢٣٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/٤٢٠)، وتلخيص الشواهد ص (٥٠٤)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص (٣٧٤).
والشاهد فيه قوله: «أشارت كليب» يريد: «أشارت إلى كليب» فحذف حرف الجر لضرورة الوزن (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/٥١٥).
قوله: «كليب»: قبيلة معروفة [اللسان: (كلب)].

(الإِضَافَةُ)

الإضافة من خواص الأسماء، ولا تخلو عن الفائدة، وهي إما تخفيف الاسم إن كان المضاف وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال، وتسمى لفظية، وقد تكون لتخصيص المضاف إذا أضيف لنكرة، نحو: هذا غلامُ امرأةٍ، وقد تكون لتعريفه إذا أضيف لمعرفة، نحو: هذا غلامُ زيدٍ، وتسمى معنوية؛ لأنها راجعة إلى المعنى. ثم إن الاسم قبل الإضافة له رسم مخصوص، وهو أن يكون بعد إعرابه نون إذا كان مثنى أو مجموعًا، أو يكون بعد إعرابه تنوين، وكل منهما مشعر بتمام الاسم وعدم تذييله بشيء آخر، وإضافته إلى اسم آخر يشعر بتذييله بالمضاف إليه فلو أبقينا النون أو التنوين مع الإضافة لاجتمع في المضاف أمران متنافيان: التنوين والنون وهما مشعران بتمام الاسم وعدم تذييله بشيء آخر، والإضافة تشعر بتذييله بالمضاف إليه؛ فلذا حذف نون المضاف إليه وتنوينه عند الإضافة، وهو معنى قول الناظم:

نُونًا تَلِي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِينَـــا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِف كَطُورِ سِينَا

ولتجر في إعراب الأوّل وهو المضاف على مقتضى العوامل.

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذا ... لَمْ يَصْلُحِ الّا ذَاكَ وَاللَامَ خُذَا

(**والثاني**): وهو المضاف إليه (**اجرر**): أمر بجر المضاف إليه؛ إذ لا حكم له إلّا الجر بلا نزاع، وإنما النزاع في عامل الجر، هل هو الإضافة، أو الحرف المنويُّ الذي أشار إليه الناظم، فقال: (**وانو من أو في**) إذا كان المضاف إليه اسم جنس، نحو: ثوبُ خزٍّ، أو كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف، نحو: مكر الليل (**إذا لم يصلح إلّا ذاك**) الذي نويته، وهو من أو في، فإن كان المعنى لا ينتظم إلّا مع نيّة اللام أخذت اللام في تقدير الإضافة، وهو معنى قوله: (**واللام خذا**)، أمر بأخذ اللام؛ لأنه الموافق للمعنى المراد.

لما سِوَى ذَيْنِــكَ وَاخْصُــصْ أَوَّلَــا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيــفَ بالَّــذِي تَلَــا

(**لما سوى ذينك**): ثم من خواص الإضافة تخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان

نكرة، نحو: هذا غلام امرأة، أو تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، نحو: هذا غلام زيد، وهو معنى قول الناظم: (**واخصص أوّلا، أو أعطه التعريف بالذي تلا**)؛ فتخصيص المضاف وتعريفه جارٍ على أسلوب المضاف إليه من كونه نكرة أو معرفة.

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

(**وإن يشابه المضاف يفعل**) حال كونه (**وصفًا**): اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبَّهة؛ فمشابهة الوصف للفعل المضارع- وهو أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال- هي التي حالت بين الوصف وبين التخصيص والتعريف بالمضاف إليه (**فهو**) أي المضاف (**عن تنكيره لا يعزل**) أي لا يخرج عن حيز التنكير إلى حيز التعريف، ثم مثل للوصف الذي قضت عليه مشابهته لـ «يفعل» بالتنكير، فقال:

كَرُبَّ رَاجِينا عَظِيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

أشار إلى اسم الفاعل بقوله: (**رب راجينا عظيم الأمل**)، وأشار إلى اسم المفعول بقوله: (**مروّع القلب**)، وأشار إلى الصفة المشبهة بقوله: (**قليل الحيل**)، وجمع بينهما في التمثيل للإشارة إلى أن الحكم بالتنكير للمشابهة يشمل كل واحد منها، ثم أراد أن يبين ما تسمى به هذه الإضافة التي لا تفيد التعريف، وما تسمى به الإضافة التي تفيد التعريف، فقال:

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّةْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

(**وذي الإضافة اسمها لفظية**)؛ لأن فائدتها تعود إلى اللفظ بالتحقيق فتمنع ثقله (**وتلك محضة ومعنوية**)؛ لأن فائدتها تعود على المعنى؛ إذ هي تكسب المضاف تخصيصًا وتعريفًا، وهما وصفان لمعنى المضاف.

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

فلا يسوغ وصل أل بالمضاف إذا كان وصفًا في كل حال؛ إلّا إذا وصلت

بالمضاف إليه؛ فإذًا يغتفر وصلها بالمضاف.

أَوْ بالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّــانِي كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي

(**أو بالذي له أضيف الثاني**)، هذه حالة أخرى تسوِّغ وصل أل بالمضاف، وهـــي أن توصل بما له أضيف الثاني، ولا ينبئك مثل قوله: (**كزيد الضارب رأس الجاني**)؛ فإن المسوغ لوصل أل بالمضاف وصلها بما أضيف للمضاف إليه.

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كــافٍ إِنْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَــبِيلَهُ اتَّبَــعْ

يعني أن الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعًا على حَدِّه، يجوز اقترانه بأل وخلو المضاف إليه عنها، كقوله:

إن يُغنيا عنِّي المُستوْطِنا عَدَنٍ فإنني لستُ يومًا عنهما بغَنِي[1].

وَرُبَّمَا أَكْسَــبَ ثَــانٍ أَوَّلَــا تَأْنِيثًا اِنْ كانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَــا

إكساب[2] الثاني التأنيث للأوّل مشروط بتأهيل الأول للحذف؛ بمعنى أنـــه لـــو حذف الأول لاستقام المعنى المفاد قبل الحذف، ويمثل هذا قول الشاعر يصف نســـوة بأهن يتمايلن في مشيهن تمايل الرماح التي تحركها الرياح:

مَشَيْنَ كما اهتزتْ رماحٌ تسفهَّتْ أعاليَها مَرُّ الرياح النواسم[3]

---

(١) من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٩٦)، والمقاصد النحوية (٣/٣٩٣).
والشاهد فيه: قوله «المستوطنا عدن» حيث أضاف الاسم المقترن بـــ«أل» إلى اسمٍ لـــيس مقترنًا بها، وهو قوله: «عدن»، وسوَّغ ذلك كون المضاف وصفًا دالًّا على مثنى. (المعجـــم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/١٠٣٣).

(٢) في الأصل: اكتساب.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص (٧٥٤)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣١٠).
والشاهد فيه قوله: «تسفهت أعاليَهامر الرياح»، حيث أنث الفعل مع أن فاعله «مر» مذكر، والمسوغ في ذلك اكتسابه التأنيث من المضاف إليه المؤنث، وهو قوله: «الرياح»، وصـــحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: (٢/٩٣٠).

فلو حذف المضاف وهو «مر» ،وأقيم المضاف إليه وهو «الرياَح» مُقَامَه، لاستقام المعنى المفاد قبل الحذف.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِــهِ اتَّحَــدْ مَعْنًـــى وَأَوِّلْ مُوهِمًـــا إِذَا وَرَد

لا يتحقق إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى، إلا إذا كانا مترادفين، كبُرِّ قمح، وسعيدُ كُرْزٍ، وحيث منعت الإضافة في مثل هذا، فمما ورد مما يوهم ذلك يصرف عن ظاهره بتأويل الأوّل بالمسمى والثاني بالاسم، أي مدلول سعيد يسمى بكرز، ومدلول البر يسمى بالقمح.

وَبَعْضُ الَاسْماءِ يُضَــافُ أَبَــدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًــا مُفْــرَدَا

يؤخذ من قوله: (**وبعض الاسماء يضاف أبدا**): أن من الأسماء ما لزم الإضافة، فلا ينفك عنها بحال، وذلك أسماء مخصوصة، وهي: عند ولدى وسوى، فــلا تســتعمل مفردة عن الإضافة، ويؤخذ منه أيضًا أن من الأسماء الملازمة للإضافة ما يأتي مفردًا عن الإضافة، وقد تكفل ببيان هذا النوع الناظم فيما سيأتي:

وَبَعْضُ ما يُضَافُ حَتْمًــا امْتَنَــعْ إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْــثُ وَقَــعْ

أي بعض الأسماء الملازمة للإضافة ما لا يضاف إلا للضمير، وشذ إضافته للاســم الظاهر، وقد أرشدنا إلى هذه الأسماء التي لا تضاف إلا للضمير قول الناظم – رحمــه الله–:

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَــيْ سَــعْدَيْ وَشَــذَّ إِيلَــاءُ يَــدَيْ لِلَبَّــيْ

(**كوحد لَبَّيْ**) أي: لبيك، أي إقامةً على إجابتك بعد إقامة (**ودوالي سعدي**): أي دواليك إدالةً بعد إدالة، وسعديك أي: إسعادًا بعد إسعاد، وشذ: لبي يديك، والحكــم بشذوذ هذه الإضافة على مذهبه – أي الناظم – وأما على مذهب سيبويه فلا شذوذ.

وَأَلْزَمُوا إِضَــافَةً إِلَــى الجُمَــلْ حَيْــثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَــوَّنْ يُحْتَمَــلْ

من الأسماء الملازمة إلى الجمل: حيث، ولا يشترط في إضافة حيث إلى الجمل أن تكون الجملة اسمية، بل إضافتها إلى الجملة عام للاسمية والفعلية، فيمثل إضافتها إلى الجملة الاسمية قولك: اجلس حيث زيدٌ جالسٌ، ويمثل إضافتها إلى الجملة الفعلية قولك: اجلس حيث جلس زيد، أو حيث يجلس زيد. ومما لازم الإضافة إلى الجمل بنوعيها اسمية أو فعلية: إذ، فمن إضافتها إلى الجملة الاسمية: جئتك إذ زيدٌ قائم، ومن إضافتها إلى الجملة الفعلية: جئتك إذ قام زيد، ثم إن ملازمة؛ إذ الإضافة إلى الجملة بنوعيها، إذا لم تحذف الجملة ويؤتى بالتنوين عوضًا عنها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾[1]، وإلى ذلك أشار بقوله:

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جا نُبِذْ[2]

وأشار بقوله (**وما كإذ معنى كإذ**) إلى كل ما يجري مجرى إذ في استعماله ظرفًا ماضيًا: كحين، ووقت، وزمان، ويوم؛ فإنه يضاف إلى الجملة بنوعيها؛ فمن إضافتها إلى الجملة الفعلية: جئت حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد، ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية: جئت حين زيدٌ قائمٌ، ووقت زيد أمير، وزمان عمرو قادم، ويوم بكر ضارب، وقوله: (**أضف جوازًا**) بيان لحكم إضافة هذه المذكورات إلى الجمل، واقتصاره على الإضافة إلى الجملة الفعلية الواقع في قوله: (**نحو حين جا نبذ**)، ليس للتخصيص؛ بل لبيان جواز الإضافة بقطع النظر عن كون المضاف إليه جملة اسمية أو فعلية.

وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ ما كَإِذْ قَدْ أُجْرِيا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

(**وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا**): يجوز الإعراب والبناء لكل ما شابه إذ: كيوم ووقت وحين وزمان، ويختار البناء على الإعراب فيما تلته جملة مصدَّرة بفعل مبني،

---

(١) الواقعة: [٨٤].

(٢) نُبِذ: طُرح [اللسان: (نبذ)].

وهو معنى قوله: (**واختر بنا متلو فعل بنيا**)، وقد روي بالوجهين قوله: (**على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا**)[1] ،فالفتح على البناء، والكسر على الإعراب، هذا إذا وقع ما أشبه إذ قبل فعل مبني من حيث جواز الإعراب والبناء، وإن كان المختار البناء.

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا   أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا[2]

(و) إما إن وقع (**قبل فعل معرب أو مبتدأ**) فـ(**أعرب**) على أوجه الرأيين، أو ابن على غير الأوجه، وإن كان لا يفند؛ إذ نَفْي التفنيد عنه المفاد بقوله: (**ومن بني فلن يفندا**) لا يثبت أن هذا الرأي وجيه.

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى   جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

معنى إلزامهم إذا بالإضافة إلى الجملة الفعلية عدم انفكاك إذا عن الجملة الفعلية، وإن نازع بعضهم في هذا الإلزام وجوّز إضافتها إلى الاسمية.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

أي لا يضاف كلتا وكلا إلّا لمفهم اثنين، مُعرَّف بغير العلمية، نحو: كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ولا يضافان إلى المُعرف بالعلمية؛ فلا تقول: كلا زيد وعمرو، ولا كلتا هند ودعد.

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ   أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

من الأسماء الملازمة للإضافة: أي، ولكن لا تضاف إلى المفرد المُعرف إلّا إذا تكررت؛ فمن الإضافة إلى المعرفة إذا تكررت قوله:

---

(١) قاله النابغة الذبياني، وتمامه: «وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشيب وازِعُ»، من قصيدة من الطويل.
الشاهد في: «حين» حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. هذه رواية، ويجوز كسره للإعراب في رواية أخرى.
وقوله: «وازع»: من وزعت الرجل إذا كففته (حاشية الصبان: ٢/٢٥٦)..
(٢) لن يفندا:لن يضعَّف رأيه [اللسان: (فند)].

ألا تسألونَ الناسَ أيّي وأيُّكمْ   غداةَ التقَيْنا كان خيرًا وأكرَمَا [1].

أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا وَاخْصُصَنْ بالمَعْرِفَهْ   مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

(أو) إلّا أن (**تنو الاجزا**)، بأن يتعلق غرض المستفهِم عن الأجزاء بأجزاء المضاف إليه: أي يكون الاستفهام عن الأجزاء، وذلك كقولك: أيُّ زيدٍ أحسن؟ أيْ أيّ أجزائه أحسن؟ فإذًا لا يحسن الجواب إلّا بذكر الأجزاء، فيقال: عينه أو أنفه. (**واخصصن بالمعرفة موصولة أيًّا وبالعكس الصفة**): لأي استعمالات كثيرة: فتستعمل موصولة، وتستعمل صفة، وتستعمل شرطية، وتستعمل استفهامية؛ ولها في كل استعمال من هذه الاستعمالات أسلوب مخصوص؛ فإذا استعملت موصولة لا تضاف إلّا لمعرفة، فتقول: يعجبني أيُّهم قائم، وإذا استعملت صفة أو حالًا لا تضاف إلّا إلى نكرة، فتقول على جعلها صفة: مررت برجل أيِّ رجل، وتقول على جعلها حالًا: مررت بزيد أيَّ فتى، وأشار إلى استعمالها شرطية أو استفهامية فقال:

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَاما   فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاما

أي مما لازم الإضافة معنى لا لفظًا: أيّ الشرطية والاستفهامية، فتقول على سبيل الاستفهام: أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيٌّ عندك؟ وتقول على طريق الشرطية: أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ، وأيًّا تضربْ أَضربْ.

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ   وَنَصْبُ غَدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

(**وألزموا إضافة لدن فجر**) المضافَ إليه وهو القياس (و) أما (**نصب غدوة بها**) فغير القياس، وهو معنى قوله: (**عنهم ندر**) أي قليل الورود. هذا حكم لدن من أنها ملازمة للإضافة على القياس، ونصب غدوة بها قليل؛ لأنه عن بعض العرب.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣١٧/٢)، وشرح ابن عقيل ص(٣٩١). والشاهد فيه قوله: «أيِّي وأيكم» حيث أضاف «أي» إلى مفرد معرفة، والذي جوز ذلك تكريرها. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٨٢٦/٢).

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسكُونٍ يَتَّصِلْ

(**ومَعَ مَعْ فيها قليل**): من الأسماء الملازمة للإضافة: مع، فتشترك مع لدن في هذا الوصف، وتنفرد عنها من حيثية أخرى، وهي أن لدن لابتداء غاية زمان أو مكان، و«مع» لمكان الاصطحاب أو زمانه؛ فتقول: جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر.

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا انْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

حكم «غير» البناء على الضم في حالة عدم الإضافة لفظًا مع نيّة المضاف إليه، وتعرب في غيرها؛ فيثبت لها الإعراب إذا أضيفت لفظًا؛ وعليه فتقول: أصبت درهمًا لا غيرَه، بإعراب غير.

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

(**قبل كغير**): أي يثبت لقبل وما ذكر معها، ما ثبت لغير من الإعراب في حال والبناء في حال آخر، وقد أشار إلى ما شارك غير، فقال: (**بعد حسب أوّل، ودون والجهات أيضًا وعل**).

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

وشهد لإعراب قبلًا بالنصب، إذا ما نكرا قولُه:

فساغَ لِيَ الشرابُ وكنتُ قبلًا ... أكادُ أغَصُّ بالماءِ الفُراتِ[1].

---

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب (١/٤٢٦، ٤٢٩)، ولعبد الله بن يعرب في الدرر (٣/١١٢)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص(٥٢٧).
والشاهد فيه قوله: «قبلا» حيث قطعه عن الإضافة، ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ ولذلك أعرب منونًا، وهو هنا منصوب على الظرفية.
(المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٩٥٤).

وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الاِعْرَابِ إِذَا ما حُذِفَا

(و) ما ثبت للمضاف من الإعراب يثبت لـ (**ما يلي المضاف**) فـ (**يأتي خلفًا، عنه في الإعراب**)، بالشرط الذي ذكره الناظم بقوله: (**إذا ما حذف**) المضاف؛ لقيام قرينة عليه، وأقيم ما يليه مقامه، وذلك كقوله تعالى: ﴿**وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ**﴾[1] أي: حُبَّ العجلِ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فأعرب بإعرابه.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما

تقدّم في البيت الذي سلف قبل هذا البيت أن المضاف إذا حذف لقيام الدليل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿**وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ**﴾؛ فإن العجل المذكور في هذه الآية هو المذكور في قوله تعالى: ﴿**عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ**﴾[2]، ومن المستحيل إشراب ما وصف بهذه الأوصاف؛ فالاستحالة قرينة ودليل على الحذف؛ وإنما أقيم المضاف إليه خلفًا عنه في الإعراب. وقد ذكر في هذا البيت أنه قد يحذف المضاف، ولا يأتي المضاف إليه خلفًا عنه في الإعراب؛ بل يبقى على جَرِّه.

لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ما حُذِفْ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

كقول الشاعر:

أَكُلَّ امرِئٍ تحسبينَ امرأً ونـارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا[3].

فقد ثبتت الرواية بجرّ «نار» مع حذف المضاف؛ لأن الشرط موجود، وهو أن

---

(١) البقرة: [٩٣].
(٢) الأعراف: [١٤٨].
(٣) البيت لأبي دؤاد في جارية ابن الحجاج، وهو من المتقارب، في ديوانه ص (٣٥٣).
والشاهد فيه «ونارٍ» حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره: «وكلَّ نارٍ». ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف. (حاشية الصبان: ٢٧٣/٢٠).

المحذوف مماثل للمعطوف عليه، وتظهر مماثلة المحذوف للمعطوف عليه عند التقدير؛ فينتظم الكلام مع تقدير المحذوف هكذا وكلَّ نارٍ توقَّدُ بالليل نارا.

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِـــهِ إِذَا بِـــهِ يَتَّصِـــلُ

(و) ذكر في هذا البيت أنه قد (**يحذف الثاني ويبقى الأوّل، كحاله**) أي على حاله الثابت له قبل حذف الثاني، وهو معنى قوله: (**إذا به يتصل**) المضاف بالمضاف إليـــه؛ فيبقى على رفعه إن كان قبل حذف المضاف إليه مرفوعًا، ويبقى على نصبه أو جره إن كان قبل حذف الثاني منصوبًا أو مجرورًا؛ ولكن ثبوت هذا الحكم للأوّل عند حـــذف الثاني.

بِشَرْطِ عَطْـــفٍ وَإِضَـــافَةٍ إِلَـــى مِثْلِ الَّـــذِي لَـــهُ أَضَـــفْتَ الأَوَّلا

ويمثله[1] قول الناظم: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها، أي: يدَ من قالها، ورجلَ من قالها.

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مَفْعُولا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَـــمْ يُعَـــبْ

أي يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف أو الظرف إذا كـــان المضاف شبيهًا بالفعل، وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، ويمثـــل هـــذا في المصدر قوله تعالى: **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَائِهِمْ**[2] بنصب «أولادهم» وجر «شركائهم» . ويمثله بالنسبة لاسم الفاعل قراءة بعـــض القـــراء: **فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُـــلِهِ**[3] - بنصـــب «وعـــده» وجـــر «رســـله» . وقد أشار إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ذكـــره في البيـــت الـــذي صدّره بقوله:

---

(١) في الأصل: ويمثل.

(٢) الأنعام: [١٣٧].

(٣) إبراهيم: [٤٧].

فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فمن الفصل باليمين ما حكاه الكسائي[1] من كلامهم: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ. ويمثل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي قوله:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا   يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ[2]

فقد فصل بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودي» يوما، وهو أجنبيّ؛ لأنه معمول لِخُطَّ. ومن الفصل بالنعت قوله: (**مِنَ ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ**)[3]: أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

***

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، له تصانيف، منها: «معاني القرآن» و«المصادر» و «الحروف» و«القراءات» ومختصر في «النحو» [الأعلام (٤/٢٨٣)].

(٢) قاله أبو حية النميري، وهومن الوافر.
والشاهد في: «بكف يومًا يهودي» حيث فصل بين المضاف وهو بكف – والمضاف إليه وهو يهودي ، بقوله: «يومًا» وهو أجنبي . (المعجم المفصل: ٢/٧٢٥).

(٣) صدر البيت: «نجوتُ وقد بلَّ المراديُّ سَيْفه». قاله معاوية بن أبي سفيان ، رضي الله عنهما، وهو من الطويل، في الدرر (٥/٤٦).
والشاهد في: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب»؛ إذ التقدير: من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطح، فوصف قبل ذكر المضاف إليه.
قوله «المرادي» هو عبد الرحمن بن عمرو العروف بـ«ابن ملجم»، «شيخ الأباطح»: أراد به شيخ مكة – شرفها الله تعالى – فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرافها. (حاشية الصبان: ٢/٢٧٨).

(المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم)

آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا   لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَذَى[(١)]

يثبت الكسر لآخر ما أضيف إلى ياء المتكلم في كل حال؛ إلّا إذا كان معتلًّا بالألف أو الياء؛ فالمعتل بالياء تدغم ياؤه في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم، فتقول: قاضِيَّ، وأما المعتل بالألف فتسلم الألف وتفتح ياء المتكلم، فتقول: عصايَ هذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان معتلًّا، فإن كان صحيحًا كغلامي، كسر آخره، وكذا يكسر آخره إذا كان جمع تكسير كغلماني؛ وأشار إلى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مثنى أو مجموعًا عاطفًا له على قوله: (**إذا لم يك معتلًّا**):

أَوْ يَكُ كَابنَيْنِ وَزَيْدِينِ فَذِي   جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

فإذا أضفت المثنى في حالة النصب والجر إلى ياء المتكلم، قلت: زيدِيَّ - بفتح ياء المتكلم – والأصل: زيدَيْنِ لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم، فتقول: زيديّ، وأما جمع السلامة إذا أضفته إلى ياء المتكلم، قلت: زيدِيَّ رفعًا ونصبًا وجرًّا، والأصل في حالة الرفع زيْدُونَ لي، حذفت النون واللام للإضافة، وبقيت الواو وياء المتكلم، وسبقت الواو بالسكون، فقلبت ياء، وأدغمت في ياء المتكلم، وقلبت ضمة الدال كسرة؛ لتصلح الياء، وقيل: زيديَّ بفتح ياء المتكلم، وهو معنى قوله: (**فذي، جميعها اليا بعد فتحها احتذي**).

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ   ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ

قد تضمن هذا البيت صفة العمل في المثنى والمجموع إذا أضيفا إلى ياء المتكلم من إدغام الياء في الياء، وذلك ظاهر في حالتي النصب والجر، وأما في حالة الرفع، فالمثنى لا ياء فيه تدغم في ياء المتكلم، ولا تقلب ألف التثنية ياء فتدغم في ياء المتكلم، وأما

---

(١) القذَى: ما يقع في العين وما ترمي به [اللسان: (قذي)].

جمع السلامة في حالة الرفع فتدغم الياء في الياء، ولكن بعد عمل آخر قد أسلفت البيان فيه. ثم أشار إلى حكم المقصور، وهو المعتل بالألف عند هذيل، وعند غيرهم فقال:

وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي المَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ[1] انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

أي تسلم الألف من قلبها ياء في المثنى عند جميع العرب حتى هذيل، وأما ألف المقصور، فتسلم عند غير هذيل، وتقلب ياء عند هذيل، وتدغم في ياء المتكلم، فتقول في مثل عصاي: عَصَيَّ.

***

(١) هُذَيْل: قبيلة، وحي من مضر، وهو هُذَيل بن مدركة بن إلياس بن مُضر. وقيل: هذيل قبيلة من خِندِف أعرقت في الشعر [اللسان: (هذل)].

(إِعْمَالُ المَصْدَرِ)

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ   مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

يثبت للمصدر ما ثبت لفعله من العمل إذا ناب عنه، نحو: ضربًا زيدًا، أي اضرب زيدًا، فضربا نائب عن اضرب، ومثل المصدر في ذلك اسمه.

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

فتكمل عمل المصدر بالفاعل إن أضيف إلى المفعول، نحو: عجبت من شرب العسلِ زيدٌ، ومنه قول الشاعر:

تَنفي يداها الحصَى في كلّ هاجرةٍ   نفْيَ الدراهمِ تَنقادُ الصياريفِ(1)

برفع تنقاد على الفاعلية. وتكمل عمله بالمفعول إذا أضيف إلى الفاعل، نحو: عجبت من شرب زيدٍ العسلَ قد علمت أن المصدر يضاف إلى الفاعل تارة، ويضاف إلى المفعول تارة أخرى، ومعلوم لك أن المضاف إليه حكمه الجر أيًا كان، فاعلًا أو مفعولًا، ولكن لا نعلم حكم تابعه، صفة كان أو معطوفًا، إلّا من قول الناظم:

وَجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ وَمَنْ   رَاعى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

فاستفدنا من كلامه: أنه يجوز في التابع الجر الذي حكم به على المضاف إليه، ويجوز في التابع مراعاة المحل، فتقول على الاعتبارين: عجبت من شرب زيد الظريف (بالجر) والظريفُ (بالرفع)، هذا إذا كان المصدر مضافًا للفاعل؛ فإن كان مضافًا للمفعول، كان لك في التابع الجر والنصب بالاعتبارين السابقين.

---

(1) قاله الفرزدق، من البسيط. و«تنفي» من نفيت الدراهم: أَثَرْتَهَا للانتقاد، والضمير في «يداها» يرجع إلى الناقة، «تنقاد»: مصدر على وزن تَفْعال.
والشاهد فيه: إضافة المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل في قوله: نفيَ الدراهم تنقادُ الصياريفِ. (حاشية الصبان: ٢/١٩).

(إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ)

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

(**كفعله اسم فاعل في العمل**): أي يثبت لاسم الفاعل من العمل ما ثبت للفعل الذي جرى عليه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وهو المضارع؛ فيلزم إذًا أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا إن كان بمعنى الماضي، وهو مفاد قوله: (**إن كان عن مضيه بمعزل**)، فلا يجوز أن تقول: هذا ضاربٌ زيدًا أمس؛ بل يتعين الجر فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس.

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نفْيًا اوْ جا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

من شروط عمل اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله: من استفهام، أو نفي، أو نداء، أو يقع صفة لموصوف قبله، أو يقع مسندًا، بأن يقع خبرًا لمبتدأ، أو خبرًا لكان، أو مفعولًا لظن؛ مثال ما اعتمد على استفهام: أضاربٌ زيدٌ عمرًا؟ ومثال ما تقدّمه النداء: يا طالعًا جبلًا، ومثال ما وقع صفة: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرًا، ومثال ما وقع خبرًا لكان: كان زيدٌ ضاربًا عمرًا، ومثال ما وقع مفعولًا لظن: ظننت زيدًا ضاربًا عمرًا.

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

شرط عمل اسم الفاعل الاعتماد، وهو صادق بالاعتماد على مذكور في نظم الكلام، وعلى مقدّر معلوم من الدليل، ويمثله قول الشاعر: (**كناطحٍ صخرةً يومًا ليُوهِنَها**)[1]، فقد اعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر: أي كوعل ناطح... إلخ

---

(١) تمامه: «فلم يضِرْها وأوهَى قرنَه الوَعِلُ». قاله الأعشي ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط.

الشاهد في: «كناطح صخرة» فإنه اسم فاعل عَمِل عَمَل فعله لاعتماده على موصوف مقدر؛ لأن تقديره: «كوعل ناطح». (حاشية الصبان: ٢/٢٩٥). وقد ورد بلفظ «الدراهيم» بدل «الدراهم».

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِـي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَـدِ ارْتُضِـي

ما اشترط في عمل اسم الفاعل- وهو أن يكون بمعزل عن المضيّ- غيرُ شرطٍ فيما وقع صلة لأل؛ إذ ما وقع صلة لأل يعمل مطلقًا، كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، نحو: الضاربُ زيدًا أمس، أو الآن، أو غدًا.

فَعَّـالٌ اوْ مِفْعَـالٌ اوْ فَعُـولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فاعِـلٍ بَـدِيلُ

نص في هذا على صيغ تصاغ من الفعل؛ للدلالة على الكثرة، فيثبت لها جهتان: الدلالةُ على كثرة الفعل، والعملُ؛ كاسم الفاعل، ويمثل دلالتها على الكثرة مع العمل ما سمع من كلامهم: أما العسلَ فأنّا شرّابٌ، ثم إن ما صيغ من الفعل للدلالة على الكثرة ليس بمثابة واحدة في الكثرة؛ بل بعضه وهو فعال أو مفعال أو فعول، يدل على كثرة الفعل بدون تقييد مع استحقاق عمل اسم الفاعل، وقد أرشد إلى ذلك قوله:

فَيَسْتَحِقُّ مـا لَـهُ مِـنْ عَمَـلِ وَفِي فَعِيـلٍ قَـلَّ ذَا وَفَعِـلِ

بالنسبة إلى فعال، أو مفعال، أو فعول.

وَما سِوَى المُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِـلْ فِي الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِلْ

ما سوى المفرد (المثنى، والمجموع)، نحو: الضارِبَيْنِ والضاربِينَ، حكمه حكم المفرد في العمل والشروط، نحو الضارِبَين والضارِبَتَيْن والضارِبين، والضُّـرَّاب والضـوارب، والضاربات. ثم بين أن ما يستحق العمل، تجوز إضافته إلى ما يليه، ويجوز نصبه لما يليه أيضًا، فقال:

وَانْصِبْ بِـذِي الإِعْمَـالِ تِلْـوًا وَهْوَ لِنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضِي

ويمثل النصب قولك: ضاربٌ زيدًا، ويمثل الجر بالإضافة قولك: ضاربُ زيدٍ؛ فإن كان لذي الإعمال مفعولان، وأضفت إليه أحدهما؛ وجب نصب الآخر، فتقول: هذا معطي زيدٍ درهمًا، أو هذا معطي درهمٍ زيدًا.

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تابعَ الَّذِي انْخَفَضْ   كَمُبْتَغِي جاهٍ وَمالًا مَنْ نَهَضْ

يجوز في تابع المضاف إلى اسم الفاعل الجر والنصب، نحو: ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، أو عمرًا، ولا يلتمس للجر علّة لظهور عطف مجرور على مجرور، وإنما يلتمس للنصب علّة، وهو أنه يقدّر له عامل، ففي مثل قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا: أي ويضرب عمرًا.

وَكُلُّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فاعِلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

جميع ما تقرر لاسم الفاعل يتقرر لاسم المفعول، فيستحق العمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال إن اعتمد على نفي أو استفهام، ويستحق العمل أيضًا ولو لم يعتمد على شيء من الاستفهام أو النفي إن كان مصاحبًا لأل، والمثال الذي أحرز شرط العمل، قولك أمضروب الزيدان الآن، أو غدًا؟ وتقول في عمل اسم المفعول الذي لا يحتاج إلى شرط- وهو المقترن بأل-: جاء المضروب أبوه الآن، أو غدًا، أو أمس.

فهوْ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ كالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

حكم اسم المفعول حكم الفعل المبني للمفعول في المعنى والعمل؛ فيرفع كل منهما ما يرفعه الآخر، فهما نظيران في الحكم، فتقول في عمل الفعل المبني للمفعول: ضُرِب الزيدان، فكذلك تقول: أَوَمضروبٌ الزيدان؟ فإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر، فتقول: المعطَى كفافًا يكتفي فالمرفوع في هذا المثال ما تحمله اسم المفعول من الضمير العائد على ما دلت عليه الألف واللام، وكفافًا هو المفعول الثاني، فينتظم المعنى: الذي يعطي هو كفافًا يكتفي بما يعطاه، هو خبرٌ لفظًا إنشاءٌ معنى، أي: فليكتف بما يعطاه.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ   مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

يجوز فيما أسند إلى اسم المفعول على جهة الفاعلية، أن يضاف إليه، فيجوز في مثل قولك: الوَرِعُ محمودٌ مقاصدُه - برفع مقاصده - أن تضيفه إلى اسم المفعول، فتقول: محمودُ المقاصدِ - بجر المقاصد - بالإضافة إلى اسم المفعول.

* * *

(أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ)

أي كيف يقوم بناؤها؟ وعلى أي ميزان تصدر؟ وقد بين الناظم موازين المصادر بيانًا جاريًا على أفعالها التي تتصرف منها، فقال:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

(**فَعْل قياس مصدر**) الفعل (**المعدّى، من ذي ثلاثة كردَّ ردّا**) أي: رد ردًّا، وضَرَبَ ضربًا، وفَهِم فهمًا، هذه مصادر الفعل الثلاثي الذي يتعدّى لواحد.

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

(و) أما (**فَعِل اللازم فبابه فَعَلْ**) أي: فباب مصدره فَعَل - بتحريك العين في المصدر - (**كفَرَح وكجوى وكشلل**)، هذه مصادر فَعِلَ اللازم محرك العين بالكسر.

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلُ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

(و) أما (**فَعَل اللازم**) محرك العين بالفتح (**مثل قعد**) فـ (**له فعول باطراد كغدَا**) أي: يأتي مصدره على فُعُول - بضم الفاء والعين - في المصدر، مثل: قعد قُعُودًا، وإنما يأتي مصدر فَعَل اللازم على فُعُول:

ما لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا ... أَوْ فَعَلَانًا فَادْرِ أَوْ فُعَالَا

(**ما لم يكن مستوجبًا فِعالا**) أي: مدّة عدم استيجاب فَعَلَ اللازم فِعالًا - بكسر الفاء - (**أو فَعَلانا**) بفتح الفاء (**فادر**) أي: اعلم موازين المصادر على ما ضبطه نَقَلة اللغة (**أو فُعالًا**) بضم الفاء.

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

(**فأول لذي امتناع كأبي**) إباءً وشَرَدَ شِرادًا (**والثاني للذي اقتضى تقلبًا**)، نحو: طاف طَوَفانا، وجال جوَلانا.

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَـوْتٍ وَشَـمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَـهَلْ

(**للدا فُعال أو لصوت**) أي: يأتي مصدر ما دل على داء أو صوت على فُعال - بضم الفاء - كسَعَل سُعالًا، وزُكِم[1] زُكامًا، ومشى بطنه مُشاء، ويأتي مصدر ما دل على صوت على فُعال أيضًا، كنعب الغراب نُعابًا، ونَعَق الراعي نُعَاقًا، وأشار بقوله: (**وشمل، سيرًا وصوتًا الفعيل كصهل**)، إلى أن فعيلا يأتي مصدرًا لما دل على سير أو صوت، كصَهَل صهيلًا، ورَحَل رحيلًا.

فُعُولَـةٌ فَعَالَـةٌ لَفَعُلَـا كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْـدٌ جَزُلَـا

يأتي مصدر فَعُل - بضم عين الكلمة - على فُعُولة، كسهُل سُهُولة، وصعُب صُعُوبة، ويأتي على وزن فَعَالَة، كجزُل جَزَالة، ونصُح نَصَاحة.

وَما أَتَى مُخَالِفًا لِـمَا مَضَـى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُـخْطٍ وَرِضَـا

ما سبق من أوزان المصادر الجارية على أفعالها هو القياس، فما ورد مخالفًا لما سبق، فبابه النقل لا القياس، فيعوّل على ما ورد منه، ولا يقاس عليه غيره.

وَغَيْـرُ ذِي ثَلَاثَـةٍ مَقِـيسُ مَصْدَرُهُ كَقُـدِّسَ التَّقْـدِيسُ

(**وغير ذي ثلاثة مقيس، مصدره**) التفعيل (**كقدّس التقديس**)، ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[2]، ومنه:

وَزَكِّـهِ تَزْكِيَـةً وَأَجْمِـلا إِجْمَـالَ مَـنْ تَجَمُّلًـا تَجَمَّلَـا

أي من مصدر ما زاد على الثلاثي تجمُّلًا: أي مصدر تجمَّل، ومنه أيضًا

---

(١) زُكِمَ من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، يقال: زُكِمَ فلانٌ، وزَكَمَه الله وأزكمه [اللسان: (زكم)].

(٢) النساء: [١٦٤].

تزكية مصدر زكّه.

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً وَغالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

أي: مصادر الرباعي ما تلزم فيه التاء غالبًا، كاستعاذة[1] وإقامة، وقد لا تلزم كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾[2].

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطُفِي وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

يجري هذا الوزن في كل مصدر افتتح بهمز الوصل، كمصدر انطلق واصطفى واستخرج، فنقول انطلاقًا واصطفاء واستخراجًا، وأشار بقوله: (**وضم ما، يربع في أمثال قد تلملما**)، إلى أن ما لم يفتح بهمز الوصل لا يكسر فيه ثالث الحروف، بل يضم فيه رابع الحروف، فهما لم يشتركا في المد والفتح، بل مختلفان في الحركات، فذاك يكسر فيه ثالث الحروف، وهذا يضم فيه رابع الحروف، ويمثل هذا تَلَمْلَم تلملُما - بضم رابع الحروف - وتدحرَج تدحرُجا.

فِعْلَالٌ اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثانِيًا لَا أَوَّلَا

يأتي مصدر فَعْلل على فِعلال، نحو دَحْرَج دِحراجا، وسَرْهف[3] سِرْهافا، ويأتي أيضًا على فَعْلَلَة، نحو: دحرج دحرجة، وبهرَج بهرَجَة، وسرهف سرهفة، وهذا مقيس، وذاك غير مقيس.

لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ وَغَيْرُ ما مَرَّ السَّمَاعُ عادَلَهْ

---

(١) «استعاذة» الذي مثّل به الشارح لمصادر الرباعي، ليس من الرباعي، وإنما هو مصدر الفعل السداسي «استعاذ»، فلعله سهو منه.

(٢) النور: [٣٧].

(٣) السَّرْهَفَةُ: نَعمة الغِذاء [اللسان: (سرهف)].

كل فعل على وزن فَاعَل، فمصدره الفِعال المفاعَلة، نحو: ضارب ضرابًا ومضارَبة، وقاتل قتالًا ومقاتلة. وما ذكر من المصادر مع ضبطها بأوزانها، فسبيله النقل المرشح بالقياس، فما ورد على خلافه فلا سبيل له إلّا السماع.

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

إذا أريد الإخبار بمرة من الفعل، قيل: فَعلة – بفتح الفاء – فيقال: سَجدة للمرة من السجدات، ويقال: سِجدة – بكسر الفاء – لهيئة السجود، هذا في مصدر الثلاثي.

في غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

إذا أريد الإخبار عن المرة بمزيد الثلاثي، ألحقت به تاء التأنيث، فتقول: أكرمت زيدًا إكرامة، أي: حصل له مرة من الإكرام، وشذ في مصدر المزيد أن يقال على الهيئة؛ كالخِمرة للهيئة من اختمر: أحسنَ عِمَّته.

* * *

(أَبْنِيَةُ أَسْماءِ الْفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ)

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، جيء باسم الفاعل على وزان فاعل، وإليه الإشارة بقوله:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فاعِلٍ إذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

هذا الوزن لكل مصدر صيغ من فَعَل - بفتح العين - اسم فاعل، سواء كان متعديًا أو لازمًا، فيقال من ضَرَب: ضارب، ومن ذهب: ذاهب، ومن إذا: غـذا. وإن كان فعِل - بكسر العين - فُصِل بين المتعدي منه واللازم، فالمتعدي منه يأتي اسم الفاعل منه على فاعِل قياسًا، واللازم يأتي منه اسم الفاعل على فاعل سماعًا. وكذا اسم الفاعل من فعُل - بضم العين - يأتي منه على فاعل سماعًا، وإليه يشير قوله:

وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرُ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

لا يصاغ اسم الفاعل على زنة فاعِل من فَعِلَ - بكسر العين - إذا كان لازمًا إلّا سماعًا؛ وإنما يصاغ قياسًا على فَعِلٍ - بكسر العين — نحو: نضِرَ فهو نضِرْ، وبطِرَ فهو بطِرْ، وأشِرَ[1] فهو أشِرْ، وعلى فَعْلان نحو: عطِش فهو عطشان، وعلى أَفْعَل نحو: سوِد فهو أسود ، وجهِر فهو أجهر، وإليه يشير قوله:

وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ[2] وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

وأشار إلى قياس اسم الفاعل من فعُل - بضم العين - فقال:

وَفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

صوغ اسم فاعل من فعُل - بالضم - على وزان فاعل مقصور على السماع؛

---

(١) الأشَر: المَرَح، والبطر [اللسان: (أشر)].

(٢) صديان: شديد العطش [اللسان: (صدي)].

وإنما يصاغ منه على وزان فَعْل، كضخُم فهو ضخْم، وشهُم فهو شهْم، ويصاغ أيضًا على فعيل، نحو: جمُل فهو جميل، وشرُف فهو شريف، وقل أن يصاغ على أفعل، نحو: خضُب فهو أخضب، ويقل صوغه أيضًا على فَعَل، نحو بَطَل فهو بطل، وإليه يشير قوله:

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

قد أشار في هذا البيت إلى ما يصاغ من فعُل - بضم العين - قياسًا، وإلى ما يصاغ منه سماعًا.

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كالْمُوَاصِلِ

وزان اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، وزان المضارع منه، ولكن مع كسر متلوّ الأخير منه، وضم ميم تزاد في أول اسم الفاعل، كما يرشد إلى ذلك قوله:

مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا ... وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

فعلى هذا البيان، تقول: قاتل يقاتل فهو مُقاتِل، ودحرج يدحرج فهو مدحرِج، وواصل يواصل فهو مواصِل، وتعلم يتعلم فهو متعلِّم. فإن أردت أن تصوغ من الزائد على ثلاثة أحرف اسم مفعول أتيت به على زنة اسم الفاعل، غير أنك تفتح في اسم المفعول الحرف الذي كان مكسورًا في اسم الفاعل، وهو ما قبل الآخر، فتقول: مضارَب، ومقاتَل، ومنتظَر، وهو معنى قوله:

وَإن فَتَحْتَ مِنْهُ ما كانَ انْكَسَرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَر

هذا الذي تقرر في اسم مفعول الفعل الزائد على الثلاث.

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

(و) أما ما تقرر وثبت (**في اسم مفعول**) الفعل (**الثلاثي**) من طريق النقل

و(**اطرد**) فيه (**زنة مفعول كآت من قصد**)، فتأتي به علـــى وزان مفعـــول، فتقـــول: قصدته فهو مقصود، وضربته فهو مضروب، ومررت به فهو ممرور به، هـــذا الـــوزن الذي طريقه القياس، وأما ما طريقه السماع فيأتي اسم مفعول الثلاثي على فعيل، نيابة عن مفعول، وهو ما أفاده بقوله:

وَنَـــابَ نَقْلًـــا عَنْـــهُ ذُو فَعِيـــلِ   نَحْوُ فَتَـــاةٍ أَوْ فَتًـــى كَحِيـــلِ

فينوب فعيل عن مفعول، فالمعنى المستفاد من مفعول هو المســـتفاد مـــن فعيـــل، فقولك: رجل جريح، وامرأة جريح، بمعنى مجروح، وهكذا في كل وزن أتـــى علـــى فعيل، فهو بمعنى مفعول، نحو فتاة كحيل، وفتى كحيل، بمعنى مفعول، أي مكحول.

* * *

(الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسْمِ الْفَاعِلِ)

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

قد تقرر وثبت أن المراد بالصفة: ما دل على معنى وذات؛ فشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، وقد ثبت لاسم الفاعل العمل مثل الفعل الذي صيغ منه، وقد صرح الناظم بمشابهة الصفة المشبهة لاسم الفاعل فترفع الفاعل، ولكن الذي استحسنه علماء هذا الفن جر الفاعل في المعنى بها؛ فتقول: زيد حَسَنُ الوجهِ - بإضافة الوجه - والأصل: حَسَنٌ وجهُه. وتقول أيضًا: طاهرُ القلبِ، والأصل: طاهرٌ[1] قلبُه، ومنطلقُ اللسانِ، والأصل: منطلقٌ لسانُه. وقد نبه الناظم على ما يشترط في الفعل الذي تصاغ منه، وهو أن يكون لازمًا لا متعديًا بقوله:

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(وصوغها من لازم) في قوة قضية حاصرة قائلة: لا تصاغ الصفة المشبهة إلّا من اللازم، وقوله: **(لحاضر)** شرط في المعنى الذي هو جزء مدلولي الصفة، وهو أن يكون حاضرًا، لا ماضيًا ولا مستقبلًا؛ فلا تقول: طاهر القلب غدًا أو أمس؛ فالمراد بقوله: **(كطاهر القلب جميل الظاهر)**: المتلبس بالوصف في الحال.

وَعَمَلُ اسْمِ فاعِلِ المُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

يثبت للصفة المشبهة ما ثبت لاسم الفاعل الذي صيغ من الفعل المتعدّي؛ إذ هو الثابت له العمل، وأما ما صيغ من اللازم، فلا يثبت له العمل، وعمل الصفة المشبهة إنما كان بطريق الشبه لاسم الفاعل؛ فلا سبيل لها إلى العمل إلّا إذا أشبهت اسم فاعل الفعل المتعدّي، وفي قوله: **(على الحد الذي قد حُدّ)**: إيماء إلى أن ما يشترط في اسم الفاعل من الاعتماد، يشترط في الصفة المشبهة.

---

(١) في الأصل: طهر.

وَسَبْقُ ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الشبه التام ما يكون في أخص الأوصاف، والشبه الناقص ما يكون في أعمها؛ فمشابهة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ليس تامًّا؛ فلذا امتنع سبق معمولها عليها وجاز في اسم الفاعل، ويشترط في معمول الصفة المشبهة أن يكون ذا سببية، ولا يشترط ذلك في اسم الفاعل، والمثال الجامع لما يشترط في الصفة المشبهة: زيد حَسَنُ الوجهِ؛ فإن المعمول متأخر عن العامل، وهو أيضًا ذو سببية.

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ   وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَما اتَّصَلْ

شرط عمل الصفة المشبهة الرفعَ والنصب والجر، أن تقترن بأل. فإذا خلت عن الاقتران بأل، كان شرط العمل أحد أمرين: اقتران المعمول بأل، أو اتصاله بالصفة المشبهة، حال كون المتصل

بِهَا مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا وَلَا   تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلَا

(**بها**) أي بالصفة المشبهة (**مضافًا**) إلى الصفة (**أو مجردًا**) من أل والإضافة (**ولا تجرر بها**): أي بالصفة المشبهة حال كونها (**مع أل سما**): أي اسمًا (**من أل خلا**): أي خلا من أل.

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا   لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

(**ومن إضافته لتاليها**): أي خلا من الأمرين: من أل، ومن الإضافة لتالي أل (**وما لم يخل**) من أل، أو من الإضافة لتالي أل (**فهو بالجواز وسما**): أي فهو موسوم ومعلم ومعروف بالجواز.

* * *

(التَّعَجُّبُ)

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا   أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

الذي يقع به التعجب لدلالته عليه صيغتان: صيغة أفعَلَ، وصيغة أفْعِلْ به، مثال أفعل: ما أحسن زيدًا! أي أتعجب من حسنه، ومثال أفعل به: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾(1)، ولما كان الحسن من الأوصاف التي لا تقوم بنفسها، بل تحتاج إلى ما تقوم به؛ أشار الناظم إلى بيانه، وبيان حكمه من حيث الإعراب، فقال:

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا   أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

فينصب تالي أفعَل، ويجر تالي أفعِل، هذا عند ذكرهما في نظم الكلام فإن حذفا لدليل وهو معنى قوله:

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

فيجوز حذف ما يتعلق به التعجب- وهو المنصوب بعد أفعل، والمجرور بعد أفعِل- إن دل عليه دليل، فجواز الحذف مقارن للدليل، فإن وجد الدليل جاز الحذف، وإلَّا فلا، فمن الحذف لدليل قوله:

أرى أمَّ عمرٍو دمعَها قد تحدَّرا   بكاءً على عمرٍو وما كان أصبرًا (2)

أي: وما كان أصبرها؛ فلا يسوّغ الحذف إلَّا وجود الدليل. قد تقرر وثبت عن علماء اللغة العربية أن كلا من أفعَل وأفعِل به لا يتصرف، فلا تخرج صيغة أفعل عن

---

(1) مريم: [38].

(2) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص(69)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص(447).

والشاهد فيه قوله: «وما كان أصبرا» ، حيث حذف المتعجَّب منه وهو الضمير المستتر في «أصبر» الواقع مفعولاً به لـ «أصبر». (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1/311).

الماضي، ولا تخرج صيغة أفعل به عن الأمر، وهو معنى قوله:

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِما ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِما

يشير بهذا البيت إلى أن منع تصرف صيغتي التعجب أمر ثابت عن متقدّمي اللغة العربية، ولما كان دال التعجب لا يصاغ إلّا من فعل ثلاثي، متصرف، قابل للزيادة، وأن يكون من الأفعال التامة لا الناقصة، وألّا يكون منفيًّا، وقد أحرز هذه الشروط قوله:

وصُغْهُما مِنْ ذي ثَلَاثٍ صُرِّفا ... قابلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذي وَصْف يُضَاهي أَشْهَلَا ... وَغَيْرِ سَالك سَبيلَ فُعِلَا

فيشترط فيما يستعمل في التعجب أن يكون وافيًا لكل ما اشترط فيه، ويزداد على ما تقدم من الشروط[(١)] ألّا يكون الوصف موافقًا لأشهل كأحمر، من كل وصف لا يقبل الزيادة، ومن شروط التعجب أن يكون قابل فضل، فلا يقال ما أحمره، ولا ما أسوده، إلّا إذا زِيد على الوصف ما يكون محلًّا للتعجب؛ كاشتداد الحمرة، واشتداد السواد، وقبح العور، فيقال ما أشد سوادَه! وما أشد حُمْرتَه! وما أقبح عَوَرَه! وهو معنى قوله:

وَأَشْدِدَ اَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ ما بَعْضَ الشُّرُوط عَدِما

وَمَصْدَرُ الْعَادم بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بالْبَا يَجِبْ

قد علمت أنه لا يصاغ التعجب إلّا مما استكمل الشروط، فعادم الشروط لا يستعمل في التعجب، إلّا إذا خلفها شيء زائد على الوصف يكون منشئًا للتعجب: كاشتداد الحمرة، واشتداد السواد، وقبح العور؛ فإذًا يسوغ لك أن تقول: ما أشد حمرته! وما أشد سواده! وما أقبح عوره!

---

(١) أي ما تقدم في البيت الأول من الشروط وهو: الثلاثي المتصرف القابل للتفاضل التام غير المنفي.

وَبالنُّدُورِ احْكُــمْ لِغَــيرِ مــا ذُكِــرْ   وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّــذِي مِنْــهُ أُثِــرْ

أي احكم بندور ما ورد بناء التعجب منه مع عدم استكماله للشروط؛ ونتيجــة الحكم بالندور: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع منه.

وَفِعْلُ هذَا الْبَــابِ لَــنْ يُقَــدَّما   مَعْمُولُــهُ وَوَصْــلَهُ بِــهِ الْزَمــا

فلا تقول: زيدًا ما أحسن، وحيث لا يجوز التقدم؛ يجب التأخير، وهو صادق بألاّ يَفصِل بين التعجب ومعموله شيء أصلًا، أو يفصل بينهما ظرف أو جــار ومجــرور، فأشار إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور، فقال:

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَــرْفِ جَــرّ   مُسْــتَعْمَلٌ وَالْخُلْــفُ فِي ذَاكَ اسْــتَقَرّ

(**وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل**)، والاستعمال من أدلــة الجــواز وإن لم يتفق عليه؛ ولذا قال الناظم: (**والخلف في ذاك استقر**): أي ثبت بينهم، فمنهم المجوز ومنهم المانع، وقد سلك طريق الجواز سيدنا علي – كرّم الله وجهه – وقد مر على عمّار بن ياسر وهو مجندل، فمسح التراب عن وجهه، وقال: أعزِزْ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجندلًا[1].

* * *

(١) رواية اللسان: وقف عليٌّ على طلحة وهو قتيل فقال: أعزِزْ عليَّ أبا محمد أن أراك مُجَــدَّلاً تحت نجوم السماء. أي: مُلقًى على الأرض صريعا [اللسان :(جدل)].

كمثال الناظم، وكقوله تعالى في شأن السيد أيوب - صلوات الله وسلامه عليه -: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[1]، فالمخصوص بالمدح هو سيدنا أيوب، و لم يذكر في نظم الآية؛ لتقدم ما يشعر به.

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا

أي اجعل كبئس ساء، في المعنى والحكم، تقول: ساء الرجل أبو جهل، واجعل كل فعل ثلاثي على زنة فعُل - بضم العين - سواء كان بطريق الوضع أو بالتحويل، كنعم مطلقًا، أي في عدم التصرف، وإفادة المدح أو الذم، واقتضاء فاعل كفاعلها، ككونه ظاهرًا مصاحبًا لأل، أو مضافًا إلى مصاحبها، أو ضميرًا مفسرًا بتمييز؛ فتقول: ظرُف الرجل زيد، وضرُب رجلًا زيد، وخبُث غلام القوم عمرو.

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا

(**ومثل نعم**) في الاستعمال في المدح والدلالة عليه (**حبذا**)، و(**الفاعل**) من حبذا خصوص (**ذا وإن ترد ذما**) بكلمة حبذا؛ فأدخل عليها لا (**فقل لا حبذا**).

وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

يذكر المخصوص بالمدح بعد حبذا، والمخصوص بالذّم بعد لا حبذا، على ما ثبت له إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا؛ وخلاصة القول: أن ذا لما أشبهت الأمثال، والأمثال لا تتغير، بل تستعمل في المذكر والمؤنث بحالة واحدة؛ فكذلك ذا في حبذا لا تتغير عند تغير المخصوص بالمدح أو الذم، بل تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع.

وَما سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ ... بالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمامُ الحَا كَثُرْ

---

(١) ص: [٤٤].

تركيب «ذا» مع «حب» تركيب فعل وفاعل، وحكمه الرفع، فلا يجوز جره بالباء الزائدة، بخصوص كون الفاعل «ذا»؛ فإن أسند «حب» إلى غير «ذا»، فقيل: «حب زيد»، جاز الرفع والجر بالباء الزائدة، فتقول: «حب زيد، وحب بزيد»، وجاز - أيضًا - ضم الحاء وفتحها.

* * *

(أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ)

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْـهُ لِلتَّعَجُّـبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيل وَأْبَ اللَّذْ أُبِـي

يرشد كلام الناظم: إلى أن الفعل الذي يصاغ منه التعجب، هو الذي يصاغ منه أفعل التفضيل، وما يمتنع صوغ التعجب منه، يمتنع صوغ التفضيل منه، وقد سبقت الإشارة إلى شروط ما يصاغ منه التعجب، وهو أن يكون ثلاثيًّا، متصرفًا، قابلَ فضلٍ، تامًّا لا من الأفعال الناقصة، موجبًا لا منفيًّا، والمثال الجامع: «زيد أكرم من عمرو، وأفضل من خالد».

وَما بِـهِ إِلَـى تَعَجُّـبٍ وُصِـلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِـلْ

ما يتوصل به إلى التعجب الذي صيغ، مما لا يستكمل الشروط، كذلك يتوصل به إلى أفعل التفضيل، فكما تقول: «ما أشد استخراجه» في التعجب، كذلك تقول: «هو أشد استخراجًا من عمرو» في أفعل التفضيل.

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِـلْهُ أَبَـدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُـرِّدَا

لا يُبنى أفعل التفضيل إلّا على وضع مخصوص: إما التجرد، أو الإضافة، أو الاقتران بأل؛ ففي حال التجرد لا يخلو المفضل عليه من «من» لفظًا أو تقديرًا، فمن المقترن بمن لفظًا، قولك: زيد أفضل من عمرو»، ومن المقترن بمن تقديرًا، قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[(1)]، أي: أعز منك نفرًا، وإن أضيف أفعل التفضيل، أو اقترن بأل فلا تدخل «من» على المفضل عليه، فلا نقول: «زيد الأفضل من عمرو»، ولا «أفضل الناس من عمرو».

وَإِنْ لِمَنْكُـورٍ يُضَـفْ أَوْ جُـرِّدَا أُلْـزِمَ تَـذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّـدَا

يشير إلى أن أفعل التفضيل يلزم الإفراد والتذكير في كل من حالتي التجرد من «أل» والإضافة إلى نكرة، فلا يثنى مع المثنى، ولا يجمع مع الجمع، ولا يؤنث مع

(١) الكهف: [٣٤].

المؤنث؛ بل يلزم الإفراد والتذكير؛ فتقول جاريًا على هذا البيان: «زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وأفضل رجلين، وأفضل رجال، وهند أفضل امرأة، وأفضل امرأتين، وأفضل نساء»، وتقول: «هند أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وأفضل رجلين، وأفضل رجال»، هذا حال أفعل التفضيل المضاف لنكرة، والمجرد من «أل»، أما حاله مع أل؛ فهو ما أشار إليه بقوله:

وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

يؤخذ من قوله: (**وتلو أل طبق**) أن مطابقة أفعل التفضيل المقترن بأل أمر واجب متقرر لا نزاع فيه، وعليه يتخرج أن تقول: «زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات»؛ ولا يجوز عدم المطابقة، فتقول: «الزيدان، أو الزيدون الأفضل»، هذا حال أفعل التفضيل مع «أل»، وأما حاله مع الإضافة لمعرفة، فهو ما أشار إليه الناظم بقوله: (**وما لمعرفة أضيف ذو وجهين**) تقرر، أو ثبت عن عالم باللغة العربية؛ فيتخرج على هذا البيان أن تقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء»، ويتخرج عليه – أيضًا – أن تقول: «الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضليات النساء».

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ ما بِهِ قُرِنْ

أي: إذا نويت بأفعل معنى «مِنْ»، وهو التفضيل على المضاف إليه؛ جازت المطابقة وعدمها؛ فتقول على المطابقة: «الزيدون أفضلو القوم»، وعلى عدمها: «الزيدون أفضل القوم»، (**وإن لم تنو به معنى من**) بأن لم ترد به المفاضلة؛ فلا بد من مطابقته لما قرن به؛ كقولهم: «الناقص والأشج أعدلا بني مروان».

وَإِنْ تَكنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّما

يعني: أن «من» ومجرورها اللذين موقعهما في التركيب بعد أفعل التفضيل لا يتقدمان؛ فلا يجوز في مثل قولك: «زيد أفضل من عمرو» أن تقدم «من» ومجرورها؛ فتقول: «من عمرو زيد أفضل»؛ لأنه وإن كان صحيح المعنى إلّا أنه وقع في غير مركزه، وهو تأخير «من» ومجرورها في كل حال، إلّا إن كان مجرور «من» مستفهمًا به.

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

فالتقديم - في حال ورود الكلام على نهج الاستفهام - هو القياس، والتقديم - في حال وروده على نهج الإخبار - شاذ، ومنه قوله:

فقالتْ لنا أهلًا وسهلًا وزوّدتْ ... جنَى النَّحلِ بل ما زوّدتْ منه أطْيبُ[1]

فلو انتظم الكلام على نهج القياس؛ لقيل: بل ما زوّدت أطيب منه.

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى ... عاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

القياس في أفعل التفضيل رفعه للضمير؛ ففي قولك: «زيد أفضل من عمرو»، ضمير مستتر في «أفضل» يعود على «زيد»، هو مرفوع أفعل التفضيل، وأما رفعه الظاهر فنزر قليل؛ وإليه الإشارة بقوله:

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاس مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

وإنما يقل ويندر رفع أفعل التفضيل للظاهر إذا لم يتعاقبا هو والفعل، وأما إن كان يصح أن يقع موقعه فعل لا يمس المعنى المراد بسوء، فلا يندر رفعه للظاهر؛ فمن ذلك المثل المشهور، وهو: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»، فلو أتيت بالفعل موضع أفعل التفضيل - بأن قلت: يحسن في عينه الكحل - لم يختل المعنى المراد.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٢٦٩/٨)، وشرح الأشموني (٣٨٩/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٤٦٨).والشاهد فيه: قوله «منه أطيبُ» حيث قدم «من» التي في الخبر على أفعل التفضيل للضرورة الشعرية.

(النَّعْتُ)

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الاسْماءَ الأُوَلْ   نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

النعت هو أحد التوابع الأربع التي تتبع متبوعها في إعرابه؛ فاتفاقها في التبعية في الإعراب لا ينافي اختلافها فيما يراد منها بالنسبة للمتبوع، فيراد من عطف البيان التوضيح، ويراد من النعت ما أشار له الناظم بقوله:

فالنَّعْتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ ما بِهِ اعْتَلَقْ

بيان النعت للمنعوت يأتي على نحوين وجهتين؛ لأنه إما أن يبين وصفًا من أوصاف المنعوت المفاد بقولك: «رجل كريم» مثلًا، أو يبين وصفًا من أوصاف سببيه، المفاد بقولك: «رجل كريم أبوه»، هذا حكم النعت من حيث التبعية في الإعراب للمنعوت، ومن حيث بيان حال وصفة المنعوت، وأما التبعيّة من حيث التعريف والتنكير؛ فأشار لها بقوله:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ما   لِمَا تَلَا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَما

(**وليعط في التعريف والتنكير ما**) ثبت (**لما، تلا**)هُ النعت وهو المنعوت أيًّا كان الثابت للمنعوت تعريفًا، أو تنكيرًا، فقوله: (**كامرر بقوم كرما**)، مثال للتبعيّة في التنكير.

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ   سِوَاهُما كالْفِعْلِ فاقْفُ ما قَفَوْا

النعت في تبعيته للمنعوت - إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا - كالفعل؛ فيؤنث إذا أسند للمؤنث، ويذكر إذا أسند للمذكر، وتلحقه علامة التثنية والجمع إذا أسند لهما، ونتيجة كلام الناظم أنك إذا نعت المفرد المذكر، قلت: «مررت برجل حسن»، وإذا نعت المفردة المؤنثة قلت: «مررت بامرأة حسنة»، وإذا نعت المثنى، قلت: «جاءني رجلان حسنان»، وإذا نعت الجمع، قلت: «الزيدون رجال حسنون»،

وعلى هذا النهج، والنعت الذي يدندن عليه من أوّل الباب إلى هنا؛ إنما يكون بالمشتقات ضرورة أن الذات لا تقوم بالذات، وقد أشار الناظم إلى بيان ما يقع به النعت، فقال:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

إثبات أمر لأمر لا يكون إلّا مع قابليتهما، فإذًا لا يثبت الوصف للموصوف إلّا إذا كان الموصوف مما يقبل قيام الوصف به؛ كالأعيان الثابتة، والوصف مما يقبل القيام بالغير كالأعراض؛ فكان هذا داعيًا لاشتراط الاشتقاق؛ لتضمن المشتق - في ضمن دلالته على الذات - المعاني المنتقلة؛ كالقيام مثلًا، فقائم يدل على معنى وذات، والذي يوصف به هو المعنى، فإذا قلت: «مررت برجل قائم»؛ فالذي اتصف به الموصوف هو القيام، ويدخل في المشتق ما يؤول بالمشتق كاسم الإشارة الواقع في قولك: «مررت بزيد هذا»؛ أي: المشار إليه، ويدخل في المشتق «ذو» بمعنى: صاحب، فإذا قلت: «جاءني رجل ذو مال»، كان المعنى: صاحب مال، ومن المشتق تأويلًا المنتسب كقرشي؛ فإذا قلت: «جاءني رجل قرشي»، كان المعنى، أي: المنسوب إلى قريش.

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

الجملة مشتركة بين الوقوع نعتًا، والوقوع خبرًا، والوقوع حالًا؛ فلا بدلها من ضمير يربطها بالموصوف إذا وقعت نعتًا، وكذلك في الخبرية إذا وقعت خبرًا، وكذلك في الحالية إذا وقعت حالًا؛ وإنما يشترط في الجملة - إذا وقعت نعتًا -أن يكون المنعوت بها نكرة؛ لأنها تؤول بنكرة؛ فيتفق النعت والمنعوت.

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فالْقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

كالاستدراك على ما يتوهم مما سبق من قوله: (**ونعتوا بجملة منكرا، فأعطيت ما أعطيته خبرا**) فإنه يوهم أن كل ما يقع خبرًا يقع نعتًا، فدفع هذا بقوله: (**وامنع هنا**)؛ أي: في باب النعت إيقاع ذات الطلب، فقد فارق النعت الخبر من حيث منع وقوع

ذات الطلب نعتًا، فإذا ورد في الكلام البليغ وقوع ذات الطلب نعتًا، صرف عن ظاهره بإضمار القول، فإذا قيل: «مررت برجل اضربه»؛ أي: مقول فيه هذا القول.

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

عبارة قلقة؛ لأنهم لم ينعتوا ثم يلتزموا، بل يقع المصدر نعتًا متلبسًا بحالتي الإفراد والتذكير مع كل منعوت مذكرًا، ومؤنثًا، مفردًا، ومثنى أو جمعًا؛ فيجري المصدر نعتًا على قولك: «رجل عدل، وامرأة عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل»، وإجراء المصدر نعتًا؛ إمّا على تقدير ذي عدل، أو على المبالغة.

وَنَعْتَ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ

يعني أن المنعوت إذا تعدد وأريد الإتيان بالنعت للجميع؛ فإن كان النعت مختلفًا أتي به بالعطف مفرقًا؛ نحو: «مررت برجلين كريم وبخيل». وأما إذا ائتلف فإنه يؤتى به مجتمعًا غير مفرق نحو: «مررت برجلين كريمين أو بخيلين».

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

طريقة النعت إذا اتحد العاملان معنًى وعملًا أن يتبع المنعوت رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ فتقول: «ذهب زيد، وانطلق عمرو الكريمان»، و«حدثت زيدًا، وكلمت عمرًا الظريفين»، و«مررت على زيد، وجزت على بكر الصالحين»، فإن اختلف العاملان معنًى وعملًا فلا إتباع؛ بل يجب قطع النعت إلى النصب والرفع فتقول: «جاء زيد، وذهب عمرو العاقلين»، بتقدير: أمدح العاقلين، أو القطع إلى الرفع؛ ففي مثل: «جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان»، برفع العاقلان بتقدير مبتدأ؛ أي: هما العاقلان، هذا في حال اختلاف العاملين في المعنى، ويجب القطع، ويمتنع الإتباع في حال اختلافهما في العمل؛ فإذا قلت: «كلمت زيدًا، وانطلق عمرو»؛ وجب القطع، إمّا للنصب، فتقول: الظريفين؛ بتقدير: أمدح الظريفين، وإمّا للرفع، فتقول: الظريفان فتقدر مبتدأ أي: هما الظريفان.

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَـــدْ تَلَـــتْ   مُفْتَقِـــرًا لِـــذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـــتْ

ينظر أولًا إلى المنعوت؛ فإن كان لا يخرج من حيز الإشكال إلى حيز الظهور؛ إلّا بمتعدد من النعوت، أجريت عليه النعوت؛ فتقول: «مررت بزيد الشاعر الكاتب الظريف الفقيه المحدّث»؛ وإلّا توحد النعت.

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُـــنْ مُعَيَّنَـــا   بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَـــا

إذا كان المنعوت يتمثل في العيان، ويدرك عند القوّة العاقلة بدون النعت؛ جاز في النعت القطع والإتباع؛ فيجوز لك أن تقول: «مررت بزيد العاقل» بجر النعت على الإتباع؛ ويجوز لك أن تقول: «مررت بزيد العاقل» بنصب العاقل على تقدير أمدح العاقل، ويجوز لك أن تقول: «مررت بزيد العاقل» برفع العاقل، بتقدير مبتدأ؛ أي: هو العاقل، وهو معنى قوله:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً أَوْ ناصِبًا لَنْ يَظْهَـــرَا

نكته إضمار عامل الرفع، أو النصب إظهار أن هذا نعت مقطوع عن المنعوت؛ لأن المنعوت واضح وغنيٌّ عن النعت.

وَما مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِـــلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفى النَّعْتِ يَقِـــلْ

يجوز حذف كل من النعت والمنعوت إن دل على المحذوف منهما دليل؛ فاشتراكهما في جواز الحذف لا ينافي كثرة الحذف في المنعوت، وقلته في النعت.

* * *

(التَّوْكِيدُ)

بالنَّفْسِ أَوْ بالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّـــدَا   مَعَ ضَـــمِيرٍ طَـــابَقَ الْمُؤَكَّـــدَا

التأكيد المعنوي لا يكون إلّا بألفاظ مخصوصة؛ منها النفس والعين، فقوله (**بالنفس أو بالعين... إلخ**) ليس الحصر فيه لبيان أنه لا يؤكد إلّا بهذين اللفظين؛ بل بالنسبة إلى التوكيد اللفظي، وهو إعادة اللفظ مرة ثانية، ولا يخلو التوكيد عـــن ضـــمير مطـــابق للمؤكد، تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا، وأشار بقوله:

وَاجْمَعْهُمَـــا بِأَفْعُـــلٍ إنْ تَبِعَـــا   ما لَيْسَ وَاحِدًا تَكُـــنْ مُتَّبِعَـــا

إلى أن التوكيد بالنفس أو بالعين له هيئة مع المفرد، وهيئة مع المثنى والمجموع، فإذا أكدت بهما المفرد، قلت: «جاء زيد نفسه، أو عينه»؛ وإن أكدت بهمـــا المـــثنى، أو المجموع قلت: «أنفسهما، أو أعينهما، أو أنفسهم، أو أعينهم»؛ فنأتي بهما على أفعـــل في المثنى والمجموع، وهو معنى قول الناظم: (**واجمعهما بأفعل إن تبعا، ما ليس واحـــدًا تكن متبعا**) ثم إن التوكيد بالنفس، أو بالعين؛ لرفع احتمال التجوّز في الإسناد، فـــإن القائل جاء زيد، يحتمل كلامه التجوّز في الإسناد، وأن الجـــائي رســـوله، أو كتابـــه؛ فالتوكيد بالنفس، أو بالعين رافع لهذا الاحتمال. وأما التوكيد بكـــل وتوابعـــه فهـــو للإحاطة والشمول؛ فإن الكلام مع عدم التوكيد بكل وتوابعه يحتمل عـــدم الإحاطـــة والشمول لكل الأفراد في قول القائل: جاء القوم أو الركب، وأن المتكلم استعمل الكل في البعض؛ لغرض من الأغراض، فالتوكيد بكل وتوابعه رفع هذا الاحتمال، وهو معنى قول الناظم:

وَكُلًّا اذْكُرْ في الشُّمُولِ وَكِـــلاَ   كِلْتَا جَمِيعًا بالضَّمِيرِ مُوصَـــلاَ

قد وضعوا لإفادة الشمول ألفاظًا مخصوصة؛ منها «كل» فيؤتى بها لإفادة الشمول والإحاطة في كل تركيب يحتمل الكل والبعض؛ لرفع احتمال إرادة الـــبعض، وإنمـــا استعمل فيه الكل لغرض من الأغراض، وهو معنى قول النـــاظم: (**وكـــلا اذكـــر في**

الشمول)؛ أي: عند إرادة الشمول، وأن الكلام جارٍ على سنن الإخبار بالواقع، وأن الاحتمال مدفوع عنه، وكما استعملوا كلًّا في الشمول استعمالا مستندًا للوضع قد وضعوا.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ في التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

من الألفاظ المفيدة للإحاطة والشمول لفظ «عامة» مضافًا لضمير المؤكد، ويمثل هذا المعنى قولك: جاء القوم عامّتهم.

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

يؤخذ من قوله: **وبعد كل أكدوا بأجمعا... إلخ**)، أن رتبة «كل» أرقى من رتبة غيرها من ألفاظ التوكيد، ويليها أجمع، ويؤيد كلام الناظم قوله تعالى: ﴿**كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾(1)، فإذا وجدت ألفاظ التوكيد كلها؛ كانت كل في مقدّمتها، وإذا لم توجد كلها، وهو معنى قوله:

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

هذه الألفاظ الموضوعة للتأكيد؛ تفيد الشمول والإحاطة لجميع الأفراد.

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

النكرة: إمّا محدودة كيوم وشهر وحول. وإمّا غير محدودة كوقت وحين وزمن. فاتفاق البصريين على عدم جواز التوكيد مطلقًا يخالف رأي الكوفيين، بالتفصيل بين النكرة المحدودة وغير المحدودة؛ فيجوّزون التوكيد في المحدودة، ويمنعونه في غير المحدودة، وهو رأي سديد؛ إذ المحدودة كشهر وحول مركب من أجزاء منفصلة، فإذا وقع الإخبار عن شيء منها، احتمل أن يكون استفصال جميع الأجزاء، وأن يكون أتى على البعض، وترك البعض؛ مثلًا قولك: «صمت شهرًا»، يحتمل أنك صمت بعضه،

---

(1) الحجر: [٣٠].

وعبرت عنه بالكل لغرض عندك، ويحتمل أنك صمت الكل، وأن خبرك مطابق للواقع؛ فالاحتمال دائر بين هذين المعنيين لا يرفعه إلّا التوكيد، بأن تقول: «صمت شهرًا كله»، إذا أتى الصوم على جميعه.

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

فتقول جاء الزيدان كلاهما، وجاءت القبيلتان كلتاهما؛ فيقتصر في توكيد المثنى على كلا وكلتا، وهو معنى قول الناظم: (**واغن بكلتا في مثنى وكلا**) البيت.

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

لا تُقدِّم على توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين إلّا إذا أكدته بالضمير المنفصل، ويمثل الصورة الجائزة: «قُوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم»، ويمثل الصورة الممنوعة: «قُوموا أنفسكم أو أعينكم»، ولكن هذا الشرط - وهو أنه لا يؤكد الضمير المتصل «بالنفس» أو «بالعين» إلّا بعد المنفصل - خاص بضمير الرفع، وهو معنى قوله:

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُما وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

(**عنيت ذا الرفع وأكدوا بما، سواهما**) أي أكدوا بغير «النفس» و«العين»، ولن يلتزموا تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل، وهو معنى قوله: (**والقيد لن يلتزما**)، وأشار إلى التوكيد اللفظي فقال:

وَما مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

وكقوله: «إلى أين إلى أين النجاة»، وكقوله: «**أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبس احبس**»[1].

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٦٧)، وأوضح المسالك (٢/١٩٤)، وشرح ابن عقيل ص(٤٦٧)، وصدر البيت: (فأين إلى أين النجاة بِبَغْلتي).

وَلا تُعِدْ لَفْــظَ ضَـــمِيرٍ مُتَّصِــلْ إلّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذي بِهِ وُصِــلْ

إذا أردت التأكيد اللفظي، وهو إعادة اللفظ مرة ثانيـــة، فـــالتزم ســـيرته الأولى، فتوكيد الضمير المتصل إعادته مع ما اتصل به، فتقول: «مررت بك بك، ورغبت فيك فيك».

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مــا تَحَصَّــلاَ بِهِ جَــوَابٌ كَــنَعَمْ وَكَبَلَــى

إذا أردت توكيد الحروف التي لم تستعمل في الجواب؛ كـــ «نعم» وكـــ «بلى»، يلزم في الإعادة ما كان متصلًا بالحرف المؤكد، فتقول: «إن زيدًا إن زيدًا قـــائم»، ولا تقول: «إن إن زيدًا قائم». فإن كان الحرف جوابًا؛ كـــ «نعم» و«بلى»، و«جـــير» و«أجل»، أعيد وحده، ولا يعاد مع ما اتصل به، فإذا قيل: «أقـــام زيـــد؟» قيـــل في الجواب: «نعم نعم»، أو «لا لا»، ولا يقال في الجواب: «نعم قام، نعم قام»، أو «لا لم يقم، لا لم يقم».

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذي قَدِ انْفَصَــلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَــمِيرٍ اتَّصَــلْ

الضمير المنفصل المرفوع يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعًا كان أو منصـــوبًا أو مجرورًا، فتقول في توكيد المتصل المرفوع بالمنفصل المرفوع: «قمت أنا»، وفى توكيـــد المتصل المنصوب: «أكرمتني أنا»، وفي توكيد المتصل المجرور: «مررت به هو».

* * *

والشاهد فيه: قوله: «أتاك أتاك»، و«احبس احبس» فإنه كرر اللفظ الأول بعينه.

(الْعَطْفُ)

الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ ما سَبَقْ

(**العطف**) يدخل تحته نوعان مفادان بالتفصيل الواقع في قوله: (**إما ذو بيان أو نسق**) الذي يتعلق به (**الغرض الآن**)، هو (**بيان ما سبق**) في التفصيل الذي سيق له، قوله: إما ذو بيان أو نسق، وقد رسمه ليمتاز عن عطف النسق، فقال:

فَذُو الْبَيَانِ تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

(**فذو البيان تابع شبه الصفه**)، وإنما كان شبه الصفة؛ لأنهما وإن اشتركا في البيان هما مختلفان في اللوازم؛ لأن الصفة تمثل الموصوف، وتظهر حاله، وأما عطف البيان فقد رسمه الناظم، فقال: (**حقيقة القصد به منكشفه**)، وذلك أن عطف البيان مسوق لإظهار وبيان ما يعنى ويقصد من المتبوع؛ ففي مثل قولك: «جاء أبو حفص عمر»، الغرض من عطف البيان توضيح أن المكني عنه بهذه الكُنية، هو سيدنا عمر ﷺ والغرض من النعت بيان حال المنعوت بإجراء الوصف عليه، وحيث إن عطف البيان تابع شبه الصفة، وقد تقرر وثبت للصفة موافقتها للمتبوع في الإعراب والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ   ما مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وُلِي

(**فأولينه**)؛ أي عطف البيان (**من وفاق الأول**)؛ وهو المعطوف عليه عطف بيان (**ما**) وليه النعت (**من وفاق الأول**)، وهو المنعوت، وقوله: (**النعت ولي**) بيان لجهة الاشتراك من النعت وعطف البيان؛ فكل ما وليه النعت من الموافقة للمنعوت يشترك معه فيه عطف البيان، ولكن هذا يوافق المعطوف عليه عطف بيان، وذلك يوافق المنعوت.

فَقَدْ يَكُونانِ مُنَكَّرَيْنِ   كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ

(فقد يكونان منكرين)؛ أي عطف البيان ومتبوعه **(كما يكونان معرَّفين)** عطف البيان ومتبوعه دائران على محور واحد؛ فإن كان المتبوع نكرة، كان عطف البيان كذلك، وإن كان المتبوع معرفة، كان عطف البيان كذلك.

وَصَالِحا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

كل ما رسم بعطف البيان صالح للبدلية، إلّا إذا حال بينه وبين البدلية موانع البدلية، فيتعين أن يكون عطف بيان؛ لعدم صلاحيته للبدلية، وقد صوّره الناظم بصورتين؛ فمثّل للصورة الأولى بقوله: «يا غلام يعمرا»، فلو بحثنا عن المانع لوجدنا أن البدل على نيّة تكرار العامل، فكان من حق «يعمرا» البناء على الضم؛ لأنه لو وقع بعد النداء؛ لكان كذلك، ومثّل للصورة الثانية بقوله:

وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَل بِالْمَرْضِيِّ

فلو بحثنا في هذه الصورة لوجدنا أن المانع من البدلية، هو أن البدل على نيّة تكرار العامل؛ فيلزم أن التقدير في قول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقُبُهُ وقوعًا (١).

(أنا ابن التارك بشر)، وقد علمت في باب الإضافة أن المضاف إذا كان مصاحبًا لأل لا يضاف إلا إلى ما فيه «أل».

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص٤٦٥، وأوضح المسالك (٣/٣٥١) وشرح ابن عقيل ص٤٩١، وشرح قطر الندى ص٤٢٣ طبعة دار الفكر.
و: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صير، ويجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلّى وفارق، «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل، «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد، «ترقبه» تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله.
والشاهد في البيت: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكريّ» ولا يجوز أن يكون بدلًا، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لكي يصح أن يكون بدلًا، أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه، فتقول: «التارك بشر»، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بـ «أل» إلى اسم خالٍ منها، وذلك غير جائز.

(عَطْفُ النَّسَقِ)

تالٍ بَحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَــق كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

حروف العطف، هي التي تشرك بين التابع والمتبوع في الأحكام، فإذا حكمت على التابع بحكم بأن حكمت عليه بالمجيء، فقد أشركت المعطوف عليه في ذلك الحكم، فإذا قلت: «جاء زيد وعمرو»، فقد حكمت على كل من المعطوف والمعطوف عليه بالمجيء، وبالرفع على الفاعلية.

فالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِــوَاوٍ ثُــمَّ فــا حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفا

نص في هذا البيت على حروف العطف التي تشرك في الحكم والإعراب، ونص في البيت التالي لهذا على ما يشرك في الإعراب فقط دون الحكم، فقال:

وَأُتْبِعَتْ لَفْظًا فَحَسْــبُ بَــلْ وَلاَ لكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَــلاَ

فإذا قلت: «جاء زيد وعمرو»، فعطفت بالواو، أو بالفاء، أو بثم، أو بأم، أو بحتى؛ فقد أشركت المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب والحكم، وإذا عطفت بـ «بل» أو بـ «لا» أو بـ «لكن» فقد أشركت المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم، مثال العطف ببل: «ما قام زيد بل عمرو»، ومثال العطف بلا: «قام زيد لا عمرو»، ومثال العطف بلكن: «لا تضرب زيدًا لكن عمرًا»، فقد اشترك المعطوف بواحد من هذه الثلاثة مع المعطوف عليه في الإعراب، واختلف عليه في الحكم؛ فالحكم في العطف ببل منفي عن الأول، ثابت للثاني، والحكم في العطف بلا ثابت للأول منفي عن الثاني، والحكم في العطف بلكن، منفي عن الأول ثابت للثاني.

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَــابِقًا أَوْ لاَحِقَــا فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَــا

مفاد كلامه، أن الواو لا تقتضي ترتيبًا ولا تعقيبًا ولا مصاحبة في الحكم؛ بل تعطف المتقدم في الحكم على المتأخر فيه، والعكس، وتعطف المصاحب فيه؛ فإذا قلت:

«جاء زيد وعمرو»، لا يفيدك العطف بالواو، وأن مجيء زيد كان قبل مجيء عمرو أو بعده أو معه؛ بل يجوز أن يكون الحكم بالمجيء ثابتًا للمعطوف عليه قبل ثبوته للمعطوف، ويجوز العكس، وتجوز المصاحبة في الحكم بالمجيء، ولا يعين القبلية، أو البعدية، أو المصاحبة، إلّا القرائن.

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي ... مَتْبُوعُه كاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

(**واخصص بها**)؛ أي بالواو (**عطف الذي لا يغنى، متبوعه**)؛ أي لا يكتفي الكلام به (**كاصطف هذا وابني**)، و«تخاصم زيد وعمرو»، و«جلست بين زيد وعمرو»، فلا يجوز غير الواو في ذلك.

وَالْفَاءُ للتَّرتِيبِ بِاتِّصَالِ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

كل من الفاء وثم مرتب ومفيد أن رتبة المعطوف من حيث الحكم بعد رتبة المعطوف عليه؛ إلّا أن ترتبهما؛ أي المعطوف والمعطوف عليه من حيث الحكم بدون فاصل مع العطف بالفاء، ومع الفاصل إن كان بثم، فإذا قيل: «جاء زيد فعمرو» كان هذا إخبارًا بأن مجيء عمرو عقب مجيء زيد بدون فاصل زماني؛ بل مترتبين في المجيء؛ وأن هذا بعد هذا بدون فاصل، وأما العطف بثم فالترتيب موجود، ولكن مع الفاصل الزماني، فإذا قلت: «جاء زيد ثم عمرو»، كان الخبر عن مجيئهما مفيدًا للترتب بينهما في المجيء، ولكن مع الفاصل الزماني.

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ ما لَيْسَ صِلَهْ ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

اختصت «الفاء» من بين حروف العطف بعطف ما لا يصلح للصلة- لخلوه عن ضمير الموصول- على ما يصلح للصلة؛ لاشتماله على ضمير الموصول.

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ ... يَكُونُ إلّا غايَةَ الَّذِي تَلاَ

اختصت «حتى» بعطف الغايات، ولكن بشرط أن يكون غاية لما تلته في الشرف أو في الخسة، مثال ما إذا كانت غاية في الشرف: «مات الناس حتى الأنبياء» ومثال ما

إذا كانت غاية في الخسة: «قدم الحجاج حتى المشاة».

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ

العطف بأم لا يكون ولا يوجد إلّا بعد الهمزة التي يستفاد منها التسوية بين الشيء ونقيضه، ويمثل هذا المعنى قوله تعالى: **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**(1)، فاختصت «أم» بالعطف بعد همزة التسوية، وبعد همزة يستغني بها عن «أيٍّ» ويمثل هذا: «أجاء زيد أم عمرو؟» أي: أيهما جاء؟

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ ... كانَ خَفَا المَعْنى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

ربما أسقطت همزة التسوية في بعض الكلام الفصيح إن كان خفاء المعنى مأمونًا عند سقوطها، وقد قرأ بسقوط الهمزة بعض القراء فقرأ: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**﴾(2)، ومن كلام بعض الشعراء:

لعمرك ما أدرى وإن كنتُ داريًا ... بسبعٍ رمَينَ الجمرَ أم بثمانِ(3)

أي أبسبع

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمعْنى بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

«أم» تكون عاطفة وتعد من حروف العطف إذا وقعت بعد همزة التسوية، فإن لم تتقدم عليها همزة التسوية، كانت بمعنى «بل» فتفيد الإضراب ويمثل هذا قوله تعالى: ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**﴾(4): أي: بل يقولون افتراه.

---

(1) البقرة: [6].

(2) البقرة: [6] وهذه القراءة لابن محيصن (شرح ابن عقيل 2/230) وهي من شواذ القراءات (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى 1/50).

(3) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص(266)، والمقاصد النحوية (4/142)، وشرح ابن عقيل ص(496)، والشاهد فيه: قوله: «بسبع رمين الجمر أم بثمان» يريد أبسبع... فحذفت همزة الاستفهام.

(4) السجدة: [2، 3].

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

فتتوارد عليها عدّة معان: التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإبهام، والتشكيك والإضراب، وقد وردت بهذه المعاني في فصيح الكلام، فمن ورودها للتخيير: «خذ من مالي درهمًا أو دينارًا»، ومن ورودها للإباحة: «جالس الحسن أو ابن سيرين». ومن ورودها للتقسيم: «الكلمة، إما اسم، أو فعل، أو حرف». ومن ورودها للإبهام؛ أي إبهام الأمر على المخاطب، وهو أن يتنزل معه في الكلام؛ ليقيم عليه الحُجّة كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾[(١)]، فأبهم الأمر على المخاطب؛ ليوقعه في التشكيك فيتوصل لإقامة الحجة عليه. وللشك؛ كقولك: «جاء زيد، أو عمرو»، إذا كنت شاكًّا في الجائي منهما. وترد للإضراب[(٢)]؛ كقوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾[(٣)]، أي: بل يزيدون.

وَرُبَّمَا عاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

ربما أخلفت «أو» في معناها «الواو»، فالرسم لـ «أو»، والمعنى للواو، كقوله:

جاء الخلافةَ أوْ كانتْ له قدرًا كما أتى ربَّه موسى على قدرِ [(٤)]

أي وكانت له قدرًا.

---

(١) سبأ: [٢٤].
(٢) الإضراب: هو الكفّ يقال: أضرب فلان عن الأمر فهو مُضرِب إذا كفَّ. [اللسان (ضرب)].
(٣) الصافات: [١٤٧].
(٤) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص٤١٦، وشرح ابن عقيل ص٤٩٩، وشرح قطر الندى ص١٨٤.
و «قدرًا» بفتحتين، أي: موافقة له، أو مقدرة.
والشاهد فيه: قوله: «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى «الواو» ارتكانًا على وضوح المعنى وعدم وقوع السامع في لبس.

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ

«إما» المسبوقة بـ «إمّا» مثلها ترد في فصيح الكلام بمعنى «أو» فترد للتخيير نحو: «خذ من مالي ما شئت، إما دينارًا، وإما درهمًا»، وترد للإباحة نحو: «جالس، إما الحسن، وإما ابن سيرين»، وترد للتقسيم نحو: «الكلمة، إما اسم، وإما فعل، وإما حرف».

وَأَوْلِ لكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا وَلاَ ... نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلاَ

يعني أن مركز «لكن» العاطفة لا يكون إلّا بعد النفي والنهي، ولا يكون بعد الإثبات؛ فالموارد الصحيحة لـ «لكن» العاطفة: «ما ضربت زيدًا، لكن عمرًا»، و«لا تضرب زيدًا، لكن عمرًا»، ولا ترد بعد الإثبات، فلا تقول جاء زيد، لكن عمرو، وأما لا العاطفة فترد بعد النداء، وبعد الأمر، وبعد الإثبات؛ فمن استعمالها بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو»، ومن استعمالها بعد الأمر: «اضرب زيدًا، لا عمرًا»، ومن استعمالها بعد الإثبات: «جاء زيد لا عمرو».

وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

تستعمل «بل» للعطف مثل «لكن»؛ فتكون على أخص أوصاف «لكن» من وقوعها بعد النفي والنهي، ومن حيث إنها تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها، ويمثل هذا المعنى: «ما جاء زيد بل عمرو»، وأشار بقوله:

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي

إلى أن «بل» إنما تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها إذا وقعت بعد النفي، أما إذا وقعت بعد الإثبات أو الأمر، فتكون لإثبات حكم ما قبلها لما بعدها، ويمثل هذا المعنى إذا وقعت بعد الإثبات: «جاء زيد بل عمرو» ففيه إثبات حكم ما قبل «بل» لما بعدها، فكل من «زيد» و«عمرو» ثابت له المجيء، ويمثل هذا المعنى – أيضًا– إذا وقعت بعد الأمر: «اضرب زيدًا بل عمرًا»، فإن المضروبية ثابتة؛ لكل من

«زيد» و«عمرو»، وأشار بقوله:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ　　　　عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

إلى أن شرط العطف على الضمير المتصل المرفوع، أن يقع بينه وبين المعطوف عليه فاصل، والكثير أن يكون بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[1]، وقد يقع الفصل بالمفعول به، وذلك قوله تعالى: ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ**﴾[2]، فمن الواقعة في قوله: ﴿**وَمَن صَلَحَ**﴾ معطوف على الضمير الواقع في ﴿**يَدْخُلُونَهَا**﴾، وقد وقع الفصل بالمفعول وهو الهاء.

أَوْ فاصِلٍ مَّا وَ بِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ　　　　في النَّظْمِ فاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

(**أو فاصل ما**)، نحو: ﴿**يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ**﴾[3]، ﴿**مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا**﴾[4]، (**وبلا فصل يرد، في النظم فاشيًا وضعفه اعتقد**)، نحو قول الشاعر:

قلتُ قد أقبلتْ وزهرٌ تهادَى　　　　كنِعاجِ الفَلا تعسَّفْنَ رمْلَا[5]

وسمع في النثر: «مررت برجل سواء والعدم» برفع العدم بالعطف على الضمير في سواء، بمعنى: مستو هو والعدم.

---

(١) الأنبياء: [٥٤].

(٢) الرعد: [٢٣].

(٣) الرعد: [٢٣].

(٤) الأنعام: [١٤٨].

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص (٤٩٨)، والمقاصد النحوية (١٦١/٤)، وشرح ابن عقيل (٥٠١).
«تهادى» أي: تتبختر، «الفلا»: الصحراء، «نعاج» جمع نعجة وهي بقر الرمل، «تعسفن» أي: أخذن غير الطريق.
والشاهد فيه: قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف كلمة «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت»، وذلك للضرورة الشعرية. والقياس القول: أقبلت هي وزهر، بتأكيد المستتر، ليقوى ثم يُعطف عليه.

وَعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلا

يؤخذ من البيت الأوّل في النظم لزوم عود الخافض إذا وقع العطف على ضمير مخفوض، وليس بلازم كما يفيد ذلك البيت الذي بعده، فقد وقع في فصيح الكلام بدون إعادة الخافض، فمن ذلك قراءة حمزة: **وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**[1]، بجر الأرحام بالعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، ومن ذلك ما أنشده سيبويه - رحمه الله -:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمُنا ... فما بك والأيامِ من عَجَبِ[2]

بجر الأيام بالعطف على الضمير في «بك» مع عدم إعادة الخافض، ولبيان أن مختاره عدم لزوم إعادة الخافض، أشار بقوله:

وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى ... في النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

وقد علمت وروده في الآية، وفي كلام سيبويه.

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

الحذف قد يأتي على الفاء والواو مع معطوفيهما، فمن حذف الفاء مع المعطوف: قوله تعالى: ﴿**فَمَن كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾[3]، أي: فأفطر، فعليه عدّة من أيام أخر قضاء عما أفطر، والذي يرشدنا إلى المحذوف هو أن مجرد المرض والسفر لا يترتب عليهما القضاء؛ وإنما يترتب على الفطر الواقع فيهما، فلو خلا

---

(١) النساء: [١].

(٢) البيت من البسيط، وهو في الكتاب (٢/٣٩٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥٠٣).
بلفظ «قربت» بدلًا من «قد بت».
والشاهد فيه: قوله: «فما بك والأيام» حيث عطف «الأيام» على الضمير المجرور في «بك» بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

(٣) البقرة: [١٨٤].

المرض والسفر عن الفطر، فلا قضاء على المريض والمسافر بدون فطر، ومن حذف الواو مع ما عطَفَتْ: قوله:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يومًا وزجَّجنَ الحواجبَ والعيونَا(١)

أي: وكحلن العيون، فقد اشتركت الفاء والواو في الحذف مع المعطوف بهما، وانفردت الواو عن الفاء بعطف عامل قد حذف وبقي معموله، وهو معنى قوله: (**وهي**)؛ أي: «الواو» قد (**انفردت**) بهذه الخصوصية التي نبه عليها بقوله:

بعَطْفِ عامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

(**بعطف عامل مزال**)؛ أي أزيل وحذف من الكلام، و(**قد بقى معموله دفعًا لوهم اتقي**)، فمنه قوله: «وزججن الحواجب والعيونا»، أي: وكحلن العيون، فحذف العامل المعطوف بالواو، وبقى معموله، وهو «العيون».

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ

يحذف المعطوف عليه إذا دل عليه دليل، والدليل في مثل قوله تعالى: ﴿**أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ**﴾(٢)، وجود العاطف والمعطوف، فيقدر المعطوف عليه في هذه الآية: أنسيتم الميثاق الذي أخذ عليكم فلم تكن آياتي تتلى عليكم فتذكركم؟ ثم لما كان يتوهم عدم جواز عطف الفعل على الفعل، نص على جوازه، فقال: (**وعطفك الفعل على الفعل يصح**)؛ بل يصح عطف

---

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه (ص٢٦٩)، ولسان العرب (٢/٢٨٧) (زجج)، وشرح شذور الذهب (ص٣١٣) وشرح ابن عقيل (ص٥٠٤).
و: «الغانية» هي التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي، و«زججن» أي: دقّقْن وطوّلن، «برزن» ظهرن.
الشاهد فيه: قوله: «زججن الحواجب والعيونا» فإن قوله: «العيونا» منصوب بفعل محذوف تقديره: «كحلن»، وفي هذه الحالة تكون الواو قد عطفت جملة على جملة.
(٢) الجاثية: [٣١].

الفعل على الاسم المشبه للفعل، كما يرشدنا إلى هذا قوله:

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ   وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

أي: تجد الأمر سهلًا في كلا الأمرين في عطف الفعل على الاسم المُشْبِهِ للفعل، وعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، ويمثّل هذه المعاني ويصوّرها؛ فيصور الأول قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾[1]، ويمثل الثاني قول الشاعر:

فألفيته يومًا يبيرُ عدوَّه   ومُجْرٍ عطاه يستحقُّ المعابرا[2]

* * *

(١) الحديد: [١٨].

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٧١)، وشرح ابن عقيل ص(٥٠٥) بلفظ «دهرًا» بدلًا من «يومًا»، و«عطاء» بدلًا من «عطاهً».

«يبير» أي: يهلك من البوار بمعنى الهلاك.

الشاهد فيه: قوله: «يبير... ومجر» حيث عطف اسم الفاعل «مجر» على الفعل المضارع «يبير»، والذي سوغ ذلك أن اسم الفاعل يشبه الفعل.

(الْبَـــدَلُ)

التَّابِعُ المَقْصُـودُ بِـالحُكْمِ بِـلاَ وَاسِطَةٍ هَـوَ المُسَـمَّى بَـدَلاَ

البدل وإن كان يشترك مع التوابع في هذا الاسم، إلّا إنه يخالف عطف النسق في عدم توسط حرف العطف بينه وبين متبوعه، ويخالف عطف البيان من حيث إن ذاك موضح، وهذا مقصود بالحكم، وبهذا عنون عنه الناظم بقوله: (**المقصود بالحكم بـلا، واسـطة**)، ويكون في بعض أحواله مطابقًا للمبدل منه، ويسمى بدل الكل، ويكون في بعض أحواله بعضًا من كل، ويوجد في بعض أحواله بدل اشتمال، وإلى هذه المعاني يشير قوله:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا اوْ مـا يَشْـتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَـلْ

البدل يأتي على أربعة أقسام: قسم منها يسمى ببدل الكـل، ويمثلـه قولـك: «زُرْهُ خالدًا»؛ فـ «خالدًا» بدل من الضمير بدل كل، ويمثل بدل البعض قولك: «قبِّلْه اليـدا»، والثالث يسمى بدل الاشتمال، ويمثله: «نفع زيدٌ علْمُه»، ولا شك أن «زيـدًا» مشـتمل على العلم اشتمال الموصوف على الصفة، فإن العلم من الأوصاف الـتي تقـوم بمحالهـا؛ فطَوْرًا ترسخ فتكون ملكات بالفعل، وطورًا يكون حالًا، وهناك قسم رابع يسمى بـدل الغلط فلا منشأله إلّا الغلط؛ فقوله:

وَذَا لِلاِضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُـلِبْ

(**وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب**)، مما يستدرك به عليه؛ لأن هذا لا يدخل تحت القصد أصلًا؛ لأن قصد الشيء فرع عن تصوّره، ولا تقع صورة شـيء أوّلاً، ثم ينتقل منها إلى صورة أخرى؛ إلّا إن كان بينهما ما يجمعهما في الخيال، أو عند القـوّة المفكرة، ولا جامع بين الكتاب والفرس في قول القائل: «خذ هذا الكتاب الفـرس»، فلا مناص عن تسمية هذا القسم ببدل الغلط، فقوله: (**ودون قصد غلط به سلب**)، لا ينفي عنه الاستدراك؛ لأن هذا القسم من البدل لا يتوجه إليه القصد أصلًا، ولا يقع إلّا غلطا في جميع أطواره، ثم بعد بيان الأقسام الأربعة أراد أن يمثل لها، فقال:

«كَزُرْهُ خالِـدًا»، و«قَبِّلْـهُ الْيَـدَا» و«اعْرِفْهُ حَقَّهُ» و«خُذْ نَبْلًا مُدَى»

ولا يخفى عليك إرجاع كل مثال من هذه الأمثلة للممثل له.

وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّـاهِرَ لاَ تُبْدِلْهُ إلّا مـا إحَاطَـةً جَـلا

أَوِ اقْتَضَـى بَعْضًـا أَوِ اشْـتِمالَا «كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْـتَمالَا»

لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلّا إذا كان محيطًا، فإن لم يكن محيطًا فلا يسوغ الإبدال فمن الأوّل، قوله تعالى: ﴿**اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**﴾[1]؛ فقوله: ﴿**لِأَوَّلِنَا**﴾ بدل من الضمير وهو «نا» الكائن في قوله: ﴿**تَكُونُ لَنَا عِيدًا**﴾، ولا يخفى عليك أن البدل منه جلي الإحاطة، ومن الثاني، قوله:

ذَريني إنَّ أمرك لن يطاعَا وما ألفيتِني حِلمي مُضاعَا [2]

فقوله: «حلمي مضاعًا» بدل اشتمال من الياء في «ألفيتني».

وَبَـدَلُ الْمُضَـمَّن الْهَمْـزَ يَلِـي هَمْزًا «كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِـي؟»

إذا أبدل مما وقع في حيز الاستفهام، كان المبدل كذلك، ويمثل هذا المعنى: قـول الناظم: (**كمن ذا أسعيد أم علي؟**).

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ «مَنْ يصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَـا يُعَـنْ»

(و) ليس البدل خاصًّا بالأسماء؛ بل هو عام للأفعال فـ (**يبدل الفعل من الفعل**)، (**كـ**) قول الناظم: (**من يصل إلينا يستعن بنا يعن**)، فقد أحرز قوله: «من يستعن بنا يعن» البدلَ والمبدل منه.

---

(١) المائدة: [١١٤].

(٢) البيت من الوافر، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه ص (٣٥)؛ وشرح ابن عقيل (٥٠٩) وبـلا نسبة في شرح شذور الذهب ص (٥٧٣).
الشاهد فيه: قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعا» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمـي» مـن الضمير – وهو الياء في «ألفيتني» – بدل اشتمال.

(النِّـــــدَاءُ)

وَلِلْمُنَادَى النَّــاءِ أَوْ كالنَّــاءِ «يَــا» وَ«أَىْ» وَ«آ» كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»

أورد أدوات النداء على حسب مراتب المنادى في القرب والبعد، فللمنادى البعيد من أدوات النداء، ما ذكره الناظم في شطر بيته الأول، ثم ذكر في الشطر الثـاني مـا ينادى به القريب فقال:

وَ«الْهَمْزُ» للدَّانِي وَ«وَا» لِمَن نُدِبْ أَوْ«يَا» وَغَيْرُ«وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجتُنِبْ

أدوات النداء للقريب، ولا يتصف بالقرب إلّا إذا كان حاضرًا بين يديك، فتقول في ندائه آمرًا به: «أقبل» ولقائل أن يقول: وأي فائدة في طلب إقبال من هو حاضـر بين يديك؟ الجواب: أن طلب إقباله هو أن يوجه نفسه لما يلقى إليه، هذا في نداء غـير المندوب وأما في نداء المندوب وهو المتفجع عليـه، فينـادى بـــ «وا»، فيقـال: «واغلاماه»، «وازيداه»، «واكرباه»، «واحسرتاه»، وقد ينادى المندوب بـ «يـا» فيقال: «يا كرباه».

وَغَيْــرُ مَنْــدُوبٍ وَمُضْــمَرٍ وَمــا جا مُسْتَغَاثًا قَــدْ يُعَــرَّى فَاعْلَمَــا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَــارِ لَــهْ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْــهُ فانْصُــرْ عاذِلَــهْ

قد يعرى المنادى من حرف النداء، فتقول في مثل «يا زيد أقبل»: «زيـد أقبـل»، فتحـذف حرف النداء، ولكن هذا الحذف مع غير المندوب، وأما المنادى المندوب وهو المتفجع عليـه، فـلا يحذف منه حرف النداء، وكذا لا يحذف حرف النداء مع الضمير، ولا مع المستغاث، نحـو: «يـا لزيد لعمرو»، ويقل حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار له، بل منعه النحويون فقالوا: إنـه لا يحذف مع اسم الجنس والمشار له، وإلى هذا يشير قول الناظم: (**ومن يمنعـه فانصـر عاذلـه**)، ولكن هذا المانع محجوج بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ**﴾[1]، أي: يا هؤلاء.

---

(١) البقرة: [٨٥].

وَابْـنِ المُعَـرَّفَ المُنَـادَى المُفْـرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

فالمعهود في رفع مثل «زيد قائم» الضم فيبنى عليه في النداء، فيقال: «يـا زيـد» بالبناء على الضم.

وَانْوِ انْضِمامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّـدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِناءٍ جُدِّدَا

فينوى ضم ما ثبت بناؤه قبل النداء، وليجر مجرى ذي بناء جددا، وهو الذي لم يثبـت بناؤه قبل النداء؛ بل حدث بناؤه بالنداء، نحو: «يا زيد»؛ فإنه لم يثبت إلّـا بعـد النـداء، وعرض الناظم بقوله: (**وليجر مجرى ذي بناء جددا**)، أنه لو أتبع بوصف، جـاز النصـب مراعاة للمحل، وجاز الرفع مراعاة للفظ، فتقول: «يا زيد الظريف» بالرفع، و«الظريـف» بالنصب، وكذا تقول: «يا هذا الظريف»، و«الظريف» بالنصب والرفع للمراعاة.

وَالمُفْـرَدَ المَنْكُـورَ وَالمُضَـافا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًـا خِلاَفـا

أي لا يوجد من يخالف في هذا الحكم وهو نصب النكرة، نحو: «يا رجلا خـذ بيدي»، وكذا المضاف، نحو: «يا رسول الملك».

وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِـنْ نَحْوِ «أَزَيْد بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ»

من كل مفرد وُصف بـ «ابن» بعده علم؛ فيجوز في مثل «يا زيد بن عمـر» الضـم والفتح، فتقول: «يا زيدُ بن عمرو» بضم المنادى، و«يا زيدَ بن عمرو» بفتح المنادى.

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْـنُ عَلَمَـا أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَـدْ حُتِمـا

الضم للمنادى متحتم في حالتي ما إذا لم يل الابن علمًا، أو لم يل الابنَ علمٌ، ويمثل الأوّل يا غلام ابن عمرو، ويا زيد الظريف ابن عمرو، ويمثل الثاني يا زيد ابن أخينا.

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ ما اضْطِرَارًا نُوِّنا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَـا

إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى، فيجوز له أن ينونه ويبنيه على الضم، ويجوز

له أن ينصبه، فمن بنائه على الضم، قول الشاعر:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلامُ(١)

ومن تنوينه مع النصب قوله:

ضربت صدرها إليّ وقالتْ ... يا عَديًّا لقد وقَتْكَ الأواقي (٢)

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَـا» «وَأَلْ» ... إلّـا مَـعَ اللهِ وَمَحْكِـيِّ الجُمَـلْ

أي: لا يجوز الجمع بين «يا» و«أل» إلّا في الضرورة، فلا تدخل أداة النداء على ما فيه «أل» إلّا في الضرورة، لا في السعة، ولكن الجواز في الضرورة والحظر في غير الضرورة خاص بغير الجمل المحكية، وبغير نداء «الله»، وأما محكي الجمل ونداء الله؛ فيجوز فيهما الجمع بين «يا» و«أل» في السعة، فإذا سمينا إنسانًا بجملة: «الرجل منطلق» جاز لنا في السعة، أن نقول: «يا الرجل منطلق»، وجاز لنا في السعه الجمع بين «يا» و«أل»، فنقول: «يا الله» بقطع الهمزة، و«يا الله» بدون قطع الهمزة.

وَالأَكْثَـرُ اللَّهُـمَّ بِـالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ يَـا اللَّهُـمَّ فِي قَـرِيضِ

(و) لكن (**الأكثر**)، من حيث الاستعمال (**اللهم**) بتشديد الميم (**بالتعويض**) أي: بتعويض الميم عن ياء النداء (**وشذ**) الجمع بين يا والميم، فيقال: (**يا اللهم في قريض**).

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (ص١٨٩)، وشرح ابن عقيل (ص٥١٧).
والشاهد فيه: «يا مطرٌ» والقياس: يا مطرُ بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارا لإقامة الوزن.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب (٢/١٦٥)، وشرح ابن عقيل (٥١٧)، ولسان العرب (وقي) بلفظ: «رفعت رأسها» بدلًا من «ضربت صدرها».
«وقتك» أي: صانتك، «الأواقي» جمع «واقية» وهي كل ما وقَيْتَ به شيئًا.
الشاهد فيه قوله: «يا عديا» حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقه البناء على الضم لأنه علم.

(فَصْلٌ)

تابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ   أَلْزِمْهُ نَصْبًا كأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

الكلام على تابع المنادى الذي حكمه البناء على الضم يجرى على التفصيل: فإن كان مضافًا خاليًا عن أل ألزمه نصبًا، فتقول: «يا زيد صاحب عمرو» بنصب التابع لا غير، وإن كان مضافًا ولكنه مصاحب لـ«أل»، أو كان مفردًا؛ جاز فيه الرفع والنصب، فتقول: «يا زيد الكريم الأب»، بنصب الكريم ورفعه، وتقول في حالة ما إذا كان التابع مفردًا: «يا زيد الظريف»، بنصب الظريف ورفعه، وقد أفاد هذا التفصيل قول الناظم: أوّلا (**تابع ذي الضم المضاف دون أل، ألزمه نصبًا**)، وقوله ثانيًا:

وَما سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ   كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلاَ

فإذا أتبع المنادى المبني على الضم بعطف بيان أو بتوكيد، كان حكم البيان والتوكيد حكم الصفة من حيث إجراء النصب أو الرفع؛ فتقول في البدل: «يا رجل زيد» بالرفع، أو «زيدًا» بالنصب، وتقول في التوكيد: «يا تميم أجمعون» و«أجمعين»، وأما البدل وعطف النسق فيعطى كل منهما حكم المنادى المستقل، وقد تقرر للمنادى البناء على الضم في حال الإفراد، وتقرر له النصب في حال الإضافة، فيجرى البدل وعطف النسق على هذا المحور، فتقول في البدل: «يا رجل زيد» بالبناء على الضم لا غير؛ لأنه لو انفرد عن المنادى ونودي على حاله لكان مبنيًّا على الضم، وتقول في البدل المضاف: «يا زيد أبا عبد الله» بالنصب؛ لأنه لو استقل بالنداء لكان منصوبًا، وتقول في النسق إذا كان مفردًا: «يا رجل وزيد» بالبناء على الضم؛ لأنه لو انفرد بالنداء لقيل: «يا زيد»، بالبناء على الضم، وتقول في النسق المضاف: «يا زيد وأبا عبد الله» بالنصب؛ لأنه لو انفرد بالنداء لقيل فيه: «يا أبا عبد الله أقبل» بنصب المنادى، وجعل المنسوق كالمنادى المستقل؛ فيبنى على الضم محله إذا لم يصحب أل، وأما إن صحبها؛ فيجوز فيه الوجهان: الرفع، والنصب، والمختار، منهما الرفع، وإليه يشير قوله:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ ما نُسِقَا   فَفِيهِ وَجْهانِ ورَفْعٌ يُنْتَقَى

انتقاء الرفع لا ينافي جواز الوجهين؛ فتقول: «يا زيد والغلام» بالنصب، والغلام بالرفع.

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

وإنما قيل: «يا أيها الرجل» برفع الرجل؛ لأنه لو انفرد بالنداء بأن قيل: «يا الرجل»؛ لكان مبنيًّا على الضم، فليكن مع «أي» كذلك؛ إذ هي وصلة لندائه، فالقائل: «يا أيها الرجل» طالب إقبال الرجل، وإنما ذكر «يا» وصلة لندائه، وقوله: (**يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة**) تعريض بمذهب المازني القائل: إن المحلى بأل بعد «أي»، يجوز فيه النصب، قياسًا على «الظريف»، في قول القائل: «يا زيد الظريف»، وأشار بقوله:

وَأَيُّ هذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هذَا يُرَدْ

إلى أن «أيًّا» لا توصل إلّا باسم جنس محلى بأل، أو إشارة، أو موصول محلى بأل، ويمثل وصلها بما ذكر من اسم الجنس المحلى بأل، واسم الإشارة والموصول المحلى بأل، قولك: «يأيها الرجل أقبل»، و«يأيهاذا أقبل»، و«يأيها الذي فعل أقبل».

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ في الصِّفَهْ ... إِنْ كانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

لا يكون ولا يوجد ذو الإشارة، مثل أي في الصفة؛ فيرفع المحلى بأل الواقع بعد الإشارة، إلّا إن كان ذو الإشارة وصلة لنداء ما فيه أل نحو: يا هذا الرجل أقبل.

في نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

التفصيل الذي ذكره الناظم: وهو أنه إن نصب الثاني جاز في الأوّل الفتح والضم، فإن ضم الأوّل وهو أحد الجائزين فيه، كان الثاني منصوبًا على إضمار فعل، وإن نصب الأوّل وهو الجائز الثاني، فمذهب سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الاسم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

* * *

(المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم)

وَاجْعَلْ مُنَادًى صحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا — كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم دائر بين كونه صحيحًا أو معتلًا: فإن كان معتلًا؛ فحكمه حكم المنادى الغير المضاف إلى ياء، وقد سبق الكلام عليه في باب المضاف إلى ياء المتكلم. وإن كان صحيحًا: ففيه خمسة أوجه: الوجه الأول: إمّا أن تحذف منه الياء وتبقى الكسرة دليلًا عليها، فتقول: «يا عبدِ»، فيرسم موافقًا لحالته في النطق. الثاني: إثبات الياء ساكنة، وكسر ما قبلها؛ فتقول: «يا عبدي» فهذا الوجه لم يتصرف فيه بشيء. الثالث: قلب الياء ألفًا، وبالطبع تقلب الكسرة - التي كانت لمناسبة الياء - فتحة، ثم تحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وتبقى الفتحة - التي قلبت عن الكسرة لمناسبة الألف - دليلًا على الألف المحذوفة، فتنطق به على هذا الوجه، «يا عبدَ» بفتح الدال وحذف الألف؛ طبقًا لرسمه. الرابع: قلب الياء ألفًا، ويتبعها قلب الكسرة فتحة، وإبقاء الألف والفتحة، فتنطق به كرسمه، فتقول: «يا عبدا» بإبقاء الألف، وفتح الدال. الخامس: إثبات الياء محركة بالفتحة، فلا عمل فيه إلّا بتحريك الياء بالفتحة، فتنطق به بتحريك الياء بالفتحة، عوضًا عن سكونها الذي كان أصلًا فيها، فتقول: «يا عبديَ» بفتح الياء؛ ففتح الياء لا يظهر في الرسم، وإنما يظهر في النطق.

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ — فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرْ

المنادى المضاف إلى ما أضيف إلى ياء المتكلم، ينظر له من جهتين: فالجهة التي لا يكثر فيها الاستعمال لا تحذف منها الياء، نحو: «يا ابن أخي»، و«يا خالي»، والجهة التي يكثر فيها الاستعمال، تحذف فيها الياء ولا يعوض عنها شيء، وإنما تكسر الميم أو تفتح فتنطق - في مثل: «يا ابن أمي و«يا ابن عمي» - «يا ابن أم» بكسر الميم أو بفتحها، وحذف الياء، ومثله: «يا ابن عمي»، والجهة التي يكثر فيها الاستعمال، وهي

ما كان المنادى فيها مضافًا إلى ياء المتكلم، تحذف فيها الياء، وتعوض عنها التاء، فتنطق في مثل: «يا أبي»، و«يا أمي»، بحذف الياء، وتعويض التاء عنها؛ فتقول: «يا أبت»، و«يا أمت» وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَفي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ ... وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

يشير بهذا البيت إلى ما يعرض للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، من حذف الياء، وتعويض التاء عنها؛ فتنطق في مثل «يا أبي»، و«يا أمي»، بـ «يا أبت»، و«يا أمت»، بحذف الياء، وتعويض التاء عنها، ولا تجمع بين الياء والتاء، فتنطق بـ «يا أبتي»، و«يا أمتي»؛ لأنه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه، وهو ممنوع.

* * *

(أَسْماءٌ لاَزَمَتِ النِّدَاءَ)

وَفُلُ بَعْضُ مَـا يُخَـصُّ بالنِّـدَا لُؤْمانُ نَوْمانُ كَـذَا وَاطَّـرَدَا

من الأسماء ما لا يستعمل إلّا في النداء، فلا يستعمل في غيره، وهو معنى قول الناظم: (**وفلِ بعض ما يخص بالندا**)؛ فتخصيصه بالنداء عبارة عن عدم استعماله في غير النداء، ثم إن الغرض من النداء: إمّا طلب إقبال المنادى لغرض يقصد منه غير السب واللوم، أو هو السب واللوم؛ فالقائل: «يا فُلُ»، أي: يا رجل، طالب إقبال الرجل لغرض مقصود منه، والقائل: «يا لؤمان» غرضه سب المنادى بأنه كثير اللؤم، والقائل: «يا نومانُ» غرضه ذمّ المنادى بوصفه بأنه كثير النوم متقاعد عن الأمور الراقية.

في سَبِّ الانْثى وَزْنُ يَـا خَبَـاثِ وَالأَمْرُ هكَذَا مِـنَ الثُّلاَثِـي

ومما كثر وشاع (**في سب الأنثى وزن يا خباث**) ويا فَجَارِ (**والأمر هكذا من الثلاثي**) وكثر.

وَشَاعَ في سَبِّ الـذُّكُورِ فُعَـلُ وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ في الشِّعْرِ فُـلُ

مما شاع في سب الذكور فُعَل، فيقال: «يا لُكَعْ»، «يا فُسَقْ»، وأشار بقوله: (**وجر في الشعر فل**) إلى قوله: (**في لَـجَّةٍ أَمْسِكْ فلانًا عن فُلِ**)[1]

* * *

(١) هذا عجز بيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة.
«لجة»: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب، «عن فلِ» أي: عن فلان.
الشاهد فيه: قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء، وجره بالحرف، وذلك ضرورة؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألّا يقع إلّا منادى.

(الاسْتِغَاثَةُ)

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللاَّمِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

وقولك: «يا لله للمسلمين»، و«يا لَزيدٍ لِعمرو».

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإما أن تتكرر معه الياء أو لا؛ فإن تكررت معه «يا»، نحو: «يا لَزيد ويا لَعمرو لِبكر» فتحت اللام في المعطوف، وإلّا كسرت نحو: «يا لزيد ولِعمرو لِبكر» بكسر اللام في المعطوف.

وَلاَمُ ما اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

اللام في المستغاث قد تحذف، ويعوض عنها الألف، فتقول في مثل: «يا لزيد، لبكر» - إذا حذفت منه اللام -: «يا زيدًا لبكر»، ومثل المستغاث في هذا العمل المتعجبُ منه، فتقول في مثل: «يا لَلداهية»، و«يا لَلعجب»: «يا عجبًا لزيد»، فتأتي بالألف في آخر المتعجب منه بدلًا عن اللام.

* * *

(النُّــــدْبَةُ)

ما لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَــا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ ما أُبْهِمَــا

معنى الندبة: التفجع أو التوجع؛ فالمندوب هو المتفجَّع عليه أو المتوجَّع منه لمــا ألَمَّ ونزل به من موت أو ألم من مرض، ويمثل الأول قولك: «وا زيداه»، ويمثــل الثــاني قولك: «وا ظهراه»، ولعدم ورودها في غير المعرفة، لا تستعمل في النكرة، فلا يقــال: «وا رجلاه»، ولا تستعمل في المبهم كاسم الإشارة فلا يقال: «وا هذاه».

وَيُنْدَبُ المَوْصولُ بالَّذِي اشْــتَهَرْ كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَــر

(ويندب الموصول بالذي اشتهر) اشتهارًا يعيِّنه ويرفع عنه الإبهام **(كبئر زمــزم يلي وا من حفر)** في قولهم: «وا من حفر بئر زمزماه»، فإنه بمترلة: «وا عبد المطلباه»؛ فإن عبد المطلب جد النبي ﷺ هو الذي حفرها.

وَمُنْتَهى المَنْدُوبِ صِلْهُ بــالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كانَ مِثْلَها حُــذِفْ

يلحق المنادى المندوب ألف؛ فإن كان ما قبل ألف الندبة ألفًا حذف، نحــو: «وا موساه».

كَذَاكَ تَنْــوِينُ الَّــذِي بِــهِ كَمَــلْ منْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْــتَ الأَمَــل

مثل حذف الألف من المندوب حذف ما تكمل به المندوب من صلة أو غيرهــا نحو: «وا من حفر بئر زمزماه»، «وا غلام زيداه».

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِــهِ مُجَانِسَــا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِــوَهْمٍ لاَبِسَــا

إذا كان آخر المندوب مفتوحًا، فالأمر ظاهر؛ لأن الألف يناسبها الفتح، فتقول في مثل «غلام أحمد» إذا ندبته وألحقت به ألف الندبة: «وا غلام أحمــداه»، وإذا كــان آخره غير مفتوح غيرته إلى الفتح وألحقت به ألف الندبة، فتقول في مثل «غلام زيد»:

«وا غلام زيداه»، بتغيير ما ألحقت به ألف الندبة من الكسر إلى الفتح، ما لم يوقع التغيير إلى الفتح في اللبس فلا يغير آخر المندوب إلى الفتح بل يبقى على حاله ويؤتى بما يجانسه ويجتنب الفتح، وهو معنى قوله: (**والشكل حتمًا أوله مجانسًا**...) إلى آخره، هذا حكمه من حيث إلحاق ألف الندبة به؛ فإنه يفتح إن لم يكن مفتوحًا قبل الإلحاق وإلا أبقي على فتحه، وأما من حيث إلحاق هاء السكت به إذا وقف عليه وحذفها في الدرج فهو ما أشار إليه بقوله:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشأْ فالْمَدَّ وَالْهـا لاَ تَـزِدْ

فهاء السكت لها حيثية في الوقف وحيثية في الدرج، وللمندوب المضاف إلى ياء المتكلم حيثيات متعددة دائرة مع حاله إذا لم يكن مندوبًا، فقوله:

وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيا وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدَا الْيا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

(**وقائل واعبديا واعبدا**) دائر على حاله في غير الندبة من تسكين الياء في حال البناء، وهو ما أشار إليه بقوله: (**من في الندا اليا ذا سكون أبدى**)؛ فالقائل في حال النداء: «يا عبدي» بسكون الياء، هو الذي يقول في حال الندبة «واعبديا واعبدا».

* * *

(الترخيـــــم)

تَرْخِيمًـــا احْـــذِفْ آخِـــرَ الْمُنـــادَى كَيَا سُـــعَا فِـــيمَنْ دَعـــا سُـــعَادَا

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت، ومنه قوله:

لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نزرُ(١).

أي: رقيق الحواشي.

وفي العرف حذف آخر الكلمة في حال النداء، ويمثل المعنى العـرفي، قولـك في «سعاد» إذا ناديته: «يا سُعَا»، ولما كان الترخيم له مظانٌّ يقع فيها، ومظـان لا يقـع فيها - وليس عام الوقوع في كل الأسماء بل بعضها يجوز ترخيمه بلا شرط وبعضها لا يجوز إلّا بشرط وبعضها لا يجوز ترخيمه أصلًا - نبه على جميع ذلك في سياق كلامه، فقال:

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًـــا فِي كُـــلِّ مـــا أُنِّثَ بالْهَا وَالذِي قَدْ رُخِّمَـــا

وحصل ترخيمه.

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْـــدُ وَاحْظُـــلاَ تَرْخِيمَ ما مِنْ هذه الْها قَدْ خَلاَ

(**بحذفها**)، أي: هاء التأنيث (**وفره بعد**)، أي: بعد الترخيم، فلا تحذف منه شـيئًا سوى ما حذف للترخيم؛ فما أنث بالهاء يجوز ترخيمه مطلقًا، وأشار بقوله: (**واحظلا**) إلى منع ترخيم ما لم يؤنث بالهاء إلّا إذا أحرز ثلاثة شروط: الأول: أن يكون رباعيًّـا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص (٥٧٧)، وشرح ابن عقيـل ص (٥٣٣)، ولسان العرب (هرأ) و (نزر).
«هراء» المنطق الكثير، وقيل: المنطق الفاسد الذي لا نظام له. «ولا نزر» يعني أن كلامهـا مختصر الأطراف وهذا ضد الهذر.
الشاهد فيه: قوله: «رخيم الحواشي» حيث جاء «رخيم» بمعنى الصوت اللين، والتـرخيم: «تليين الصوت».

فأكثر، الثاني: أن يكون علمًا، الثالث: ألاَّ يكون مركبًا تركيب إضافة أو إسناد لا تركيب مزج. فمثال ما استجمع الشروط: «نعمان، وجعفر» فصيغتهما في الترخيم «يا نعم، ويا جعف»، ومثال ما فقد الشرط الأول - وهو ألاَّ يكون رباعيًّا فأكثر -: «زيد، وعمرو» فلا يرخمان، ومثال ما فقد الشرط الثاني - وهو ألاَّ يكون علمًا فلا يرخم مثل: «قائم، وقاعد» ولو كان رباعيًّا، ومثال ما فقد الشرط الثالث - وهو أن يكون مركبًا تركيب إضافة أو تركيب إسناد-: كعبدِ شمسٍ، وبَرَق نحرُه، فلا يرخمان، وأما ما ركب تركيب مزج كمعديكرب فيرخم بحذف العجز، فيقال: «يا معدي».

وامنع (**ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا**) في كل حال.

إِلَّا الرُّباعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ

(**إلّا الرباعي فما فوق العلم**) أي: إلّا بهذين الشرطين وهو أن يكون ما خلا من هاء التأنيث رباعيًّا علمًا؛ فإن أحرز ما خلا من هاء التأنيث هذين الشرطين بأن كان رباعيًّا علمًا جاز ترخيمه، وقد تقدم التمثيل لذلك بنعمان وجعفر، فلا تغفل، ويزاد على هذين الشرطين - وهو أن يكون رباعيًّا علمًا - أن يكون (**دون إضافة وإسناد متم**)؛ فمجموع الشروط ثلاثة: أن يكون رباعيًّا فأكثر، وأن يكون خاليًا من الإضافة والتركيب الإسنادي لا المزجي لما علمت أن المركب تركيب مزج يجوز ترخيمه بحذف العجز فيقال في «معديكرب»: «يا معدي»[1].

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ إِن زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلاَ

(**ومع الآخر احذف الذي تلا**)، أي: تلاه، بشروط أربعة: الأول: (**إن زيد**) أي: إن كان زائدًا، الثاني: إن كان (**لَيْنا**) أي: إن كان حرف لين، الثالث: إن كان (**ساكنًا**)، الرابع: إن كان (**مكملًا**).

(١) والشرط الثالث: أن يكون عَلَمًا.

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

(**أربعة فصاعدًا**) فالحرف الذي تلاه الآخر إن لم يستكمل هذه الشروط فلا يحذف؛ فإن كان ما قبل الآخر زائدا وجب حذفه ويمثله قولك في «عثمان»: «يا عثم»، وفي «منصور»: «يا منص»، وفي «مسكين»: «يا مسك»، وإن كان غير زائد، لا يحذف؛ فلا يحذف في نحو: «مختار» وإن لم يكن ساكنًا لا يحذف؛ فلا يحذف في نحو: قنور، فتقول: «يا مختا، ويا قنو»، وإن كان غير مكمل أربعة فصاعدًا فلا يحذف في نحو: مجيد فتقول: «يا مجي» بعدم حذف ما قبل الآخر لأنه لم يكمل أربعة، وأشار بقوله: (**والخلف في واو وياء بهما فتح قفي**) إلى الخلاف الواقع في كل اسم قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، وذلك، كفرعَوْن وغرنَيْق، فيجريان على المذهبين من حذف ما قبل الآخر، وعدم الحذف؛ فتقول على أحد المذهبين: «يا فرع، ويا غرن»، وتقول على المذهب الآخر: «يا فرعو، ويا غرني».

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

(**والعجز احذف من مركب**) خاص بالمركب تركيب مزج؛ إذ هو الذي يرخم، فإذا حذف عجزه لأجل الترخيم قيل: «يا معدي»، (**وقلّ ترخيم**) الـ (**جملة**) إذا كان التركيب إسناديًّا (**وذا عمرو نقل**) فالسند والعمدة في النقل هو سيبويه، فتقول في مثل «تأبط شرًّا»: «يا تأبط»، بحذف العجز.

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ فالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

بأن يبقى الساكن على سكونه، والمحرّك على تحريكه، هذا على أحد المذهبين، ويسمى هذا في عرفهم بلغة من ينتظر المحذوف؛ بأن يجعل الباقي بعد الحذف متأهلًا لرد ما حذف منه بدون تغيير في حركة ما قبل المحذوف، وذلك أن الاسم إنما حذف منه ما حذف للترخيم؛ لسرعة الإقبال كما تحذف منه أداة النداء لذلك- أي: لسرعة الإقبال- كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفَ﴾، أي: يا يوسف أجب الداعي. وقد يعرض للاسم المرخم استعماله في غير

الترخيم، فيستعمل مستكملًا لجميع مادته وجميع حركاته فكان هذا هو الداعي إلى إبقاء ما قبل الترخيم على حاله بدون تغيير في الحركة لا في حال الترخيم ولا في حال غير الترخيم.

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا ... لَوْ كانَ بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

(**واجعله إن لم تنو محذوفًا**) وتسمى هذه اللغة بلغة من لا ينتظر، ويحصل الجعل المذكور بجعل ما قبل المحذوف بحالة ما تمم وقت الوضع بآخر حرف منه، وهو معنى قوله: (**كما لو كان بالآخر وضعًا تمما**) وتظهر ثمرة اختلافهم في ترخيم ثمود.

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ في ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

(**فقل على الأول في ثمود يا ثمو و**) قل: (**يا ثمي على الثاني بيا**)؛ فالنتيجة القولية مظهرة لكل من القولين.

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ في كَمُسْلِمَهْ ... وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَهْ

(**والتزم الأول**) أي: المذهب الأول (**في كمسلمة**) فلا يجرى إلّا على الطريقة الأولى، وقوله: (**وجوز الوجهين في كمسلمة**) فتجريه على كل من الطريقتين.

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... ما لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

قد علمت أن الترخيم حذف آخر المنادى، واعلم الآن أنه قد يحذف آخر الاسم لا للترخيم بل للضرورة، بشرط أن يكون ما حذف آخره للضرورة صالحًا للنداء، وقد أحرز هذا المعنى قول الشاعر:

لَنعم الفتى تعشو إلى ضوءِ نارِه ... طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرْ(1)

أي: طريف بن مالك.

---

(1) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي في ديوانه ص (١٤٢)، وشرح ابن عقيل (٥٣٧)، وهمع الهوامع (١/١٨١).
الشاهد فيه: قوله: «طريف بن مالٍ» حيث رخم في غير النداء للضرورة، وأصله « مالك».

(الاخْتِصَاصُ)

الاخْتِصَــاصُ كَنِــدَاءٍ دُونَ يَــا كَأَيُّهَا الْفَــتى بِــإِثْرِ ارْجُونِيَــا

الاختصاص يماثل النداء من حيث إن المنادى مختص بطالب الإقبال، وهذا مختص بالمزية التي تؤخذ من فحوى الكلام، ويزيدك بيانًا قوله ﷺ: «**نحن– معاشرَ الأنبياء– لا نورث. ما تركناه صدقة**»[1]؛ فهذه المزية مختصة بهم، عليهم الصلاة والسلام. وقولهم: «نحن – العربَ – أسخى من بذل» لبيان اختصاصهم بالمزيّة.

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْــوَ أَلْ كَمِثْلِ«نَحْنُ– الْعُرْبَ– أَسْخى مَنْ بَذَلْ

(و) يخالف المنادى بأنه (**قد يرى ذا دون أي تلو أل، كمثل نحن العرب أسخى من بذل**) فيؤخذ من قولهم: «نحن العرب... إلخ» جهة المزية وجهة المخالفة للنداء وهي استعماله بدون أي وتلو أل.

* * *

(١) أخرجه البخاري في «فرض الخمس» (٣٠٩٣) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «الجهاد والسير» باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث». ما تركنا فهو صدقة» (١٧٥٨).

(التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ)

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

«إياك والشرَّ، وإياك والأسدَ» منصوبان بعامل مقدر استتاره واجب مأخوذ من مادة التحذير، فإذا انتظم مع المنصوب كانت صورة الكلام: احذر تلاقيك والأسد، هذا مع العطف.

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

فإذا نزل عن درجة اللزوم كان في درجة الجواز، وذلك في قوله: «يا مازن رأسك والسيف»، أي: يا مازن، قِ رأسَك واحذر السيف، والحكم بعدم لزوم استتار العامل المستلزم لجواز الاستتار يستمر في كل حال.

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي

أي: احذر الضيغم يا هذا الساري في مواطن الأسد؛ فالاستتار إذًا واجب مع التكرار.

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

أصل وضع التحذير أن يكون للمخاطَب؛ لأنه الذي يُلقَى إليه الكلام ممزوجًا بالمعنى الذي يتقيه، وهي ثمرة التحذير؛ فإذا ورد على غير المخاطب – بأن ورد للمتكلم –كان شاذًّا؛ فيحكم بشذوذ قوله: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، وأشذ منه مجيئه للغائب في قوله إذا بلغ الرجل الستين: فإياه وإيا الشوابّ. فلا يقاس على شيء من ذلك.

وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

الإغراء: تنبيه المخاطب على الأمر الذي يحمد فاعله عليه إن وقع منه، ويمثل هذا قولك: «أخاك أخاك» أي: الزم أخاك، هذا مثاله في التكرار مع عدم العطف، ومثاله مع العطف: «أخاك والإحسانَ إليه» وفي كلا المثالين إضمار العامل واجب؛ فإن انفرد عن التكرار أو العطف فلا يجب الإضمار، وذلك قولك: «أخاك» بدون تكرار ولا عطف.

* * *

(أَسْماءُ الأَفْعَالِ والأَصْوَاتِ)

ما نابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

نيابة اسم الفاعل عن الفعل إقامته مُقامه في تأدية المعنى الذي وضع له الفعل؛ فشتان أدى معنى: افترق، وصه أدى معنى: اسكت، وأوَّه أدى معنى: أتوجع، ومه أدى معنى: اكفف عن هذا .

وَما بِمَعْنى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

ورود اسم الفعل بمعنى افعل كثير، وذلك كآمين بمعنى: استجب، وورده بمعنى المضارع كَوَيْ بمعنى: أعجب، ووروده بمعنى الماضي كهيهات بمعنى: بَعُدَ- نادر وقليل.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمائِهِ عَلَيْكا ... وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكا

قد يرد «عليك» اسم فعل بمعنى: الزم كذا، ويمثله قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[1]، أي: الزموا أنفسكم، ويرد: «دونك» كذا و«إليك» كذا، ويمثله قولك «دونك زيدًا أو إليك زيدًا» بمعنى: خذه، وقد يرد مصدرًا وإليه يشير قوله:

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

ثبت لأسماء الأفعال من العمل ما ثبت لما تنوب عنه؛ فإن كان الفعل يعمل النصب، كان اسم الفعل النائب عنه كذلك، وقد يستعمل اسم الفعل مصدرًا كرويد وبله، فتقول: «رويد زيدٍ» بمعنى: إرواده وإمهاله، و«بله زيدٍ» بمعنى: تركه.

وَما لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَها وَأَخِّرْ ما لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

فإن كان الفعل يعمل الرفع كان اسم الفعل كذلك، كهيهات زيدٌ بمعنى: بَعُدَ، و«صه» بمعنى: اسكت؛ فاسكت متحمل لضمير مرفوع، وإن كان الفعل يرفع

---

(١) المائدة: [١٠٥].

وينصب كان اسم الفعل كذلك، كدَرَاكِ زيدًا بمعنى: أدركه.

وَاحْكُمْ بِتَــنْكِيرِ الَّــذِي يُنَــوَّنُ   مِنْهَا وَتَعْرِيــفُ سِــوَاهُ بَــيِّنُ

ما ينون من أسماء الأفعال وقت الاستعمال فهو نكرة بمعنى أنه لا يخص فردًا بعينه من أفراد الجنس؛ فإذا قلت: «صهٍ» بالتنوين كان المعنى: اسكت عن أي فرد من أفراد هذا الجنس لغرض يدعو الآمر لذلك، وإن قلت: «صَهْ» - بدون تنوين - كان الغرض السكوت عن الكلام المتداول بين الآمر والمخاطب.

وَما بِهِ خُوطِبَ مــا لاَ يَعْقِــلُ   مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

كل ما يزجر به الحيوان أو الطائر فهو اسم صوت؛ فجميع الزواجر تسمى اسم صوت وإن اختلفت في المعنى؛ فـ «غاق»: زجر للغراب ويسمى اسم صوت، و«عدس» زجر للبغل ويسمى اسم صوت أيضًا.

كَذَا الَّذِي أَجْــدَى حِكايَــةً كَقَــبْ   وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَــبْ

قد تكفلت اللغة بوضع الألفاظ لمدلولاتها، وقد تكون مدلولاتها أصواتًا لزجر الحيوانات؛ فعدس اسم للصوت الذي يزجر به البغل، وبعد كونه اسمًا للصوت فحظه البناء كأسماء الأفعال.

* * *

(نُونا التَّوْكِيدِ)

لِلْفِعْـــلِ تَوْكِيـــدٌ بِنُـــونَيْنِ هُمــا ... كَنُونَيِ اذْهَـــبَنَّ وَاقْصِـــدَنْهُمَا

أشار بقوله: (**للفعل توكيد**) إلى أن التوكيد من خواص الفعل؛ فلا يؤكد الحرف ولا الاسم، والتوكيد الواقع في «إن زيدًا قائم» للنسبة لا للاسم؛ فاللام في «للفعل»[1]

لام الاختصاص. ثم لما كان التوكيد مشتركًا بين النون الثقيلة والخفيفة - وليس مخصوصًا بإحداهما - نص عليهما في ضمن الفعل؛ فأشار إلى الثقيلة في قوله: (**اذهبنَّ**)، وأشار إلى الخفيفة في قوله: (**واقصدنْهما**).

يُؤَكِّـــدَانِ افْعَـــلْ وَيَفْعَـــلْ آتِيَـــا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا امَّـــا تالِيَـــا

أشار بقوله: (**يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب**...) البيت، إلى مظانِّ وقوعهما؛ فيقعان في الأمر، نحو: «اضربنَّ واضربَنْ» ويقعان في المضارع المفيد للطلب بواسطة وقوعه في حيز لام الأمر، نحو: «لتضربنَّ»، ويقعان في المضارع الواقع شرطًا لإن المؤكَّدة بما، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ**﴾[2]، وأشار إلى شرط وقوعها في جواب القسم أن يكون مثبتًا ومستقبلًا بقوله:

أَوْ مُثْبَتًـــا فِي قَسَـــمٍ مُسْـــتَقْبَلاَ ... وَقَلَّ بَعْدَ «ما» وَ «لَمْ» وَبَعْدَ «لا»

(**أو مثبتًا في قسم مستقبلًا**) نحو: «والله لتضربنَّ»، فإن كان الجواب منفيا فلا يؤكد، نحو: «والله لا تفعل كذا» وكذا إن كان حالًا، نحو: «والله ليقوم زيد»، (**وقلّ بعد ما ولم وبعد لا**) توكيد المضارع الواقع بعد «ما» - التي لم تسبق بإن الشرطية - قليل، ويمثل هذا قولك لمن تبغض: ما أَرَيَنَّكَ هَاهنا، وكذا يقل توكيد المضارع الواقع بعد «لم» كقوله:

---

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) الأنفال: [٥٧].

يحسبُه الجاهلُ ما لم يعْلَمَا شيخًا على كُرسيِّه مُعَمَّمَا[1]

وكذا يقل توكيد المضارع الواقع بعد لا، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[2]، وأشار بقوله:

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

(**وغير إما من طوالب الجزا**) إلى أنه يقل توكيد المضارع الواقع بعد أداة من أدوات الشرط غير إمّا وذلك كقوله: (**من تَثْقَفَنْ منهمْ فليسَ بآيبٍ**)[3]، وأشار بقوله: (**وآخر المؤكد افتح كابرزا**) إلى أن آخر المضارع المؤكد بالنون يلتزم فتحه، وكان عليه أن يقيد إطلاقه؛ إذ الفتح مقيد بعدم اتصال ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

الفعل المؤكد بالنون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، يجب تحريكه بما يجانس ما اتصل به من الضمائر؛ فيحرك بالفتحة إذا اتصل به ألف الاثنين، ويحرك بالضمة إذا اتصل به واو الجماعة، ويحرك بالكسرة إذا اتصل به ياء المخاطبة. ولما كان ظاهر قوله: (**واشكله قبل مضمر لين بما جانس... إلخ**) صادق ببقاء الضمير مع المجانس له وليس كذلك؛ بل

---

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي، وهو في حاشية الصبان (٣/٢١٨).
الشاهد فيه: قوله: «لم يعلما» حيث أكد الفعل المضارع المنفي بـ «لم» وأصله: «ما لم يعلمن» فقلبت النون ألفًا للوقف، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلّا للضرورة.

(٢) الأنفال: [٢٥].

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي .
«تثقفن» أي: تدركه وتظفر به، «آيب»: راجع.
الشاهد فيه: قوله: ««من تثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة لإن الشرطية، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيبويه.

يحذف الضمير ويبقى المجانس دليلًا عليه، وهو مفاد قوله:

وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّـهُ إلّـا الأَلِـفْ   وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِـفْ

(والمضمر احذفنه) والذي أوجب حذف الضمير العلل التصريفية وذلك أننا إذا نظرنا إلى «تضربُنَّ» بضم الباء أو «تضربِنَّ» بكسر الباء، وجدنا أن أصله[1]: «تضربونَنَّ»، وأصل تضربِنَّ: «تضربينَنَّ» بثلاث نونات، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال؛ فالتقى ساكنان الواو مع نون التوكيد والياء مع نون التوكيد، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلًا عليها، وحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلًا عليها، وإنما حذف الضمير إذا كان واوًا أو ياء، ولم يحذف إذا كان ألفًا، فعدم الحذف المشار إليه بقوله: **(إلّا الألف)**، فلا تحذف لمدرك خفي وهو أن الألف إذا حذفت لم يوجد ما يدل عليها؛ فإن قيل: الفتحة تدل عليها، قلنا في الجواب: الفتحة لا تتعين دليلًا على الألف لما علمت مما سبق في قوله: **(وآخر المضارع[2] افتح كابرزا)** فالاحتمال دائر بين كون الفعل مسندًا للمفرد وفُتِح لأجل اتصاله بنون التوكيد أو الفتحة دليلًا على ألف الضمير المحذوفة، ولا توجد الدلالة مع الاحتمال، هذا الذي تلوته عليك وعلمته خاص بالفعل الصحيح إذا أسند لضمير الجمع أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين وأكد بالنون، وأما الفعل المعتل المسند لضمير الجمع أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين فإما أن يؤكد بالنون أو لا، فيؤخذ من قول الناظم: **(وإن يكن في آخر الفعل ألف)** التفصيل الآتي في قوله:

فاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًـا غَيْـرَ الْيـا   وَالْوَاوِ يَاءً كاسْـعَيَنَّ سَـعْيَا

وذلك أن الفعل المعتل إما أن يكون آخره ألفًا أو واوًا أو ياء؛ فإن كان آخره واوًا أو ياء حذفتا؛ لأجل واو الضمير أو يائه وضم ما بقي قبل واو الضمير وكسر ما بقي

---

(١) أي أصل تضربُنَّ.

(٢) في متن الألفية: المؤكَّد.

قبل ياء الضمير فتقول: «يا زيدون هل تغزُونَّ؟ وهل ترمُونَّ؟»، و«يا هند هل تغزِنَّ؟ وهل ترمِنَّ؟». وإن أسند الفعل الذي آخره ألف إلى الألف لم تحذف ألف الضمير وقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء، وحركت بحركة تجانس الألف، فتقول: «اسعيانّ واخشيانّ يا زيدان». هذا تفصيل ما أفاده قوله:

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

وصوّره، بقوله:

نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بالْكَسرِ وَيَا ... قَوْمِ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيا

ومن الأحكام المقررة لنون التوكيد، ما أفاده قوله:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ ... لكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أُلِفْ

وإنما لم تفتح لما عهد وثبت لها من حيث وقوعُها بعد ضمير المثنى، فالكسر ثابت لها من هذه الحيثية لا من حيث إنها نون التوكيد.

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

الفعل المسند إلى نون النسوة إذا أكد بالنون، وجب الفصل بين نون النسوة وبين نون التوكيد بالألف فتقول: «اضربْنَانّ» بنون مشددة قبلها ألف.

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

تحذف نون التوكيد الخفيفة إذا وليها ساكن، وعلة ذلك التقاء الساكنين ومنه قوله: «لا تُهِينَ الفقيرَ» والأصل: «لا تهيننَّ». وتحذف – أيضًا – في الوقف إذا وقعت بعد غير الفتح بأن وقعت بعد الضم أو الكسر، وإذا حذفت نون التوكيد الخفيفة عند وقوعها بعد ضمة أو كسرة فاردد ما كان حذف لأجلها وهو ما أفاده قوله:

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَها في الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا في الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

فتقول في «اضربُنَّ يا زيدون» إذا وقفت عليه: «اضربوا»، وتقول في «اضربِنَّ يا هند» إذا وقفت عليه: «اضربي». هذا إذا وقعت بعد غير الفتح وهو الضم أو الكسر. وأما إذا وقعت بعد الفتح فلها من الأحكام ما أفاده الناظم بقوله:

وَأَبْــدِلَنْها بَعْــدَ فَــتْحٍ أَلِفَــا وَقْفًا كما تَقُولُ في قِفَنْ قِفَــا

فأفاد الحكم بالمثال، فلله دره عالمًا!

* * *

(ما لاَ يَنْصَرِفُ)

بدأ بتعريف الصرف ليكون الحكم على الاسم الذي لا ينصرف بمعلوم، فقوله:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

بيان لحقيقة الصرف، والغرض منه الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. ولما بين الصرف بأنه (**تنوين**... إلخ) شرع في بيان علله، فقال:

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

من موانع الصرف ألف التأنيث سواء كان مقصورًا أو ممدودًا وهو معنى الإطلاق في كلام الناظم؛ فالناظم ذكر العلل مع الأسماء التي تمنع من الصرف لهذه العلل، ولكن الأضبط لجمعها في الحافظة وتوريدها في مواردها عند مقتضيها ما أشار إليه بعضهم فقال:

«عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعجمةٌ جمعٌ ثم تركيبُ

والنونُ زائدةً من قبلها ألفٌ ... ووزنُ فِعْلٍ وهذا القولُ تقريبُ»

وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

مما يمنع الاسم من الصرف الوصفية مع زيادة الألف والنون بشرط ألا يكون مؤنث هذا الاسم مختومًا بتاء التأنيث، ويمثل هذا المعنى قولك: «مررت بسكرانَ» مجرورًا بالفتحة؛ لمنعه من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ووجودِ الشرط وهو أن مؤنثه لا يختم بتاء التأنيث؛ فلا يقال: سكرانة وإنما يقال: سكري.

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ

يمنع من الصرف أمران بشرطين: الأمر الأول: الوصف، والشرط: أن يكون

أصليًّا، الأمر الثاني: وزن أفعل، والشرط: ألا يكون مؤنثه بالتاء؛ فالجامع لما يمنع من الصرف «أحمر وأخضر»، والجامع لما يجوزّ الصرف: «أرملٌ» أي: فقير، يقال: رجل أرمل، أي: فقير؛ فالوصف عارض، والمؤنث: أرملة.

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ   كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الاسْمِيَّهْ

لا يعتبر عروض الوصفية لوزن أفعل- كأربع- بل يمنع من الصرف ويلغى هذا العارض، وكذا إذا عرضت الاسمية لا تعتبر بل يمنع من الصرف ويلغى هذا العارض؛ فالأدهم بكونه وصفًا في الأصل يمنع من الصرف ويلغى ما عرض له من استعماله استعمال الأسماء، وهو معنى قوله:

فالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ   في الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

لاعتبار الأصل وإلغاء العارض، وأشار بقوله:

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى   مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

إلى أن صرف هذه الثلاثة لعدم تحقق الوصفية فيها عند من يقول بأنها مصروفة، وأما من يقول بمنعها من الصرف فله مدرك آخر استند إليه فمنعها من الصرف؛ وذلك أن معنى أجدل هو الصقر ويتخيل منه القوة، ومعنى أخيل: التخيل؛ فيتخيل منه هذا الوصف، ومعنى أفعى: الحيّة؛ ويتخيل منه الخبث. هذا سند من منعها من الصرف، وأشار إليه الناظم بقوله: (**وقد ينلن المنعا**).

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   في لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ

سبق أن الوصفية تمنع مع زيادة الألف والنون وتمنع مع وزن الفعل وتمنع مع هذه الثلاثة؛ وهي: «مَثْنى، وثْلاث، وأُخَر»، فهي أوسع دائرة من غيرها، وإنما اعتبرنا في «مثنى وثلاث» العدل؛ لوجود السماع، يقال: «جاء القوم مثنى وثلاث» إذا جاءوا اثنين اثنين، أو جاءوا ثلاثة ثلاثة، ومن المحقق أن «أخر» معدول عن «آخر»، فجهة كل واحد من الثلاث السماع.

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

قد سمع «أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع».

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ   أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل وهو ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فلا تكون صيغة الجمع مستقلة بالمنع من الصرف إلّا بهذا الشرط، ويوجد هذا الشرط في نحو: «مساجد ومصابيح»، فإن تخلف هذا الشرط في نحو: «صياقِلَةٍ»(١) صُرِف.

وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي   رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

الجمع الصحيح يجرى إعرابه على آخره، والجمع المعتل يجري إعرابه كالمنقوص وهو ما حذف منه حرف العلة؛ فمثل «جواري، وغواشي» يجرى إعرابه في حالتي الرفع والجر على ما قبل حرف العلّة لحذف حرف العلّة وتعويض التنوين عنه فتقول: «جوارٍ وغواشٍ» منونين في حالة الرفع والجر، والإعراب مقدر على الياء المحذوفة، وتظهر الفتحة على الياء في حالة النصب بغير تنوين.

وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الْجَمْعِ   شَبَهٌ اقْتَضى عُمُومَ المَنْعِ

إذا أشبه الاسم الجموع المتناهية بأن كانت صيغته على وزان صيغة منتهى الجموع اقتضى هذا الشبه المنع من الصرف؛ فمنع «سراويل» من الصرف لهذا الشبه لا لأنه من الجموع المتناهية.

وَإِن بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

---

(١) في الأصل: صياقل، وهو خطأ. وعلة صرف «صياقلة» وما شابهها أن ثاني الحروف الثلاثة بعد الألف متحرك.

إذا سمي بالجموع المتناهية، أو سمي بما لحق بها كشَراحِيل، ثبت لما سمي بها المنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأنه لم يوجد في الآحاد العربية اسم على زنته.

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبا

والعلّة – في منع الصرف – العلمية والتركيب؛ فتجُري إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الأخير؛ فتقول: «هذا معديكربُ ورأيت معديكربَ ومررت بمعديكربَ».

كَذَاكَ حاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنا ... كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانا

مما يمنع الاسم من الصرف زيادة الألف والنون، أي: الألف والنون الزائدتان، ويمثل هذا قولك: «غطفان، وأصبهان»؛ فعلة المنع إذن العلمية وزيادة الألف والنون.

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

(**كذا مؤنث بهاء مطلقا**) مما يمنع من الصرف هاء التأنيث، ومنعها من الصرف عام للمذكر والمؤنث، كطلحة وفاطمة، ولا يشترط معها زيادة الاسم على ثلاثة أحرف، وهذا معنى الإطلاق في كلام الناظم، وإنما تشترط الزيادة على الثلاث إذا عرا الاسم عن هاء التأنيث، وهو ما أشار إليه بقوله: (**وشرط منع العار كونه ارتقى**) .

فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدَ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

(**فوق الثلاث**) كزينب (أو) لم يرتق عن الثلاث ولكن كان أعجميًا (**كجور أو سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر**) هذه الثلاثة ممنوعة من الصرف فمنع «جور» للعلمية والعجمية، وكذلك «سقر» ومنع «زيد» من الصرف؛ لأنه علم على مؤنث بعد نقله من المذكر. فإن لم يرتق عن الثلاث أو لم يكن أعجميًا أو لم يسبق استعماله في المذكر قبل استعماله في المؤنث ففيه:

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقّ

(وجهان) يجريان **(في العادم تذكيرًا سبق وعجمة كهند والمنع أحق)** من الصرف في مثل «هند» من كل مؤنث عار عن تاء التأنيث ساكن الوسط.

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

الاسم إذا كان أعجميًّا- أي: بوضع العجم- ووضع على أزْيد من ثلاثة أحرف فلا يصرف، بل يمنع من الصرف للعلمية والعجمة، وذلك كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ ... أَوْ غالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

أي مثل ما تقدم من العلل المستلزمة لمنع صرف الاسم إذا حاول شيئًا منها فتلبس به؛ فإن تلبس بالعجمة كانت مانعة له من الصرف مع علّة أخرى كالعلمية، وإن تلبس وصدر على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه كان من موانع صرفه مع علّة أخرى وهي العلمية ويفيد مجموع هاتين العلتين مثال الناظم بأحمد ويعلى، فكل من هذين الاسمين حاوٍ لوزن الفعل وحاوٍ للعلمية.

وَما يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

كل اسم زيدت فيه الألف للإلحاق لا ينصرف، بشرط أن يكون علمًا وأن تكون ألف الإلحاق مقصورة كالألف في «حبلى»، وذلك كعلقى وأرطى إذا جعلا علمين، وإلّا فلا منع من الصرف إذا كانت ألف الإلحاق ممدودة كعلباء ، ولا منْع من الصرف أيضًا إذا لم يجعل ما فيه ألف الإلحاق علمًا.

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ ... كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

العلم المعدول من ألفاظ التوكيد كجُمَع في قول القائل: «جاء النساء جُمَع»؛ فإنه معدول عن «جمعاوات» وقد حاز العلمية بالإضافة المقدرة أي: «جمعهنّ»؛ فهو علم على جماعة النسوة فقد حاز العلمية والعدل فمنعاه من الصرف؛ لأنهما من علل المنع من الصرف، وكذا يمنع من الصرف العلمية والعدل إذا كان المعدول على وزن فُعَل،

كعُمر وزُفر، المعدولين عن عامر وزافر.

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مانِعَا سَـــحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْـــدًا يُعْتَبَـــرْ

الأمر العام الشامل لعدّة من الأفراد إذا أريد منه فرد بعينه صار اللفظ الدال على ذلك المراد بعينه علمًا، فسَحَر الموضوع للزمن الواقع قبيل الفجر لا يخص سحر يوم بعينه إلّـــا إذا تعين بالقصد والإرادة، مثل ما لو سئل القادم من سفره عن وقت قدومه، فقال: قـــدمت سحر ليلة الجمعة، فقد حاول التعيين بالقصد والتعريف بالعدول عن السحر المعرف بـــأل فأحرز العلمية والعدل فمنعاه من الصرف.

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَـــالِ عَلَمَـــا مُؤَنَّثًا وَهْـــوَ نَظِـــيرُ جُشَـــما

(**وابن على الكسر فعال علمًا**) ما كان على وزن فعال كحذام وقطام فللعـــرب فيه طريقتان: طريقة أهل الحجاز بناؤه على الكسر في الأحوال الثلاثة إذا كان (**مؤنثًا**)، وطريقة تميم إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل فهو (**نظير جشما**).

عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفَنْ مـــا نُكِّـــرَا مِنْ كُلِّ ما التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّـــرَا

(**عند تميم**) فهو معدول عن جاشم، فكذلك حذام معدول عن حاذمة، ولا شك أن هاتين العلتين من موانع الصرف - أعني العلمية والعدل - فالمنع من الصرف دائـــر مع وجودهما، والصرف دائر على فقدهما أو فقد إحداهما، وهو مفاد قوله: (**واصرفن ما نكرا**) فصرفه لفقد إحدى العلتين وهو التعريف (**من كل ما**) أي: اســـم حاولـــه (**التعريف**) فأدرك اسمًا (**فيه أثرا**) أي أثره الذي حاول التعريف الاسم المنكر لأجله.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًـــا فَفِـــي إِعْرَابِهِ نَهْـــجَ جَـــوَارٍ يَقْتَفِـــي

الاسم إذا كان منقوصًا يتبع «جوار» في إعرابه؛ فينون في كل من حالتي الرفع والجر، وتظهر الفتحة على الياء في حالة النصب؛ فتقول: «جاء قـــاضٍ» بـــالتنوين، و«مـــررت بقاضٍ» بالتنوين أيضًا ، و«رأيت قاضي» فتظهر الفتحة على الياء.

وَلاضْطِرَارٍ أوْ تَناسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْــعِ وَالمَصْــرُوفُ قَــدْ لاَ

يجوز لأجل الضرورة صرف ما يمنع من الصرف لوجود علة منع الصرف، وذلك كقوله: (**تَبَصَّرْ خليلي هل تَرى من ظَعائنٍ**)[1]، وهو كثير قد اعترف بجــوازه أهــل البصرة وأهل الكوفة، وقد ورد صرف ما لا ينصرف للتناسب وذلك قولــه تعــالى: ﴿**سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً**﴾[2] في قراءة من قرأ بالتنوين، وهناك قراءة أخرى ببقائه على المنــع من الصرف. وأما الشق الآخر وهو منع المصروف من الصرف فأجازه قــوم ومنعــه آخرون، وحجة من قال بمنع المصروف من الصرف قوله:

ومِمَّنْ وَلَــدوا عامــ رُ ذو الطُّولِ وذو العَرْضِ[3]

فمنعه من الصرف وليس فيه سوى العلمية.

* * *

---

(١) لم نقف على تخريجه.
(٢) الإنسان: [٤].
(٣) البيت من الهزج، وهو لذي الإصبع العدوانيّ في ديوانه ص (٤٨)، وشرح ابن عقيل (٥٦٤)، ولسان العرب (عرب)، (عمر).
والشاهد فيه: عدم صرف «عامر»، وهو غير ممنوع من الصرف، وذلك للضرورة الشعرية.

(إِعْرَابُ الْفِعْلِ)

ارْفَــعْ مُضَــارِعًا إِذَا يُجَــرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَــازِمٍ كَتَسْــعَدُ

يرفع المضارع عند مقتضيه، وهو التجرد من الناصب والجازم، فإذا لم يتجرد مـن الناصب بأن اقترن بعامل من عوامل النصب كان حكمه ما أشار إليه الناظم بقوله:

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَــيْ كَــذَا بِــأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

شرط نصب المضارع بـ «أَنْ» أن تكون مصدرية، وهي التي لم تسبق بعلـم ولا بظن، فإن سبقت بعلم أو ظن لم تكن المصدرية، بل تكون المخففة من الثقيلة وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1]، أي: أنه سيكون منكم مرضى، فقوله:

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّـرِدْ

(**فانصب بها**) تفريع على ما يفهم من قوله: (**لا بعد علم**)، فمفهومه: أن الواقعة بعـد علم لا تنصب المضارع بل تنصب الاسم وهو أحد معموليها، ومعمولها الآخر الرفع، وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: (**والرفع صحح واعتقد**) حيث أثبت لها هذا العمل وهو نصب الاسم ورفع الخبر (**تخفيفها من أن**) الثقيلة (**فهو مطرد**)، أي: كثير في التراكيب العربية.

وَبَعْضُهُم أَهْمَلَ أَنْ حَمْلًــا عَلَــى «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

(**وبعضهم أهمل أن**) المصدرية، أي: من العرب من أهمل أن المصدرية فلم تعمـل النصب، بل يرفع الفعل بعدها، وكانت داعية الإهمال (**حملا على ما أختـها حيـث استحقت عملا**) فهما مشتركان في أن كلًّا منهما يسبك مع ما بعده بمصدر، فهمـا مشتركان في هذا العمل.

---

(١) المزمل: [٢٠].

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلا إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

(**ونصبوا بإذن المستقبلا**) بالشروط التي أشار إليها بقوله: (**إن صدرت والفعل بعد موصلا**) فشرط النصب بإذن: أن يكون الفعل مستقبلا، وأن تقع في صدر الكلام، وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، ويجمع هذه الشروط قولك لمن قال لك: «آتيك؟»، فتقول في جوابه: «إذن أكرمَك» بنصب الفعل، ولما كان من شرط النصب بإذن أن تقع في صدر الكلام وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، فكل ما خالف هذا الشرط يمنع من عملها النصب، ولو كان المتقدم عليها حرف عطف، أو كان الفاصل بينها وبين الفعل القسم- نبه على عدم منافاة كل منهما لعملها النصب، فقال:

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(**أو قبله اليمين**) أي: توسط القسم بين إذن والفعل فذكر قبل الفعل (**وانصب وارفعا**) أي: لك أن تنصب الفعل ولك أن ترفعه (**إذا إذن من بعد عطف وقعا**) فلا يصادر تصديرها وقوع حرف عطف قبلها؛ ولذا جاز الوجهان النصب والرفع.

وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ أَنْ ناصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

(**وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة**) مما تمتاز به أن المصدرية من بين النواصب أنها تعمل ظاهرة ومضمرة؛ فتعمل ظاهرة إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: «جئتك لألاَّ[1] تضرب زيدًا»، وإن وقعت بعد لام الجر و لم تقع بعدها لا النافية، فحكمها في العمل دائر بين كونها مظهرة أو مضمرة، فلم تعق عن العمل في كلتا[2] الحالتين وهو مفاد قوله: (**وإن عدم**).

---

(١) أصلها: لأَنْ لا، فأُدغمت النون في اللام لفظًا، وحذفت النون خطًّا.
(٢) في الأصل: كلا، وهوَ خطأ.

لاَ فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا   وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

(**لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا**) فتقول: «جئتك لأقرأ أو لأن أقرأ» (و) يتحتم إضمار أن إذا وقعت (**بعد نفي كان**) أي: كان المنفية، فقوله: (**حتمًا أضمرا**) بيان لما تستحقه أن المصدرية من وجوب الإضمار إذا وقعت بعد كان المنفية نحو: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ**﴾(١).

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي   مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الَّا أَنْ خَفِي

(**كذاك**) يجب إضمار «أن» (**بعد أو إذا يصلح في، موضعها حتى أو الّا أن خفي**) صلاحية «حتى» أو «إلّا» في موضع، أو عبارة عن حلولهما في محل «أو»؛ فتحل «حتى» في محل «أو» إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا كقوله:

لأستسهلنَّ الصَّعبَ أو أُدركَ المُنَى   فما انقادتِ الآمالُ إلّا لصابرِ(٢)

المعنى: لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى.

وتكون بمعنى «إلّا» إذا وقعت بعد ما يفيد معالجة الشيء ومزاولته شيئًا فشيئًا حتى يتم، نحو قوله:

وكُنْتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ   كسرتُ كعوبَها أو تستقيمَا (٣)

أي: إلّا أن تستقيم، أي: إذا سعيت في الإصلاح بين قوم فلا أترك سبيلهم حتى

---

(١) الأنفال: [٣٣].

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٧٢/٤)، وشرح ابن عقيل ص (٥٦٨)، وشرح الأشموني (٥٥٨/٣).
الشاهد فيه: قوله: «أو أدرك المنى» حيث نصب الفعل المضارع «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى: إلى أنْ، والنصب بـ «أن» مضمرة وجوبًا.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص (١٠١)، والكتاب (٤٨/٣).
الشاهد فيه قوله: «أو تسقيما»، حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» مضمرة وجوبا بعد «أو» التي بمعنى «إلا».

أجمع بينهم بحيث يكونون على مكارم الأخلاق ويزول ما وقع بينهم من العداوة والبغضاء.

وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ أنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

يجب إضمار «أن» بعد «حتى» إذا وقع بعدها المستقبل، نحو: «سرت حتى أدخل البلد» فإن كان ما بعدها حالًا أو مؤولًا به فالحكم ما أشار إليه بقوله:

وَتِلْوَ حَتَّى حالًا اوْ مُؤَوَّلاَ بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المسْتَقْبَلاَ

فالرفع واجب في تلك الحالة نحو:«سرت حتى أدخلُ البلد» بالرفع إن قلت ذلك وأنت داخل فيها.

وَبَعْدَ فا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

ينصب الفعل الواقع في جواب الطلب المحض والنفي المحض بأن المقدرة وجوبًا وذلك كقوله تعالى: ﴿**لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾(١)، والطلب يتحقق مع الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، فالأمر نحو: «ائتني فأكرمَك» والنهي نحو قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**﴾(٢)، والدعاء نحو: **رَبِّ انْصُرْنِي** فلا أخذلَ، والاستفهام نحو: «هل تكرم زيدًا فيكرمَك؟»، ومثله قوله تعالى: ﴿**فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**﴾(٣)، ومثال التحضيض: ﴿**لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**﴾(٤)، ومثال التمني: ليت لي مالًا فأتصدقَ منه، ومنه

(١) فاطر: [٣٦].
(٢) طه: [٨١].
(٣) الأعراف: [٥٣].
(٤) المنافقون: [١٠].
والفعل «أَكُنْ» في الآية الكريمة مجزوم بالعطف على موضع «فأَصَّدَّقَ»؛ لأن موضعه الجزم على جواب التمني (البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (٢/٤٤١)].

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[1].

الْوَاوُ كالْفَا إِنْ تُفِــدْ مَفْهُــومَ مَــعْ   كَلاَ تَكنْ جَلْدًا وَتُظْهِــرَ الجَــزَعْ

مفاده: أن الواو مثل الفاء في نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بشرط أن تفيد المعيّة، نظير قوله: (**لا تكن جلدًا وتظهر الجزع**) في إفادة المعيّة؛ لأن معنى المثال: لا تكن متصفًا بالثبات مع إظهار الجزع وعدم الثبات على نوائب الدهر التي تكدر صفو الفكر.

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْــيِ جَزْمًــا اعْتَمِــدْ   إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَــدْ قُصِــدْ

لا يضر سقوط الفاء من الجواب إذا تعين بالقصد نحو: «زرني أَزُرْكَ»، وهل هو مجزوم على أنه جواب للأمر أو هو جواب لشرط مقدر فينتظم الكلام هكذا: زرني إن تزرني أزرك؟ محل بحث. ثم يفهم من قوله: (**وبعد غير النفي**) أنه لا يجوز الجزم بعد النفي فلا تقول: ما تأتينا تحدثْنا.

وَشَرْط جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَــعْ   إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَــعْ

شرط الجزم بعد النهي مع سقوط الفاء، أن يصح حلول إن الشرطية قبل لا مع صحة المعنى، فالتركيب الذي يصح فيه المعنى قبل حلول «إن» الشرطية قبل «لا» وبعد حلولها - يجوز فيه الجزم بعد النهي، ويمثل هذا قولك: «لا تَدْنُ من الأسد تسلمْ»؛ فإن أدخلت «إن» الشرطية على «لا» فقلت:« إلاَّ[2] تدنُ من الأسد تسلمْ» لم يتغير المعنى. والتركيب الذي يتغير فيه المعنى بعد دخول إن الشرطية على «لا»، لا يجوز فيه الجزم، ويمثل هذا قولك: «لا تدنُ من الأسد يأكُلُك» كان المعنى صحيحًا؛ فإن أدخلت «إن» الشرطية على «لا» فقلت: «إلاَّ تدن من الأسد يأكلك» كان المعنى فاسدًا؛ فجواز الجزم وعدم الجواز دائر على المحور الذي وضعه لك علماء هذا الفن.

وَالأَمْرُ إِنْ كانَ بِغَيْرِ افْعَــلْ فَــلاَ   تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَــهُ اقْــبَلاَ

---

(١) النساء: [٥].

(٢) أصلها: إنْ لا.

الدال على الطلب إن ورد بغير صيغة افعل بل ورد بصيغة اسم الفعل كصه، فلا تنصب جوابه بل اجزمه، ويمثل هذا المعنى قولك: «صه أُحسِنْ إليك، وحسبك الحديث يُنْمِ الناس».

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

لما كانت أداة التمني والترجي قريبي الشبه من حيث المعنى وهو الطلب؛ سرى ذلك الشبه إلى جوابيهما فنصب جواب الترجي الواقع بعد الفاء للمشابهة الواقعة بين التمني والترجي، ويمثل هذا قوله تعالى: ﴿**لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ**﴾[1]، بنصب «أطلع».

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

ينصب الفعل الواقع بعد عاطف بـ «أن» في كلتا[2] حالتي الثبوت والحذف إن عطف على اسم خالص عن شائبة الفعل، وذلك قوله:

ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحب إليّ من لُبسِ الشُّفُوفِ[3]

فنصب «وتقر عيني» بأن المحذوفة لعطفه على الاسم الخالص.

وَشَذ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ما مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى

مفاده أن النصب بـ «أن» محذوفة أو مذكورة في جميع ما تقدم وارد على القياس، وأما النصب بأن في غير ما تقدم فهو وارد على الشذوذ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه، ومنه قولهم: «خُذ اللصَّ قبل يأخذَك»، أي: قبل أن يأخذَك.

---

(١) غافر: [٣٦، ٣٧].

(٢) في الأصل: كلا.

(٣) البيت من الوافر، قالته ميسون بنت بجدل الكلبية زوج معاوية – رضي الله عنه – وهو في شرح شذور الذهب ص (٤٠٥)، وشرح ابن عقيل ص (٥٧٦)، وشرح الأشموني (٣/٥٧١).
«الشفوف» أي: الثياب الرقاق، ويُروى هذا البيت بلفظ «لَلبس» بدلًا من «ولُبسُ» والصحيح: ولبس عباءة – بواو العطف – لأنها جملة معطوفة على جملة قبلها.
الشاهد فيه: قوله: «وتقرَّ عيني» حيث نصب «تقر» بأن مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

(عَوَامِلُ الجَزْمِ)

بِـــلاَ وَلاَمٍ طَالِبًـــا ضَـــعْ جَزْمَـــا فِي الْفِعْلِ هكَذَا بِلَـــمْ وَلَمَّـــا

إذا وقع الطلب باللام أو بلا، جزم الفعل الذي تعلق به الطلب، مثـــال ذلـــك في الطلب: «لِيَقُمْ زيد»، ومثاله في الدعاء ﴿**لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾[1]، ومثال ذلك في النهي: ﴿**لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**﴾[2]، ومثاله في الدعاء: ﴿**لاَ تُؤَاخِذْنَا**﴾[3]، وكذا يجزم الفعـــل بلما و لم، نحو: «لما يقم عمرو، و لم يقم زيد» فكل من «لم، ولما» يجزم المضارع، فهما مشتركان في عمل الجزم مختلفان في المعنى؛ لأن «لم» تجزم المضارع وتقلبه إلى المضـــي و«لما» تجزم المضارع المتصل بالحال؛ ففي مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَـــانُ فِـــي قُلُوبِكُمْ**﴾[4]، إخبار من الله بأنهم لم يؤمنوا إلى وقت التكلم. هذا ما ذكر من «لم ولمـــا ولا واللام» معدود من الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا، وأما الأدوات التي تجزم فعلـــين فأشار إليها بقوله:

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَـــا وَمَهْمَـــا أَيٍّ مَتَـــى أَيَّـــانَ أَيْـــنَ إِذْمَـــا

مثال «إن» المعدودة فيما يجزم فعلين: ﴿**وَإِن تُبْدُوا مَا فِـــي أَنْفُسِـــكُمْ أَوْ تُخْفُـــوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ**﴾[5].

ومثال «من» قوله تعالى: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ**﴾[6]. ومثال «مـــا»: ﴿**وَمَـــا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ**﴾[7].

---

(١) الزخرف: [٧٧].

(٢) التوبة: [٤٠].

(٣) البقرة: [٢٨٦].

(٤) الحجرات: [١٤].

(٥) البقرة: [٢٨٤].

(٦) النساء: [١٢٣].

(٧) البقرة: [١٩٧].

ومثال «مهما» قوله: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(١).

ومثال «أي»: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾(٢).

ومثال «متى» قوله:

متى تأتِه تعشُو إلى ضوءِ نارِه تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقدِ (٣)

ومثال «أيان» قوله:

أيَّان نؤمنْكَ تأمنْ غيرَنا وإذا لم تدرِكِ الأمنَ مِنَّا لم تزلْ حَذِرا (٤)

ومثال «أينما» قوله:

أينَما الريحُ تميِّلْها تَمِلْ (٥)

ومثال «إذما» قوله:

---

(١) الأعراف: [١٣٢].

(٢) الإسراء: [١١٠].

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص (٥١)، ولسان العرب (عشا)، وشرح ابن عقيل (٥٨١)، وشرح الأشموني (٥٧٩/٣).
الشاهد فيه: قوله: «متى تأته... تجد» حيث جَزَم الفعلين وهما: «تأته» و«تجد». و«تعشو» مرفوع في موضع الحال.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٥٧٩/٣)، وشرح ابن عقيل ص(٥٨٢).
الشاهد فيه: قوله: «أيان نؤمنْك تأمنْ» حيث جزم باسم الشرط «أيان» فعلين مضارعين: «نؤمنك» و«تأمن».

(٥) هذا عجز بيت من الرمل، وهو لكعب بن جعيل في خزانة الأدب (٤٧/٣)، وشرح الأشموني (٥٨٠/٣).
وصدر البيت: (**صعْدةٌ نابتةٌ في حائرٍ**).
الشاهد فيه: قوله: «أينما... تميلْها تملْ» حيث جزم بأينما الفعلين.

وإنك إذما تأتِ ما أنت آمرٌ به تُلْف مَن إياهُ تأمرُ آتيا [1]

وَحَيْثُمــا أَنَّــى وَحَــرْفٌ إِذْمــا   كَإِنْ وَبَــاقِي الأَدَوَاتِ أَسْــما

(وحيثما) في كلام الناظم وما ذكر بعده من قوله: **(أنى وحرف إذما، كإن وباقي الأدوات أسما)** تنبيه على ما يكون من هذه الأدوات موسومًا بالحرفية ومـا يكـون موسومًا بالاسمية بعد بيان أن كلًّا منها يجزم فعلين؛ فقوله: **(وحرف إذما كإن وبـاقي الأدوات أسمَا)**، بيان ما توسم به كل أداة.

ومثال «حيثما» قوله:

حيثما تستقمْ يقدِّرْ لك اللّـ   ـه نجاحًا في غابرِ الأزمانِ [2]

ومثال «أنَّى» قوله:

خليليَّ أنَّى تأتيانِيَ تأتيا   أخًا غيرَ ما يُرضِيكما لا يحاولُ [3]

وقوله:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِــينَ شَــرْطٌ قُــدِّما   يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوابًــا وُسِــما

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (٥٨٣).
الشاهد فيه: قوله: «إذا ما تأت تلف» حيث جزم بـ «إذما» فعلين مضـارعين: أولهمـا: «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تلف» وهو جواب الشرط.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٧٣٦)، وشرح الأشموني (٣/٥١٠).
«غابر» أي: باقي.
الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم الفعلين «تستقم» و«يقـدر» باسـم الشرط «حيثما»،

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (ص٥٨٣).
الشاهد فيه: قوله: «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزمت «أنى» فعلين: أولهما «تأتياني» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تأتيا» وهو جواب الشرط.

(**فعلين يقتضين**) بيان لما تستلزمه الأدوات فتستلزم (**شرطًا قدِّما**) أي يتقدم وضعًا وطبعا و(**يتلو**) ه (**الجزاء**) وضعًا وطبعًا، وقوله: (**وجوابًا وسما**) إشارة إلى أن ما يوسم بالجزاء يوسم أيضًا بالجواب، ولعدم اشتراط أن يكون الشرط والجزاء على صورتي المضارع أو على صورتي الماضي، بل يجوز أن يكونا على صورة الماضي، ويجوز أن يكونا على صورة المضارع، ويجوز أن يكون أحدهما على صورة الماضي والآخر على صورة المضارع وإلى هذا يشير قوله:

وَماضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فوجودهما على أي صورة من هذه الصور الثلاث مستند إلى جوار ذلك صناعة.

وَبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

(**وبعد ماض**)، أي: وبعد شرط ماض وإنما وصف الشرط بالمضي ليرتب عليه قوله: (**رفعك الجزا حسن**)؛ لأن رفعك الجزاء لا يحسن إلّا بعد الماضي وأما رفعه بعد المضارع وهو ما أشار إليه بقوله: (**ورفعه بعد مضارع وهن**) فليس بحسن فضلًا عن ضعفه.

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

كل جواب لا يصلح أن يقع شرطًا يجب اقترانه بالفاء، فمن ذلك الجملة الاسمية، نحو: «إن جاء زيد فهو مكرم»، ومن ذلك أيضًا فعل الأمر، نحو: «إن جاء زيد فاضربه»، ومن ذلك أيضًا الجملة الفعلية المنفية، نحو: «إن جاء زيد فما أضربه».

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا المُفَاجَأَهْ ... كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

تقدم أن كل جواب لا يصلح للشرطية يجب اقترانه بالفاء، وتقدمت الأمثلة التي يجب اقتران الجواب فيها بالفاء تتميمًا للفائدة، وأشار في هذا البيت - أعني قوله: (**وتخلف الفاء إذا المفاجأة... إلخ**) - إلى أن كل ما يجب اقترانه بالفاء تخلف

الفاء في هذا الاقتران إذا الفجائية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1].

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَـرِنْ   بالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيـثٍ قَمِـنْ

الفعل المضارع الواقع بعد جزاء الشرط إذا قرن بالفاء جاز رفعه ونصبه وجزمه، وبها قرئ قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[2]، فقرئ «يغفر» بالوجوه الثلاث: الرفع، والنصب، والجزم.

وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْـرَ فـا   أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَـا

إذا اكتنف مضارعًا جملتا الشرط والجزاء بأن توسط بينهما واقترن بالفاء، أو الواو، جاز فيه الجزم والنصب؛ فيجوز في قولك: «إن قام زيد ويخرجْ خالد أو فيخرجَ خالد أكرمك» بنصب «يخرج» وجزمه.

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ

قد يأتي الحذف على جواب الشرط والاستغناء عنه بالشرط، وقد يأتي حذف الشرط والاستغناء عنه بالجواب، وإن كان الأوّل كثيرًا وهو حذف الجواب والاستغناء عنه بالشرط، وأما حذف الشرط والاستغناء عنه بالجواب فقليل، ولكن لا بد لحذف كل منهما من دليل، ويمثل حذف الجواب والاستغناء عنه بالشرط قولك لمن تصفه بالظلم: «أنت ظالم إن فعلت»، التقدير: إن فعلت كذا فأنت ظالم، ويمثل حذف الشرط والاستغناء عنه بالجواب قوله:

فطلِّقها فلستَ لها بكُفءٍ   وإلَّا يعلُ مفرِقكَ الحسامُ[3]

---

(١) الروم: [٣٦].

(٢) البقرة: [٢٨٤].

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص (١٩٠)، وشرح ابن عقيل ص (٥٩٠)، وشرح شذور الذهب.

أي: وإلّا تطلقها، فحذف الشرط واستغنى بالجواب عنه للدليل الـذي سـبق في قوله: طلقها.

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِماعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ ما أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

إذا اجتمع الشرط والقسم وتأخر أحدهما عن الآخر يحذف جواب المتأخر منـهما لدلالة ما سيق جوابًا للمتقدّم منهما؛ ففي مثل قولك: «إن قام زيد والله يقـم عمـرو» يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وفي مثل قولك: «والله إن قـام زيـد ليقوّمن عمرو» يحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ

التوالي صادق بتقدم الشرط وتأخر القسم، وصادق بتقدم القسم وتأخر الشرط، وفي كل من هاتين الصورتين سبقهما ذو خبر؛ بأن يسبقهما مبتدأ إذ هو الذي يوسـم بأنه صاحب خبر؛ فالذي يترجح إجابة الشرط بذكر جوابه تقدَّم الشـرط أو تـأخر وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، ويمثل الحالتين قولك: «زيد إن قام والله أكرمْه، وزيد والله إن قام أكرمْه»؛ فالمذكور في كل من الصورتين هـو جـواب الشـرط، والمحذوف فيهما هو جواب القسم.

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

تقدم أنه إذا اجتمع شرط وقسم يحذف جواب المتأخر منهما ويـذكر جـواب المتقدم، فيعول على هذا الاجتماع فيعمل بالتقدم والتأخر إذا لم يسـبقهما ذو خـبر، وذكر في هذا البيت أنه ربما يترجح جانب الشرط ولو تأخر ولو لم يتقدمهما ذو خبر، ومنه قوله:

=الشاهد فيه: قوله: «وإلّا يعل» حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير: «وإلّا تطلقها يعل مفرقك الحسام».

لئن مُنيتَ بنا عن غِبٍّ معركةٍ   لا تُلفِنا عن دماءِ القومِ ننتقلُ[1]

فأجيب الشرط وحذف جواب القسم، والدليل على أن المذكور في البيت هو جواب الشرط حذف الياء من «لا تلفنا».

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (ص١١٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧)، وشرح ابن عقيل (ص٥٩٢) بلفظ «ننتفل» بدلًا من «ننتقل».
والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم: الشرط «إن» في «لئن»، والقسم دلالة اللام عليه لأنها موطئة لقسم محذوف تقديره «والله لئن»، وكل منهما يستدعي جوابًا، وقد رجح الشرط هاهنا على القسم حيث قال: «لا تلفنا» بالجزم، لأن أصله «لا تلفينا» أي: لا تجدنا، وحذف جواب القسم لدلالة ذلك عليه.

(فَصْلُ لَوْ)

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلّ إِيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبِلْ

(**لو حرف شرط**)، أي: تفيد ربط الجواب بالشرط، ويفسر هذا المعنى ويمثله قولك: «لو قام زيد لقمت»، ولما كان الكثير في الجواب بناءه على متحقق الوقوع ولا يدل على متحقق إلّا الماضي؛ كان الغالب أن «لو» لا يليها إلّا الماضي؛ ولذا تمم الناظم قوله: (**لو حرف شرط في مضي ويقل، إيلاؤه مستقبلًا لكن قبل**).

لا فائدة في قوله: (**لكن قبل**)، بعد قوله: (**ويقل إيلاؤه مستقبلًا**)؛ لأن معناه أن وروده قليل، وهو معنى قوله: (**لكن قبل**)، فتوافقا على قلة الورود، فأحدهما يغني عن الآخر.

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ «لَوْ» «أَنَّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

لما كان اختصاص إن الشرطية بالفعل دائميًّا - وقد شبهوا «لو» بها في هذا الاختصاص؛ فيقتضي الشبه بدوام الاختصاص في لو - أتى بما ينفي الدوام، فقال: (**لكن لو أن بها قد تقترن**) ولا شك أن اقتران «أنّ» واسمها وخبرها بـ «لو» ينفي دوام الاختصاص، ويمثل هذا قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ**﴾[1]، فإن قلت: انتظام المعنى في الآية لا يتم إلّا بتقدير الفعل، أي: لو ثبت ﴿**أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ**﴾ الآية- قلنا: هذا أمر فرضي، أي: على فرض الثبوت، والفعل الذي اختصت به «إن» الشرطية وأشبهتها في ذلك الاختصاص «لو» الشرطية الفعل الثابت المحقق الذي منشؤه التحقق والثبوت لا الفرض والتقدير.

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

---

(١) لقمان: [٢٧].

في غالب التركيب أن «لو» الشرطية لا يليها إلّا الماضي ويقل أن يليها المستقبل، ومنه قوله:

رهبانُ مَدْيَنَ والذين عَهِدتهُمْ   يبكون من حذر العذابِ قعودَا

لو يسمعونَ كما سمعتُ كلامَها   خرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا وسجودا[1]

أي: لو سمعوا.

* * *

(١) البيتان من الكامل، وهما لكثير عزة في ديوانه ص (٤٤١)، وشرح الأشموني (٣/٦٠٣)، وشرح ابن عقيل ص(٥٩٥).

الشاهد فيه: قوله: «لو يسمعون» حيث جاء الفعل المضارع بعد «لو» مصروفًا معناه إلى المضيّ. لأن الغالب دخول «لو» التي للتعليق على الفعل الماضي الذي هو مبنيّ.

(أَمَّا وَلَوْلاَ وَلَوْما)

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَـيْءٍ وَفَـا لِتِلْـوِ تِلْوِهَـا وُجُوبًـا أُلِفَـا

التشبيه الواقع في قول الناظم «أما كمهما»؛ لاشتراكهما في إفادة التعليق وربط الجواب بالشرط الذي تضمنته أما، وقد فسرها سيبويه بمهما، فالقائل: «أما فزيد منطلق» مفسر بمهما يكن من شيء فزيد منطلق، وأشار بقوله: **(لتلو تلوها وجوبًا ألفا)** إلى وجوب اقتران الجواب بالفاء، والوجوب يستلزم الكثرة فليكن الحذف قليلًا وإليه يشير قوله:

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

فالحذف قليل والذكر كثير إذا لم يصحب حذف الفاء حذف القول، أما إذا صحبها حذف القول فليس بقليل، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾[1]، أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

«لولا ولوما» يلزمان الابتدا إذا ربطا امتناع الجواب لوجود. غيره؛ فالربط معنى وضعي، وأما لزوم الابتداء واقتران الجواب باللام إذا كان مثبتًا وحذف الخبر وجوبًا فمن الخواص، ويجمع هذه المعاني قولك: «لولا زيد لهلك عمرو» أي: لولا زيد موجود، فقد تضمن هذا المثال حذف الخبر واقتران الجواب باللام ولزوم المبتدأ.

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلاَّ إِلَّا أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

أشار بقوله: (وبهما التحضيض...إلخ) إلى أن لـ «لوما» و«لولا» استعمالا آخر وهو التحضيض، ويشير إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ**

(١) آل عمران: [١٠٦].

﴿مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾[1]، فالآية على طبق قول الناظم: «وبهما التحضيض... إلخ»، إلى أن قال: (**وأولينها الفعل**)؛ فقد أحرزت لولا في الآية الشريفة التحضيض وولاية الفعل، يشهد هذا كل من نظر في سياق الآية.

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

(**وقد يليها اسم**) حكم على جميع أدوات التحضيض بأنها قد يليها الاسم بعد الحكم عليها بأنها إنما يليها الفعل، ولما كانت ولاية الاسم لأدوات التحضيض لا تنافي اختصاصها بولاية الفعل؛ ضرورة أن الاسم لا بد له من عامل إما متقدم عليه أو متأخر عنه فيعتبر هو الوالي لأدوات التحضيض - قال: (**بفعل مضمر**)، أي: معمول لفعل مضمر (**علق أو بظاهر مؤخر**) فالاسم الذي ولي هذه الأدوات لا بد له من عامل مذكور أو محذوف؛ فلم يفت الأدوات استحقاقها من ولاية الفعل، فمثال الاسم المعمول للفعل المضمر قوله: «هلا التقدمُ والقلوبُ صِحاحُ»[2]، التقدير: هلا وجد التقدم والقلوب صحاح؛ فالتقدم معمول لهذا الفعل المقدر، ومثال العامل المتأخر: «لولا زيدًا ضربت» فزيدًا معمول لضربت، التقدير: لولا ضربت زيدًا.

* * *

(١) التوبة: [١٢٢].

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره: «الآن بعد لَجاجتي تَلحونني»، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص (٦١٤)، ومجالس ثعلب (١/٧٥).

الشاهد فيه: «هلا التقدم»، حيث رفع التقدم بفعل مضمر؛ لأن التحضيض لا يدخل إلا على فعل.

(الإِخْبَارُ بالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللاَّمِ)

ما قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بالَّذِي خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّ

ظاهر هذا الكلام لا يفيد الطالب ولا ينتفع منه بشيء، وليس كل طالب متمكن من المعلم الذي يبين له معنى هذا التركيب فيصل إلى المراد، فلا سبيل له إلّا إذا وقف على كلام يبين له المراد، فيتحتم على من تصدى للبيان أن يبين المراد بعبارة سهلة تفيد من لم يعثر على المعلم بأن ينشر الكلام بحسب ظاهره ويطويه بحسب المراد، وذلك أنه إن قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء «بالذي» فظاهر هذا الكلام أنك تجعل «الذي» خبرًا عن هذا الاسم وليس كذلك، بل الأمر بعكس هذا، وهو أنك تجعل «الذي» مبتدأ وتخبر عنه بهذا الاسم، فالباء في قوله «**بالذي**» بمعنى عن، أي: أخبر عن «الذي»، فإذا قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: ضربت زيدًا؛ فتقول: «الذي ضربته زيد»، فوقع «الذي» مبتدأ، وزيد خبر عنه، وهو مخالف لظاهر النظم في قوله: (**أخبر بالذي**)؛ فإن ظاهره أن «الذي» يخبر به عن الاسم، والاسم يقع مبتدأ فيترك ظاهره ويبين بهذا البيان، وهو أن تجعل الاسم الواقع في جملة «ضربت زيدًا» خبرًا عن «الذي» وتجعل ما توسط بين المبتدأ والخبر صلة «الذي»، وقد أشار إلى هذا بقوله:

وَما سِوَاهُما فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

عائد الصلة الضمير الذي أخلف زيدًا الواقع خبرًا عن «الذي»؛ فالضمير الذي في جملة: «الذي ضربته زيد» خلف عن زيد الواقع خبرًا عن «الذي»، وفي قوله:

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كانَ فَادْرِ المَأخَذَا

(**نحو الذي ضربته زيدًا فذا**) إشارة إلى أن ما وقع خبرًا عن «الذي» أصله (**ضربت زيدًا**) فالإشارة إلى ما (**كان**) عليه ما جعل خبرًا عن «الذي» وهو أنه كان منصوبًا على المفعولية ثم أخذ من جملته وجعل خبرًا وجعلت الجملة صلة، فقوله: (**فادر المأخذا**) أي: والمآل، فالدراية متعلقة بكل واحد من الأمرين.

وَباللَّــذَيْنِ وَالَّــذِينَ وَالَّــتي   أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفــاقَ الْمُثْبَــتِ

مراعاة التطابق بين المبتدأ والخبر - إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا - أمر واجب؛ فلا يحمل المفرد على المثنى ولا المذكر على المؤنث؛ فلا يخالف الخبر في شيء ثبت للمبتدأ؛ فيبنى على مراعاة التطابق بين المبتدأ والخبر أنه إذا قيل لك: أخبر عن الزيدين من «ضربت الزيدين»، قلت: «اللذان ضربتهما الزيدان»، فتجرى على هذا المحور في المفرد والجمع والمذكر والمؤنث، فإذا قيل لك: أخبر عن هند من «ضربت هندًا»، قلت: «التي ضربتها هند».

قَبُــولُ تَــأْخِيرٍ وَتَعْرِيــفٍ لِمَــا   أُخْبِرَ عَنْهُ هاهُنَا قَــدْ حُتِمــا

يؤخذ من قول الناظم: (**قبول تأخير وتعريف**) أنه يشترط لما يخبر عنه بالذي أن يكون قابلًا للتأخير والتعريف، فلا يخبر بالذي عما يستحق الصدارة كأدوات الشرط والاستفهام، ولا يخبر عما لا يقبل التعريف كالحال والتمييز.

كَــذَا الْغِنَــى عَنْــهُ بِــأَجْنَبِيٍّ اوْ   بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَــرَاعِ مــا رَعَــوْا

و(**كذا الغنى عنه بأجنبي او، بمضمر شرط**) وإذا كانت هذه شروطًا والشروط يجب مراعاتها (**فراع**) أنت (**ما رعوا**) بأن تنسج على المنوال الذي نسجوا عليه، فتخبر بالموصوف مع صفته وتخبر بالمضاف مع المضاف إليه، فإذا قيل لك: أخبر عن غلام زيد من «ضربت غلام زيد»، قلت: «الذي ضربته غلام زيد»، وإذا قيل لك: أخبر عن رجل ظريف من «ضربت رجلًا ظريفًا»، قلت: «الذي ضربته رجل ظريف».

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مــا   يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَــدْ تَقَــدَّمَا

الاسم إمّا أن يكون واقعًا في جملة اسمية أو في جملة فعلية، وفي كل من هاتين الحالتين يصح الإخبار؛ فتقول في «زيد قائم»: الذي هو قائم زيد، وتقول في «ضربت زيدًا»: الذي ضربته زيد، ولا يصح الإخبار بالألف واللام إلّا إذا أسند إلى فعل.

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ ... كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ البَطَلْ

فلا يصح - على ما اشترطه الناظم - الإخبار عن الاسم الواقع في جملة اسمية بالألف واللام، وكذا لا يصح الإخبار بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف، نحو: «نعم الرجل»، ويصح الإخبار في مثل قول الناظم: (**وقى الله البطل**) فنقول: الذي وقاه الله البطل.

وَإِنْ يَكُنْ ما رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

الضمير الذي رفعته صلة أل لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون عائدًا على أل، أو لا؛ فإن كان عائدًا على غير أل فهو ما أفاده الناظم بقوله: (**أبين وانفصل**)، وإلّا كان واجب الاستتار؛ فإن قلت: بلَّغْت من الزيدين إلى العمرين رسالة، فإن أخبرت عن التاء في «بلغتُ»، قلت: المبلّغُ عن الزيدين رسالة، أنا؛ ففي «المبلغ» ضمير عائد على الألف واللام واجب الاستتار، وإن أخبرت عن الزيدين في المثال المذكور، قلت: المبلغ أنا عنهما إلى العمرين رسالة الزيدان؛ فأنا مرفوع بالمبلغ وليس عائدًا على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام هنا المثنى المخبر عنه فيجب إذًا إبراز الضمير.

* * *

(الْعَـــدَدُ)

ثَلاثَـــةً بالتَّـــاءِ قُـــلْ لِلْعَشَـــرَهْ   في عَـــدِّ مـــا آحـــادُهُ مُـــذَكَّرَهْ

تثبت التاء في «ثلاثة رجال» و«أربعة رجال» إلى غاية العشرة، ويجرد اسم العدد من التاء إذا كان المعدود مؤنثًا، وهو المعني بقول الناظم:

في الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّـــزَ اجْـــرُرِ   جَمْعًـــا بِلَفْـــظِ قِلَّـــةٍ في الأَكْثَـــرِ

(**في الضد جرد**) اسمَ العدد من التاء إذا كان المعدود مؤنثًا إلى العشـــرة، ويمثـــل الأوّل قولك: «عندي ثلاثة رجال أو أربعة رجال» حتى تنتهي إلى قولك: «عنـــدي عشرة رجال»، ويمثل الثاني قولك: «عندي ثلاث نسوة»، وتنظم الكلام هكذا حـــتى تنتهي إلى قولك: «عندي عشر نسوة»، هذا حكم اسم العدد أنه يجرد من التاء مـــع المؤنث وتلحق به التاء مع المذكر، وأما حكم المعدود مذكرًا كان أو مؤنثًا فيجر على أنه مميِّز ومبين لما وقع عليه اسم العدد، وقد أفاد هذا الحكم الناظم فقـــال: (**والمميـــز اجرر، جمعًا بلفظ قلة في الأكثر**).

وَمِائَةً وَالأَلْـــفَ لِلْفَـــرْدِ أَضِـــفْ   وَمِائَةٌ بـــالْجَمْعِ نَـــزْرًا قَـــدْ رَدِفْ

(**ومائة والألف للفرد أضف**) إذا تكوّن العدد من المائة أو الألف فلا يضاف إلّـــا للمفرد فتقول: «عندي مائة دينار، أو عندي ألف دينار»، هذا هو الكثير في إضـــافة المائة إلى المفرد والقليل إضافته إلى الجمع، وإليه يشير قوله: (**ومائة بالجمع نـــزرًا قـــد ردف**)، ومما ورد منه قوله تعالى: **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ**[(١)] بالإضافة، أي: إضافة «مائة» إلى «سنين» وهي قراءة حمزة والكسائي.

وَأَحَدَ اذْكُـــرْ وَصِـــلَنْهُ بِعَشَـــرْ   مُرَكَّبًـــا قاصِـــدَ مَعْـــدُودٍ ذَكَـــرْ

---

(١)الكهف: [٢٥].

فتذكر الواحد والاثنين والثلاث وتركبه مع عشر إذا كان المعدود مذكرًا فتقول: «أحد عشر، اثني عشر، ثلاثة عشر، أربعة عشر»، فتركب ما دون العشرة مع العشرة إلى تسع عشرة إذا كان المعدود مؤنثًا، فتقول: «إحدى عشرة، اثنتا عشـــرة، ثـــلاث عشرة، إلى تسع عشرة»، وقد أفاد هذا بقوله:

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْـــرَهْ

وهي كثيرة ثقيلة مثل ثقل الكسرة الواقعة في الحروف.

وَمَـــعَ غَيْـــرِ أَحَـــدٍ وَإِحْـــدَى ... ما مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْـــدَا

فتجرد العشرة من التاء مع المذكر، فتقول: «عندي ثلاثة عشر رجلًا»، وتقـــول: «عندي ثلاث عشرة امرأة».

وَلِثَلاثَـــةٍ وَتِسْـــعَةٍ وَمَـــا ... بَيْنَهُما إِنْ رُكِّبَـــا مَـــا قُـــدِّما

(و) ما ثبت (**لثلاثة وتسعة وما، بينهما إن ركبا ما قدّما**) والذي تقدّم هو إلحاق التاء بعشر في المؤنث، فتقول: «عندي أربع عشرة امرأة»، وعدم إلحاق التاء بعشر في المذكر، فتقول: «عندي أربعة عشر رجلًا».

وَأَوْلِ عَشْـــرَةَ اثْنَتَـــيْ وَعَشَـــرَا ... اِثْنَي إِذَا أُنْثَى تَشَـــا أَوْ ذَكَـــرَا

لف ونشر مرتب؛ فقوله: «إذا أنثى» راجع لقوله: (**وأوّل عشرة اثنتي**)، وقولـــه: «أو ذكرًا» راجع لقوله: (**وعشرًا اثني**).

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِـــالأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُما أُلِفْ

المركب من اسم العدد والمعدود له في حالة الرفع الألف، وفي حالتي النصب والجر الياء، المذكر والمؤنث سواء في هذا الحكم، والمميِّز للمذكر من المؤنث التاء في «**اثنتـــا عشرة**» للمؤنث، وعدم التاء في «**اثنا عشر**» للمذكر؛ فتقول في حالة الإسناد للمذكر في الرفع: «جاء اثنا عشر رجلًا»، وفي حالتي النصب والجر: «رأيت اثني عشر رجلًـــا،

ومررت باثني عشر رجلًا»، وتقول في حالة الإسناد للمؤنث رفعًا: «جاءتني اثنتا عشرة امرأة»، وفي حالتي النصب والجر: «رأيت اثنتي عشرة امرأة، ومررت باثنتي عشرة امرأة».

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا   بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

مثَّل الناظم بما يصدق عليه الضابط الذي وضعه في صدر البيت وأشار إليه بقوله: (**وميز العشرين للتسعين**[1] **بواحد**)؛ فإن الأربعين من مراتب الأعداد الداخلة تحت قوله: (**وميز العشرين للتسعين**[2]) فتطابق البيان والمثال، ولنِعْم ما وضع!

وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا   مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

تقدّم أن مراتب الأعداد من عشرين إلى التسعين تميز بواحد، فتقول: «مضى على هذا الرجل أربعون سنة، واشتريت عشرين جارية، وملكت تسعين عبدًا»، وقد أشبه هذا العدد البسيط العدد المركب في التمييز بواحد فتقول: «إني رأيت أحد عشر كوكبًا[3]، وعندي إحدى عشرة جارية»، هذا حكمه من حيث التمييز ومن حيث البناء على فتح الجزأين.

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(**وإن**) خرج عن هذا الوضع بأن (**أضيف**) هذا الـ (**عدد**) الـ (**مركب**) فهل يبقى على فتح الجزأين فتقول: «أحدَ عشرَك» أو (**يبقى البناء**) للصدر (**وعجز قد يعرب**) فتقول: «أحدَ عشرِك» بفتح «أحد» على البناء وكسر «عشر» على الإعراب؟ محل نزاع.

---

(١) في الأصل: إلى التسعين.

(٢) في الأصل: إلى التسعين.

(٣) من قول الله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤].

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَما فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ

يصاغ اسم على وزان فاعل بالنسبة للمذكر، أو على وزان فاعلة بالنسبة للمؤنث من الأعداد التي تقوّمت من اثنين أو ثلاثة أو أربعة إلى عشرة، فيصاغ للمذكر ثانٍ وثالث إلى العشرة، ويصاغ للمؤنث ثانية وثالثة إلى العشرة، وهو مفاد قوله:

وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بالتَّا وَمَتى ذَكَّرْتَ فاذْكُرْ فاعِلًا بِغَيْرِ تا

أشار بقوله: (**ومتى ذكرت... إلخ**) إلى ما يحصل به الفرق بين المذكر والمؤنث، وأشار بقوله:

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

إلى أن لما يصاغ على وزان فاعل من اسم العدد استعمالًا آخر غير ما سبق في قوله: (**واختمه في التأنيث بالتا... إلخ**)، وهو أنه يستعمل مع ما اشتق منه بمعنى أنه واحد مما اشتق منه؛ ففي قولك: «ثاني اثنين» أنه واحد من اثنين، بمعنى أن مكمل الواحد «اثنين»، وإلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿**إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ**﴾[1]، أي: مكمل الواحد «اثنين»، هذا انتظامه في المذكر وينتظم في المؤنث بهذا الانتظام، ففي قولك: «إحدى اثنتين»، أي: واحدة من اثنتين، أي: مكملة الواحدة «اثنتين»، وهكذا العمل في المذكر والمؤنث إلى العشرة؛ ففي قولك: «عاشرُ عشرةٍ»، أي: مكمل التسعة «عشرة»، وتقول في المؤنث: «عاشرةُ عشرٍ»، وأشار بقوله:

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ ما فَوْقُ فَحُكْمَ جاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

إلى استعمال آخر لما صيغ على وزان فاعل من اسم العدد، وهو إضافته إلى ما يليه أو تنوينه ونصب ما يليه به، نظير قولك: «ضاربُ زيد» بالإضافة، أو «ضاربٌ زيدًا» بالتنوين ونصب ما يليه به، فتضيفه إلى ما بعده، أو تنونه وتنصب ما بعده به، فتقول:

---

(١) التوبة: [٤٠].

«ثالثُ اثنين» بالإضافة، أو «ثالثٌ اثنين» بتنوين ثالث ونصب اثنين، وعلى كل تقدير المعنى واحد؛ لأن المراد بقولك: «ثالث اثنين» أي: مصير الاثنين ثلاثة.

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

صدر أوّلهما بعض ما فوقه من اسم العدد، وعجزه «عشر» في المذكر، و«عشرة» في المؤنث، وصفة العمل أنك تجيء بفاعل في المذكر، وفاعلة في المؤنث، وتركبه مع غيره من اسم العدد، فتقول: «ثالث عشر ثلاثة عشر» في المذكر، وتقول في المؤنث: «ثالثة عشرة ثلاث عشرة»، وهكذا إلى تسع عشرة؛ فإذا عملت هذا العمل فقد أتيت بتركيبين، وأشار الناظم إلى طريق آخر، فقال:

أَوْ فاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

وطريق ذلك أن يقتصر على صدر المركب الأوّل، ويضاف إلى المركب الثاني، فتقول: «هذا ثالث ثلاثة عشر» في المذكر، و«هذه ثالثة ثلاث عشرة» في المؤنث، وهنالك طريقة ثالثة أشار إليها الناظم بقوله:

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

فيقتصر على أحد المركبين، فيقال: «هذا ثالث عشر» في المذكر، و«هذه ثالثة عشرة» في المؤنث، وأشار بقوله: (**وقبل عشرين... إلخ**) إلى أن المصاغ[1] من اسم العدد يذكر قبل العقود، ويعطف عليه العقود؛ فيقال: «حادي وعشرون وتاسع وعشرون إلى التسعين»، وإليه يشير قوله:

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

ومعناه أنه يستعمل فاعل قبل العقود بحالتيه؛ فيقال: فاعل في التذكير، وفاعلة في التأنيث.

---

(١) الصواب: المَصُوغ؛ لأنه اسم مفعول من (صاغ) لا من (أصاغ).

(كَمْ وَكَأَيِّنْ[1] وَكَذَا)

مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ ما … مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَما

لـ«كم» الواقعة في نظم الكلام استعمالان: أحدهما: الاستفهام، فإذًا تميز بمثل تمييز عشرين، فإذا وقع الاستفهام عما سما وعلا من أفراد الرجال قلت: «كم شخصًا سما؟» فوقع تمييزها منصوبًا كتمييز عشرين الواقع في قولك: «عندي عشرون رجلًا»، ولتمييز «كم» الاستفهامية حكم آخر وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا … إِنْ وَلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(**وأجز أن تجره**) أي: التمييز (**من مضمرا**) بالشرط الذي أشار إليه الناظم بقوله: (**إن وليت كم حرف جر مظهرا**) فإذا وقع الاستفهام عن كمية الدراهم التي تسوّمت بها ما تسوّمته فقلت: «بكم درهمٍ اشتريت هذا؟» كان المعنى: بكم من درهم اشتريت هذا.

الاستعمال الثاني وهو ما أشار إليه بقوله:

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ … أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجالٍ أَوْ مَرَهْ

تشبيه «كم» الخبرية بالعشرة والمائة من حيث التمييز، فكما أن تمييز العشرة والمائة يكون مجرورًا؛ فكذا تمييز «كم» الخبرية ويمثل هذا قولك: «بكم درهم اشتريت؟»[2].

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ … تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ

---

(١) يجوز رسمها أيضًا: كَأَيٍّ

(٢) أخطأ المؤلف في التمثيل بهذا المثال؛ لأن هذا يمثل «كم» الاستفهامية، والكلام هنا على «كم» الخبرية التي هي للدلالة على الكثرة، فيقال مثلاً: كم رجالٍ عرفت، وكم امرأة تزوجت، إذا عرف الكثير من الرجال وتزوج الكثير من النساء. ويكون تمييز «كم» الخبرية جمعًا كتمييز «عشرة» أو مفردًا كتمييز «مائة» كما مُثِّل، وهو مفاد قول الناظم.

(**ككم كأين وكذا**) التشبيه من حيث كثرة ما وقع الإخبار عنه، فالتشبيه من هذه الجهة تام، وأما من حيث التمييز فلا؛ لأن تمييز «كم» مجرور باطراد، وتمييز «كـــأين وكذا» منصوب، ولا يقع مجرورًا إلّا بمن كقوله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَـــهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ**﴾[1] وهذا هو الكثير في تمييز «كأين»، وأما تمييز «كذا» فلا يقـــع إلّـــا منصوبًا، ويمثله قولك: «ملكت كذا درهمًا»، وإلى هذا البيان الذي تلوته عليك يشـــير قوله: (**وينتصب، تمييز ذين أو به صل من تصب**) جر التمييز بمن مخصـــوص بتمييـــز «كأين» كما علمت.

* * *

---

(١) آل عمران: [١٤٦].

(الْحِكايَة)

اِحْكِ بِأَيٍّ ما لِمَنْكُـــورٍ سُـــئِلْ عَنْهُ بِهَا في الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

(احك بأي ما) ثبت (لمنكور) من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا إذا سئل عنه، فيقال في الوقف لمن قال: «جاءني رجل»: أيٌّ؟ بالرفع، ولمن قال: «رأيت رجلًـــا»: أيًّـــا؟ بالنصب، ولمن قال «مررت برجل»: أيٍّ؟ بالجر، ويقال في الوصل: «أيٌّ يا فتى؟ وأيًّا يا فتى؟ وأيٍّ يا فتى؟»، وتقول في التأنيث: «أيَّةٌ» رفعًا، وفي التثنية «أيَّتَـــان» رفعًـــا، و«أيَّتَيْنِ» نصبًا وجرًّا، وفي الجمع «أيُّون» رفعًا و«أيِّين» نصبًا وجرًّا، وأشار إلى صفة الحكاية بمن في حالة الوقف، فقال:

وَوَقْفًا احْكِ ما لِمَنْكُـــورٍ بِمَـــنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْـــبِعَنْ

فإذا حركت النون وأشبعت تولد عنها حرف مجانس لحركتها، فإذا ســـئل عـــن المنكور المذكور بمن، وذلك إذا قيل: «جاءني رجل»، قيل في السؤال: «مَنُو؟» في حالة الرفع، وإذا قيل: «رأيت رجلًا» قيل: «مَنَا؟»، وإذا قيل «مـــررت برجـــل» قيـــل: «مَني؟»، وأشار بقوله:

وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَـــيْنِ بَعْـــدَ لِـــي إِلْفَانِ بابْنَيْنِ[1] وَسَكِّنْ تَعْـــدِلِ

إلى صفة السؤال بمن [عن] [2] المنكور المذكور إذا كان مثنى، فيرد السؤال بمن بما له من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ فتقول لمن قال: «جاءني رجـــلان»: «مَنَـــان؟»، وتقول لمن قال: «رأيت رجلين»: «مَنَيْنِ؟»، وتقول لمن قال: «مـــررت بـــرجلين»: «مَنينِ»، وأشار بقوله:

---

(١) في الأصل: كابنين، وهو خلاف متن الألفية.

(٢) زيادة ليست في الأصل اقتضاها السياق.

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

إلى صفة ورود السؤال لمن قال: «أتت بنت»، فأشار بقوله: **(منه)** إلى صفة ورود السؤال لمن قال: «أتت بنت»، وأشار بقوله: **(والنون قبل تا المثنى مسكنه)** إلى أنه ينقاس تسكين النون في «مَنَه» إذا ألحقت بها ألف التثنية، وذلك إذا كان السؤال واردًا على مثنى، وذلك إذا قيل: «جاءني ابنتان»، قيل في السؤال: «مَنْتان»؟، وإذا قيل: «رأيت ابنتين» قيل في السؤال: «مَنْتين؟» وإذا قيل: «مررت بابنتين»، قيل في السؤال: «مَنْتَيْنِ» بتسكين النون رفعًا ونصبًا وجرًّا على القياس.

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

(والفتح نزر)[١] أي: قليل. وأشار بقوله: **(وصل التا والألف، بمن بإثر ذا بنسوة كلف)** إلى أنه إذا وقع السؤال بمن عن مثنى مؤنث، ألحقت بمن الألف والتاء؛ فإذا قيل: «جاءتني ابنتان»، كان السؤال الوارد على هذا: «منتان؟» بزيادة الألف والتاء على «من»[٢]، وأشار بقوله:

وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَومٍ فُطَنَا

إلى صفة السؤال الوارد على قول القائل: «جاء قوم»؛ فصفة السؤال: «مَنُونْ» رفعًا، و«مَنِين؟» نصبًا وجرًّا، هذا في حالة الوقف، وأشار إلى حالة الوصل بقوله:

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

---

(١) أي فتح النون في «مَنَتانِ» و «مَنَتَيْنِ».

(٢) وهم المؤلفُ في شرح هذا البيت؛ إذ مفاد قول الناظم: (وصل التا ... إلخ): أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون منْ «مَنَه» ألفًا وتاءً، فتقول لمن قال: «جاءت نسوة»: «مَنَاتْ؟»، ولمن قال: «ذا بنسوة كلف»: «مَنَاتْ؟»، بإسكان التاء؛ لأن «مَنْ» لا يُحكَى بها إلا في الوقف.

إلى أن وقوع «منون» في الشعر غير معروف؛ لأنه لم يعثر على وروده في أشعار العرب[1].

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ ... إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عاطِف بِهَا اقْتَرَنْ

تطابق السؤال في الإعراب لإعراب العلم المحكي بعد من، خاص بأن يقع السؤال بعد عاطف؛ فإن وقع بعد عاطف وجب رفعه في الأحوال الثلاث، ويمثل تطابق السؤال الذي تجرد عن العاطف في إعراب العلم المحكي، قولك في الحكاية لمن قال: «جاءني زيد»: «من زيدٌ»، وتقول لمن قال: «رأيت زيدًا»: «من زيدًا؟»، وتقول لمن قال: «مررت بزيد»: «من زيدٍ؟»، فإذا تقدّم السؤالَ عاطفٌ، وجب رفع السؤال سواء كان المحكي مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا؛ فإذا قيل في المحكي: «جاءني زيد، أو رأيت زيدًا، أو مررت بزيد» كان السؤال: «ومن زيدٌ؟» بالرفع لا غير.

* * *

---

(١) مفاد قول الناظم: أن «منون» ورد نادرًا في الشعر، ومنه قول الشاعر:

أَتَوْا ناري فقلتُ مَنُونَ أنتم ... فقالوا الجنُّ قلتُ عِمُوا ظلامَا

والبيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث في خزانة الأدب (٦/١٦٧) وغيره، ولتأبّط شرًّا في شرح التصريح (٢/٢٨٣) وغيره، وبلا نسبة في الخصائص (١/١٢٨) وغيره.

(التَّأْنِيثُ)

عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تاءٌ أوْ أَلِفْ   وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كالْكَتِفْ

التأنيث وصف من الأوصاف ومعنى من المعاني كالتذكير، فيحتاج كل منهما إلى ما يقوّمه كي ندرك قيامه بالموصوف، وأن انصبغ به، فالذي يقوّم التأنيث العلامة التي تحتفُّ بالمؤنث من التاء أو الألف بنوعيها مقصورة أو ممدودة، فإن وجدت علامة التأنيث في ظاهر اللفظ فالأمر ظاهر، وإلا كانت مقدّرة.

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بالضَّمِيرِ   وَنَحْوِهِ كالرَّدِّ في التَّصْغِيرِ

فيستدل على تأنيث الاسم بأمور، منها: عود الضمير عليه مؤنثًا، ومنها: رد التاء إليه إذا صُغِّر، فيستدل على تأنيث «الكتف» بعود الضمير عليها مؤنثًا؛ فيقال: «الكتف نهشتها»، ويستدل على تأنيث «اليد» برد التاء إليها إذا صغرت؛ فيقال: «يُدَيَّة».

وَلاَ تَلِي فارِقَةً فَعُولاَ   أَصْلاً وَلاَ المِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلاَ

التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث لا تلي من الأوصاف إلا مثل «قائمة» مؤنث قائم، و«قاعدة» مؤنث قاعد، ولا تلي من الأوصاف ما كان على فَعُول إلا إذا كان بمعنى فاعل، نحو: «صبور وشكور» بمعنى: «صابر وشاكر»؛ فتلحقه التاء كثيرًا، وقد تحذف، نحو قوله تعالى: ﴿**مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[2]، هذا إن كان فعول بمعنى فاعل[3]، فإن كان بمعنى مفعول كان جاريًا على ما يتلى عليك من التفصيل: وذلك أنه إن استعمل

---

(١) يس: [٧٨].

(٢) الأعراف: [٥٦].

(٣) خلط الشارح بين «فَعُول» و «فَعِيل» في شرحه لهذا البيت، وسيأتي «فَعِيل» في بيت لاحق.

استعمال الأسماء، أي لم يتبع موصوفًا لحقته التاء، نحو: «هذه ذبيحة» بمعنى: مذبوحة، و«نطيحة» بمعنى: منطوحة، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء بأن أجري على موصوف حذفت منه التاء غالبًا، نحو: «امرأة جريح، وعين كحيل» بمعنى: مجروحة ومكحولة. ولا تلي تاء الفرق ما كان على مفعال، نحو: «امرأة مهزار» أي: كثيرة الهزر ولا تلي أيضًا مفعيل، نحو: «امرأة معطير» إذا أكثرت من استعمال الطِّيب.

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ ... تا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

(**كذاك مفعل**) لا تليه تاء الفرق بين المذكر والمؤنث؛ فيقال: «رجل مِغْشَم» لمن لا يثنيه شيء عما يهواه من إظهار الشجاعة. وحيث لا تلي تاء الفرق شيئًا مما ذكر جريًا على القياس، (و) أما (**ما تليه تاء الفرق من ذي**) أي: من هذه المذكورات (**فشذوذ فيه**) أي: فليس جاريًا على القياس.

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

الغالب عدم لحوق التاء لفَعيل إذا كان بمعنى: مفعول، كقتيل بمعنى: مقتول، إذا كان جاريًا على موصوف، نحو: «رجل قتيل» بمعنى: مقتول.

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ

(**وألف التأنيث**) المجعولة علامة للمؤنث: إما (**ذات قصر**) وإما (**ذات مد نحو أنثى الغر**)، فذات القصر لها أوزان، والممدودة لها أوزان.

وَالاشْتِهَارُ فِي مَبانِي الأُولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى

كحُبْلى وبُهْمى[1].

---

(١) مثَّل الشارح بهذين اللفظين لوزن (فُعْلَى) الذي أشار إليه الناظم بقوله: (الطُّولَى) و «حُبْلَى» صفة و «بُهْمَى» اسم، وقد يأتي مصدرًا كـ«رُجْعَى». أما وزن (فُعَلَى) فقد مثل له الناظم في البيت بقوله: (أُرَبَى) وأهمله الشارح.

وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى

(ومرطى ووزن فعلى) يكون (جمعًا) كبردى نهر[1] (أو مصدرًا) كرُجْعى[2] (أو صفة) كالطولى[3] و(كشبعى).

وَكَحُبَارَى سُمَّهى سِبَطْرَى ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى

ومن الصفة[4] «حبارى» لطائر يقع على المذكر والمؤنث، ومن الصفة «سمهى» للباطل، ومنها فِعَلَّى كسِبَطْرَى: ضرب من السير، ومنها مصدر كذكرى، ومنها فِعِّيلَى كحِثِّيثَى بمعنى: الحث، ومنها فُعُلَّى، نحو: كُفُرَّى لوعاء الطلع.

كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

ومنها فُعَّيلى نحو خُلَّيْطَى للاختلاط، ومنها فُعَّالى نحو شُقَّارى لنبت.

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ

(لمدها) أي: لما جعلت ألف التأنيث الممدودة علامة على تأنيثه أوزان، منها: (فعلاء) اسمًا كصحراء، أو صفة كحمراء مؤنث أحمر (أفعلاء) كأربعاء اسم لليوم الذي في وسط الأسبوع مثلث العين، فيجوز فتحها وضمها وكسرها، وإلى هذا يشير قوله: (مثلث العين وفعللاء) نحو: «عقرباء» لأنثى العقارب.

ثُمَّ فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا

(ثم فعالا) نحو: «قِصَاصَاء» للقصاص، و(فعللاء) نحو: «قرفصاء» اسم لهيئة من

---

(١) المقصود بوزن «فَعْلى» جمعًا، نحو: قتلى وجرحى، لا كما مثَّل الشارح.

(٢) الذي يمثل هذا الوزن من المصادر، نحو: دَعْوَى، لا كما مثل الشارح.

(٣) الطُّولَى بوزن «فُعْلى» لا فَعْلَى كشَبَعى، وهو سهو من الشارح.

(٤) «حبارى» اسم لا صفة، وكذلك كل ما ذكر بعده ما عدا «ذكرى».

هيئات العقود، و(**فاعولاء**) نحو: «عاشوراء»، و(**فاعلاء**) نحو: «قاصعاء» اسم لجحر اليربوع، و(**فِعْلِياء**) نحو: «كِبْرِياء» وهي العظمة[1]، و(**مَفْعُولاء**) نحو: «مشيوخاء».

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالا وَكَذَا   مُطْلَقَ فاءِ فَعَلاءُ أُخِذَا

(**ومطلق العين فعالا وكذا**) إطلاق العين عبارة عن ضبطها بالحركات الثلاث: الفتحة، والكسرة، والضمة، ويوجد هذا الوزن في «براساء» لغة في بَرْنَسَاء وهم الناس (**مطلق فاء فعلاء أخذا**) إطلاق الفاء عبارة عن ضبطها بالحركات الثلاث وأخذها عبارة عن استعمالها فيما وضعت له من المعاني فتستعمل في التكبر؛ فيقال: «خيلاء» لهذا المعنى.

* * *

(١) في الأصل: العظاءة، ولعله تحريف.

(المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ)

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّــرَفْ فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كالأَسَفْ

إذا اسم صحيح استحقَّ بحسب القواعد من قبل الطرف فتحًا وكان ذا نظير مـــن المعتل، وقوله: «كالأسف»، هذا مثالُ الصحيحِ.

فَلِـــنَظِيرِهِ المُعَـــلِّ الآخِـــرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بقِياسٍ ظَاهِرِ

(فـــــ) الجواب أن (**لنظيره المعل الآخر، ثبوت قصر بقياس ظاهر**) مفاد كـــلام الناظم أن الاسم المعتل الآخر إذا كان له نظير من الصحيح مفتـــوح الآخـــر وجـــب قصره؛ فقصر «جوى»؛ لأن له نظيرًا من الصحيح مفتوح الآخر كالأسَف من أَسِـفَ أسَفًا.

كَفِعَلٍ وَفُعَـــلٍ في جَمْـــعِ مـــا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْـــوُ الـــدُّمى

(**كفعل وفعل**) يردان ويستعملان (**في جمع ما**) أي: الاسم الذي جاء علـــى وزان (**كفِعلة**) بكسر الفاء (**وفُعلة**) بضم الفاء، وذلك، نحو: «قِربة، وقِرب، ودُمية، ودُمى» للصورة التي تكون من العاج ونحوه.

وَما اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِـــرٍ أَلِـــفْ فالمَدُّ في نَظِيرِهِ حَتْمـــا عُـــرِفْ

(**وما استحق قبل آخر ألف**) من الأسماء أي الاسم الذي استحق ألفًا قبل آخره، أي كان مبناه على وضع الألف قبل الآخر (**فـــ**) الجواب أن (**المد في نظـــيره حتمًـــا عرف**) وذلك.

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّـــذِي قَـــدْ بُـــدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كارْعَوَى وَكارْتَأَى

مفاد كلامه أن كل اسم صحيح ملتزم فيه ألف قبل آخـــره، نحـــو: «انطلاقـــا» المتصرف من «انطلق»، و«اقتدارا» من «اقتدر اقتدارا»، فالمد في نظيره المعتل الآخـــر

متحتم، وذلك كمصدر الفعل المبدوء بهمز الوصل، «كارعوى»؛ فيقال في مصدره: «ارعواء» بالمد و«ارتآء» بالمد أيضًا.

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كالْحِجا وَكالْحِذَا

(**والعادم النظير**) أي: والاسم العادم النظير من الصحيح يكون (**ذا قصر**) في طور (**وذا مد**) في طور آخر (**بنقل**) كل من الاستعمالين، فقوله (**كالحجا**) مثال للقصر، وقوله (**وكالحذاء**) مثال للمد؛ فقد أورد المثال على طبق البيان، فلله دره عالمًا!

وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ   عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة ثابت بلا نزاع، وأما عكسه وهو مدّ المقصور للضرورة أيضًا فهو محل نزاع: قيل بالجواز، وقيل بعدم الجواز، واستدل القائل بالجواز، بقول الشاعر:

يا لَكَ من تمرٍ ومن شِيشاء   يَنْشبُ في الحلقِ وفي اللَّهاءِ[1]

فمدّ اللهاء للضرورة؛ لأنه في وضعه مقصور.

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا)

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا   إِنْ كانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا

للمثنى أوضاع وهيآت تجرى على هيآت ما لمفرده من الوضع؛ فإن كان مفرده صحيحًا فله هيئة مخصوصة، وإن كان منقوصًا فله هيئة مخصوصة، وإن كان مقصورًا فله هيئة مخصوصة، وإلى هذا الأخير أشار الناظم بقوله: (**آخر مقصور تثني اجعله يا**)

---

(١) رجز قاله أعرابي من أهل البادية، وهو في حاشية الصبان (١١٠/٤) بلفظ «في المسعل واللهاء» بدلاً من «في الحلق وفي اللهاء».
«الشيشاء»: هو التمر الذي لم يشتد نواه، و«ينشب» أي: يتعلق.
«اللهاء» هي الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.
الشاهد فيه: قوله: «اللهاء» حيث مده للضرورة، وأصله «اللَّها» بالقصر جمع لَهاة.

بشرط أن يزيد بناؤه على ثلاثة أحرف فتقول في تثنية ملهى: «ملـهيان» وفي تثنية مستقصى: «مستقصيان»، وإن كان المقصور[1] ثلاثي الحروف؛ فإن كانت الألف منقلبة عن ياء، وإليه أشار بقوله:

كذَا الّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتى ... وَالجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كمَتَى

فـ (**كذا الذي اليا أصله نحو الفتى**) فتقول: «فتيان» بقلب الألف ياء في التثنية (و) كذا تقلب الألف ياء في (**الجامد الذي أميل كمتى**) فتقول: «متيان»، وإن كان ثلاثيًّا وكانت الألف منقلبة عن واو، وهو ما أشار إليه بقوله:

في غَيْرِ ذَا تُقَلَبُ وَاوًا الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا ما كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

لتعلق العلم به من كونه علامة التثنية وذلك الألف؛ فألف التثنية تلي الياء منقلبة عن الألف في نحو: «فتيان»، وتلي الواو – أيضًا – في نحو: «عصوان»، وهو ما أشار إليه بقوله « في غير ذا تقلب واوًا الألف»، وأشار بقوله:

وَما كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِيَا ... وَنَحْوُ عِلْباءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

(**وما كصحراء بواو ثنيا**) إلى كيفية تثنية الممدود مع التفصيل الذي أشار إليه الناظم في همزة المفرد، وهي أنها تقلب واوًا في نحو: «صحراء، وحمراء»، فتقول: «صحراوان، وحمراوان»، وأشار بقوله: (**ونحو علباء كساء وحيا**) إلى جواز قلبها واوًا وإبقائها فيتخرج على جواز قلبها واوًا أن تقول: «علباوان، وكساوان، وحياوان»، ويتخرج على إبقائها وعدم تغييرها أن تقول: «علباآن، وكساآن، وحياآن»، وقد أشار إلى هذا بقوله:

بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ وَما شَذ عَلَى نَقْلٍ قصِرْ

---

(١) وقعت في المطبوع: «المنقوص»، وهو خطأ ظاهر.

(**بواو او همز**) وأشار بقوله: (**وغير ما ذكر صحح**) إلى أن غير «كساء، وعلباء، وحياء» مما يجوز فيه الوجهان صحح الهمزة فيه، واحفظها من التغيير؛ فتقول في «قراء»: «قراآن»، وأشار بقوله (**وما شذ على نقل قصر**) إلى أنه يقتصر فيه على السماع فيحفظ ما سمع منه كقولهم في «الخَوْزَلَى»: «الخوزلان»، والقياس: «الخوزليان» وكقولهم في «حمراء»: «حمرايان» والقياس: «حمراوان».

وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ

إذا جمع المقصور جمع سلامة - بأن جمع بالواو والنون - حذفت منه الألف، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها، فتجمع «مصطفى» على «مصطفَون» بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، وهو معنى قوله:

وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

(**والفتح أبق مشعرًا بما حذف**) هذا إن جمعته بالواو والنون (و) أما (**إن جمعته بتاء وألف**) فالحكم ما أشار إليه بقوله:

فالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتاءَ ذِي التَّاءِ الْزَمَنَّ تَنْحِيَهْ

(**فالألف اقلب قلبها في التثنية**) وقد علمت مما سبق أنها تقلب ياء في بعض الأسماء، وتقلب واوًا في بعضها، وحيث أحال القلب هَهنا على القلب في التثنية فتقلب ياء في مثل: «فتاة» فنقول: «فتيات»، وتقلب واوًا في مثل: «عصى»، فتقول: «عصوات»، وأشار بقوله: (**وتاء ذي التاء الزمن تنحيه**) إلى حذف التاء التي في المفرد؛ فتحذف تاء «فتاة» إذا جمعته بالتاء والألف، فتقول: «فتيات»، وفي «قناة»: «قنوات.

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إذا سلمت عين الاسم الثلاثي بأن لم تعل، كانت في حال جمع الاسم تابعة لحركة

الفاء غير مشروط في ذلك الاسم اختتامه بالتاء، إنما يشترط سكون العين، وقد أشار إلى ما يشترط – وهو السكون وتأنيث الاسم – وإلى ما لا يشترط – وهو ختم الاسم بالتاء – فقال:

إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا   مُخْتَتَمًا بالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

فتقول في «دعد»: «دعدات»، وفي «جفنة»: «جفنات»، وفي «هند»: «هندات»، ويطرد تسكين التالي غير الفتح، وهو تالي الضم والكسر؛ فلا يطرد تسكينه بل يجوز تسكينه، ويجوز أن يخفف بالفتح، وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ   خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

والعمل تابع للورود.

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرارٍ غَيْرُ مَا   قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

كل اسم مكسور الفاء ولامه واو لا يجوز فيه إتباع العين للفاء؛ فتكسر تبعًا للفاء؛ لثقل النطق بالواو بعد الكسر؛ فإذا كانت علة المنع ما ذكر فلا يجوز إلا التخفيف بالفتح أو السكون، ويمثل هذا: «ذروة، وذروات»؛ فتنطق في الجمع إما بفتح العين أو بسكونها، ومنعوا – أيضًا – إتباع العين للفاء إذا كانت الفاء مضمومة؛ لما يلزم على ذلك من ثقل النطق بالياء بعد الضم، وإذا كانت علة المنع ما ذكر، وجب تخفيفه إما بالسكون أو الفتح ويمثل هذا: «زبية» و«زبيات»، ومنعوا كسر عين جروة تبعًا لكسر الفاء؛ فلا يقال: «جروات» بكسر العين تبعًا لكسر الفاء؛ لثقل النطق بالواو بعد الكسر لعدم المناسبة؛ إذ الكسرة لا يناسبها إلا الياء؛ فما وافق هذا كان قياسًا، وما خالف هذا فعلَّته الاضطرار أو يحكم عليه بالندور، يؤخذ هذا من قول الناظم:

وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ   وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

أي: انتسب لقبيلة من العرب، وهو معنى الندور الذي قدمه في صدر البيت؛ فعجز البيت وصدره واردان على معنى واحد.

(جَمْعُ التَّكْسِيرِ)

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

يَجمعُ جموعَ القلة الأوزانُ التي ذكرها الناظم، وهي أفعلة كأسلحة، ثم أفعل كأفْلُس، ثم فعلة كفتية، ثم أفعال كأفراس، فما خالف هذه الأوزان الأربعة كان من جموع الكثرة وإن شاركه بعض ما تقدم في الدلالة على الكثرة، كما أن بعض ما يأتي من الأوزان الموضوعة لجموع الكثرة يشارك ما وضع لجموع القلة فيستعمل في جمع القلة، ولكن الحكم بأن هذا الوزن لجمع القلة وهذا الوزن موضوع لجمع الكثرة، حكم على الكثير والغالب، وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جاءَ كالصُّفِي

فإن «أرجل» من أوزان جموع القلة، وقد استعمل في الكثرة، وكذا «الصفى» من جموع الكثرة، وقد استعمل في القلة؛ فقد ورد كل منهما في موضع الآخر.

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ... وَلِلرُّباعِيِّ اسْما ايْضًا يُجْعَلُ

لكل اسم على وزن فعل صحيح العين أفعل، أي: يكون وزن جمعه على أفعل، نحو: «كلب، وأكلب»، ويستعمل وزن أفعل أيضًا جمعًا لاسم رباعي.

إِنْ كانَ كالْعَنَاقِ والذِّرَاعِ في ... مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأحْرُفِ

(**إن كان**) الرباعي (**كالعناق والذراع**) ثم بين وجه المماثلة، فقال: (**في مدّ وتأنيث وعدّ الأحرف**) فكل اسم كان كالعناق في المدّ والتأنيث وعدّ الأحرف يجمع على أفعل جمع كثرة، وذلك: «يمين، وأيمن».

وَغْيرُ ما أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاثِي اسْما بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

مفاد كلامه أن كل اسم ثلاثي لا يطرد فيه أفعل، أي: لا يطرد فيه صيغة أفعل، أي: لا يكون جمعه على أفعل مطردًا فإنه يجمع على أفعال وذلك: «ثوب وأثواب»،

و«بيت، وأبيات» و«جمل، وأجمال».

وَغَالِبًــا أَغْنَــاهُمُ فِعْــلاَنُ   في فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِــرْدَانُ

جمعًا لصرد؛ فقد أغنى فعلان عن أفعال في جمع فعل «كصرد وصــردان، ونغــر، ونغران».

في اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ بِمَــدّ   ثالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّــرَدْ

يطرد جمع الاسم المذكر الرباعي الذي ثالثه حرف مدّ على أفعلة، ويمثله: «قــذال وأقذلة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة».

وَالْزَمْهُ في فَعَالٍ أَوْ فِعَــالِ   مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلاَلِ

(والزمه) أي: أفعلة **(في فعال)** مضعفًا، نحو: «بتات وأبتة، وزمــام وأزمــة» **(أو فعال)** معتل اللام «كقباء وأقبية وقناء وأقنية»، وإنما يطرد أفعلة في فِعال أو فَعــال إذا كانا **(مصاحبي تضعيف أو إعلال)** وقد مثل للمضاعف: «بتــات وأبتــة، وزمــام وأزمة»، ومثل لمعتل اللام: «بقباء وأقبية، وفناء وأفنية».

فُعْلٌ لِنَحْــوِ أَحْمَــرٍ وَحَمْــرَا   وَفِعْلَةٌ جَمْعًــا بِنَقْــلٍ يُــدْرَى

من صيغ جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو مطرد في كل وصف يكون المذكر منه على أفعل والمؤنث على فعلاء، نحو: «أحمر، وحمراء»، وأشار بقوله: «وفِعْلة» إلى ما يكون جمع قلة على غير القياس، وإنما طريقه النقل فمن المحفوظ منه: «فتى وفتية، وشيخ وشيخة، وغلام وغلمة، وصبي وصبية».

وَفُعُــلٌ لاسْــمٍ رُبــاعِيٍّ بِمَــدّ   قَدْ زِيدَ قَبْــلَ لاَمٍ اعْــلالاً فَقَــدْ

من جموع الكثرة فعل، ويطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل لامه مدّ، بشرط أن تسلم لامه من الإعلال.

ما لَمْ يُضاعَف في الأَعَمِّ ذُو الأَلِــفْ وَفُعَــلٌ جَمْعًــا لِفُعْلَــةٍ عُــرِفْ

ويجمع أمثلة الرباعي: «قذال وقذل، وكُــراع وكُــرع، وذِراع وذرع»، وأمــا المضاعف فإن كانت مدّته ألفًا فلا يطرد في جمعه فُعُل، نحو: «عِنان وعُنن، وحِجــاج وحُجج»، وأما إن كانت مدّته غير ألف فجمعه على فعل مطرد نحو: سرير وســرر، وذلول وذلل»، ومن أمثلة جمع الكثرة فُعَل لفُعلة نحو: «قُربة وقُرَب، وغُرفة وغرف».

وَنَحْوُ كُبْــرَى وَلِفِعْلَــةٍ فِعَــلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَــلْ

(ونحو كبرى) وكبر، وأشار بقوله **(ولفعلة فعل)** إلى اطراد جمع الكثرة على فِعَل لفعْلة، نحو: «كِسرة وكِسَر»، وأشار إلى عدم اطراد فعْلة على فِعَــل، نحــو: «لحيــة ولُحى»، فقال **(وقد يجيء جمعه على فُعَل)** أي: جمع فِعْلة على فُعَل ويمثــل: «بلحيــة ولحى وحِلية وحُلى».

في نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّــرَادٍ فُعَلَــهْ وَشَاعَ نَحْوُ كامِــلٍ وكَمَلَــهْ

أشار إلى اطراد فعلة في كل اسم على وزان فاعل، نحو: «رام ورمــاة، وكامــل وكملة، وساحر وسحرة».

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيــلٍ وَزَمِــنْ وَهَالِــكٍ وَمَيِّــتٌ بِــهِ قَمِــنْ

من جموع الكثرة فعلى، وينقاس في وصف على فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعــنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح، فيجمع قتيل على قتلى، وجريح على جرحى، وزمن على زمنى، وميت على موتى، وهالك على هلكى، وأحمق على حمقى.

لِفُعْلٍ اسْمًا صَــحَّ لامًــا فِعَلَــهْ وَالْوَضْعُ في فَعْــلٍ وَفِعْــلٍ قَلَّلَــهْ

يجمع جمع كثرة فُعْل على فِعَلة، نحو: «قُرْط وقِرَطة، وكوز وكِوَزة»، ويحفــظ في اسم على فِعْل، نحو: «قِرْد، وقِرَدة»، ويحفظ أيضًا في فَعْل، نحو: «غَرْد، وغِرَدة».

وَفُعَّـــلٌ لِفَاعِـــلٍ وَفاعِلَـــهْ   وَصْفَيْنِ نَحْوُ عاذِلٍ وَعاذِلَهْ

ونحو: «ضارب وضرّب، وصائم وصوّم» وفعَّل جمع – أيضًا – لفاعلـــة، نحـــو: «ضاربة، وضُرَّب».

وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيمـــا ذُكِّـــرَا   وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاَمًـــا نَـــدَرَا

فيجمع فاعل على الفُعَّال كصائم وصوّام، وقائم وقوّام»، وندر فُعَّل وفُعَّـــال في معتل اللام نحو: «غاز وغزى».

فَعْلٌ وَفَعْلَـــةٌ فِعَـــالٌ لَهُمَـــا   وَقَلَّ فِيما عَيْنُهُ الْيا مِنْهُمَـــا

يجمع فَعْل وفَعْلة على فِعَال، نحو: «كَعب وكِعاب، وثَـــوب وثِيـــاب، وقصـــعة وقصاع، وصعب وصعاب، وصعبة وصعاب»، ويقل فيما عينه الياء منـــهما، نحـــو: «ضيف وضياف، وضيعة وضياع».

وَفَعَـــلٌ أَيْضًـــا لَـــهُ فِعَـــالُ   ما لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِـــهِ اعْـــتِلاَلُ

يجمع – أيضًا – فَعَل وفَعَلة على فعال باطراد، نحو: «جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار»، واطراد جمع فَعَل وفَعَلة على فِعَال إذا لم يوضـــع علـــى اعتلال اللام.

أَوْ يَكُ مُضْـــعَفًا وَمِثْـــلُ فَعَـــلِ   ذُو التَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَـــلِ

فلا يطرد في معتل اللام كفتى، أو المضاعف كطلل.

وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فاعِـــلٍ وَرَدْ   كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّـــرَدْ

يطرد فِعَال في كل صفة – على فعيل بمعنى فاعل – اقترنت بالتاء أو تجردت عنـــها، نحو: «كريم وكرام، وكريمة وكرام، ومريض ومراض، ومريضة ومراض».

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَـــى فَعْلاَنَـــا   أَوْ أُنْثَيَيْـــهِ أَوْ عَلَـــى فُعْلاَنَـــا

وَمِثْلُـــهُ فُعْلاَنَـــةٌ وَالْزَمْـــهُ فِـــي نَحْـــوِ طَوِيـــلٍ وَطَوِيلَـــةٍ تَفِـــي

الشيوع في كلامه بمعنى الاطراد، أي: اطرد مجيء فِعَال جمعًا لفَعْلان أو فَعْلانــة أو فَعْلى، ويمثل الثلاثة: «عِطاش عَطْشان، وعِطاش عَطْشانة، وعِطاش عَطْشــى» **(والزمــه)** أي: فعال **(في نحو طويل وطويلة تفي)**؛ فطِوال جمع لطويل وطويلة.

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِــدْ يُخَصُّ غالِبًا كَذَاكَ يَطَّــرِدْ

يجمع على فُعُول كل اسم على فَعِل؛ فكُبود جمع كَبِد، ويجمع فَعْل بفــتح الفــاء على فُعول، نحو: «فَلْس وفلوس»، ويجمع فِعْل بكسر الفاء على فعول، نحو: «حمــل وحمول»، وقد أشار إلى استعمال فعول.

في فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَــلْ لَـــهُ وَلِلْفُعَـــالِ فِعْـــلاَنٌ حَصَــلْ

(في فعل اسمًا مطلق الفا) إلى أن فعل الذي يجمع على فعول لا يلتزم فيــه فــتح الفاء، نحو: «فلس، وفلوس»؛ بل يكون مفتوح الفاء كهذا المثال ويكون مكســورها، نحو: «حمل، وحمول» ويكون مضمومها، نحو: «جند، وجنود»؛ فالإطلاق في كــلام الناظم عبارة عن توارد الحركات الثلاث عليها، وأشار بقوله: **(وفعل له)** إلى أن فعول لا يطرد في فعل محرك الفاء والعين، نحو: «أسد وأسود»؛ بل هو من المحفوظ، وأشــار بقوله: **(وللفعال فعلان حصل)** إلى أن فعال يجمع على فعلان؛ فيجمع غــلام علــى: «غلمان» وغراب على «غربان»، ويطرد فعلان أيضًا في جمع ما عينه حرف علة، نحو: «عود وعيدان، وحوت وحيتان»، وهو معنى قوله:

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَــعَ مــا ضَــاهَاهُما وَقَــلَّ فِــي غَيْرِهِمــا

(وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) فالذي يضاهي حوت وحيتــان: عــود وعيدان، والذي يضاهي قاع وقيعان: تاج وتيجان، وأشار بقوله: **(وقل في غيرهما)** إلى أنه لا يطرد في نحو: «غزال وغزلان، وأخ وإخوان»؛ بل هما من المحفوظ.

وَفَعْلاً اسْـمًا وَفَعِـيلاً وَفَعَـلْ غَيْرَ مُعَـلِّ الْعَـيْنِ فُعْـلاَن شَمَـل

يجمع على فعلان من الأسماء التي لم تعل عينها ثلاث: ما كان على فَعْـل، نحـو: «ظهر وظهران، وبطن وبُطْنان»، وما كان عل فعيل، نحو: «قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان»، وما كان على فَعَل، نحو: «جمل وجملان»، وأشار بقوله:

وَلِكَـرِيمٍ وَبَخِيـلٍ فُعَـلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُما قَدْ جُعِـلاَ

إلى أن فُعَلاء جمع لما كان من الأوصاف الغريزية، وجمع – أيضًـا – لمـا شـابه الأوصاف الغريزية؛ فيجمع كريم على كرماء، وبخيل على بخلاء، وعاقل على عقـلاء، وصالح على صلحاء.

وَنابَ عَنْهُ أَفْعِلاءُ فِـي الْمُعَـلّ لاَمًا وَمُضْـعَفٍ وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلّ

(وناب عنه أفعلاء) أي: ناب عن فُعَلاء أَفْعِلاء، ولكن **(في)** جمع **(المعـل لامًـا ومضعف وغير ذاك قل)** فنيابة أفْعِلاء عن فُعَلاء مطردٌ في معتل اللام والمضعف وأمـا غير معتل اللام والمضعف فنيابة أفعلاء عن فعلاء من المحفوظ لا من المطرد ويمثل المطرد نحو شديد وأشداء وولي وأولياء ويمثل المحفوظ نحو نصيب وأنصباء.

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفاعَـلِ وَفاعِلاَءَ مَعَ نَحْـوِ كاهِـلِ

يجمع فَوْعَل وفاعَل وفاعِلاء على فواعل فمن أمثلة فوعل الذي يجمع على فواعـل جوهر وجواهر ومن أمثلة فاعل الذي يجمع على فواعل طابع وطوابـع ومـن أمثلـة فاعلاء الذي يجمع على فواعل قاصعاء وقواصع.

وَحـائِضٍ وَصَـاهِلٍ وَفاعِلَـهْ وَشَذَّ فِي الْفَارِس مَـعْ مـا ماثَلَـهْ

(وحائض وصاهل وفاعله) مما يطرد فيه فواعل، نحـو: «حـائض وحـوائض، وصاهل وصواهل»، **(وشذ)** فواعل **(في الفارس مع ما ماثله)** فجمـع فـارس علـى فوارس، وكذا جمع صاحبة على صواحب شاذ.

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَـنْ فَعَالَـهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَـاءٍ اوْ مُزَالَـهْ

يجمع فعالة مقترنًا بالتاء أو مزالة عنه على فعائل؛ فمن أمثلـة ذلـك: «سـحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف»، ومن أمثلة المجرد من التاء: «شمال وشمائل، وعجوز وعجائز».

وَبِالْفَعَالِي وَالفَعَالَى جُمِعَا صحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ والقَـيْسَ اتْبَعَـا

مما يجمع على فعالي وفعالى «صحراء»، و«عذراء»؛ فيجمع صحراء على صحاري وصحارى، ويجمع عذراء على عذاري وعذارى.

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَـبْ جُدِّدَ كالْكُرْسِـيِّ تَتْبَـعِ الْعَـرَبْ

مما يجمع على فعاليّ جمع تكسير الاسم الثلاثي الذي آخره ياء مشددة لم توضـع للنسب، ويمثل هذا «كرسي وكراسي، وبردي وبرادي»، هذا ما التزم فيه اسـتعمال العرب، وأما ما خالف استعمالاهم فلا؛ فبصريّ لا يقال فيه: بصاريّ.

وَبِفَعَالِـلَ وَشِـبْهِهِ انْطِقَـا فِي جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاَثَـةِ ارْتَقَـى

يجمع على فعالل كل اسم رباعي غير مزيد فيه، نحو: «جعفر وجعـافر»، ومثـل الرباعي بغير الزيادة الرباعي بالزيادة، نحو: «جوهر جواهر»، وهو المعنيّ بقول الناظم: **(وشبهه)**، وأشار بقوله:

مِنْ غَيْرِ ما مَضى وَمِنْ خُمَاسِـي جُـرِّدَ الاخِـرَ انْـفِ بالْقِيَـاسِ

إلى أن الخماسي المزيد فيه ينقاس فيه هذا الجمع ولكن بعد تجريده مـن الزيـادة، فيقال في سفرجل: سفارج.

وَالرَّابِعُ الشَّـبِيهُ بالمَزِيـدِ قَـدْ يُحْذَفُ دُونَ ما بِـهِ تَـمَّ الْعَـدَدْ

يومئ بهذا البيت إلى أن الحرف من الخماسي إذا كان غير مزيد ولكنه يشبه المزيد

– بأن كان من حروف الزيادة كنون «خدرنق» – يجوز حذفه من الخماسي، ويبقى الحرف الخامس الذي به تم العدد فيجمع «خدرنق على خدارق»، وأشار بقوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ ما   لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

إلى أن الاسم إذا تعدى أربعة أحرف بالزيادة، فلا يخلو الحرف المزيد من أن يكون حرف لين قبل الآخر أو لا؛ فإن كان حرف لين قبل الآخر لم يحذف، و إلا حذف؛ فيجمع «سبطرى» على «سباطر» بحذف الحرف الزائد، ويقال في قنديل: قناديل، وفي عصفور: عصافير، بإثبات حرف اللين.

وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

فتحذف السين والتاء في «مستدع»، وتقول في جمعه: مداع.

وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالبَقَا   وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

مفاد كلام الناظم أنك إذا أردت جمع اسم تنظر في مادته وحروفه؛ فإن وجدته مشتملاً على حروف تدل على معنى في أصل وضعها كالهمزة والياء، ووجدت فيه ما لا يدل على معنى في أصل وضعه حذفت منه ما لا يدل، وأبقيت ما يدل، فتبقي الهمزة في «ألندد»؛ والياء في «يلندد» وتحذف النون في «ألندد»؛ لأن الهمزة والياء قد وضعتا لغرض [كما] (١) في «أقوم» و«يقوم»، والنون لم توضع لغرض، إذا علمت ذلك فتجمع ألندد على «ألادّ»، ويلندد على «يَلادّ» ومعناه: الملد في الخصومة، وإليه يشير قوله تعالى: +**وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ**" (٢).

وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ ما   كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

إذا اشتمل الاسم على زيادتين، إحداهما مفوتة لصيغة منتهى الجموع، والأخرى

---

(١) زيادة اقتضاها السياق ليست بالمطبوع.

(٢) البقرة: [٢٠٤].

لا حذفت ما لا يفوت حذفه، وقد اجتمعتا في مثل «حيزبون»؛ فإذا جمعته حذفت منه الياء وأبقيت الواو؛ فتجمعه على «حزابين»؛ فتحذف الياء وتبقي الواو، وتقلبها يـــاء لسكونها وانكسار ما قبلها، والحيزبون العجوز.

وَخَيَّرُوا فِي زَائِـدَيْ سَـرَنْدَى   وَكُـلِّ مـا ضَـاهَاهُ كالْعَلَنْـدَى

قد اشتمل هذان الاسمان على زيادتين: النون والألف، لا مزيّة لإحـداهما فتـؤثر بالبقاء، ولذا خيروا في الحذف؛ فإذا جمعتهما بانيًا صيغة الجمع على حـذف الألـف، قلت: «سراند، وعلاند»، وإذا جمعتهما بانيًا صيغة الجمع على حذف النون، قلـت: «سراد، وعلاد»، هذا من حيث الجمع، وأما من حيث المعنى؛ فمعنى الأوّل: الشديد، ومعنى الثاني: الغليظ من كل شيء.

* * *

(التَّصْغيرُ)

فُعَـــيْلاً اجْعَـــلِ الثُّلاَثِـــيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٌّ فِـــي قَـــذَى

ونحو: رُجَيْل في رَجُل.

فُعَيْعِـــلٌ مَـــعَ فُعَيْعِيـــلٍ لِمَـــا فاقَ كَجَعْلِ دِرْهَـــمٍ دُرَيْهِمَـــا

وفي عصفور: عصيفير؛ فأمثلة التصغير التي تمثل صيغه ثلاثـــة: فُعَيْـــل، وفُعَيْعِـــل، وفُعَيْعِيل؛ فإن خلا الاسم الذي حاولت تصغيره عن الزيادة، صغرته على الحالة الـــتي استقر عليها قبل التصغير؛ فلا تحذف منه شيئًا، وأما إن اشتمل على الزيادة؛ فحكمه ما أشار إليه الناظم بقوله:

وَما بِهِ لِمُنْتَهى الْجَمْـــعِ وُصِـــلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْـــغِيرِ صِـــلْ

(وما به لمنتهى الجمع وصل) من حذف الحرف الزائد **(به إلى أمثلـــة التصـــغير صل)**؛ فما توصلت به لمنتهى الجمع من حذف الحرف الزائد توصـــل بـــه إلى أمثلـــة التصغير؛ فإذا صغرت «سفرجل»، قلت: «سفيرج» نظـــير مـــا تقـــول في الجمـــع «سفارج»، وإذا صغرت «مستدع» قلت: «مديع»، نظير ما تقول في الجمع «مـــداع»؛ فتحذف في التصغير ما حذفته في الجمع فتقول في «علندى»: «علينـــد»، وإن شـــئت قلت: عليد، نظير ما تقول في الجمع «علاند، وعلاد».

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يا قَبْـــلَ الطَّـــرَفْ إِنْ كانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَـــذَفْ

قياس التصغير على الجمع في الحذف يقضي بالقياس في التعويض، فـــإذا جـــاز في الجمع تعويض ياء قبل الطرف عوضًا عن المحذوف، جاز هـــذا التعـــويض بعينـــه في التصغير؛ فتقول في سفرجل: «سفيريج»، وتقول في الجمع: «سفاريج».

وَحائِدٌ عَنِ الْقِيَـــاسِ كُـــلُّ مـــا خالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِما

كل ما ورد من التصغير والجمع على الخطة التي رسمت له - من حذف الزائد، ومن جواز تعويض ياء قبل الطرف عوضًا عن المحذوف - كان موافقًا للقياس، و **إلا** كان حائدًا ومائلاً عن القياس، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه.

لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ   تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

يتحتم الفتح للحرف الذي ولي ياءِ التصغير ووقع قبل علامة التأنيث سواء كانت التاء أو الألف مقصورة أو ممدودة؛ فتقول في «تمرة» إذا صغرتها: «تميرة»، وفي حبلى: «حبيلة»، وفي حمراء: «حميراء» بفتح ما قبل علامة التأنيث في الجمع.

كَذَاكَ ما مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ   أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَما بِهِ الْتَحَقْ

(**كذاك**) يتحتم فتح (**ما**) أي: الحرف الذي سبق (**مدّة أفعال**)؛ فقول الناظم: (**سبق**) مؤخر من تقديم (**أو**) سبق (**مدّ سكران وما به التحق**) فعلى هذا البيان، إذا صغرت ما فيه مدّ أفعال أو مدّ سكران، قلت في تصغير أجمال: «أجيمال» بفتح ما قبل المدّ، وفي تصغير سكران: «سكيران» بفتح ما قبل المدّ؛ فإن كان فعلان من غير باب سكران؛ لم يفتح ما قبل الألف بل يكسر، وإذا كسر قلبت الألف ياء، فعلى هذا إذا صغرت سرحان قلت: «سريحين»، نظير ما تقول في الجمع سراحين، ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر، فتقول في درهم: «دريهم».

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا   وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

لا يعتدّ بكل ما فصل بينه وبين ياء التصغير حرفان أصليان؛ فمن ذلك ألف التأنيث الممدودة وتاء التأنيث؛ فإذا صغرت «جُخْدُباء» قلت: «جُخَيْدِباء»، وإذا صغرت «حنظلة» قلت: «حنيظلة».

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ الْمُضَافِ والْمُرَكَّبِ

(**كذا المزيد آخرًا للنسب**) لا يعتدّ به في التصغير؛ فتقول في عبقري: «عبيقري»، (**و**) كذا لا يعتدّ بـ (**عجز المضاف والمركب**)؛ فتقول في عبد الله: «عُبيد الله»؛

وتقول في بعلبك: «بعيلبك».

وَهكَــذَا زِيادَتَــا فَعْلاَنَــا   مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانا

مما لا يعتدّ به في التصغير زيادتا فعلان؛ فتقول في تصغير زعفران: «زعيفران».

وَقَدِّر انْفِصَــالَ مــا دَلَّ عَلَــى   تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَــلاَ

فإذا صغرت المثنى قلت في مسلمَيْن: «مسيلمَيْن»، وإذا صغرت الجمع قلــت في مسلِمين: «مسيلِمين»، وإذا صغرت جمع التأنيث الصــحيح، قلــت في مســلمات: «مسيلمات».

وَأَلِفُ التَّأْنِيــثِ ذُو الْقَصْــرِ مَتَــى   زَادَ عَلَى أَرْبَعَــةٍ لَــنْ يَثْبُتَــا

حكم ألف التأنيث المقصورة إذا زادت على أربعة أحرف فصاعدًا أنها تحــذف في التصغير؛ لأن في بقائها إخلالاً بصيغة «فعيعل أو فعيعيل»، فإذا صــغرت «قرقــرَى» قلت: «قريقر» وإذا صغرت «لغيزى» قلت: «لغيغيز».

قد علمت من البيت الذي سلف أن ألف التأنيث المقصورة يتحــتم حــذفها إذا زادت على أربعة أحرف فصاعدًا لأن في بقائها إخلالاً بصيغة فعيعل أو فعيعيل ولتعلم من البيت الذي أشار إليه بقوله:

وَعِنْدَ تَصْــغِيرِ حُبَــارَى خَيِّــرِ   بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَــادْرِ وَالْحُبَيِّــرِ

أنه لا يتحتم الحذف إذا وقعت بعد مدّة بل يجوز حذفها أو حذف المدة التي قبلها فالمثال الجاري على هذا البيان أن تقول في تصغير حُبَارى حُبَيْرى أو حبير.

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثانِيًا لَيِّنًــا قُلِــبْ   فَقِيمَةً صَــيِّرْ قُوَيْمَــةً تُصِــبْ

يرد ثاني الحروف الأصلية في التصغير إلى أصله فقيمة إذا صغرته قلت: «قويمــة» برد ثاني الحروف لأصله أي: الواو؛ لأنها الأصل، وشذوذ «عييد» الذي أشار إليــه، بقوله:

وَشَذَّ فِي عِيـدٍ عُيَيْـدٌ وَحُـتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا ما لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

(**وشذ في عيد عييد**)؛ لأنه خلاف ما تقرر من رد ثاني الحروف لأصله؛ فعملاً بهذا الأصل يكون تصغير «عيد» على «عويد» برد الحرف لأصله وهو الواو، وإنما كان أصله الواو؛ لأنه من العود؛ لأنه يعود في السنة مرتين، وأشار بقوله: (**وحتم**) إلى أنه يتحتم رد الحرف لأصله إذا وقع (**للجمع من ذا**)؛ أي: إذا وقع في الجمع حرف له أصل ثابت غير حاله في بنية المفرد تحتم رده إلى أصله إذا أردت تصغيره بصورة الجمع (**ما لتصغير علم**) فتقول في ضارب: «ضويرب» برد الواو في التصغير؛ لأنها الأصل.

وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيـدُ يُجْعَـلُ ... وَاوًا كَذَا ما الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

تقلب الألف واوًا سواء كانت معلومة الزيادة أو مجهولة الزيادة؛ فتقول في تصغير عاج: «عويج»، وفي تصغير باب: «بويب».

وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مـا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثالِثًا كمـا

فعلى هذا البيان إذا صغرت «دم»، قلت في تصغيره: «دُمَيّ» برد ما نقص منه، وإذا صغرت «شفة»، قلت في تصغيرها: «شُفيهة» برد ما نقص منها، وإذا صغرت «عدة»، قلت في تصغيرها: «وعيدة» برد ما نقص منها.

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَـغِّرُ اكْتَفَـى ... بالأَصْلِ كالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وصفة العمل أن تجرده من الزيادة، ثم تجري عليه التصغير؛ فإن احتوى على ثلاثة أحرف أصول، فأمره دائر بين كونه مذكرًا وكونه مؤنثًا؛ فإن كان مذكرًا صغرته على فعيل وحذفت منه التاء، وإن كان مؤنثًا أبقيت معه التاء فتقول في تصغير المعطف: «عطيف» وفي حبلى: «حبيلة» وفي سوداء: «سويدة»، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل: فتقول في تصغير قرطاس: «قريطس»، وفي تصغير عصفور: «عصيفر».

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عـارٍ ثُلاَثِـيٍّ كَسِـنّ

إذا صغرت الثلاثي المؤنث العاري عن علامة التأنيث ألحقت به علامة التأنيث؛ فإذا صغرت «سن» قلت: «سنينة» وإذا صغرت «دار» قلت في تصغيره: «دويرة»، وإذا صغرت «يد» قلت: «يدية»، ويستمر إلحاقه بعلامة التأنيث.

مَا لَمْ يَكُن بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْس

فإلحاق التاء بهذه الأمثلة يوقع في اللبس، فيجب إذًا تجريدها من التاء في التصغير؛ فإذا صغرت شجر قلت في تصغيره: «شجير»، إذ لو ألحقت به التاء لالتبس بالمفرد وهو اسم جمع، وكذا إلحاق التاء بما ذكره الناظم من الأمثلة يوقع في اللبس المذكور آنفًا؛ فإذًا يجب تجريد «بقر» من التاء إذا صغرته فتقول في تصغير بقر: «بقير» وفي تصغير خمس: «خميس».

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تا فِيمـا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

الشذوذ مساو للندور؛ فالمواضع التي ذكر فيها الشذوذ مساوية للمواضع التي ذكر فيها الندور؛ إذ المعنى في كل منهما أنه مخالف للقياس فمما تلحقه التاء في التصغير - وشذ حذفها - الثلاثي المؤنث إذا كانت مأمون اللبس فتقول في تصغير سن: «سنينة»، وفي تصغير دار: «دويرة»، وفي تصغير يد: «يدية»، ومما يشذ فيه الإلحاق وينقاس الحذف تصغير «ذود، وقوس، وحرب، ونعل» على «ذويد، وحريب، وقويس، ونعيل».

وَصَغَّرُوا شُذُوذًا الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تا وَتِي

وإنما شذ «ذا» المستعمل في الإشارة وفروعه، و«الذي» المستعمل موصولاً وفروعه؛ لأن التصغير الذي سبيله القياس خاص بالأسماء المتمكنة وهذه مبنيات، فإذا وقع فيها تصغير، فهو على طريقة الشذوذ، وليس طريقه القياس، فإذا أجريت التصغير على اسم الإشارة أو الموصول، قلت في تصغير ذا: «ذَيَّا»، وفي تصغير تا: «تَيَّا»، وفي تصغير الذي: «اللَّذَيَّا»، وفي تصغير التي: «اللَّتَيَّا».

(النسَبُ)

ياءً كيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنسَبْ وَكُلُّ ما تَلِيهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

إذا أريد إلحاق شيء بشيء بحيث يعد مما لحق به، إن كان الملحق به شمل كثيرًا من الأناسي كقريش؛ فتقول في المنسوب إلى هذا: «قريشيّ»، فإذا كان الملحق به بلدًا من البلدان، قلت في المنسوب إلى دمشق: «دمشقيّ»، وفي المنسوب إلى مصر: «مصريّ»؛ فتزيد ياء مشددة مكسورًا ما قبلها، فإذا كان في المنسوب إليه مثل ما زيد أو علامة تأنيث، حذف ما كان في الأصل، ووضع ما زيد للنسب موضعه، وإلى هذا يشير قوله:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْـذِفْ وَتـا تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لاَ تُثْبِتَـا

فإذا نسبت إلى مرمى، قلت: مرميّ، وإذا نسبت إلى ما فيه تاء التأنيث حذفت منه تاء التأنيث، وألحقت به ياء النسب، فتقول في المنسوب إلى مكة: «مكيّ».

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثـانٍ سَـكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ

قد علمت أن الاسم الذي تريد أن تنسب إليه إذا كان مختومًا بتاء التأنيث، حذفت منه تاء التأنيث، وتوضع مكانها ياء النسب، فكذا إذا كان فيه مدّة التأنيث حُذِفَتْ منه ووضع في مكانها ياء النسب إن كانت خامسة فصاعدًا، فتقول في النسبة إلى حبارى: «حباريّ»، وإن كانت رابعة ساكنًا ثاني ما هي فيه، جاز فيها وجهان، أحدهما: الحذف، وعليه فتقول في حبلى: «حبلي»، والثاني: الإثبات، ولكنها تقلب واوًا، فتقول في حبلى: «حبلوي».

لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالأَصْـلِيِّ مـا لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْـبٌ يُعْتَمـى

مفاد كلامه أن ألف الإلحاق أسوة ألف التأنيث، فالتفصيل الذي وقع في ألف التأنيث يقع فيها؛ فإن كانت رابعة وسكن ثاني ما هي فيه جاز حذفها وجاز إثباتها، ولكنها تقلب

واوًا، فعلى هذا التفصيل يجوز أن تقول في ملهى: «ملهي»، ويجوز أن تقول: «ملهوي»، وكذلك إذا كانت منقلبة عن أصل لكن المختار في هذه القلب.

وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يا المَنْقُوصِ خامسًا عُزِلْ

حكم بأن ألف الإلحاق إذا جاوزت أربعة أحرف وجب حذفها، فعلى هذا تقول في حبركى: «حبركي»، وأشار بقوله: (**كذاك يا المنقوص خامسًا عزل**) إلى وجوب حذف ياء المنقوص إن وقعت خامسة؛ فتقول في معتد: «معتديّ».

وَالحَذْفُ في الْيا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثالِثٍ يَعِنْ

التفصيل الواقع في ياء المنقوص – من جواز الحذف والقلب واوًا وتحتم الحذف – جار على وقوع مركزها في المنقوص خامسة فصاعدًا؛ فإن وقعت رابعة جاز حذفها؛ فتقول في قاضٍ: «قاضي»، وجاز قلبها واوًا، فتقول في قاضي: «قاضويّ»، وإن كان مركز ياء المنقوص منه ثالثًا تحتم القلب، فتقول في شجٍ: «شجَوِيّ»[1].

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفَعِلْ ... وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

الغرض من هذا بيان ما يكون عليه المنقوص من الحركات والسكنات بعد قلب يائه واوًا، وهو فتح ما قبل الواو، كشجَوى[2]، وقاضوى؛ فإن وقع مكسورًا وسبقه حرف واحد خفف بالفتح؛ فتقول في نمر: «نَمري»، وفي دئل: «دؤلي»، وفي إبل: «إبلي».

وَقِيلَ في المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ ... وَاخْتِيرَ في اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

إذا وقع في الاسم ياءان: إحداهما أصلية والأخرى زائدة، حذفت الزائدة وقلبت الأصلية واوًا؛ فيقال في مرمي: «مرموي»، ومن العرب من اختار الحذف، فيقول «مرمي»، ويقول في شافعي: «شافعي».

---

(١) وقعت في المطبوع بالحاء المهملة في الكلمتين والتصويب من شرح ابن عقيل.

(٢) في المطبوع: شبحوي، والتصويب من شرح ابن عقيل على الألفية.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثانِيــهِ يَجِــبْ　　　وَارْدُدْهُ وَاوًا إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

يشير هذا البيت إلى أن الاسم الذي تضاف إليه ياء النسبة لا يخلو حاله مـــن أن يكون ثانيه بدلاً من الواو أولا؛ فإن لم يكن بدلاً من الواو لم يغير، وإن كان بدلاً مـــن الواو قلب واوًا؛ فيقال في حي: «حيويّ»، وفي طي: «طوَوِيّ»(١).

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ　　　وَمِثْلُ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

إذا سميت رجلاً بزيدان أو بزيدون، وأردت أن تضيف إليه ياء النسب، حـــذفت منه علامة التثنية وعلامة الجمع، فتقول في زيدان: «زيديّ»، وفي زيدون: «زيديّ».

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُــذِفْ　　　وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُــولاً بــالأَلِفْ

قد علم أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب فإن وقع قبل الحرف الذي يجب كسره ياء مدغم فيها ياء، وجب حذف الياء المكسورة، وعلـــى هـــذا تقـــول في طيـــب: «طيـــبي»، وفي طيِّئ على قياسه: «طيئ»، ولكنهم عـــدلوا عـــن القيـــاس وقـــالوا: «طائي»، وهو ما أشار إليه الناظم، فقال: (**وشذ طائي مقولاً بالألف**).

وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَـــةَ الْتُـــزِمْ　　　وَفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةٍ حُـــتِمْ

يقال في النسب إلى فعيلة: «فعلى» بفتح عينه وحذف يائه؛ فتقـــول في حنيفـــة: حنفي، وتقول في فُعَيْلة: «فُعَلى» بحذف الياء، فنقول في جهينة: «جهنى».

وَأَلْحَقُـــوا مُعَـــلَّ لامٍ عَرِيـــا　　　مِنَ الْمِثالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَـــا

إذا أردت النسبة إلى فَعيل أو فُعَيل الخالي من التاء ولكنه معتل الـــلام؛ فحكمـــه حكم ما كان فيه التاء من حذف يائه وفتح عينه؛ فتقول في عدي: «عدويّ»، نظير ما تقول في أمية: «أموي».

---

(١) وقعت في المطبوع «طوي» بواو واحدة والتصويب من شرح ابن عقيل.

وَتَمَّمُوا ما كانَ كالطَّوِيلَـهْ وَهكَذَا ما كان كالجَلِيلَـهْ

كل ما كان على فعيلة وكان معتل العين أو كان مضعفًا لم تحذف ياؤه في النسب؛ فتقول في طويلة: «طويْليّ»، وفي جليلة: «جليلي».

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنالُ في النَّسَبْ مَا كانَ في تَثْنِيَةٍ لَـهُ انْتَسَبْ

يثبت للهمزة المزيدة للتأنيث أنها تقلب واوًا في النسب؛ فيقال في حمراء: «حمراوي»؛ فإن كانت مزيدة للإلحاق كهمزة «علباء»، أو بدلاً من أصل كهمزة: «كساء»؛ جاز تصحيحها، فتقول: علبائي، وكسائي، وجاز قلبها واوًا، فتقول: «علباوي، وكساوي».

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مـا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

لا يخلو الاسم المركب من أن يكون مركبًا تركيب الجمل، أو مركبًا تركيب مزج؛ فإن كان مركبًا تركيب الجمل نسب إلى صدره بعد حذف العجز؛ فتقول في تأبط شرا: تأبطي، وكذا ينسب لصدره بعد حذف عجزه إن كان مركبًا تركيب مزج؛ فيقال في بعْلَبك: «بعلي»، وإن كان المبين للاسم هو العجز، حذف الصدر ونسب إلى العجز؛ ففي مثل «ابن الزبير» يحذف الصدر وينسب للعجز؛ فيقال: «زبيري»، وهو معنى قوله: (**ولثان تمما**).

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّانِي وَجَبْ

فتقول في «غلام زيد»: «زيدي»، فابن الزبير من الأوّل، وغلام زيد من الثاني.

فِيما سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِـلأَوَّلِ ما لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

(**فيما سوى هذا**) أي: المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (**انسبن للأوّل**) منهما، نحو: «امرئ القيس»، فتقول: «امرؤي»، (**ما لم يخف**) بالنسب إلى الأوّل (**لبس**) فإن خيف لبس نسب للثاني (**كعبد الأشهل**)

وعبد مناف؛ فقد قالوا: «شهلي ومنافي»، وشذ بناء فعلل في نحو: «عبدري، وعبقسي، وعبشمي» في النسب لعبد الدار، وعبد القيس وعبد شمس.

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ ما مِنْهُ حُذِفْ   جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

رد اللام إلى المنسوب إليه جبراً لما حذف منه جائز إن لم يكن الرد بطريق الاستحقاق كالرد.

في جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ في التَّثْنِيَهْ   وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهذي تَوْفِيَهْ

(**في جمعي التصحيح أو في التثنية**) وإلا كان الرد واجبًا، وهو ما أشار إليه بقوله: (**وحق مجبور بهذي توفية**) المنسوب إليه الذي حذفت منه اللام دائر على محور جمعي التصحيح والتثنية فإن كانت اللام مستحقة للرد في جمعي التصحيح والتثنية، وجب ردها في النسب، فتقول في أب، وأخ: «أبوي وأخوي» نظير ما تقول في التثنية: «أبوان، وأخوان»؛ فإن لم تكن مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية، جاز ردها في النسب وعدم ردها؛ فتقول في يد: «يدوي»، وفي ابن: «بنوي»، و«يدي، وابني» نظير قولهم في التثنية: «يدان، وابنان».

وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتَا   أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

إلحاق الأخت بالأخ، والبنت بالابن عبارة عن حذف علامة التأنيث ورد المحذوف إليهما عند إرادة النسب؛ فيردان على الصورة التي يرد عليها المذكر؛ فتقول: «أخوي، وبنويّ» هذا رأي من لم يكترث باللبس، وأما من حاول الاكتراث باللبس؛ فقد امتنع من حذف علامة التأنيث، وإليه أشار الناظم بقوله: (**ويونس أبى حذف التا**) فتقول على رد الياء في النسب إليهما: «أختيّ وبنتيّ».

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائي   ثانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلاَءِ

إذا نسب إلى ما تركب من حرفين ثانيهما حرف علّة، وجب تضعيف الحرف الثاني؛ فإذا نسبت إلى «لو»، قلت: «لوى»، هذا إذا كان حرف العلّة واوًا كالمثال، وإن كان حرف العلّة ألفًا ضوعفت – أيضًا – ولكن تبدل الثانية همزة، فإذا سمي رجل

بـ «لا»، وأردت النسبة إليه قلت: «لائي».

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ ما الْفَا عَدِمْ … فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

إذا أردت أن تنسب إلى محذوف الفاء رددت إليه ما حذف منه وفتحت عين الكلمة؛ فتقول في «شية» محذوف الفاء: «وِشوي».

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ ناسِبًا لِلْجَمْعِ … إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

إذا نسبت إلى جمع، أتيت بواحد منه وألحقت به ياء النسب؛ فإذا نسبت إلى الفرائض قلت في النسب: «فرضي»، هذا إن لم يكن الجمع على طور المفرد، فإن كان على طور المفرد كأنصار ألحقت ياء النسب به باقيًا على طوره وحاله؛ فتقول في النسبة إلى أنصار: «أنصاري».

وَمَعَ فاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ … فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيا فَقُبِلْ

النسب له هيئة مخصوصة، وهي إلحاق ياء النسب بالمنسوب إليه، وقد ينتقل عن هذه الهيئة إلى هيئة أخرى فيستغني بفاعل بمعنى صاحب ما يضاف إليه؛ فإذا أردنا أن نفيد أن هذا صاحب كذا أتينا بصيغة فاعل، فقلنا: «تامر، ولابن» أي: صاحب تمر، وصاحب لبن، ومنه على طريقة النفي، أي: نفي الشيء عما يضاف إليه، قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾(١) أي: بذى ظلم، أي: لا ينسب إليه الظلم، وقد يستغني أيضًا عن ياء النسب بصيغة فعل، فيقال: «رجل طَعِم ولبس»؛ بمعنى صاحب طعام، وصاحب لباس.

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا … عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

مفاده أن ما قرره وبينه من النسب فطريقه القياس، وما أتى مخالفًا لما قرره فسبيله الشذوذ، ومنه قولهم في النسب إلى البصرة: «بصري»، وإلى الدهر: «دهري».

* * *

---

(١) فصلت: من الآية [٤٦].

(الْوَقْفُ)

تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفا ... وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

كل تنوين وقع بعد فتحة، فإنه يقلب ألفًا في الوقف، فإذا وقفت على زيد من: «رأيت زيدًا»؛ فإنك تقلبه ألفًا، ويحذف بعد الرفع والجر، فإذا وقفت على زيد من: «جاء زيد»، أو وقفت على زيد من: «مررت بزيد»، حذفت التنوين وسكنت ما قبله، فتقول: «جاء زيد»، بسكون الدال، وكذا: «مررت بزيد»، بسكون الدال.

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

هاء الضمير إما أن تكون مرفوعة أو مجرورة؛ فإذا وقف على المرفوعة أو المجرورة، وقف عليها بالسكون؛ وذلك في غير الضرورة، وقد شبهوا إذن بالمنوّن المنصوب، فأبدلوا نونها ألفًا في الوقف، وهو معنى قوله:

وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

فإذا وقفت على «إذن» قلت: «إذا».

وَحَذْفُ يا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فاعْلَمَا

حذف ياء المنقوص في الوقف إذا كان منوّنًا أولى من ثبوتها وذلك في الرفع والجر، فتقول: «هذا قاض»، و«مررت بقاض»؛ بحذف الياء وإثبات التنوين، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، ويمثله قراءة ابن كثير: **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادي**[1] بإثبات الياء في الوقف، هذا حال المنقوص رفعًا وجرًّا ما قد علمت، وأما حاله في النصب فيوقف عليه بالألف، فنقول: «رأيت قاضيا».

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليا اقْتُفِي

---

(١) الرعد: [٧].

يشير إلى أن غير ذي التنوين يكون على عكس المنوّن؛ فإذا وقف على: «يـف» قيل: «يفي» بإثبات الياء، وإذا وقف على: «مر» اسم فاعل من أرى، قيـل: «هـذا مري» بإثبات الياء.

وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رائِمَ التَّحَرُّكِ

إذا أريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر، فأمره دائر بين أن يكون آخره هاء التأنيث، أو غيرها؛ فإن كان آخره تاء التأنيث وقف بالسكون، فتقول: «هذه فاطمه» بسكون الهاء في الوقف، وإن كان آخره غير تاء التأنيث، فأشار إلى كيفية الوقف عليه بقوله: (**أو قف رائم التحرك**)، وبقوله:

أَوْ اشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ما لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إنْ قَفَا

أي: وأما غير الضمة، وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما، والإشمام أن تشير بالشفتين مع انفراج بعد التسكين، وقوله: (**إن قفا**)، أي: تبع محركًا، كما قال:

مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا

أشار إلى صفة الوقف على الآخر المتحرك، إذا كان غير تاء التأنيث بخمسة وجوه: أحدها: أن تقف بالروم، وهو الإشارة إلى الحركة بصوت خفيّ. ثانيها: الإشمام، وهو عبارة عن ضم الشفتين بعد الوقف على الحرف الأخير. ثالثها: التضعيف، وهو أن تضعّف الحرف الأخير. رابعها: النقل، وهو تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى ما قبله. وخامسها: التسكين.

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا يَرَاه بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلا

مذهب الكوفيين يجوزون النقل في الوقف؛ سواء كان آخر الاسم مفتوحًا، أو مهموزًا، أو لا، وأما البصريون فلا يرونه في هذا النوع، ومذهب الكوفيين أعدل؛ لأن حجتهم النقل عن العرب.

وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ   وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

متى أدى النقل إلى وجود الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم، امتنع ما لم يكن الآخر همزًا، و إلا جاز «هذا الردُء»؛ لأن آخره همزة.

فِي الوَقْفِ تَا تأنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ   إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

لا يخلو ما فيه تاء التأنيث من أن يكون اسمًا أو فعلاً؛ ثم إن أحد الشقين وهو الاسم، إمّا أن يكون مفردًا، أو جمعًا، أو شبيهًا بالجمع؛ فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء، نحو: «قالت»، وإن كان اسمًا فإما أن يكون مفردًا أو لا، فإن كان مفردًا، فلا يخلو أن يكون ما قبل تاء التأنيث ساكنًا أو لا؛ فإن كان ساكنًا وقف على الاسم بالتاء، نحو: «أخت، وبنت»، وإن كان متحركًا وقف عليه بالهاء، نحو: «فاطمه»، وإن كان جمعًا وقف عليه بالتاء، نحو: «مسلمات، وهندات»، وكذا إن كان شبيهًا بالجمع، كهيهات.

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاه وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

يؤخذ من كلام الناظم: أن ورود الوقف بالهاء على جمع التصحيح وما شابهه قليل، ومنه: «مسلماه، وهنداه، وهيهاه»، ومن العكس فاطمت.

وقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المُعَل   بِحَذْفِ آخرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَل

إذا وقف على الفعل المعل بحذف آخره، وقف عليه بهاء السكت، فتقول في لم يعط: «لم يعطه»، وفي أعط: «أعطه».

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى ما كَعِ أَوْ   كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ ما رَعَوْا

لا يتحتم الوقف بهاء السكت على الفعل المعل، إلا إذا كان الباقي منه حرفًا، أو حرفين، نحو: «قه، وعه، ولم يقه، ولم يعه».

ومَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُـذِفْ أَلِفُهَـا وَأَوْلِهَـا الْهَـا إن تَقِـفْ

صورة «ما» الاستفهامية ميم ألف، فإذا دخل عليها حرف جر حذفت منها الألف، وإذا وقف عليها وقف عليها بهاء السكت، مثالها في الدرج: «عمّ تسأل؟، وبم جئت؟»، ومثالها في الوقف: «عمه؟».

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِك اقْتِضاءَ م اقْتَضى

مهما كان العامل اسمًا كان أو حرفًا يحذف ألف «ما» الاستفهامية، غير أن العامل إذا كان حرفًا لا يتحتم الحذف، وإذا كان اسمًا - كمثال الناظم - تحتم الحذف، فتقول: «عمه».

وَوَصْلَ ذِي الْهاءِ أَجِزْ بِكُلِ ما حُـرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِما

ويوجد ضابط هذا في كيف، فتقول: «كيفه».

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُديمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

شذ الوقف بهاء السكت فيما حركته غير حركة بناء ولكنها غير دائمة، ويستحسن فيما حركته دائمة.

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ ما لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد علمت أن بعض الألفاظ إذا وقف عليه وقف عليه بهاء السكت، فهذا أمر ثابت له في الوقف وقد يثبت له في الوصل، ولكنه قليل في النثر، كثير في النظم، ومن وروده في غير النظم، قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ [1] الآية.

---

(١) البقرة: من الآية [٢٥٩].

(الإمالَةُ)

الألِفَ المُبْدَلَ مِنْ يا فِي طَـرَفْ   أَمِلْ كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ الْيا خَلَفْ

الإمالة: عبارة عن إشراب الصوت بحركة غير الحركة التي يحاول النطق بهـا، أو الحرف بحرف غير الحرف الذي يحاول النطق به، فتشرب الألف المبدلة من اليـاء إذا وقعت في الطرف، وكذا الألف التي تخلفها الياء.

دُونَ مَزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ وَلِمَـا   تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ ما الْهَا عَـدِما

فتمال ألف «رمى، ومرمى»؛ لأنها بدل من الياء، وتمال ألف «ملهى»؛ لأنها تئول إلى الياء في التثنية، فتقول: «ملهيان»، وكذا تمال الألف التي وجد فيها سبب الإمالـة، ولو وليتها هاء التأنيث، ويمثل ذلك: «فتاة».

وَهكَـذَا بَـدَلُ عَـيْنِ الْفِعْـلِ إنْ   يَؤُلْ إلى فِلْتُ كماضِي خَـفْ وَدِنْ

التنظير الواقع في النظم بين الألف الواقعة في الطرف، وبين الألف المبدلة من عين الفعل، سواء كانت عين الفعل واوًا أو ياء، إن كان الفعل عند إسناده إلى تاء الضمير، يكون على وزان «فلت» بكسر الفاء، ثبتت الإمالة، و إلا امتنعت الإمالة إن كان عند إسناده إلى تاء الضمير يكون على وزان «فلت» بضم الفـاء؛ فتحقـق الإمالـة في: «خفت، وبعت، ودنت»، وتمنع في: «قلت».

كَذاكَ تالي الياءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ   بِحَرْفٍ أو مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

تثبت الإمالة للألف الواقعة بعد الياء متصلة بها كألف بيان، أو منفصـلة عنـها بحرف كألف يسار، أو بحرفين ثانيهما الهاء؛ كما مثل لذلك الناظم بقوله: «كجيبـها أدر».

كذَاكَ ما يَلِيهِ كَسْـرٌ أَوْ يَلِـي   تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

تثبت الإمالة للألف التي تليها كسرة، نحو: عالم، وكذا تمال الألف الواقعة بعد سكون قد ولي.

كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلا فَصْلٍ يُعَدْ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

(**كسرًا وفصل الهاء كلا فصل يعد**) لا يمنع إمالة الألف - الواقعة بعد كسر - الفصل بالحرف الساكن، وكذا لا يمنع الإمالة الفصل بعد الساكن بحرفين ثانيهما الهاء، وقد أتى على هذا البيان تفريع الناظم المشار إليه بقوله: (**فدرهماك من يمله لم يصد**)، ولا يمنع من الإمالة في مثل هذا المثال.

وَحَرْفُ الاسْتِعْلا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ اوْ يا وَكَذَا تَكُفُّ را

إذا وجد في الكلمة سبب الإمالة وحرف من حروف الاستعلاء، كف حرف الاستعلاء الكلمة عن الإمالة.

إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

سبب الإمالة ودواعيها الألف والياء، فإذا اتصل حرف الاستعلاء بالألف؛ كساخط وحاصل، منع الإمالة، وكذا يمنع الإمالة إن وقع بعد الألف حرف؛ كنافخ، وناعق، أو حرفين؛ كمناشيط، وأشار بقوله:

كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَالمِطْوَاعَ مِرْ

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ ورَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لا أَجْفُو

إلى أن هذا الحكم، وهو الكف عن الإمالة، يعطى لحرف الاستعلاء إذا قدم، وكان حاله غير الكسر، أو السكون بعد الكسر، فيتفرع على كلام الناظم مفهومًا ومنطوقًا، أنه لا يمال «صالح، وظالم وقاتل»، ويمال «طلاب، وغلاب ومطواع»، وأشار بقوله: (**وكذا تكف را**) إلى أنها تعطي هذا الحكم، وهو الكف عن الإمالة.

وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

وَقَــدْ أَمــالُوا لِتَنَاسُــبٍ بِــلا دَاعٍ سِــوَاهُ كَعِمَــادَا وَتَــلا

قد يكون داعي الإمالة التناسب ليس إلّا؛ فإمالة ألف «عمادا وتـلا» للمناسـبة للألف الممالة قبلهما.

وَلا تُمِـلْ مـا لَـمْ يَنَـلْ تَمَكُّنَـا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة، فلا ينالها من المبنيات غير «ها، ونا» فإنهمـا يمالان قياسًا، نحو: «يريد أن يضربها، ومر بنا».

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِـي طَـرَفْ أَمِلْ كَلَلأَيْسرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَـفْ

قد يكون إمالة الفتحة لداعي وجود الراء المكسورة بعدها الواقعـة في الطـرف، فيمال الأيسر؛ لوجود داعي الإمالة.

كذَا الَّذِي تَلِيهِ هَـا التَّأْنِيـثِ فِـي وَقْفٍ إذَا مـا كـانَ غَيْـرَ أَلِـفِ

نحو: «قيمة، ونعمة».

* * *

(التَّصْرِيفُ)

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَما سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

التصريف: هو الحكم على بعض مواد الكلمة بالزيادة أو الأصالة، وأقل ما يقع فيه الحكم ثلاث حروف فأكثر، فما كانت بنيته لا تفي بهذا المقدار، كان بريئًا من الصرف، وذلك الحروف وما أشبهها، وإذ كان شرط التصريف أن تكون الكلمة في وضعها على ثلاثة أحرف فأكثر.

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُرَى قابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا

لما كان سابق كلامه يتضمن هذا الشرط، كان على الناظم أن يأتي بفاء التفريع، فيقول: فليس أدنى.. الخ.

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم لا يخلو إمّا أن يكون مزيدًا فيه، وإمّا أن يكون مجردًا منه، ولكل واحد منهما طور لا يتعدّاه؛ فالمزيد فيه لا يتعدّى سبعة أحرف؛ وذلك نحو: «احرنجام، واشهيباب»، وأمّا المجرد من الزيادة فلا يتعدّى خمسًا، نحو: «سفرجل».

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وَضُمْ واكْسِرْ وزِدْ تَسْكِين ثانيهِ تَعُمْ

يعتبر الاسم الثلاثي في الوزن بغير الحرف الأخير؛ فالحرف الأوّل إمّا أن يكون مضمومًا، أو مكسورًا، أو مفتوحًا؛ وكذلك الحرف الثاني، وعلى هذا تجرى أوزان الاسم الثلاثي، نحو: «قفل، وعنق، ودئل، وصُرَد»، ونحو: «علم، وحبك، وإبل، وعنب»، ونحو: «فَلْس، وفرس، وعضد، وكبد».

وَفِعُلٌ اُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

أشار بإهمال هذا الوزن وهذا البناء، وهو بناء فِعُل بكسر الفاء، وضم العين؛ تبعًا

لإهمالهم وإسقاطهم هذا البناء من الاثنى عشر، وأشار إلى قلّة وجود بناء فُعِل بضم الفاء وكسر العين في الأسماء، مثل: دُئِل، لتخصيصهم هذا الوزن بفعْل ما لم يسم فاعله، نحو: ضرب.

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

تقسيم الاسم إلى مجرد وإلى مزيد ينتهي إلى الفعل؛ فيقسم بهذا التقسيم؛ فالمجرد منه لا يجاوز الأربعة أحرف، والمزيد لا يجاوز الخمسة أحرف، ثم إن الثلاثي المجرد إذا أسند إلى الفاعل يكون على ثلاثة أوزان يقوّمها حركة العين، وأما الفاء فلا تخرج عن الفتح؛ فيكون الثلاثي المجرد إذا أسند إلى الفاعل على وزن فعَل، بفتح العين، نحو ضرب ويكون على وزن فَعِل بكسْرِ العين نحو: شرب، ويكون على وزن فعُل بضم العين، نحو شرف، وإذا أسند إلى المفعول لا يكون **إلّا** على وزن فُعِل، بضم الفاء وكسر العين، نحو: ضمن.

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا ... وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الإشارة الواقعة في قوله: (**ومنتهاه**) إلى الفعل المجرد، فلا يجاوز الفعل المجرد أربعة أحرف، وأشار بقوله: (**وإن يزد فيه فما ستا عدا**) إلى أن الفعل المزيد فيه لا يجاوز بعد الزيادة ستة أحرف، وأشار بقوله:

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُباعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

إلى الأوزان الخاصة بالاسم الرباعي؛ فمنها فَعْلَل بفتح الأوّل والثالث وسكون الثاني، نحو: «جَعْفَر»، ومنها فِعْلِل بكسر أوّله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: زِبْرِج، ومنها فِعْلَل بكسر أوّله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، نحو: دِرْهَم، ومنها فُعْلُل، بضم أوله وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: بُرْثُن، ومنها فِعَلّ[1] بكسر أوّله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، نحو: هزبر، وإليه أشار بقوله:

---

(١) كتبت في المطبوع بلامين، والتصويب من شرح ابن عقيل.

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإنْ عَلاَ ۞ فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا

وأشار بفُعْلَل - بضم أوّله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه - إلى أن هذا الوزن يوجد في نحو: «جُخْدَب»، وأشار بقوله: (**وإن علا**) إلى أبنية الخماسي؛ فمنها فَعَلَّل، بفتح أوّله وثانيه ورابعه، وسكون ثالثه، نحو: سفرجل، ومنها فَعْلَلِلٌ، بفتح أوّله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه، نحو: «جَحْمَرِش»، ومنها فُعَلِّلٌ، بضم أوّله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه، نحو: قذعمل[1]، ومنها فعلل، بكسر أوّله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون رابعه، نحو: قِرْطَعْبٌ، وإليه أشار بقوله:

كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ وَمَا ۞ غايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمى

وأشار بقوله: (**وما غاير... الخ**) الحد بأن ما جاء على خلاف ما ذكر نسب، إما إلى الناقص وإما إلى المزيد فيه؛ فالأوّل: كيد ودم، والثاني: كاستخراج واقتدار.

وَالحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأصْلٌ وَالذَّي ۞ لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تا احْتُذِي

تعرف الأصالة والزيادة للحروف، بعدم سقوطها عند تصريف الكلمة، وسقوطها عند التصريف، فالذي لا يسقط هو الأصل، والذي يسقط هو الزائد.

بِضِمْنِ فِعْلٍ قابِلِ الأُصُولَ في ۞ وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

يشير بقوله: (**بضمن فعل**) إلى أن ما تضمنه فعل، وهو الفاء والعين واللام، هو ما توزن به الكلمة، بحيث تكون أصول الكلمة جارية على هذا الميزان، فأوّل حرف من أصول الكلمة يقابل الفاء، والثاني من الأصول يقابل العين، والثالث من الأصول يقابل اللام، وما زاد في الكلمة على هذا الميزان لا يعتبر من الأصول، فلا يقابل بشيء من الميزان؛ بل يكتفى بلفظه فيعرف أنه خارج عن الميزان، وزائد عن أصول الكلمة، فتستعمل هذا الضابط إن كانت الكلمة في أصل وضعها لم تتجرد عن الزوائد في أصل

---

(١) قذعمل: القصير الضخم من الإبل. انظر: اللسان (قذعمل).

الوضع، بحيث يحكم على الزائد عن الميزان بأنه من الأصول لابتناء الكلمة في أصل الوضع عليه، وإن كانت الكلمة في أصل وضعها تتجرد عن الزوائد، فالحكم ما أشار إليه بقوله:

وَضَاعِفِ الَّلامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

(**وضاعف اللام إذا أصل بقي**)، بعد مقابلة الكلمة بفعل؛ وذلك (**كراء جعفر**)، فإنها من الأصول، (**وقاف فستق**)، فإنها أيضًا من الأصول؛ فإن قيل: ما وزن «جعفر»، قيل: فعلل بتضعيف اللام، وإن قيل: ما وزن فستق؟ قيل: فعلل بتضعيف اللام أيضًا.

وإنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فاجْعَلْ لَهُ في الْوَزْنِ ما لِلأَصْلِ

فتقول في وزن اغْدَوْدَنَ: افعَوْعَل، فتعبر عن الدال الثانية بالعين، كما عبرت عن الأولى بالعين، إذ الدال الثانية ضعف الدال الأولى، وإذا ثبت أن من الكلمات ما حروفه كلها أصول، فالتزم هذا.

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيل حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ في كَلَمْلِمِ

إنما كان الحكم بتًّا على حروف «سمسم»، بأنها كلها أصول، ولم يحكم بتًّا على حروف «لملم»، بأنها كلها أصول؛ لأن كل اسم رباعي تكررت فاؤه وعينه، ولم يكن أحد المتكررين آيلاً للسقوط، حكم بأن حروفه كلها أصول، وإذا صلح أحد المتكررين للسقوط، كان محلاً للنزاع؛ وذلك لَمْلِمْ أمر من لَمْلَمَ، وكَفْكِفْ أمر من كَفْكَفَ؛ لأن اللام الثانية، والكاف الثانية؛ صالحان للسقوط، فيقال: لم، وكف.

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

بلا افتراء وكذب لمن ينسب لها الزيادة عند مصاحبتها أكثر من حرفين أصليين، بأن صاحبت ثلاثة أصول، فالحاكم بزيادتها لا ينسب إليه الافتراء والكذب؛ لعدم خروجه عن طور القياس، ويمثل هذا «ضارب»؛ فإن صحبت أصلين فقط، فلا يحكم

بزيادتها؛ بل إما أصل، أو نائبة عن أصل؛ فهي أصل في «إلى»، أو نائبة عن أصـــل في «قال، وباع».

وَاليا كَذَا والْوَاوُ إنْ لَــمْ يَقَعَــا كَمَا هُمَا في يُؤْيُــؤٍ ووَعْوَعَــا

مثل الألف – في الحكم بالزيادة – الياء والواو؛ فيحكم بزيادة ياء «يؤيؤ»؛ لأنها صحبت أكثر من أصلين، ويحكم بزيادة واو «وعوع»؛ لأنها صحبت أكثر من أصلين، والأوّل علم على طائر ذي مخلب، والثاني اسم صوت.

وَهكَــذَا هَمْــزٌ وَمِــيم سَــبَقَا ثَلاثَــةً تأْصِــيلُهَا تَحَقَّقَــا

لا يحكم على الهمز والميم بالزيادة؛ **إلّا** إذا سبقا ثلاثة أحرف محققــة الأصــول؛ فيحكم إذًا بزيادة همزة أحمد، وميم مكرم، وينتفي الحكم بالزيادة على همزة إبل، وميم مهد.

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِــفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَــا رَدِفْ

لا يحكم على الهمزة الواقعة آخر الاسم بالزيادة؛ **إلّا** إذا وقعت بعد ألف ردفــت أكثر من حرفين، ويمثل هذا: «حمراء وعاشوراء»، فإن ردفت الألف حرفان فقط؛ فلا يحكم على الهمزة بالزيادة، ويمثل هذا: «كساء، ورداء».

والنُّونُ في الآخِرِ كَــالْهَمْزِ وَفِــي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَــالَةً كُفِــي

النون الواقعة في آخر الاسم تعطى حكم الهمزة؛ فيحكم على النون بالزيــادة إذا وقعت بعد ألف تقدّمها أكثر من حرفين، ويمثل هذا غفران وشكران، فإن وقعت بعد ألف لم يتقدّمها أكثر من حرفين؛ فلا يحكم عليها بالزيادة، ويمثل هذا زمان ومكــان، وقد سرى الحكم بالزيادة لنون «غضنفر»، وإن لم يتقدّمها أكثر مــن حــرفين؛ بــل تقدّمها حرفان، وتأخر عنها حرفان؛ لأن ما تأخر عنها قد عضد ما تقدّمها.

وَالتَّاءُ في التَّأْنِيــثِ وَالْمُضَــارَعَهْ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَــهْ

حكم التاء - في هذه الأمثلة التي ذكرها الناظم - الزيادة، فهي زائدة في قائمة، وزائدة في المضارعة، نحو: تفعل، وزائدة في الاستفعال، نحو: الاستخراج، وزائدة في المطاوعة، نحو: علمته فتعلم.

وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللامُ في الإشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ

(و) تزاد (**الهاء وقفًا**)؛ أي: في الوقف، وذلك (**كلمه ولم تره** و) تزاد (**اللام في الإشارة المشتهره**)، الاسم الموضوع للإشارة «ذا»؛ فإذا كان المشار إليه بعيدًا عن سمت النظر؛ زيدت اللام، فقيل: «ذلك» بزيادة اللام في الإشارة.

وَامْنَعْ زِيادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظِلَتْ

لا يحكم على حرف من حروف الزيادة - التي يجمعها قولك: «سألتمونيها» - بأنه زائد، **إلّا** إذا اقترن بما يثبت زيادته، فالذي يثبت زيادة همزة «شمأل» سقوطها في قولهم: «شملت الريح شمولاً»، إذا هبت من جهة الشمال، والذي يثبت زيادة الألف في «حنظال»، سقوطها في قولهم: «حظلت الإبل»، إذا آذاها أكل الحنظل، والذي يثبت زيادة التاء في «ملكوت» سقوطها في: «الملك».

* * *

(فَصْلٌ في زِيادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ)

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ إلّا إذَا ابْتُدِي بِهِ كاسْتَثْبِتُوا

الساكن يتعذر النطق به، فإذا اتفق أن أوّل الكلمة ساكن لحذف الحرف الزائد منها عند بناء كلمة أخرى منها، وذلك إذا أردت أن تبني أمرًا من المضارع كيضرب حذفت منه حرف المضارعة، فيصير أوّل الكلمة ساكنًا، وقد علمت أنه يتعذر النطق به، فتجتلب همزة الوصل توصلاً للنطق به، فيقال: اضرب.

وَهْوَ لِفِعْلٍ ماضٍ احْتَوى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

مثال الناظم الذي أشار إليه بقوله: (**انجلى**) وقع في محل الحاجة إلى همزة الوصل.

وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُلاثِي كاخْشَ وَامْضِ وانْفُذا

(و) كذا (**الأمر والمصدر منه**)؛ أي: المتصرفات منه، وهو «انجل، وانجلاء»، (**وكذا**) يبتدأ بهمز الوصل (**أمر**) الماضي (**الثلاثي**)؛ وذلك (**كاخش وامض وانفذا**)؛ فاخش أمر متصرف من «خشى»، و«امض» أمر متصرف من «مضى»، و«انفذا» أمر متصرف من «نفذ».

وَفي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء - التي ليست مصادر لفعل يزيد على أربعة أحرف - **إلّا** في عشرة أسماء: اسم، واست، وابن، وابنم، واثنين، واثنتين، وامرئ، وامرأة، وابنة، وابنتين.

وَأيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا في الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(**وأيمن**) المستعمل في القسم (**همز أل كذا ويبدل، مدًّا في الاستفهام، أو يسهل**)؛ مفاده أن زيادة الهمزة لم تحفظ في الحروف؛ **إلّا** مع أل، ولما كانت الهمزة مع أل مفتوحة، وهمزة الاستفهام كذلك؛ لم يجز حذف همزة الاستفهام؛ لئلاّ يلتبس الإنشاء بالخبر، كان هذا داعيًا لإبدال همزة الوصل ألفًا، فيقال عند إرادة الاستفهام عن قيام الأمير: «آلأمير قائم؟».

* * *

(الإبْـــــدَالُ)

أحْرُفُ الابْدَالِ «هَدَأْتَ مُوطِيَا» فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِـــنْ وَاوٍ وَيَــا

أشار بقوله: (**أحرف الإبدال هدأت موطيا**) إلى الحروف التي يقع فيها الإبـــدال؛ فإذا كان الحاصر لها لفظ (**هدأت موطيا**)، تم التفريع الذي أشار إليه بقوله: (**فأبـــدل الهمزة من واو، ويا**)؛ لأنْ الهمزة والواو مما دخلا في الحصر، ويصح الإخبار عنـــهما بالمحصور، فيقال: الهمزة، والواو من حروف «هدأت موطيا»، فتبدل الهمزة مـــن واو، وياء، إذا وقعتا.

آخَـــراً اثْـــرَ أَلِـــفٍ زِيـــدَ وَفِى فاعِلِ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِـــي

ويمثل إبدال الهمزة من الواو والياء: «قائل وبائع»؛ إذ الأصل «قاول، وبايع»؛ فأبدلت الواو في «قاول» همزة؛ فقيل: قائل، وأبدلت الياء في بايع همـــزة أيضًـــا؛ فقيل: بائع.

وَالَمدُّ زِيـــدَ ثالثًـــا في الوَاحِـــدِ هَمْزًا يُرَى في مِثْلِ كالقَلائِـــدِ

تبدل الهمزة — أيضًا – مما وقع بعد ألف الجمع، إن كان أصـــله مـــدًّا زائـــدًا في المفرد، ويمثله: «قلادة، وصحيفة»؛ فالمد المزيد في المفرد يبدل همزًا في الجمع؛ فيقـــال: «قلائد، وصحائف»؛ فإن كان المد غير مزيد في المفرد؛ فلا يبدل همـــزًا في الجمـــع، ويمثله: مفازة، فلا يقال في الجمع: مفائز؛ بل يقال: «مفاوز»، وكذا: «معيشة»، فـــلا يقال في الجمع: معائش؛ بل يقال: معايش.

كَذَاك ثاني لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَـــا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

كذا إذا اكتنف ألف الجمع – الذي بني على صيغة منتهى الجموع – ليِّنان أبـــدل ثانيهما مدًّا، فيقال في جمع «نيف»: نيائف، بإبدال الثاني همزًا، ولا يقـــال: نيـــايف؛ بإبقاء المد على حاله في المفرد، ولا عمل بعد هذا العمل، حيث كان المفرد غير معتـــل

اللام، فإن كان معتل اللام، فطريق العمل ما أشار إليه الناظم، فقال:

وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَـــا أُعِـــلْ   لامًا وَفِي مِثْلِ هِـــراوَةٍ جُعِـــلْ

فصفة العمل في مثل «قضية» مما هو معتل اللام، ولنفرضه في «قضية»، فيقال إن مدته في الجمع تقلب همزًا: فيقال: قضائي، ثم تبدل الكسرة فتحة؛ وحينئذ سوّغ لنا أن نقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا؛ فصار «قضاآ»، ثم أبدلت الهمزة ياء؛ فصار: «قضايا»، وأشار بقوله: (**وفي مثل هراوة جعل**) إلى أيه يسلك هـــذا الطريـــق الذي سلك في «قضايا»، فطريق العمل في «هراوى»، أن يقال أن أصله: هرائـــو، ثم أبدلوا الكسرة فتحة، فيسوغ لنا حينئذ أن نقول: تحركت الواو، وانفتح مـــا قبلـــها، فقلبت ألفًا، فصار: «هراآ»، ثم قلبت الهمزة واوًا، فصار: «هراوى»، وإليه يشير قوله: (وفي مثل هراوة جعل).

وَاوًا وَهَمْـــزًا أَوَّلَ الـــواوَيْنِ رُدْ   فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُـــدْ

(واوًا)؛ فالمد الكائن في أصل الكلمة هو المجعول واوًا عند تصريف الكلمة، وأشار بقوله: (**وهمزًا أوّل الواوين رد، في بدء غير شبه ووفي الأشد**)، إلى أنه يجب ردّ أوّل الواوين الواقعين في صدر الكلمة همزًا، إذا لم تكن الثانية منهما بدلاً من ألف فاعـــل، ويمثله، قولك: «أواصل» جمع «واصلة»، والأصل: «وواصل» بواوين: الأولى: فـــاء الكلمة، والثانية: بدل من ألف فاعلة، فأبدلت الأولى همزة، فقيل: «أواصـــل» فـــإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعل؛ فلا تبدل ألفًا، نحـــو: «وُوفي، وَ وُوري»، أصـــله: «وافى، ووارى»، فلما بنيا للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبـــدلت الألـــف واوًا، فقيل: «ووفي»، و وُوري».

وَمَدًّا ابْدِلْ ثانيَ الهَمْـــزَيْنِ مِـــنْ   كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كآثِر وائتُمِنْ

إذا اجتمع في أوّل الكلمة همزتان، وسكنت الثانية، قلبت الثانية من جنس حركة الأولى، فتقلب مدًّا في مثل: «آثر»؛ إذ أصله «أأثر»، قلبت الثانية مدّة من جنس حركة

الأولى، وكان الداعي لقلبها مدّة التخفيف؛ إذ السكون ثقيل، وإن كانت حركة الأولى ضمة، قلبت الثانية واوًا؛ لتجانس حركة الأولى، ويمثل هذا: «اوتمن»، هذا إن يسكن الثاني.

إنْ يُفْتَحِ اثْر ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا وَيَاءً اثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

يؤخذ من تفصيل الناظم أن الألف الثانية إن كانت حركتها الفتح؛ قلبت واوًا، فتحت الأولى — أيضًا –، أو ضمت، وإن كانت حركة الأولى كسرة؛ قلبت ياء، فتقلب واوًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، نحو: «أوادم»، وتقلب واوًا إذا كان ما قبلها مضمومًا، نحو: «أويدم» تصغير آدم، وتقلب ياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، نحو: إيم، أصله «ائمم»، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة، ثم أدغمت في الثانية؛ فصار «ائم»، فخفف بإبدال الهمزة ياء، فصار «إيم» وهو معنى قوله: (**وياء إثر كسر ينقلب**)، وأشار بقوله:

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمْ وَاوًا أَصِرْ ما لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ

إلى أن الهمزة الثانية إذا ثبت لها الكسر، قلبت ياء مطلقًا؛ أي بدون شرط في الهمزة الأولى؛ أي لم يشترط في الهمزة الأولى الكسر، أو الفتح، أو الضم، فقد علمت من منطوق قوله: (**ذو الكسر مطلقًا**)، كذا أن الهمزة الثانية تقلب ياء متى ثبت لها الكسر بدون شرط في الأولى من كسر، أو فتح، أو ضم؛ فمثال قلبها ياء إذا ثبتت الهمزة الأولى على الفتح: «أَيِنُّ» مضارع «أَنَّ» أصله «أَئِنُّ»، فخفف بقلب الثانية من جنس حركتها، ومثالها مع المكسورة: «إيم»، وأصله «إئمم»، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة، ثم أدغمت الميم في الميم، فصار «إئم»؛ فخفف بقلب الهمزة الثانية من جنس حركتها فصار «إيم»؛ ومثالها مع المضمومة: «أين»، وأصله «أئن»؛ لأنه مضارع «أننته»؛ أي: جعلته يئن، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها. هذا العمل الذي تلوته عليك إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة، وأما إذا كانت مضمومة، فهو معنى قوله: (**وما يضم**)؛ أي: إذا كانت الهمزة الثانية

بهيئة الضم صيرها (**واوًا**) فقوله: (**أصر**) مؤخر من تقديم، ويستمر لها هذا التحويل من همز إلى واو (**ما لم تكن لفظًا أتم**) الكلمة، وكان بهيئة الضم أيضًا.

فَذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًا جـا وَأَؤُمْ — وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثانيهِ أُمْ

(**فذاك**) الإشارة إلى الهمزة الثانية، إذا كانت بهيئة الضم فإنها تقلب (**ياء مطلقًا**)؛ سواء كانت الأولى مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، و(**جاء**) في همزة (**أؤم ونحوه**)، التخفيف بقلب الهمزة الثانية ياء، أو بقلبها واوًا؛ فإن الوجهين اللذين ذكرهما الناظم بقوله: (**وجهين في ثانيه أم**)، خاصين بهمزة «أؤم»، ونحوه.

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلا — أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلا

كان من حق الصناعة أن يقول: واقلب ألفًا تلا كسرًا ياء (**أو**) تلا الألف (**ياء تصغير**)، فإنه يقلب ياء، ومثال قلب الألف ياء في غير التصغير: «مصباح»؛ فإنها تقلب ياء في الجمع؛ فتقول: «مصابيح»، ومثال قلبها ياء في التصغير، قولك في «غزال»: غزيل، وأشار بقوله: (**بواو ذا افعلا**)، إلى أن الواو إذا وقعت متطرفة إثر كسرة قلبت ياء، فالقلب ياء مشترك بين الألف والواو، غير أنه خاص بالواو المتطرفة، ويمثل هذا قولك: «رضي، وقوي»، فإذا نظرنا إلى أصلهما من كونهما واوين، علمنا أن الياء فيهما منقلبة عن الواو، إذ الأوّل من الرضوان، والثاني من القوّة، فقلبت الواو ياء.

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ — زِيادَتَي فَعْلانَ ذَا أَيْضًا رَأَوْا

تقييده بالآخر دليل على أن محل قلب الواو ياء، إذا وقعت في الآخر، ويمثل هذا: «جريّ» تصغير «جرو»؛ إذ أصله «جريو»، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، أو وقعت الواو قبل تاء التأنيث، نحو: شجية اسم فاعل للمؤنث، إذ أصله شجيوة من الشجو، وتقلب الواو ياء قبل زيادتي فعلان، نحو: «غزيان» من الغزو، وأشار بقوله: (**ذا أيضًا رأوا**)

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ — مِنْهُ صَحِيحٌ غالبًا نَحْوُ الْحِوَلْ

إلى أن الواو تقلب ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل اعتلت عينه، نحو: «صام صياما، وقام قيامًا»، والأصل «صوام وقوام»، فاعتلالها في المصدر حملاً على اعتلالها في الفعل؛ ولذا لو صحت الواو في الفعل؛ لم تعتل في المصدر، نحو: «لاوذ لواذا، وجاور جوارا».

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

الحكم بإعلال عين الجمع وقلبها ياء مشروط بإعلالها في واحده، أو سكونها فيه؛ أي: في واحد الجمع، ومشروط – أيضًا – بانكسار ما قبلها في الجمع ومجيء ألف بعدها، والمثال الجامع للشروط: «ديار، وثياب»، الأوّل لما أعلت العين في واحده، وهو «دار»، والثاني لما أسكنت العين في واحده، وهو «ثوب»، وانكسار ما قبل العين ومجيء الألف بعدها محقق في كل من المثالين، وأصل ديار: «دوار»، وأصل ثياب: «ثواب»، فأعلت الواو بقلبها ياء؛ لانكسار ما قبلها، ومجيء الألف بعدها.

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ ... وَجْهَانِ وَالإِعْلالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

يعلم من شروط إعلال عين الجمع التي سبق تقررها – وكان من جملتها أن تقع بعد عين الجمع ألف – أنها لا تعل في «عودة، وكوزة»؛ لعدم وقوع الألف بعدها، وشذ إعلالها في «ثَوْر وثِيَرة»، وجاز التصحيح والإعلال في، نحو: «قيمة وقيم، وديمة وديم».

وَالوَاوُ لامًا بَعْدَ فَتْحٍ يا انْقَلَبْ ... كَالْمُعْطَيَانِ يَرْضَيانِ وَوَجَبْ

إذا وقعت الواو لام الكلمة وكانت بعد فتح كان الحكم عليها بالانقلاب ياء جهته الجواز، نحو: «أعطيت»؛ إذ أصله «أعطوت»؛ لأنه من «أعطى يعطو»، فقلبت الواو ياء، وكذا تقلب الواو ياء في «يرضيان»؛ إذ أصله «يرضوان»؛ لأنه من «الرضوان»، هذا إذا وقعت بعد فتح (ووجب).

إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

الحكم بإبدال الواو بدلاً عن الألف، إذا وقعت بعد ضم جهته الوجوب، ويمثل هذا قولك في «بائع»: «بويع»، وفي «ضارب»: «ضويرب»، وكذا تبدل الياء واوًا إذا وقعت بعد ضم، وكانت بهيئة السكون، ويمثل هذا قولك: «موقن، وموسر»؛ إذ أصله: «مُيْقن، ومُيْسر»، من «أيقن، وأيسر».

وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كمـا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

قد علم من الضابط المتقدّم في صيغ الجموع أنّ فعلاء وأفعل يجمعان على فُعْل؛ بضم الفاء، وسكون العين؛ فحمراء يجمع على «حمر»، وأحمر يجمع على «حمر»، فإذا أعلت عين هذا النوع من الجموع بالياء قلبت الضمة كسرة؛ لتسلم الياء من الإعلال، فيقال: «هيم» بكسر الهاء في جمع «أهيم».

وَواوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليا مَتَى أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تا

يشير في هذا البيت إلى أن الياء تقلب واوا في ثلاثة مواضع: الأول: إذا وقعت لام فعل، نحو: قَضُوَ الرجُل. الثاني: إذا بنيت من «رمي» اسمًا على وزن مقدرة، فتقول مَرْمُوة. الثالث: إذا بنيت من «رمى» اسمًا على وزن «سَبُعان»، فتقول: «رَمُوان» فعلّة قلب الياء واوًا – في المواضع الثلاثة – انضمام ما قبلها، وأشار بقوله:

كَتَاءِ بانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانِ صَيَّرَهْ

إلى وقوعها قبل تاء التأنيث الذي أسلفه في البيت السابق، وأشار بقوله: (**كذا إذا كسبعان صيره**) إلى ما يبنى من «رمى» على وزن «سبعان»، فإنك تقول فيه: «رموان».

وَإِنْ تَكُن عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

إذا وقعت الياء عينا لوصف على فُعْلى، وكان ما قبلها مضمومًا جاز تغيير الضمة بكسرة، فتسلم الياء من الإعلال، وجاء بقاء الضم على حاله، فتقلب الياء واوًا، ويمثل الوجهين: «الضِّيقَى، والكِيسَى، والضّوقَى، والكُوسَى»، وهما تأنيث «الأضيق، والأكيس».

(فَصْـــلٌ)

مِنْ لامِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الواوُ بَدَلْ ... ياءٍ كَتَقْوى غالِبًا جا ذَا البَدَلْ

إذا كان الاسم على فعلى، وكان يائيّ اللام، قلبت ياؤه واوًا، ويمثل الاسم الذي على فعلى: «تقوى»، وإنما كان يائي اللام، ثم أبدلت الياء واوًا؛ لأنه من اتقيت.

بالعَكْسِ جاءَ لامُ فُعْلَـــى وَصْـــفَا ... وَكَونُ قُصْوَى نادِرًا لا يَخْفَى

لما كان وضع الأوّل على الاسمية، ووضع هذا على الوصفية، جاء العكس؛ ففـــي هذا تقلب الواو ياء، وفي ذاك تقلب الياء واوًا، والذي يمثل قلب الواو يـــاء: «دنيـــا، وعليا»، وشذ: «قصوى»، والقياس: «قصيا».

* * *

(فَصْــــلٌ)

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَـــا ... واتَّصلَا وَمِنْ عُــرُوضٍ عَرِيــا

الجواب: ما أشار إليهِ بقوله:

فيــــاءً الـــوَاوَ اقْلِــبَنَّ مُـــدْغِمَا ... وَشَذ مُعْطَى غَيْرَ ما قَدْ رُسِــمَا

إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، ثم أدغمـــت في الياء، وهو من القوانين الكليّة الصادقة على كثير من الأفراد؛ فمن أفراده: «ســيد، وميت»، والأصل: «سيود، وميوت»، فتجري فيه على ما رسمه الناظم، بــأن تقـــول اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء.

مِنْ وَاوٍ اوْ ياءٍ بِتحْرِيــكٍ أَصُـــلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَــتْحٍ متَّصِــلْ

إذا تحركت الياء، أو الواو، وانفتح ما قبلهما؛ قلبتا ألفًا، بالشرط الذي أشار إليــه الناظم بقوله:

إنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإنْ سُكِّنَ كَــفّ ... إعْلالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهْيَ لا يُكَفّ

(**إن حرك التالي**)، والمثال الجامع: «قال، وباع»، فإذا نظرنا إلى أصلهما، وهـــو: «قول، وبيع»، وجدنا ما قبل الياء والواو متحركًا، ووجدنا التالي لهمـــا متحركًـــا، فالتطابق بين المثال والضابط أن يقال: تحركت الياء في «بيع»، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ونظير هذا العمل في «قال»، أن يقال: إن أصله «قول»، تحركت الواو، وانفـــتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ومفهوم (**إن حرك التالي**) أنه إن سكن، فالحكم ما أشار إليـــه بقوله: (**وإن سكن كف، إعلال غير اللام**)، فسكون التالي يكف إعلال غير الـــلام، وغير اللام هو العين، فلا يكون تحريك ما قبل الياء أو الواو موجبًا لانقلابها ألفًا؛ حيث سكن التالي، ويمثل هذا: «بيان، وطويل»، حيث لم تعل الياء والواو بانقلابهما ألفًـــا، والمفهوم من تقييد الكف بغير اللام؛ إعلال اللام، وهو معنى قوله: (**وهي لا يكـــف**)

عن الإعلال، والذي يصوّر الإعلال ويمثله عيانًا: «يخشون»، فنقول: إن أصله: «يَخْشَيُون»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فالتقت ساكنة مع الواو، فحذفت لالتقاء الساكنين، فصار: «يخشون»؛ فلم يكف.

إعْلالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ   أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفَ

وقد علمت من المثال أن الساكن غير ألف (**أو ياء التشديد فيها قد ألف**)؛ فإن كان الساكن بعدها ألف، أو ياء مشددة؛ كف إعلال اللام، فلا تبدل ألفًا، بل تبقى على حالها، نحو: «رميا، وعلويّ».

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ   ذَا أفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

(**وصح عين فعل**)؛ كغَيَد، وحوَل (**وفعلا**)، نحو: غَيِد، وحَوِل (**ذا أفعل**) أي: صاحب وصف على أفعل؛ كأغْيد (**وأحولا**)، هذا إشارة إلى شرط متعلق بما قبله، وهو أن لا يكون الواو أو الياء هنا عينًا لمصدر الفعل الذي هو على وزن فعل، الذي الوصف منه على أفعل، نحو: «الغيد، والحول»، وأن لا يكون عينًا لفعل، الذي الوصف منه على أفعل نحو: «غَيِد، وحَوِل».

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ   وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

افتعل معتل العين لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون حرف العلّة واوًا أو ياء، فإن كان واوًا سلم حرف العلّة من الإعلال، نحو: «اشتوروا»، وإن كان حرف العلّة ياء وجب الإعلال، إن أبان افتعل معنى المفاعلة، وهي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، نحو: «ابتاعوا، واستافوا»؛ أي: تقاتلوا بالسيوف، والأصل: «ابتيعوا، واستيفوا»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا.

وإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاعْلالُ اسْتُحِقّ   صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

إذا وجد في الكلمة الواحدة حرفا علّة من مكانين، العين واللام، وجب تصحيح أحدهما، وإعلال الآخر، والأحق بالإعلال الثاني؛ لأنه وقع طرفًا في الكلمة، والأطراف

محل التغيير، ويمثل هذا: «حيا، وهوى»، والأصل: «حيي، وهوي».

وَعَيْنُ ما آخِرَهُ قَــدْ زِيــدَ مــا يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

إذا كان عين الكلمة حرف علّة - واوًا متحركة مفتوحًا ما قبلــها - وفي آخــر الكلمة زيادة تخُص الاسم؛ وجب تصحيح العين، وشذ إعلالها، ويمثــل التصــحيح: «جولان، وهيمان».

وَقَبْلَ با اقْلِبْ ميمًــا النُّــونَ إذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِــذَا

إذا وقعت النون ساكنة قبل الباء، وجب قلبها ميمًا؛ لعسر النطق بها إذا بقيت علــى صورتها، ويمثل هذا قولك: «من بت انبذا»، ومعنى المثال: من قطعك فانبذه، وألقه عــن بالك، وأرح نفسك منه، وألف «انبذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة.

* * *

(فَصْــــــلٌ)

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِــنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَــأَبِنْ

ينقل التحريك من حرف العلّة إذا كان عينًا لكلمة، سواء كان واوًا أو ياء؛ وإنما ينقل التحريك من حرف العلّة الساكن قبله الصحيح، ويمثل هــذا في يــائي العــين: «يبين»، ويمثله في واوي العين: «يقوم»، وأصل الأوّل: «يبْيِن» بكسر الياء، فنقلــت حركتها إلى الساكن قبلها؛ وهو الباء، فصار «يبِين» بكسر الباء وسكون الياء، وأصل الثاني «يقْوُم» بضم الواو؛ فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وهــو القــاف [و] [١] سكنت هي[٢]، فصار: «يقوم» بضم القاف وسكون الواو، هذا إذا كــان الســاكن قبلهما صحيحًا؛ فإن كان الساكن قبلهما غير صحيح، لم ينقل التحريك، فلا ينقل في: «بَايَع، وبَيَّن وعَوَّق»، ويستمر نقل التحريك للساكن الصحيح في عموم الأحوال.

مَا لَمْ يَكُــنْ فِعْــلَ تَعَجُّــبٍ وَلا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلامٍ عُلِّــلا

فلا ينقل التحريك للساكن الصحيح في هذه الأمثلة، فلا نقل في نحو: «ما أبــين الشيء!، وأبين به!، وما أقومه!، وأقوم به!، ولا نقــل في نحــو: ابــيضَّ، واســودَّ، وأهوَى».

وَمِثْلُ فِعْلٍ في ذَا الاعْلالِ اسْــمُ ضَاهى مُضَارِعًا وَفيــهِ وَسْــمُ

إذا أشبه الاسم الفعل المضارع من حيث الوزن، أو من حيث الزيادة؛ ثبت له مــا ثبت للفعل، من نقل التحريك للساكن، فمثال ما أشبه المضارع في الزيادة: تِبِيع بكسر التاء وتحريك الباء؛ لنقل التحريك لها من الياء؛ إذ الأصل: تِبْيِع بكسر التاء، وســكون الباء، وتحريك الياء؛ فنقل التحريك من الياء إلى الباء؛ فصار: «تبيع» بتحريــك التــاء

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أي: الواو.

والباء، وسكون الياء، ومثال ما أشبه الفعل في الوزن: «مقام»، والأصل: «مقــوم»، فنقلت حركة الواو إلى القاف، فيقال: إذا تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن؛ قلبت ألفًا فصار: «مقام».

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَــالِ وَأَلِفَ الإِفْعَال واسْــتِفْعَالِ

(**ومفعل صحح كالمفعال**) لما كان مفعال غير مشبه للفعل؛ استحق التصحيح، فلم ينقل التحريك للساكن قبله، وحمل عليه مفعل؛ فالتصحيح في مفعــال لعــدم شــبهه بالفعل، وأما التصحيح في مفعل فبطريق الحمل عليه، ومثال الأوّل: «مسواك»، ومثال الثاني: «مقول»، وأشار بقوله: (**وألف الإفعال واستفعال**).

أَزِلْ لِذَا الإِعْلالِ والتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بالنَّقْــلِ رُبَّمَــا عَــرَضْ

(**أزل لذا الإعلال**) إلى أن علّة حذف ألف الإفعال والاستفعال الإعلال؛ وذلــك أن: «إقامة، واستقامة» أصلهما: «إقوام، واستقوام»، نقلت حركة العين في كل مــن المثالين إلى الفاء؛ فيقال: إذا تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت ألفًا فاجتمع في الكلمة ألفان متلاصقان، ولا شك أن طبيعة الألــف الســكون، فالتقى ساكنان؛ فحذفت الألف الثانية؛ تخلصًا من التقاء الساكنين، فصارت الكلمــة الأولى: «أقام»، والثانية: «استقام»، وأشار بقوله: (**والتا الزم عــوض**) إلى أن علّــة الإتيان بالتاء – في «إقامة، واستقامة» – التعويض، ولما كان الحرف الوارد عوضًا عن غيره ليس جهته اللزوم؛ بل قد يحذف في بعض الأطوار والأحوال؛ ولذا قال النــاظم: (**وحذفها بالنقل ربما عرض**)؛ فمما عرض له حذف التــاء قولــه تعــالى: ﴿**وَإِقَــامِ الصَّلَاةِ**﴾(١).

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الحَــذْفِ وَمِــنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيْضًــا قَمِــنْ

(١) النور: [٣٧].

ما ثبت لإفعال، واستفعال من الحذف والنقل يثبت لاسم مفعول تصرف من فعل معتل العين بالياء أو الواو. وحينئذ نقول في «مبيع» المتصرف من «باع»، و«مقول» المتصرف. من «قال» أن الأصل: «مبيوع، ومقوول»؛ فنقلت حركة العين من كل منهما إلى الساكن قبلها؛ فالتقى ساكنان العين، وواو مفعول؛ فحذفت واو مفعول، فصار الأوّل: «مبيع»، والثاني: «مقول»، وأشار بقوله:

نَحْوُ مَبيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ   تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذَا اليا اشْتَهَرْ

(**نحو مبيع ومصون**) إلى ما انتهت إليه صفة مفعول بعد النقل والحذف، وأشار بقوله: (**وندر، تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر**)، إلى ندور تصحيح ذي الواو، واشتهار تصحيح ذي الياء؛ فقد ندر: «ثوب مصوون»، والقياس: «مصون»، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: «مبيوع»، ولذا أضاف الناظم الندور إلى ما عينه واو، وأضاف الاشتهار إلى ما عينه ياء.

وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا   وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

التصحيح أجود من الإعلال في اسم المفعول المتصرف من نحو: «عدا؛» فعلى التصحيح، يقال: «معدو»، وعلى الإعلال، يقال: «معدي».

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جا الفُعُولُ مِنْ   ذِي الوَاوِ لامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

إذا بني اسم على فعول، وكان واوي اللام، فأمره وشأنه دائر بين كونه جمعًا، وبين كونه مفردًا؛ فإن كان جمعًا؛ فالإعلال أجود من التصحيح، فيقال: «عِصِي، ودلي»، في جمع: «عصى، ودلو»، وإن كان مفردًا جاز فيه الوجهان، والتصحيح أجود من الإعلال، فيقال على التصحيح: «علا علوًّا، وعتا عتوًّا»، ويقال على الإعلال: «قسا قسيًّا»، أي: قسوة.

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ في نُوَّمِ   وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

إذا ورد فعل جمعًا لما عينه واو؛ جاز فيه التصحيح والإعلال بدون شذوذ في كل من الوجهين، إن لم يكن قبل اللام ألف، وإلّا كان القياس التصحيح، والإعلال شاذ، فالأمثلة الدائرة على هذا البيان أن يقال - فيما لا شذوذ في كل من جهتيه -: «نُوّم ونُيَّم»، جمع نائم، ويقال - فيما جهة القياس فيه التصحيح -: «صوّام، وقوّام»، وقد ورد الإعلال شذوذًا، في قول الشاعر: **فما أرَّقَ النُّيَّامَ إلّا كلامُهَا**[1].

* * *

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، قاله أبو الغمر الكلابي، وهو في حاشية الصبان على شرح الأشموني، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٤/٣٢٨).

والشاهد فيه: قوله «النيام» فإن أصله «النوام» - بضم النون - جمع «نائم»، وأصله «النيوام» قلبت الياء واوًا، وأدغمت في الواو، وقلبت الواو ياء، وإدغام الياء في الياء شاذ.

(فَصْــــلٌ)

ذُو اللِّينِ فاتا في افْتِعَــالٍ أُبْــدِلاَ وَشَذَّ في ذِي الهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلا

إذا بني افتعال وافتعل ومفتعل من كلمة فاؤها حرف لين؛ وجب إبــدال حــرف اللين تاء، فتقول: «اتصال، واتصل، ومتصل»، وأصل المبني منه «اوتصال، واوتصــل، وموتصل»، هذا إذا كان حرف اللين واوًا، فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة؛ فــلا يجوز إبداله تاء، فلا يجوز - في «ائتكل» من الأكل - إبدال الهمزة ياء، ثم إبدالها تاء، فتقول: «اتكل»، ولذا شذ قولهم: «اتزر» بإبدال الياء تاء، والقياس: «ايتزر».

طَا تا افْتِعَــالٍ رُدَّ إِثْــرَ مَطْبَــقِ فِي ادَّانَ وازْدَدْ وَادَّكِــرْ دَالاً

إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق، وهي الصــاد والضــاد والطاء والظاء، وجب قلبها صادًا في قولك: «اصطبر»، وضادًا في قولك: «اضطجع»، وطاء في قولك: «اطعنوا»، وظاء في قولك: «اظّلموا»، والأصل: «اصتبر، واضتجع، واطتعنوا، واظتلموا»؛ فإبدال تاء الافتعال إنما يكون من جنس ما وقعت بعده؛ لأجــل إدغام أحد المثلين في الآخر؛ فإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال، أو الزاى، أو الــذال؛ أبدلت دالاً؛ فقولك: «ادان» مبني على إبدالها دالاً؛ وإدغام الدال في الدال، والأصل: «ادتان»، ففعل به ما سمعت، وكذلك أصل «ازدد»: «ازتد»؛ فقلبت دالاً؛ وكــذلك أصل «اذكر»: «اذتكر»؛ فقلبت ذالاً؛ فقيل: «اذّكر».

* * *

(فَصْـــــلٌ)

فا امْرٍ أوْ مُضَارِعٍ مِـــنْ كَوَعَـــدْ   احْذِفْ وَفي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّـــرَدْ

إذا اعتل الماضي بأن كانت فاؤه حرف علّة؛ وجب حـــذف حـــرف العلّـــة في المضارع والأمر والمصدر؛ إلا أن حذفها في المصدر مشروط بما كان مختومًا بالتاء، فـــ «وعد» الماضي معتل الفاء، تحذف الواو من مضارعه، فيقال: «يعـــد»، وتحـــذف – أيضًا – من الأمر المتصرف منه، فيقال: «عد»، وتحذف – أيضًا – مـــن مصـــدره؛ فيقال: «عدة»، وتقييد المصدر بما كان مختومًا بالتاء، يرشدك إلى أن ما لم يختم بالتاء لا تحذف منه، فيقال: «وعيد».

وَحَذْفُ هَمْزِ أفْعَـــلَ اسْـــتَمَرَّ في   مُضَـــارِعٍ وَبِنْيَتَـــي مُتَّصِـــفِ

المضارع واسما الفاعل والمفعول يبدأ كل منهم بعد زيادة حرف المضـــارعة في المضارع، وبعد زيادة الميم في اسمي الفاعل والمفعول بما بدئ بـــه الماضـــي؛ فالهمزة المبدوء بها «أكرم» يبدأ بها المضارع بعد حـــرف المضـــارعة؛ فيقـــال: «يؤكرم»، ويقال في اسم الفاعل: «مؤكرم»، وفي اسم المفعول: «مـــؤكرم»، وإنما حذفت ولم يبدأ بها المضارع، واسما الفاعل والمفعول؛ فقيـــل: «يكـــرم»، وقيل: «مُكرِم، ومكرَم»؛ للتخفيف.

ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا   وَقِرْنَ في اقرِرْنَ وَقَـــرْنَ نُقِـــلا

الفعل الماضي المضاعف المكسور العين إذا أسند لتاء الضمير أو نونه؛ جـــاز فيه ثلاث استعمالات؛ فإذا أسندت «ظل» إلى تاء الضمير؛ فلك أن تـــأتي بـــه تامًّا؛ فتقول: «ظللت أفعل كذا»، إذا مارست فعله بالنهار، ولك أن تحـــذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء؛ فتقول: «ظِلت» بكســـر الظـــاء، ولـــك أن تحذف عينه وتبقي الفاء على هيئتها فتقول: «ظَلت» بفـــتح الظـــاء، وأشـــار

بقوله: (**وقرن في اقررن**) إلى أحد الوجهين في «اقررن» المسند إلى نون الإناث، وهو حذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء؛ فصار: «قِرن»، وأشار بقوله: (**وقرن نقل**) إلى قراءة نافع وعاصم، ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**﴾ [1] بفتح القاف، وهو الوجه الثاني في اقررن.

* * *

(١) الأحزاب: [٣٣].

(الإِدْغَـــامُ)

أَوَّلَ مِثْلَـــيْنِ مُحَـــرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لا كَمِثْلِ صُـــفَفِ

(**أول مثلين**): مفعول مقدّم لقوله: (**ادغم**)؛ أي: ادغم أوّل المثلين المحركين في ثانيهما؛ فتدغم الدال الأولى - في «ردد» في الثانية؛ فيقـــال: «ردّ»، وتـــدغم البـــاء الأولى - في «لبب» - في الثانية فيقال: «لبّ»، وتدغم النون الأولى - في «ضنن» - في الثانية؛ فيقال: «ضنّ»؛ هذه الكلمات الثلاث التي تليت عليك من موارد الإدغام، وليس من موارده مـــا أشار إليه الناظم بقوله: (**لا كمثل صفف**) من كل اسم على وزن فعل.

وَذُلَـــلٍ وَكِلَـــلٍ وَلَبَـــبِ وَلا كَجُسَّسٍ وَلا كاخْصُـــصَ ابِـــي

(**وذلل وكلل ولبب**) الأوّل على وزن فُعل، والثاني على وزن فِعل، والثالث على وزن فعل، فلا يرد الإدغام على ما ذكر من قوله: لا كصفف، وذلل، وكلل، ولبـــب، وقولـــه: (**ولا كجسس ولا كاخصص ابي**)؛ هذه المذكورات لا يدخلها الإدغام؛ لأنها ليست مـــن موارده، وأشار بقوله:

وَلا كَهَيْلَـــلَ وَشَـــذَّ فِـــي أَلِـــلْ وَنَحْـــوِهِ فَـــكٌّ بِنَقْـــلٍ فَقُبِـــلْ

(**ولا كهيلل**) بالعطف إرشادًا بأنه من موارد الفك لا الإدغام، وأشار إلى مـــا حقـــه الإدغام، وورد بفك الإدغام شذوذًا؛ فقال: (**وشذ في ألل ، ونحوه فك بنقل فقبل**)، مـــن حيثية أنه يحفظ ولا يقاس عليه؛ فلا يقال عند البحث عن معنى «ألل»: «ألّ» الســـقاء، إذا تغيرت رائحته بالإدغام، وأشار بقوله:

وَحَيِي افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَـــذَرْ كَـــذَاكَ نَحْـــوُ تَتَجَلَّـــى واسْـــتَتَر

إلى أن هذه الكلمات الثلاث تارة تكون من موارد الفك؛ فيقال: «حيـــي»، وتـــارة تكون من موارد الإدغام؛ فيقال: «حيّ»، وكذلك يرد «تتجلى، واستتر» بكل من الفـــك والإدغام.

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

أصل «تبين»: «تتبين»؛ فحذفت الأولى، وبقيت الثانية، وكانت داعية الحذف الاختصار، وسهولة النطق بمثل ما قال الناظم في تعلم وتزل، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾(1).

وَفُكَّ حَيْث مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِه بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

إذا اقترن المدغم فيه بضمير الرفع؛ انتفت علّة الإدغام، وهي تحريك المـثلين؛ لأن اتصاله بضمير الرفع أوجب سكون الثاني، والسكون ينفي علّة الإدغام؛ فلو أسندت حل ورد إلى الضمير المرفوع، أو أدخلت عليه الجازم تحوّل عن حالة الإدغام إلى حالة الفك، فتقول: «حللت» بالفك ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾(2)، ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾(3)، ومنه قول الناظم:

نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

يشير بهذا البيت إلى أنه يتحتم الفك عند الإسناد إلى ضمير الرفع، ولا يتحتم عند دخول الجازم؛ بل يجوز كل من الفك والإدغام، فمن الفك، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾(4) الآية ومن الإدغام قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾(5).

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمِ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمْ

قد جمع في هذا البيت بين ما يلتزم فيه الفك، وبين ما يلتزم فيه الإدغام – وهو «هلم» – فنحو: «أحبب بزيد» من الأول، و«هلم» من الثاني، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) القدر: [4].
(2) طه: [81].
(3) البقرة: [217].
(4) البقرة: [217].
(5) الأنفال: [13].

وَمَــا بِجَمْعِــهِ عُنِيــتُ قَــدْ كَمَــلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّــاتِ اشْــتَمَلْ

أَحْصَـــى مِـــنَ الْكَافِيَـــةِ الْخُلاَصَـــهْ كما اقْتَضَى غِنًـــى بِـــلاَ خَصَاصَـــهْ

فَأَحْمَـــــدُ اللهَ مُصَـــلِّيًا عَلَـــــى (مُحَمَّــدٍ) خَيْـــرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلاَ

وَآلِـــهِ الْغُـــرِّ الْكِـــرَامِ الْبَـــرَرَهْ وَصَـــحْبِهِ الْمُنْتَخَـــبِينَ الْخِيَـــرَهْ

يقول الفقير إليه تعالى إبراهيم بن حسن الأنبابي خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح بمطبعة الشيخ الوقور مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر المحروسة: حمدًا لمن فتح للأخيار من العلماء أبواب الإفادة، وجعلهم في الخير قادة وللعاملين سادة، ورفع على كافة الخلق منصتهم، وميّزهم بالفضل الباهر وقدس مترلتهم، واختارهم لنفع خليقته، وجعلهم أمناء شريعته، وصلاة وسلامًا على مرفوع الرتبة فوق سائر المخلوقات، المرسل من ربه لإزالة الضلالات، سيدنا محمد وآله البررة.. وصحبه الكَمَلةِ الخيرة.

(وبعد) فقد تم طبع الكواكب الدرية، شرح منظومة ابن مالك الألفية، ولله در مؤلفه لقد أتى فيه بالألفاظ القصيرة، متضمنًا المعاني الكثيرة، قريب الوصول، سهل الحصول، مغنيًا عن طويل الأسفار، حاويا لما تشتت في الكتب الكبار، كيف لا ومؤلفه ذو القدم المعلى في التأليف، والباع الأطول في التهذيب والتصنيف، العلّامة الشيخ صالح عبد السميع الأزهري الشهير، جزاه مولاه على هذا الصنع الجليل أوفر جزاء بجاه(١) أشرف الخلق خاتم الأنبياء – صلى الله وسلم عليه وآله وتابعيه والناسجين على منواله – آمين، وذلك بالمطبعة المذكورة أعلاه الثابت محل إدارتها بشارع التبليطة، بسراي رقم ١٢ بمصر المحمية بجوار الرياض الأزهرية، وقد وافق التمام أوائل شهر شعبان المعظم من سنة ١٣٤٤ من هجرة الرسول الأفخم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وشرف وكرم.

* * *

---

(١) هذا نابع من عقيدته الصوفية في التوسل بالأنبياء والصالحين وهذا باطل.

الفهارس العامة

١- فهرس كتب المحقق

٢- فهرس المصادر والمراجع

٣- فهرس موضوعات الكتاب

(١) كتب للمحقق

اسم الكتاب	نوعه	اسم الكتاب	نوعه
العقيدة			
تيسير العقيدة للمسلم المعاصر	تأليف	إعلان النكير على فرق التكفير	تأليف
شرح الدروس المهمة لعامة الأمة	تأليف	الصبح السافر فى جواب قول القائل من لم يكفر الكافر فهو كافر	لم يقدم للطبع
السهام القتالة فى الرد على صاحب الاستحالة	تأليف	اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية	تحقيق ودراسة
الإفحام لمن زعم انقضاء عمر أمة الإسلام	تأليف		
الرقائق			
الفراغ نعمة أم نقمة	تأليف	نوادر السلف الصالح فى رعاية الأوقات	تأليف
الحياة الطيبة	تأليف	قصور الجنة لمن	تأليف
الطريق إلى الجنة	تأليف	النجاة من النار	تأليف
الخوف من الله	تأليف	إيقاظ الهمم قبل يوم الندم	تأليف
وفاة الرسول ﷺ	تأليف	سلسلة رحلة إلى الدار الآخرة عشرة أجزاء	تأليف
رحلة الإسراء والمعراج	تأليف	الترياق فى فضيلة الإنفاق	لم تقدم للطبع
الجزاء من جنس العمل	لم تقدم للطبع	بر الوالدين	لم تقدم للطبع
صيد الخاطر لابن الجوزى	تحقيق	الداء والدواء لابن القيم	تحقيق
مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة المقدسي	تحقيق	كتاب التوابين لابن قدامة المقدسي	تحقيق

التوهم للحارث المحاسبي	تحقيق	لا تحزن	تأليف
الخشوع في الصلاة لابن رجب الحنبلي	تحقيق	دعاء الأنبياء	تأليف
القناعة في الإحاطة بأشراط الساعة للسخاوي	تحقيق	كيف تقبل صلاتي	تأليف
مختصر قيام الليل للمروزي	تحقيق	كيف تبني لك بيتًا في الجنة	تأليف
يا طالب النجاة	تأليف	حلاوة الإيمان	تأليف
بر النجاة	تأليف	هؤلاء يحبهم الله ورسوله	تأليف
المورد الرائق في الزهد والرقائق	تأليف	الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيثمي	تحقيق

الفقه وأصوله

الجامع لأحكام زكاة الفطر	تأليف	إعلام الأنام بحكم إخراج زكاة الفطر من غير الطعام	تأليف
فتاوى النساء ضمن سلسلة فتاوى العلماء	جمع وتأليف	تلخيص الكلام فى أحكام الصيام	تأليف
قطع الجدال فى ثبوت الهلال	تأليف	رعاية الأوقات فى ترتيب الحقوق والمهمات	تأليف
فتاوى وأحكام شهر الصيام	تأليف	هدى خير الأنام فى صلاة القيام	لم تقدم للطبع
الإتحاف فى آداب الاعتكاف	لم تقدم للطبع	إعلام السعيد بآداب العيد	لم تقدم للطبع
شرح الصدر فى بيان ليلة القدر	لم تقدم للطبع	فتاوى الصيام لشيخ الإسلام	لم تقدم للطبع
مرشد الحيران إلى أحوال الإنسان وهو كتاب فى تقنين الشريعة الإسلامية	تحقيق لم تطبع	كسر طاغوت الكهان المدعين للعلاج بالقرآن	لم تقدم للطبع
أحكام المال والنفقة على الأهل والعيال	تأليف	تذكير اليقظان بوظائف رمضان	تأليف

علوم البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن

الأطول على التلخيص	تحقيق	أسرار البلاغة للجرجاني	تحقيق
المطول على التلخيص	تحقيق	العمدة لابن رشيق	تحقيق
دلائل الإعجاز للجرجاني	تحقيق	الطراز للعلوى	تحقيق
من بلاغة الكتاب والسنة وهو الإمام الطيبي وتجديداته البلاغية	تأليف	التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة دراسات نظرية تطبيقية	تأليف
البلاغة بين النظرية والتطبيق	تأليف	أضواء على مسيرة البلاغة العربية	تأليف
الإعجاز الصرفى للقرآن الكريم	تأليف	لطائف التبيان فى المعانى والبيان للطيبي	تحقيق ودراسة
بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق ودراسة	التلخيص فى علوم البلاغة للقزوينى	تحقيق ودراسة
الكاشف عن حقائق السنن وهو شرح بلاغى لمشكاة المصابيح للطيبي ١٣ مجلداً	تحقيق	التبيان فى المعانى والبيان للطيبى	تحقيق
علم البديع وفن الفصاحة للطيبي	تحقيق	الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى	تحقيق
سلسلة دراسات أسلوبية فى القرآن الكريم	تأليف	كيف تقرأ العمل الأدبى ؟	لم تقدم للطبع
التكرار الصيغى فى الشعر العربى المعاصر	لم تقدم للطبع	مجموعة شروح التلخيص فى علوم البلاغة	تحقيق ودراسة
عروس الأفراح شرح وتلخيص المفتاح للسبكى فى علوم البلاغة	تحقيق ودراسة	شرح السعد على تلخيص المفتاح	تحقيق ودراسة
مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربى	تحقيق ودراسة	شرح الدسوقى على التلخيص	تحقيق ودراسة
شروح التبيان فى المعانى والبيان للطيبى وتلميذه علي بن عيسى	تحقيق ودراسة	الإعجاز الصوتى للقرآن الكريم	لم تقدم للطبع
وجوه البلاغة فى متشابه القرآن	لم تقدم للطبع	الدلالة الفنية للأصوات	بحث

التكرار فى الدراسات الأسلوبية الحديثة	بحث بصحيفة دار العلوم	معالم على طريق النقد الأدبى	تأليف
رسالة الأدب المقارن	بحث بصحيفة دار العلوم	الأدب المقارن: المفهوم والقيمة	تأليف
رعاية حال المتكلم في سورة البقرة دراسة نظرية تطبيقية	تأليف	أنماط المفارقة في شعر أحمد مطر	تأليف
سورة النازعات قراءة أسلوبية	تأليف	سورة ق قراءة أسلوبية	تأليف
غاية الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح	تأليف	مفتاح العلوم لسكاكى	تحقيق

قصص وكتابات أدبية

قصص الأنبياء	تأليف	رجال حول الرسول ﷺ	تأليف
رحلة الإسراء والمعراج	تأليف	العشرون المبشرون بالجنة	لم تقدم للطبع
رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه	لم تقدم للطبع	من سير الصالحين	لم تقدم للطبع
خلفاء الرسول ﷺ	لم تقدم للطبع	تعريف الغلام بسير الأعلام	لم تقدم للطبع
نساء حول الرسول	تأليف		

الشعر والأدب

عنوان المرقصات المطربات لابن سعيد الأندلسى	تحقيق	الكامل فى اللغة والأدب للمبرد	تحقيق
بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق	مرآة المروءات للثعالبى	تحقيق
ديوان ليس شعرا	شعر	ديوان رحلة على جواد النفس	شعر
جواهر الأدب في كنوز كلام العرب	تأليف	حديث المساء في أشعار ونوادر النساء	تأليف

اللغة والمعجم

معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدى	تحقيق ودراسة	المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده	تحقيق ودراسة
المنتحب الفصيح من كتاب العين للخليل	تحقيق ودراسة	المخصص لابن سيده	تحقيق ودراسة

النحو والصرف

شرح المكودى على ألفية ابن مالك	تحقيق	حاشية الصبان على ألفية ابن مالك	تحقيق
شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك	تحقيق	شذا العرف فى فن الصرف	تحقيق
شذور الذهب لابن هشام	تحقيق	الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية	تحقيق
قطر الندى وبل الصدى	تحقيق	شرح ابن عقيل	تحقيق
حاشية الفاكهى على قطر الندى	تحقيق	همع الهوامع للسيوطى	تحقيق
حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب	تحقيق	إعراب مشكل الحديث للعكبرى	تحقيق
مختصر شرح ابن عقيل	تحقيق	مغنى اللبيب لابن هشام	تحقيق
		التحفة السنية شرح المقدمة الأجرومية	تأليف

التاريخ والسير والقصص

البداية والنهاية لابن كثير أحد عشر مجلداً بالفهارس	تحقيق	صفة الصفوة لابن الجوزى	تحقيق
موجز سير الرسول ﷺ ضمن كتاب تيسير العقيدة للمسلم المعاصر	تأليف	نسائم الأسحار فى فضائل الصحابة الأخيار موسوعة فى صفات الصحابة	تأليف

رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه	لم تقدم للطبع	العشرة المبشرون بالجنة	لم تقدم للطبع
خلفاء الرسول ﷺ	لم تقدم للطبع	من سير الصالحين	لم تقدم للطبع
رجال حول الرسول ﷺ	تأليف	تعريف الغلام بسير الأعلام	لم تقدم للطبع
نساء حول الرسول ﷺ	تأليف	دروس وعظات من حياة الأنبياء	تأليف
قصص الأنبياء لابن كثير	تحقيق	دروس وعظات من حياة الصحابة	تأليف
		دروس وعظات من حياة التابعين	تأليف

الأخلاق والآداب

عشرة نصائح للنجاح والتفوق	تأليف	التزكية منهج تربوى شامل	تأليف
سلسلة صفات يحبها الله ورسوله ﷺ	تأليف	رسالة إلى طالب العلم	تأليف

التفسير وعلوم القرآن

تفسير آيات الأحكام للساس	تحقيق	تفسير الجامع لأحكام القرآن القرطبى	تحقيق
الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى	تحقيق	المختصر الصحيح لتفسير ابن كثير	اختصار وتحقيق
جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي مجلدان	تحقيق	التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ومعه مقدمة في علوم القرآن للمحقق	تأليف

الحديث النبوى وعلومه وشروحه

الميسر شرح مصابيح السنة للتوربشتي ٤ مجلدات	تحقيق	شرح مشكاة المصابيح للطيبى ١٣ مجلداً	تحقيق
شرح إعراب مشكل الحديث للعكبري	تحقيق	إثبات عذاب القبر للبيهقى	تحقيق
سلسلة الأربعينات للحديث	لم تقدم	شروح أخر للمشكاة	تحت

النبوي	للطبع		للطبع
كشف الخفاء للعجلوني	تحقيق	مقدمة ابن الصلاح	تحقيق
النهاية في غريب الحديث	تحقيق	التقييد والإيضاح	تحقيق

مناهج البحث والتعلم

منهج للقراءة والتعلم	تأليف	فن التصحيح اللغوي	تأليف

فقه الواقع

دراسات حول الجماعة والجماعات	تأليف	إعلان النكير على فرق التكفير	تأليف
الدعوة إلى الجماعة والائتلاف باعتزال جماعات الفرقة والاختلاف	تأليف	تحذير البرية من آفات الدعوة السرية	تأليف

هذه المطبوعات بدار الكتب العلمية، والمكتبة العصرية- بيروت، ومكتبة الصحابة: جدة والإمارات، ومكتبة التابعين: القاهرة، والفضيلة: القاهرة، ومكتبة الدعوة: القاهرة، والهدى: الجيزة، ومكتبة نزار الباز – مكة المكرمة، وغيرها من المكتبات ودور النشر الكبرى.

(٢) فهرس المصادر والمراجع

١- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين- بيروت.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.

٦- شرح ابن عقيل على الألفية، دار الشعب.

٧- شرح المكودي على الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨- صحيح مسلم، بشرح النووي، ط الشعب.

٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث.

١٠- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة الأميرية.

١١- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف.

١٢- متن ألفية ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٣- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، للدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية.

١٤- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، للدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية.

١٥- مفتاح العلوم، للسكاكي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.

(٣) فهرس موضوعات الكتاب

* * *